

التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي

دكتورة سلوى العطار

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

الناشر

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

١٩٨٩

التفسيرات الاجتماعية

في عهد محمد علي

دكتورة سلوى العطار

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

الناشر

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

١٩٨٩

تقديم بقلم

١. د. صلاح العقاد

تعددت الدراسات التى تناولت عصر محمد على واختلفت فى مناهجها وانصب بعضها على جانب خاص من الجوانب الكثيرة التى تتفرع عن عصر مؤسس مصر الحديثة .

ورغم تعدد هذه الدراسات الا أن الباب كان وملازال مفتوحا للاجتهاد فى تفسير الظواهر والاحداث وخاصة فى مجال التاريخ الاجتماعى وهو المجال الذى اختارته صاحبة هذه الدراسة الهامة الدكتور سلى العطار .

وهذا البحث المتميز فى التغيرات الاجتماعية عن عصر محمد على هو جزء من رسالة جامعية حصلت بها صاحبها على 'درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث منذ بضع سنوات وكانت تشتمل فى الاصل على مرحلتين من مراحل التغيرات الاجتماعية هما : الحملة الفرنسية وعصر محمد على .

ولما كان التغير فى المرحلة الثانية أبعد اثرا من حياة مصر فقد آثرت الكتبة أن تبدأ بنشر هذا الجزء لتفيد طالباتها ولو أن الدراسة الاكاديمية فى التاريخ لم تعد مقصورة على فائدة الطلاب ، فقد شغف العديد من المثقفين بالاطلاع على تاريخ بلادهم .

وقد كانت انجازات محمد على ماثار جدل طويل بين المؤرخين وتأثر تقييم البعض بدوافع سياسية كما اختلفت وجهات النظر أحيانا من أجل البحث عن الحقيقة المجردة فهناك فريق من الباحثين أخذ على أسلوب محمد على فى الإدارة والحكم أنه حطم المؤسسات الشعبية المعروفة حينذاك مثل مؤسسة علماء الأزهر وطوائف الحرف بينها رأى آخرون أنه لم يكن ثمة من وسيلة لتحديث الإدارة والاقتصاد والتعليم بدون ازالة تلك العناصر التقليدية ، فقد كانت هذه العناصر اما بسبب المصلحة أو بسبب جمود العقلية تعارض فى اجراء التغيرات وتعتبر ذلك بدعة من البدع المكروهة ،

- ٤ -

ويمكن التذكير فى هذا الصدد بمعارضة بعض شيوخ الازهر لاسلوب دراسة الطب الحديث بحجة تحريم التشريح مما اضطر الحاكم المستنير الى نقل مدرسة الطب بعيدا فى احدى ضواحي القاهرة .

وعموما فانه للحكم على مرحلة تاريخية ينبغى ان يتم التقييم بناء على مقاييس ذلك العصر وليس بمقاييس عصرنا الذى نطلق فيه الاحكام فلم يكن مطلوباً فى ذلك العهد على سبيل المثال تطبيق النظم النيلية التى كانت قد عرفتها أوروبا كنتيجة لتطور اجتماعى يعود الى ثلاثة قرون سابقة دون أن تمر مصر بنفس التجربة ، وحين أصدر رفاعة الطهطاوى كتاب تخليص الإبريز فى تلخيص باريس وتحدث فيه عن ثورة سنة ١٨٣٠ وما ترتب عليها من فرض نظام الملكية الدستورية فى فرنسنا لم يشعر محمد على بأى تحد لسلطته لعله بأنه حتى النخبة التى تثقت فى عهده لم يدر فى خلدها أن تنقل اساليب الحكم النيابى الى مصر ذلك لأن التغيرات التى تحدثت فى الثقافة والمجتمع لا تتحقق الا على مدى بعيد فى حين أنه من الممكن اجراء تغييرات سياسية واقتصادية فى مدة محدودة وهو المجال الذى اشتغرا محمد على بتحقيق منجزات هائلة فيه سواء بنقل مصر الى مصاف الدول الرئيسية فى منطقة الشرق العربى أو باحداث طفرة فى وسائل الانتاج مما حقق زيادة هائلة فى الانتاج الزراعى والصناعى أتاحت لمصر تصدير سلع هامة الى الخارج .

ومع ذلك فقد تعارضت مصلحة الدول الكبرى مع هذه المنجزات وكان موقفها من محمد على يتنازع عاملان : عامل الاعجاب بعملية التحديث وعامل البغض لوجود قوة اقتصادية تنافس أوروبا وتتحكم فى سعر المنتجات بفعل نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على كجزء من الدولة الشمولية المتعارف عليها فى ذلك العهد .

ورغم أن هذا البناء الضخم قد تحطم بفعل التدخل الأجنبى الا ان مصر تميزت منذ عهده بشخصية قائمة بذاتها وظهرت بعد فترة آثار التعليم والتغيرات التى حدثت فى الملكية الزراعية وتجلت ذلك فى عصر الخديو اسماعيل .

وإذا كنا قد اتبعنا أسلوب التحليق في هذا التقديم فقد كان من الطبيعي ألا تسلك الباحثة نفس هذا الطريق ذلك لأن دراسة أكاديمية كذلك التي نراها بين يدينا لابد وأن تعتمد على التوثيق ، وقد راجعت الدكتور سلى العطار كما كبيرا من الوثائق المتصلة بالموضوع والموجودة في دار الوثائق بالقلعة وهي عبارة عن عدة محافظ تحمل أسماء مختلفة منها ديوان المدارس العربى ومحافظ أبحاث الصناعة والتزامات القرى وديوان التجارة والمبيعات وسجلات ديوان المعية السنية ومحافظ أبحاث الفلاح المصرى وهي ولا شك تحتوى على معلومات قيمة جدا كذلك رجعت المؤلفة الى بعض الدوريات والندوات التى ألفت بعض الضوء على ما كان غامضا بالاضافة الى العديد من الابحاث والدراسات المنشورة باللغة العربية والاجنبية التى لها قيمة وثائقية في رأينا .

ولم تنقل لنا الباحثة المادة الخام كما وردت في هذه الوثائق بل استنطقتها وأخرجت منها أفكارا جديدة واستنبطت على وجه التحديد التغيرات الأساسية التى شهدتها مصر في تلك الفترة فلا يسعنا الا أن نهنيء الباحثة على نشر هذا العمل حتى تعم الفائدة ونرجو لها التوفيق .

د. صلاح العقاد

١٩٨٨/١٢/٣

مقدمة المؤلف

تتناول هذه الدراسة التغيرات الاجتماعية التي شهدتها عصر محمد على وإذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في أحداث تغيرات جوهرية في الحقل الاجتماعي بسبب قصر اقامتها في مصر وتعرضها للمقاومة من قبل غالبية فئات المجتمع المصري فقد شهدت فترة محمد على تغيرا واضحا وجوهريا اذ يعد هذا العهد بحق القاعدة الأساسية التي ظهرت فيها كل التغيرات التي احدثها الباشا سواء بالنسبة لقطاعات المجتمع المصري أو حتى بالنسبة للنظم الاقتصادية فلم تكن تغيرات هذا العصر مجرد شواهد بسيطة لانها لم تحدث بطريقة عفوية بل تركت بصماتها واضحة على قطاعات اجتماعية كبيرة اذ تم القضاء على بعض القطاعات بينما قفزت أخرى الى أعلى درجات السلم الهرمي كالارستقراطية التركية وهذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

وقد شمل التغير في عصر محمد على فئات متعددة سواء أكانت ذات انتماءات مصرية أم غير مصرية فقد اختفت طبقة المماليك وحلت محلها طبقة أخرى أكثر عنادا وهي الارستقراطية التركية ، كذلك أخذ المصريون يرقون الى درج الوظائف في الدولة الحديثة بعد أن كانوا مبعدين عنها تماما في العصور السابقة وعلى مدى قرون طويلة ، وهكذا أصبحت الطبقة الوسطى التي كانت صغيرة الحجم جدا بالنسبة لمكونات البناء الاجتماعي تنمو نمو ملحوظا بفضل الاهتمام الكبير بالتعليم في جميع مستوياته اذ لم يعد تعليم المصريين قاصرا على الازهر بل دخلوا المدارس الحديثة وقطعوا شوطا بعيدا في التعليم وأرسلوا الى البعثات وعادوا أكثر فهما للمعارف وأصبحوا أكثر ميلا الى التجديد والتأثر بالعلوم الغربية كرفاعة الطهطاوى .

وإذا كان التغير قد بدأ من أعلى فان آثار هذا التغير قد امتدت بعد ذلك الى قواعد المثقفين ثم من هم دونهم من قواعد الشعب العريضة ولم يقتصر دور الشعب على مجرد قبول التغير الذي أراده الحاكم أو حتى استيعابه بل امتد هذا الدور بالمشاركة في صنع هذا التغير وان كان مرغما على ذلك .

- ٨ -

ومن التغيرات الهامة التى شهدتها عصر محمد على تلك التغيرات الاقتصادية التى حدثت كالتحول من اقتصاد اقطاعى فى العهد العثمانى والملوكى الى اقتصاد تسيطر عليه الدولة تهماها وهو ما يسمى بنظام الاحتكار سواء فى الحقل الزراعى أو التجارى وحتى الصناعى .

وهذا النظام الجديد الذى اتبعه محمد على كان القصد منه النهوض بدولته الحديثة والانفاق على مؤسساتها لأن هذا هو الاسلوب الوحيد فى نظره الذى لا بديل له عنه .

والحقيقة ان هذه السياسة قد أضرت بفئات اجتماعية متعددة شملت الفلاحين الذين أصبحوا مجبرين طبقا لتدخل الباشا فى حياتهم الزراعية على زراعة أنواع معينة دون أن يعود عليهم ذلك بمنفعة حقيقية كما كلفوا أيضا بدفع ضرائب متعددة أصبح المجتمع الريفى كله متضررا فى دفعها .

كما تعرض التجار أيضا لعدد من المضايقات بسبب استئثار الباشا بالنشاط التجارى ومنعهم من التعامل مع الفلاحين أو ممارسة نشاطهم بحرية وقد حدث نفس الشئ بالنسبة للحرفيين الذين لم يعودوا يعملون فى اطار طائفتهم الحرفية بل ألزموا بالعمل فى مصانع الحكومة وفرض عليهم صناعات معينة ومواصفات خاصة .

واذا كانت هذه الفئات قد حاولت التهرب من تلك القيود الا أن قبضة الدولة كانت قوية ففشلت جميع المحاولات التى كانت تهدف الى التخلص من سيطرة الباشا كذلك ساهم الجهاز البيروقراطى الذى اعتمد عليه الوالى فى تنفيذ خططه وأوامره فى الضرب هو الآخر على تلك المحاولات بيد من حديد حتى أنه فاق فى شدته وقسوته ما كان يفعله الباشا نفسه .

ولم تكن التغيرات التى شملت البناء الاجتماعى بأقل من التى أثرت فى البناء الاقتصادى فالفلاح المصرى لم يعد دوره قاصرا على فلاحية الارض بل أصبح جنديا مدربا على الانظمة الحديثة ويخوض المعارك ويحقق النصر، كذلك شهد عصر محمد على تكوين طبقات جديدة أصبح لها نفوذ لم يكن موجودا من قبل تلك هى فئات كبار الملاك الذين تمتعوا بامتيازات هامتين

الا وهما الجمع بين ملكية الاراضى الشاسعة وتولى الوظائف الحكومية سواء كانوا من أسرة محمد على أو من المقربين إليه وكذا أعيان المصريين والعربان والاجانب ولغيف من الاقباط .

ولهذا يمكننا القول بأن التغيير فى عصر محمد على كان مختلفا تماما عما حدث فى عهد الحملة الفرنسية لأن التغيير الاجتماعى الحقيقى لا يتم الا اذا حدثت تغيرات فى البناء الاقتصادى والسياسى وعلى المدى الطويل وقد تمثل التغيير السيلسى هنا ليس فى بناء أجهزة شعبية بل فى سطوة الدولة وتدخلها فى جميع ألوان النشاط البشرى وهذا ما حدث فى عصر محمد على بعد أن كان العكس هو القائم بالفعل فكانت التجارة والصناعة والتعليم متروكة لنشاط الافراد أو الجماعات الحرة .

أخيرا اذا جاز لنا القول بأن بونابرت قد أيقظ المصريين وفتح أعينهم على وجود حضارة مختلفة فان محمد على حاول اقتباس هذه الحضارة واستطاع أن يتغلب على معارضة العلماء وغيرهم من الفئات المحافظة ليحدث هذا التغيير العميق الذى ظل يؤثر على المجتمع المصرى ويميز مصر بشخصية خاصة اتخذت مسارا تاريخيا مختلفا عن الولايات العثمانية الأخرى .

وأسأل الله أن أكون قد وفقت فى تناول الموضوعات التى شملتها تلك الدراسة كما أتمنى أن أكون قد أضفت جديدا على يفيد كل من يعمل فى حقل الدراسات التاريخية الاجتماعية ، وعلى الله قصد السبيل .

المؤلفة

د. سلوى إبراهيم العطار

مدرس التاريخ الحديث

كلية البنات — جامعة عين شمس

الفصل الأول

« اختفاء الممالك وظهور الارستقراطية التركية »

الفصل الأول

اختفاء الممالك وظهور الارستقراطية التركية

ان هيئة تتكون من المغامرين مثل الممالك لا بد وأن تجد فى فترة الفوضى التى اعقبت خروج الحملة الفرنسية مجالا خصبا للعبث بالقدار الشعب بصورة أسوأ مما كانت عليه قبل الحملة .

ولم يتأثر الممالك كثيرا فى هذه الحقبة بالوجود العسكرى العثمانى الذى ازداد حجما فاستهزوا يمارسون وظائفهم السابقة لكنهم اصطدموا بالعثمانيين أحيانا وهنا ظهرت قوة ثلاثة لم تكن موجودة قبل الحملة وهى قوات الاحتلال العسكرى البريطانى ولهذا أراد الممالك أن يستفيدوا بالمضاربة بين الطرفين .

على ان هناك عامل ضعفت آخر اثر فى قوة الممالك بعد خروج الحملة وهو استئجار الانقسانات فيما بينهم واعتماد كل فريق على احدى القوى الخارجية وهذه ظاهرة لم تكن موجودة قبل الحملة الفرنسية .

فهنالك جماعة البرديسى والافى وابراهيم ، ومن جهة أخرى اصدر الباب العلى امرا بمنع تصدير الرقيق من الجركس كى لا يتمكن الممالك من سد الخسائر التى تحملوها ابلن مقاومة الفرنسيين من جهة وليتيسر للعثمانيين الخلاص من تحكمهم فى أمور البلاد من جهة أخرى فضلا عن ان التعليمات التى زود بها الباشا الذى عين من قبل الباب العلى للولاية على مصر بعد رحيل الفرنسيين كانت تقضى ببلادة الممالك والقضاء على آثارهم حتى لا تقوم لهم فيما بعد قائمة .

وذلك بابعادهم عن البلاد ومنعهم من الاقامة فى منازلهم بالاهرة وطردهم منها الى اقليم آخر من اقليم الدولة العثمانية اذ اعتبرهم وزير الخارجية العثمانية أجنبى عن مصر وانهم اغتصبوا السلطة فيها وكانوا يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العلى انشاءها فى مصر .

ومن ثم فإن حياة عملية كبيرة كانت دائما مفتوحة أمام مطيع الممالك فمن عبيد يصبحون بكوات ورؤساء بيوت وحتى حكما لمصر ، ووسيلة ترفيتهم هي حملتهم وتعلقهم بيسادتهم وبراعتهم في التدريبات وإذا رفع المملوك الى رتبة كاشف أصبح مفتوحا أمامه طريق الحصول على حكم المديريات أو رئاسة الحملات التي يجبرون فيها الفلاحين والعربان على خدمتهم ثم هم بعد ذلك يكونون الثروة لشراء عدد من العبيد يصبحون قوة حربية مؤثرة تساعدهم هي والثروة على الاندفاع قدما الى اعظم الرغائب .

وكثيرا ما كانت تنشب الخلافات بين الممالك من البيوت المختلفة من أجل السيطرة على الحكم والتي تؤدي الى انهزام بعضهم وفرارهم الى مصر العليا ومصادرة ممتلكاتهم على أن يحل محلهم كاشفون من الفريق المنتصر وسرعان ما يمنحون رتبة بك وكان رئيس البيت الحاكم الى جانب ممتلكاته المناسبة يحصل بهذه الطريقة على أعظم قدر من قري أعدائه كما يحصل على قري أخرى عن طريق التنازل بالقوة من الملتزمين وبذلك يزداد دخله ويغتنى من في كنفه ويكثر عدد اتباعه .

ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن تشغلهم مصلحتهم الشخصية أكثر من الشؤون العامة فنجدهم يجتهدون في جمع الضرائب لانفسهم وينتهزون كل مناسبة لفرض الغرامات وابتزاز الهدايا من العربان والحرص على مصلحة جندهم على حساب القرى وكان هؤلاء الجند يوظفون بأمر من الممالك لحراسة المدن وحفظ الامن في قري البكوات على أن تؤدي لهم اجورهم .

وهكذا كان الممالك - أي البكوات - يملكون زمام السلطة الفعلية في البلاد ولم يتركوا للبائشا الذي ترسله القسطنطينية الا مكانة اسمية بل كانوا يجبرون في بعض الاحيان الى تسوية الحسابات على نحو لا يجعل هناك جزية تؤدي الى الدولة (١) .

وعقب خروج الحملة الفرنسية بقيت ثلاث قوى : العثمانيون وبمثلهم يوسف باشا بالقاهرة وحسين باشا القبطان في الاسكندرية ثم الجيش

الانجليزى برئاسة لورد كيث وأخيرا المماليك الا أن هؤلاء كانوا يشكلون الحزب الاقوى بسبب معرفتهم للبلاد وخوف الاهلين منهم وتعودهم على طاعتهم رغم ما نالهم من انكسار بسبب الحملة ، ولتعويض هذا الانكسار دعوا الى ضم العربان الى صفوفهم ، ومع رحيل الفرنسيين عاد المماليك من جديد الى طرقهم الاولى فى الحكم بالسنطو على القرى واهلاك المحاصيل .

فقد حضر جمع غفير من أهالى الصعيد هروبا من الالفى وما اوقعه بهم من جور وظلم وما فرضه من ضرائب كما حضر أيضا الشيخ عبد المنعم الجرجاوى والشيخ العارف وخلافهم يشكون مما أنزل به بلادهم (٢) .

وكان يهم العثمانيون أن يقضوا على نفوذ المماليك السياسى باحلال اربعة برتبة باشا يوزعون فى الاقاليم المصرية محل المماليك ثم مصادرة املاكهم جميعا ومنح البعض منهم اقطاعيات لا أهمية لها (٣) .

وفى البداية سمح الباب العالى للمماليك بالدخول فى خدمة السلطان وفى الوظائف العلية وبنفس الرتب التى تمنح لضباطه ولكن بشرط عدم اقامتهم فى القاهرة وفصلهم عن الرئاسة وادخل جنودهم فى خدمة الباب العالى الذى كل يرى صعوبة الموافقة على اعادة المماليك الى وضعهم السابق لما يشككه ذلك من تهديد لسلطة الدولة بينها كانت انجلترا ترغب فى بقاء المماليك فى مصر وضرورة اعادة ممتلكاتهم اليهم وأخيرا حددت الدولة موقفها من المماليك وقررت التخلص منهم .

وربما اعتبرت الفئات العثمانية فى ذلك الحين افضل من المماليك لانه كما جرت العادة يقال ان السيد البعيد اخف وطأة من السيد القريب .

لقد حاول العثمانيون فى الفترة المضطربة التى أعقبت خروج الفرنسيين القضاء على المماليك غير انهم أخفقوا فى ذلك وكل ما تمكثوا من انجازه هو أنهم نجحوا فى اثاره الفرقة بين المماليك اذ اعطوا اماره الصعيد واقطاعيات الوجه القبلى لمحمد بك الالفى بعد ان كانت منطقة نفوذ مشاعة بين مماليك كل من مراد بك والالفى بك مما ادى الى زيادة التنافس بين المماليك المرادية والالفية (٤) .

- ١٦ -

وعلى عكس ما كان العثمانيون يتمنون أدى تركز الممالك في الوجه القبلى الى ازدياد نفوذهم وكثرة اتباعهم سواء من الحرفيين أو الهوارة بحيث لم يجرؤ العثمانيون على مهاجمتهم .

غير أن تحديد اقلية الممالك في الوجه القبلى لم تكن تروقهم فسرعان ما طلبوا العثمانيين بالسماح لهم بإرسال اولادهم ونسلهم الى القاهرة مع اعطائهم جهة يتعيشون بها وصرف ما يكفيهم من المرتبات والالتزام ، ولم يكن جميع الممالك في حالة صراع مع العثمانيين بل كان هناك بعض الذين رغبوا في العمل في اطار الدولة ومن هؤلاء عثمان بك حسن * الذى تم صرف خمسة وعشرين كيسا له في كل شهر ، أما الفريق الآخر من الممالك ففضل أسلوب النهب والسلب واستمر في مهاجمة المناطق الجاورة له (ه) .

ولم يقف بهم الامر عند هذا الحد بل أصبحت القاهرة نفسها محاصرة حصارا شديدا من قبل الممالك والعربان وهكذا أصبح الممالك يشكلون قوة لا يستهان بها مكنتهم من ممارسة نفوذهم السياسى وبسطه على المناطق التى خضعت لهم ذون غيرهم كذلك مكنتهم الانجليز بعد أن نجحوا في الحصول على العفو عنهم من قبل العثمانيين من أن تسند لهم ادارة اقليم السودان ، لكن الممالك لم ينجحوا في صون مكانتهم السياسية وفشلوا في أن ينالوا مركزهم القديم بسبب انقساماتهم .

اذ كانوا تحت رئاسة اربعة رؤساء هم ابراهيم بك وعثمان بك البرديسى ومحمد بك الالفى وعثمان بك حسن وبددوا كثيرا من قوتهم ونشاطهم في المنازعات الداخلية وخاصة تلك التى نشبت بين البرديسى والالفى الذين كانوا يتنازعان قلادة كل فئات الممالك (و) .

فالالفى اقوى زعماء الممالك شكية كان يمثل سياسة معينة هي الحياة في ظل الحماية البريطانية وتخويل انجلترا احتلال الاسكندرية ورشيد ودمياط مقابل مساعدته على الاستقرار في الحكم ولهذا اكرمه الانجليز في لندن وتقابل خلال وجوده في انجلترا مع اقطاب السياسة الانجليزية وعرض على الحكومة البريطانية أن تشمل الممالك بمساعدتها

وحمايتها ووعدته الحكومة بالتدخل لدى الباب العالى للتوفيق بينهما والعمل على حماية مصالح المماليك فى مصر على أسس ما كانوا يتمتعون به قبل الحملة الفرنسية .

وعندما عاد الالفى الى مصر سنة ١٨٠٤، حاول البرديسى الفتك به غير أن الاول نجح فى الفرار الى الصعيد بينما أخذ الثانى يسعى الى تدعيم مركزه ومحاولة ابعاد منافسه حتى لا يزاحمه فى الحكم (٧) ، غير أن محمد على نجح فى ابعاد البرديسى أيضا حين حرض الجند الالبانيين على المطالبة برواتبهم المتأخرة التى قدرت بـ ١٠ آلاف كيس أى مرتب أربعة أشهر من المتأخر لهم وبحجة دفع هذا المبلغ قلم المماليك بالضغط على سكان البلاد بطريقة وحشية حين فرضوا ضريبة اجبارية على المسيحيين والاجانب فاضطر الآخرون الى دفع ٢٠٠ كيس حماية لارواحهم (٨) .

أما سكان القاهرة فقد ثاروا عليه والجأوه الى الهرب فى سنة ١٨٠٤ (٩) .

كما هوجمت بيوت البكوات الآخرين وفى ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ كان محمد على مسيطرا على القاهرة سيطرة تامة واستطاع البرديسى وغيره من البكوات أن يفروا الى الصحراء ومن ثم الى الوجه القبلى .

ورغم أن محمد على صار باثنا لمصر قنونا لكنه فى الواقع لم يكن يسيطر على غير القاهرة وظلت بقية البلاد تحت سيطرة المماليك اذ كان يحكمها البكوات عن طريق كشف عينهم البكوات أنفسهم كما كان الحال فى الماضى ، أما الجهات الخاضعة لمحمد على فقد عين لها كشافا من قبله كان يجتمع بهم دوريا ويبلغهم رغباته فيما يتعلق بالضرائب وجمع المحاصيل وغيرها من الواجبات الادارية وأن كان هؤلاء لا يتمتعون بسلطة كاملة على الاقاليم كما كان الحال بالنسبة للمماليك (١٠) ، وطالما كان محمد على لا يمكنه السيطرة على المناطق المجاورة للقاهرة فقد ظل المماليك حتى سنة ١٨٠٦ أصحاب النفوذ والحكم فى الصعيد فالالفى كان يحتل الفيوم وسليمان بك وثلاثة من اتباعه يرابطون شمالى اسيوط وعثمان بك حسن

فى اسنا و ابراهيم بك وعثمان بك البرديسى بين اسقوط والمذا اذن كان معظم الصعيد تحت سلطة المماليك (١١) .

وكان من الطبيعى ان يظل مركز محمد على مزعزعا الى درجة خطيرة لولا انه ركز اهتمامه على استعادة تأييد السلطان والتغلب على التيارات التى يحركها محمد بك الالفى فى اسطنبول واحبط المحاولات التى كانت تهدف الى زحزحته عن منصبه فى مصر ، فعمل على انتهاء الائتلاف مع المماليك مستندا الى مساوىء حكمهم تجاه الشعب .

وعندما تم له ذلك نصحه الباب العالى بعقد الصلح مع المماليك والتعاون معهم فى صد أى محاولة من جانب العدو لاحتلال البلاد وعندئذ وافق محمد على على أن يسعى للوصول الى تسوية مع كل الاحزاب المملوكية ودخل معهم فى مفاوضات وفى هذه الاثناء وقبل أن تنتهى هذه المفاوضات توفى عدوا محمد على الرئيسيان فى مصر عثمان بك البرديسى - نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، الالفى فى يناير سنة ١٨٠٧ وعندما استؤنفت المفاوضات مع المماليك وعلى رأسهم ابراهيم بك وعثمان بك حسن وبقيا حزب مراد كاثوا لا يزالون يرفضون الوصول الى صلح مع محمد على وفى سنة ١٨٠٨ تم الصلح مع جماعة الالفى التى أصبح يرأسها شاهين بك الذى كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم فى البلاد ، لكن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة كثيرا ما اخل بها المماليك مرات عدة مما جعل محمد على يصمم على القضاء عليهم نهائيا (١٢) ، خوفا من أن يقللوه اذا قل الجند فى القطر المصرى بعد سفرهم الى بلاد العرب طبقا لامر السلطان فى سنة ١٨٠٧ لمحاربة الوهابيين ، لهذا رأى التخلص منهم فى مذبحه القلعة وهدفه من تلك المحاولة هو القضاء على المكائنة السياسية التى كان يحظى بها المماليك ثم خشيته أيضا من قوتهم العسكرية ونموذهم الاقتصادى .

لم تتأثر قوة المماليك العسكرية الا قليلا بعد خروج الحملة الفرنسية وفى بداية عهد محمد على قدر عدد الفرسان التابعين للمماليك بـ ٣٥٠٠ فارس ومثل هذا العدد من عربان العبيادة ، ٢٥٠٠ من عربان أولاد على ، ورغم كثرة هذا العدد الا انه كان منقسم الى عشرين جماعة (١٣) ويبدو

أن العربان الغوا أساليب الممالك بعد أن انضموا اليهم فبدأوا هم الآخرون بغرض الضرائب والاموال على جميع بلاد الضفة الغربية للنيل بينهما ظل العثمانيون بلا حراك ازاء حوادث التخريب والتدمير التى ارتكبوها (١٤) .

كما استغل الممالك بدورهم مساندة العربان لهم وبدأوا فى تهديد المناطق الريفية فقد نزل الالفى بك بالقرب من الرحمانية فاضطرت قرية فوه أمام هذا التهديد السافر الى تقديم فدية قدرها ١٠٠ كيس حفاظا على ممتلكاتها من السلب والنهب (١٥) .

ولو لم يكن الشقاق مستحكما العرى بين هذه العناصر المتباعدة لما تمكن محمد على من القضاء عليهم فيها بعد ومما اثار مخاوفه هو انضمام الالبانيين الى الممالك وكان ذلك يحدث فى بعض الاحيان مما جعل من الممالك أصحاب الحل والعقد ويجبر العثمانيين على اظهار الاحترام لهم والاكثر من ذلك السماح لهم بالبقاء فى القطر المصرى ومنحهم مرتبا سنويا قدره ١٥ كيسا لكل منهم بشرط الاحجام عن التدخل فى شئون البلاد وجبلة اموالها ورضى البكوات واعربوا عن ارتياحهم لهذا الاتجاه .

وان كان هذا التحالف - أو الهدوء بين الممالك والعثمانيين - لم يستمر طويلا اذ سرعان ما قام الممالك بمساندة العربان فى يناير سنة ١٨٠٤ بمحاصرة الوالى ثم تعقبه وقتله - على باشا الجزائرلى - وظهر فى بادئ الامر أن النظام والهدوء أوشكا أن يعودا الى مصر وظهر الريف الطاعة للممالك والالبانيين (١٦) .

وقد اختلف المؤرخون فى تقدير القوة التى كان الالفى يعول عليها فى سنة ١٨٠٦ اذ قدرت بـ ٣٠٠ مملوك وفصيلة من المشاة العثمانيين ، ٦٠٠٠ من العربان كما انضم اليه أيضا بكباشى الالبانيين المدعو رجب اغا باربعمائة من رجاله املا فى الحصول على بعض المال الذى وعد به (١٧) .

ويذكر آخرون أن الالفى كان يعمل تحت امرته حوالى ٢٠٠٠ رجل بين ممالك وعثماني ومغربية عدا بضعة آلاف من العربان (١٨) .

ويرى ثالث أنه كان تحت لواء الألفى ستة آلاف من العربان ، ٦٠٠ من فرسان الممالك وثمانمائة من الترك والنوبيين (١٩) ، وأخيرا يرى أن عدد الممالك قد وصل الى ثمانية آلاف لانضمام العربان والهواره والطموش اليهم أما الممالك أنفسهم فقد قدروا بـ ١٥٠٠ مملوك (٢٠) .

وبالاضافة الى ما كان تحت يد الألفى من ممالك كان الانجليز يقدمون له كل المساعدات الممكنة من أسلحة وعتاد فقد اعطوه وعدا بامداده بقوات أوروبية من مالطة قدرت بسنة ستة آلاف غير أنه كان يشك في نواياهم ووعودهم (٢١) ، ومع ذلك ظل ينتظرهم ثلاثة أشهر وشكا العربان لشدة ما هم فيه من الجهد ثم اقترحوا عليه الانتقال الى قبلى أو الانن لهم بالرحيل في طلب القوات ولم يسمعه الا الرحيل « مكظوما من معاندة الدهر له » (٢٢) .

ولهذا كان الممالك يرفضون تحديد اقامتهم في الجيزة لان معنى ذلك حرمانهم من عضد قوى لانه يعنى عزلهم عن عربان أولاد على والهنادى — عربان الشرقية — الذين يمثلون جزءا كبيرا من قوتهم وخرمائهم من نفوذهم في الصعيد وتشجيع هروب أتباعهم أى وضعهم باختصار تحت رحمة محمد على (٢٣) .

ويلاحظ ان اعتماد الممالك على العربان قد ازداد في هذه الحقبة الاخيرة من حياتهم السياسية وربما يرجع ذلك الى انقطاع الوارد من الرقيق .

فالألفى بما له من نفوذ وسطوة قد تمكن من السيطرة على عربان الوجه البحرى وجميع قبائل الشرقية حين قبض على كثير من شيوخهم وسحبهم وصادر أموالهم ومواشيهم بل وفرض عليهم كثيرا من الاموال (٢٤) .

ويبدو أن مسألة القوة العسكرية التى كان يعول عليها البكوات كانت الشغل الشاغل لمحمد على حتى انه فى مفاوضاته معهم فى مارس سنة ١٨٠٦ قد أبدى موافقته على توسيع املك البكوات فى الصعيد حتى ملوى ولكن بشرط أن يطردوا كل العرب والعثمانيين والابنانيين واليونانيين الذين يعملون فى خدمتهم غير أن البكوات اشترطوا بدورهم

— ٢١ —

أن يخفض محمد على قواته الى ٤٠٠٠ جندي وأن يخرج الباقي من مصر ، غير أنه لم يكن مستعدا لقبول هذه الشروط فبدأ يستعد لمقاومة البكوات (٢٥) .

والحقيقة أن الانتصارات التي أحرزها الألفى كانت تغري العربان بالانضمام اليه ربما أملا في الحصول على المغانم أو نهب القرى أو فرض الرسوم والضرائب على الفلاحين لهذا انضم اليه في أواخر مارس سنة ١٨٠٦ عدة آلاف من العربان البرقاويين كما أخذ اللبنانيين في الهروب من الجيش واللجوء الى البكوات ، وبالطبع كان هذا دافعا قويا للألفى للتحرك نحو دمنهور بمساندة عربائه ومماليكه وأصبح العثمانيون غير مستعدين لمنعه من اجتياح الوجه البحري (٢٦) .

ثم وصلت هذه الجموع المخربة إلى الجيزة وأوجس محمد على خيفته من مجيء خصمه اللد بهذه القوة الرهيبة وأخذ يستعد للمقاومة بأربعة آلاف (٢٧) غير أنهم رفضوا التحرك وبدأوا يعصون أوامرهم وظالبوا بدفع رواتبيهم المتأخرة وعلى رأس هؤلاء الجند العصاة محو كبير العسكر المحاصرين بالمنيا والذي طلب علوفة عسكره ، دبوس أوغلى الذي فر من جنده الذين طالبوه بعلوفاتهم وكبار العسكر في المنوفية الذين أرسلوا مكاتبة للباشا يطلبون علوفاتهم (٢٨) ، ورغم هذه العقبات — إلا أن الظروف ساعدت محمد على فبدأ تخاذل رؤساء المماليك في الصعيد حين تخلوا عن نصرته الألفى وقد كان يأمل أن يتخذوه رئيسا لهم بعد وفاة البرديسي وعندما صرعه المرض أقر عليهم شاهين بك الألفى خليفة له وقضى نحبه في يناير سنة ١٨٠٧ ، أما محمد على فأخذ يجتذب اليه بعض العربان الموالين للمماليك ويستميلهم بالمال وفي نفس الوقت يهاجم المماليك ليضعف من قوتهم العسكرية ويتعقب الفارين منهم الى حدود الصحراء وبعد أن هزمهم بالقرب من أسيوط احتل المدينة واتخذ معسكره فيها .

ومما ساعد محمد على أيضا وقوى من مركزه أنه بعد وفاة الألفى انفصل عن مماليكه طائفة أولاد على ورجعوا الى بلادهم والآخرون طلبوا الامان .

وهكذا انتهى حكم مصر الى محمد على لانه بعد وفاة الالفى تفرق جميع اتباعه وحينما ذهبوا الى الامراء القبطيين ووجدوا طباعهم متنافرة عنهم انزلوا عنهم ثم تصالحوا مع الباشا (٢٩) .

وبمجيء الحملة الانجليزية على رشيد سنة ١٨٠٧ فكر محمد على فى مهادنة المماليك والاستفادة من قوتهم العسكرية لمواجهة هذا الخطر وعرض عليهم الصلح فوافقوه وركنوا الى السكينة .

وطالما كان محمد على بحاجة الى قوة المماليك نجده يهادنهم ويتحالف معهم كما استعمل الدهاء لكسر حدة المماليك ليضمن عدم انحيازهم الى صفوف الانجليز ففاوض زعماءهم فى ابرام الصلح معهم وكانت شروطهم لقبول الصلح ان يترك لهم الوجه القبلى فقبل منهم هذا الشرط على ان يؤدوا له خراج الصعيد وعلو، ان يكونوا الى جانبه فى محاربة الانجليز فوافق المماليك على هذا الشرط ولو كان الالفى على قيد الحياة لما رضى به .

لكن خلفاء الالفى لم يكونوا مرتبطين مع الانجليز بمثل الروابط والعهود التى قطعها الالفى على نفسه فضلا عن أنهم خشوا من اساءة سمعتهم واتهامهم بالخيانة اذا هم انضموا الى الانجليز فقبلوا ان يحالفوا محمد على . ولم يكونوا صادقين فى التحالف بل راوا الانتظار حتى تتكشف نتائج الحملة فان فازت انحازوا اليها وان اصابها الفشل فهم على تحالفهم مع محمد على وكذلك كان شأنهم فى كل عهد ان يكونوا مع الغالب ، على ان هذا الموقف قد افاد قضية مصر لانه حرم الانجليز عضدا قويا كانوا يعتمدون عليه فى حملتهم .

وبناء على هذا التحالف اخلى محمد على الصعيد وسار بجنوده الى القاهرة واخذل المماليك عواصم الوجه القبلى وتقدموا الى الجيزة ، ويبدو ان الانجليز كانوا على ثقة كبيرة بقوة المماليك العسكرية لهذا بنوا خطتهم فى القتال على أساس ان يزحف المماليك على القاهرة ويحتلوها على ان يحتل الانجليز شغور مصر ثم يزحفوا بعدها الى الداخل وييسطوا ايديهم على حكومة البلاد مستعينين بصنائعهم من المماليك .

ومن المعروف أن هذا الهجوم منى بالفشل مما أثر فى نفوس المماليك تأثيرا بالغا واصابهم بصدمة شديدة وجعلهم ينكمشون فى معانقهم فى الصعيد (٣٠) .

ومن الطبيعى أن يستغل محمد على هذه الظروف ويشرع فى محاولة لاستئصال المماليك واجتذابهم الى القاهرة ليضمن خضوعهم له كخطوة أولى حتى تسنح له الظروف ويقضى عليهم نهائيا .

بدأ محمد على فى سياسة احتواء المماليك بأن اخذ يغرى أكبر عدد ممكن منهم بالاقامة فى القاهرة ومن هؤلاء شاهين بك الالفى حين وافق على أن يقيم بالجيزة ويكون له ايراد اقليم الفيوم بصفته ملتزما وحكما اداريا كما اعطاه اقليم البهنسا مع كشوفيتها وعشرة بلاد فى الجيزة من البلاد التى ينتقيا ويختارها مع كشوفية الجيزة وضم له أيضا كشوفية البحيرة الى الاسكندرية وكتب له بذلك تقاسيط ديوانية واطلق له التصرف فى جميع ذلك ، وحذا حذوه بعض الامراء حين اعلنوا الطاعة لمحمد على ومن هؤلاء أربعة من صناعق الالفى كأحمد بك ونعمان بك وحسن بك وهراد بك وقد خلع الباشا عليهم فراوى وقلدهم سيوفا وعقد لاحد بك الالفى على عديلة هانم بنت ابراهيم بك الكبير ودفع الباشا الصداق من عذده وقدره ثمانية آلاف ريال (٣١) .

وتشجيعا للامراء الراغبين فى طاعة محمد على اخذ الباشا ينهم عليهم ويلبسهم الخلع ويقدم لهم الهدايا ويمنحهم مقادير كبيرة من الايجاس « وقصده الباطنى صيدهم » حتى انه قد انعم على محمد بك المنفوخ بالتزام جهرى ديوان بولاى ثم عوضه عنه بستمئة كيس (٣٢) .

ويقال أيضا أن كثيرا من امراء المماليك قد اقتدوا بشاهين بك وتركوا حياة المغامرة فى الريف وانتظروا تحت حكم محمد على حتى ان ابراهيم الكبير نفسه ارسل ابنه مرزوق بك الى القاهرة ومعه حاشية كبيرة العدد (٣٣) . ومن الطبيعى أن يشجع ذلك شاهين بك لان يرسل فى سنة ١٨٠٨ الى زملائه المماليك فى الصعيد يرغبهم فى الازعان والولاء لمحمد على وكان لدعوة شاهين بك أثرها فى توقف حركات القتال فى الصعيد

خاضعة بعد أن أصاب الضعف كبار زعمائهم كإبراهيم بك وعثمان بك حسن المصروف لهما بالزعامة بعد موت الألفى والبرديسى على أنهما مع ما أصابهما من الضعف واليأس ظلا على عهدهما القديم فى كراهية محمد على باشا وعدم الثقة فى مقاصده حيال الممالك لهذا تخطى الباشا هذين الزعيمين وصرف مساعيه نحو استمالة صغار البكوات والكشاكف من أتباعهما فأخذ يرسل اليهم ويدعوهم الى الاخلاص للطاعة على أن يرتب لهم رواتب تقوم باودهم فى القاهرة وانتهى بهذه الوسيلة الى فصل عرى الممالك واجتذاب بعضهم الى العاصمة .

كذلك أعطى محمد على لنفسه صلاحية اختيار رئيس الممالك وهى لم تكن من اختصاص الباشوات فعندما توفى شاهين بك خليفة البرديسى فى مايو سنة ١٨٠٨ عين محمد على سليم بك المحرمى رئيسا للممالك خلفا لشاهين بك كما خلع فى نفس الوقت على مرزوق بك ابن إبراهيم بك الكبير خلة حاكم جرجا وبهذا التعيين المزدوج وضع الممالك امام الامر الواقع كما جمع محمد على بين اعلان سلطته عليهم واجتذاب إبراهيم بك بتعيين ابنه حاكما ولم يعهد الممالك من قبل مثل هذا التدخل فى شئونهم اذ كانوا محتفظين باستقلالهم فى اختيار زعمائهم .

لكن ماذا كان موقف الممالك حيال هذا التدخل السلطى الذى لم يعهده من قبل ؟

اجتمع رؤساء الممالك للتشاور فى شأن هذا التدخل ثم استقر رأيهم على قبول الامر الواقع لكنهم امتنعوا عن سداد الاموال الاميرية وبعد أن وجه اليهم محمد على فى سبتمبر ١٨٠٩ جيشا لاختصاصهم واستخلاص الصعيد منهم بادر الممالك الى طلب الصلح واشترط عليهم محمد على أن يرحلوا عن الوجه القبلى ويقيموا فى القاهرة على أن يعطيهم بعض الجهات يستغلونها ويدفعون أموالها والضرائب المقررة عليها (٣٤) .

وهذه الشروط تدل على مدى ما بلغه الممالك من ضعف اذ كانوا فى البداية قد اشترطوا أن يتولوا حكم الصعيد مقابل دفع الخراج اما

الشروط الاخيرة فأساسها التخلي عن الحكم والاقامة فى القاهرة تحت حكم محمد على .

وبالفعل سار ابراهيم بك وزملاؤه الى القاهرة فى مايو سنة ١٨١٠ وعسكر بالقرب من الجيزة ولم يمره محمد على التفاتا أو اهتماما فقرر العودة الى الصعيد ناقضا الصلح وبذلك تجدد الخصام بين محمد على باشا والمماليك ونجح ابراهيم بك فى اقناع شاهين بك الالفى بنقض اتفاقه هو الآخر مع محمد على والرحيل عن القاهرة فاستجاب له وتبعه فى انسحابه البكوات والكشاف المماليك الذين لبثوا بمصر سنتين راضين بحكم محمد على .

وهذا يدلنا على مدى ما ظل عليه ابراهيم بك من مكانة فى نفوس المماليك رغم ابتعاده فعليا عن السلطة ، ومن الطبيعى أن يستاء محمد على من هذه الاحداث ويجرد جيشا لمحاربة المماليك ليعيد اخضاعهم وبالفعل تمكن من الاستيلاء على إقليم الفيوم وانسحب ابراهيم بك وعثمان بك حسن وسليم بك الى اسوان ورجع شاهين بك الالفى يطلب العفو من محمد على (٣٥) .

وهكذا اخذ نفوذ المماليك السياسى ينكمش شيئا فشيئا خاصة بعد أن رجع شاهين بك الالفى وطلب العفو من محمد على الذى سمح له بالاقامة فى القاهرة تمهيدا للقضاء عليه نهائيا فى مذبحة القلعة ، وسار على دربه الكثيرون من البكوات والكشاف المماليك الذين طلبوا من الباشا أيضا الامان وعادوا الى القاهرة وانصرفوا الى عيشة الثراء غير مدركين ما يخبئه لهم القدر .

فاقامة المماليك فى القاهرة لم تكن الا لفترة محدودة حتى يتم تخطيط الوالى من أجل القضاء عليهم نهائيا حتى لا يعودوا الى مناوءة سلطته .

واخيرا ادرك الحاكم أن المسألة بينهم وبينه أصبحت مسألة حياة أو موت وأنه يستحيل عليه أن يأمن جانب المماليك ماداموا يعيشون فوق أرض محسر فصمهم على أن يفدر بهم لتأمن مصر شر هذه الطائفة ويخلص له الحكم فدبر لهم مذبحة القلعة .

- ١٢٦ -

وقبل ان نتناول كيف تم لحمد على القضاء على المماليك وماذا فعل ببقيالهم وكيف أنهم انخرطوا فى الارستقراطية الجديدة - التركية - أو أدخلوا فى سلك التعليم الحديث يجدر بنا أن نشير هنا الى النفوذ الاقتصادى الذى تمتع به المماليك ذلك النفوذ الذى جعل محمد على يعجل بالقضاء عليهم

لم يكن المماليك يشكلون قوة سياسية فقط بل اقتصادية أيضا فقد اثروا من وراء توليهم عدة التزامات تتفاوت أهميتها حسب أهمية ورتبة كل مملوك وهذا فارق مهم ميز الاقطاع المصرى المملوكى عن الاقطاع الاوروبى فى العصور الوسطى فالإقطاع الذى يمنح للامير المملوكى لم يكن ثابتا وقد يستبدل باقطاع آخر بينما فى أوروبا كان السيد أو اللورد أو الشريف يملك اقطاعا معينا يظل له ولاسرتة من بعده بينما لم يكن كذلك فى الاقطاعات المصرية، كما أن الامير المملوكى لم يكن يقيم فى اقطاعه ولا يحكمه على نحو ماكان يفعل الامير الاوروبى فى ظل النظام الاقطاعى وانما كان الامير المملوكى يتعيش من وراء الاقطاع فكأنه نوع من المرتب يمنح له على أن يقدم عددا من الجند كانوا فى الغالب من المماليك الذين يشتريهم ويدربهم وينفق عليهم من الاقطاع المنوح له (٣٦) ، ومن هنا كان تغفل المماليك فى مختلف المجالات اذ كانت تتكون منهم القوات العسكرية ويشغلون الوظائف الهامة ويملكون موارد البزوة لهذا حرص العثمانيون على القضاء على نفوذهم فما كادت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال بليار تجلو عن القاهرة فى ١٠ يوليو سنة ١٨٠١ حتى اتخذ الاتراك الخطوة الاولى لتنفيذ سياسة السلطان فاصدر يوسف باشا الوزير الذى كان يتولى امر القوات التركية فى مصر تعليمات الى كل القرى تقضى بعدم دفع ضرائبها الى ملتزميها بغير موافقته ثم ابلغ الملتزمين أن دفع الضرائب الى الادارة الجديدة سيصبح ذا اثر رجعى بحيث يغطى الفترة الواقعة بين سنة ١٧٩٨ : سنة ١٨٠١ أى عن فترة الاحتلال الفرنسى كلها وكرد فعل لهذا الامر احتج الملتزمون ومنهم عدد كبير من المماليك وقرروا أنهم لن يدفعوا أية ضرائب ما لم يبلغ أمر الوزير وقد أدى رفض الملتزمين دفع الضرائب عن السنوات الثلاث الى الفاء الوزير لحقهم فى جبالية الضرائب واصداره التعليمات الى الاقباط بالتوجه فورا الى القرى

لجباية الضرائب مباشرة لحساب الحكومة وبعد ذلك بقليل تظاهر المتزعمون أمام مقر يوسف باشا واستجابة لهذه المظاهرة وافق يوسف باشا على سحب امره والسماح للمتزعمين بجباية الضرائب كالمعتاد وان كان الدفتر دار شريف افندى رفض التسليم بهذا التنازل لهذا بقيت مسألة جباية الضرائب المفروضة على اراضى الالتزام فى حالة ارتباك .

وعندما ادرك السلطان ان سياسته الجديدة لن تكفل بالنجاح مادام بإمكان المماليك أن يتحدوا سلطته قرر التخلص منهم فى أكتوبر سنة ١٨٠١ لكن باءت محاولته بالفشل بسبب تدخل الانجليز لصالح المماليك فأرسل الى الملك جورج الثالث يرجوه عدم تدخل الانجليز ويعرض له الشروط التى كان ينوى التنازل للمماليك عنها ، كالسماح للبكوات ومماليكهم بالنزوح الى ولايت عثمانية أخرى فى مقابل أن يضمن السلطان حياتهم فيما لو رحلوا فى سلام ويسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم الشخصية بينما تنبع بيوتهم من مصر الى الاهالى ويقبضون ثمنها ويمنح السلطان معاشات سنوية للبكوات وكشافهم تعويضا لهم عن فقدان اراضيهم على أن تعود هذه الاراضى الى الباب العالى طبقا لقوانين الامبراطورية العثمانية .

لكن المماليك رفضوا شروط السلطان وفروا الى الصعيد حيث استمر الصراع بين القوات العثمانية والثوات المملوكية وحاول البريطانيون التوسط لكنهم اضطروا الى مغادرة مصر قبل حسم المسألة (٣٧) .

ثم استصدر على باشا عفوا من السلطان فى يوليو سنة ١٨٠٣ يحمل بين طياته السماح للمماليك بالبقاء فى مصر على أن يعطى لكل منهم خمسة عشر كيسا من العائد الفائض والخلوان المقرر على الارض التى ظلت شاغرة ثمانى سنوات وتلحق الوسايا والمضافات والبرانيات بالميرى ، اما المقررات المتعلقة بآدارة البلاد وجباية الميرى والاشراف على الحدود — الموانى — فتصبح من اختصاص الباشا والروزنامجى الذى يرافقه ويشرف على الدفتردار الذى كان على وشك الوصول الى مصر على الجمارك وجباية الضرائب (٣٨) .

ومن الغريب أن يقبل المماليك هذه الشروط التى لا تحمل فى طياتها سوى تجريدهم من اختصاصاتهم الاقتصادية وحرمانهم من الموارد المالية التى

كانوا يعملون عليها كمصدر أساسى لثرواتهم آملين أن يسود السلام بينهم وبين العثمانيين . وعندما لم تتحقق آمالهم لم يرضوا بالشروط السابقة وظلوا يتحينون الفرصة حتى قتلوا الوالى العثمانى على باشا اذ ادركوا بعد ذلك أن عودة العثمانيين بعد الحملة كانت بمثابة لطمة اقتصادية لنفوذهم اذ أنهم نزعوا منهم كثيرا من الوظائف الاقتصادية التى كانوا يتولونها من قبل لذلك عمد خورشيد الى استغلال كل يوم من أيام حكمه القصير بغير أن يدبر تدبيرا جديدا فى سبيل تثبيت مكانته ومحاولة القضاء على المالك والحد من نفوذهم وظهر فى ذلك عنادا عجيبا فعندما لم يتمكن من دفع مرتبات الجند لوقوف الجيوش المحاربة على أبواب مصر ولان الامراء كانوا احرارا فى الذهب حيث شاعوا يجوبون من الاهلين ما يمكنهم أخذه منهم من الاموال والمؤن فلم يجد أماله سوى أن يتبصر على نساء الامراء (٣٩) ، كنيسة المارونية وعديلة ابنة ابراهيم بك وطلب منهما تسديد ثمانمائة كيس فوزعاتهما بمعرفتهما على باقى النساء واضطر اكثرهن لبيع متاعهن فلم يجدن من يشتري كما طالب المتزمن بدفع ما عليهم من الاموال مع انهم لا يتمكنون فى مثل هذه الظروف التى تشبه الحصار من الذهاب الى الريف لتحصيل الاموال من الزراع (٤٠) .

ولم تكن النتيجة النهائية قد اتضحت بعد عندما أصبح محمد على واليا على مصر فى مايو سنة ١٨٠٥ لان محاولات السلطان العثمانى فشلت فى وضع مصادر الدخل تحت الاشراف المباشر للدولة كما فشلت فى ابعاد الطبقة المتأثرة القديمة على أن الاجراءات التى اتخذها كانت سوابق استند اليها محمد على الذى اتضح فيما بعد أنه كان يؤيد هذه الحركة الاصلاحية فى الامبراطورية بوجه عام ومصر بوجه خاص .

كما أن استغلال المالك لم يقتصر على موارد الاهالى فى الريف فقط بل امتد الى المدن حيث حاولوا أن يفرضوا ضرائب على العقارات يقوم بتسديدها الملاك والمستأجرون على السواء ، واذا كان أهل الريف قد ضعفوا أمام استغلال المالك الا أن أهل المدينة حاولوا المقاومة ، وكان هذا فى عصر الفوضى التى سبقت عهد محمد على .

وفى هذه الاثناء انحاز العسكر الى جانب الاهالى الذين كانوا غير مجبرين على دفع الفرض اذ ان علوفات العسكر مكلف بدفعها الميرى وليس الرعية وكان هذا الموقف من جانب الجند من شأنه ان يؤدى الى انحراف طباع الناس عن الامراء ويؤدى الى التقارب بين الاهالى والعسكر .

والحقيقة ان محمد على هو الذى خطط لذلك امعانا فى تثبيت نفوذ المماليك رغبة فى ايجاد نوع من اللفة بين جنده والرعية لمساعدته فى الوصول الى السلطة فمالى قلوب العامة الى الجند اما البرديسى فقد صب جام غضبه على أهل مصر حين قرر فرض الضريبة عليهم لمدة ثلاث سنوات متوالية (٤١) ، ومن الطبيعى أن يثير ذلك غضبا شديدا فى الاوساط الشعبية فخرجت نساء الحارات بالدفوف مظهرة استياءها بقولها ايش تاخذ من تفليسى يا برديسى (٤٢) .

وعندما ازداد غى المماليك ونهبهم للقرى بمساندة العربان حاول بعض مشايخ العربان الذين يعملون فى الزراعة وقفهم عن هذه الاعمال فيقال ان ابر طويلة شيخ العائد قد حضر عند الامراء ووجه اليهم اللوم على اعمال النهب ذاكرا بأن هذه المزروعات غالبها للعربان والفلاحين الذين اشتركوا معهم فى زراعتها وذكر ان هبود العرب المصاحبين للمماليك ليس لهم رأس مال فى ذلك وطالب المماليك بمنعهم من اعمال النهب فى مقابل اعطائهم كفايتهم منها ، غير أن المماليك لم يعيروا لتلك الوساطة أى اهتمام بل استمروا فى طلب مشايخ النواحي مثل شيخ الزوامل والعائد وقلوب والزوهوم بالضرائب الفادحة ولم تنج القرى أيضا منها اذ فرض عليها مبالغ كبيرة تراوحت ما بين الف ريال والفين وثلاثة وكلفت بطلبها العربان كما عيّنوا لهم خدما وحق طرق فى مقابل عشرين ألفا من فضة أو يزيد .

وكانت القرى التى تمتنع عن الدفع تحرق وتنهب لهذا قتل الوافدون بالغال الى المدينة وأصبحت حاجة الباشا ماسة الى الاموال لدفع علوفات العسكر فاضطر الى فرض بعض الاكياس على الاقتباط والسيد المحروقى وتجار البهار ومياسير التجار والمتزمن وطلبوا أيضا مال هذه السنة معجلة (٤٣) .

وقد شجع هذا الوضع المالك المقيمين في الوجه القبلى على أن طلبوا الصلح من الباشا في يوليو سنة ١٨٠٤ على أن يكونوا طوع بنانه في دفع الاموال اللازمة لمرتبات العسكر التى دفعته الى المصادرات وطلب الاموال غير أنه رفض ذلك العرض قائلا « ليس لهم عندى الا الحرب » (٤٤).

وربما اتخذ الوالى هذا القرار مؤخرا حينما بلغ المالك في ظلهم للامالى حدا لا يمكن التفاوض عنه تمثل في « اسر النساء وبيعهم ونهب الخائنات والوكائل وجميع بضائع التجار وبيعها بأبخس الاثمان » (٤٥) .

وامام هذا المد الصاعد لنفوذ المالك اصبح العثمانيون يخشون بأسهم وأثر عدد كبير منهم قدر بالفين الخروج من مصر اما من بقى منهم فاضطر الى اللجوء الى بعض المصرية وانتهموا اليهم (٤٦) .

وربما ادى انكماش العثمانيين على هذا النحو الى تشجيع المالك على المضى في استغلال الشعب فنجد اهالى الاسكندرية يتركون بلادهم ويذهبون الى ازمير أو قبرص ورودس ولم يبق الا من لم يكن يملك نفقات السفر فعم الغلاء معظم أنحاء البلاد وخربت قرى كثيرة ورغم هذا لم يكثرثوا لتعاب المصريين وحركة الهجرة خارج البلاد .

وامام هذا الوضع اجتمع البرديسى والافى وابراهيم بك في سبتمبر سنة ١٨٠٣ للتشاور في تدبير مرتبات الجند ووزعوا على انفسهم قدرا من المال وقدر آخر على الامراء والكشلف والجند على حسب مقدرتهم في الدفع كما طلبوا من جبرك البهار مبلغا كبيرا من المال وأخذوا بن الحضارمة والينبعاوية ولم يقف بهم الامر عند هذا الحد ففي اول أكتوبر سنة ١٨٠٣ انزلوا ضريبة جديدة قاموا بتوزيعها على التجار وارباب الحرف بحيث أصبح على كل طائفة قدرا من الاكياس قد يصل في بعض الاحيان الى خمسين أو أقل ومن الطبيعي أن يتضرر منها أصحاب الحوانيت ويطلبوا تخفيفها كذلك حدد المالك سعر الغلة ولم يكن في مقدور صاحبها بيعها الا بأذن من القيم الذى كان يأخذ نصفها أو ثلثها أو ربعها دون أن يدفع شيئا .

ومن الطبيعى أن يثير ذلك غضب العامة الذين تشكوا الى كبار المالكين لمنع هذا الظلم لكن المالكين والجند كانوا يخطفون كل ما يصادفونه من الغلة أو الثبن أو السمس فلا يقدر من يشتري شيئا من ذلك أن يمر به الا بصحبة أحد العسكر أو المالكين لحماية (٤٧) .

هكذا نجد انه فى الوقت الذى عانى فيه الشعب الامرين من جراء أعمال السلب والنهب والتقط والغلاء حاز المالك ثروة هائلة ربما تكون هى التى شجعتهم على الاستمرار فى اجتياح رشيد والاسكندرية لتحقيق المزيد وكانت أول خطوة هى اجبار القرى على دفع ضريبة جديدة تحت اسم - رسم سنوى - يتحقق على المواطنين للحكومة وهددوهم بأنهم سيستخدمون فى حملاتهم نفس الاساليب التى كانوا يستعملونها أيام كانوا الاسياد المطلقين فى مصر وأنه يكفى مرور مملوكين أو ثلاثة مع بضعة اعداد من العربان المسلحين على القرى لجمع مبالغ طائلة فهم يطالبون بحقوقهم فى الميرى المستحق لهم منذ وصول الجيوش الفرنسية الى مصر لهذا لجأ معظم مشايخ القرى وحزيمهم الى رشيد بينما بقى مسلحوا المدينة لحماية من النهب متخذين كل الاجراءات اللازمة لذلك فى حين كان Petrucci المندوب البريطانى فى رشيد يقوم بتوفير كافة المؤن والأسلحة اللازمة للمالكين (٤٨) .

وقد شجع وجود هذا المندوب فى رشيد عثمان بك البرديسى فى الا يدخر جهدا فى الاستمرار فى تحصيل الاموال الكثيرة من المدن ومن مصادرة الموارد الزراعية وبخاصة رشيد التى اجبرها على دفع ستمائة وثمانين كيسا كما تعرضت دهباط والمحلة لغرامات مثله ، وعبثا حاول ابراهيم بك منع اتباعه من ممارسة أعمال السلب والنهب ، وعندما قدم محمد على وعثمان بك البرديسى ليتوليان أمور البلاد تم فتح مخازن الغلال وفرقت على المساكين والفقراء والخبازين وانفرد عثمان بك البرديسى بتدبير أمر رواتب الجند ثم فرض على جميع الصنائع والكشاكف والاغوات

وذوى المقدرة من الوجاقات والمترمين مقدار ألف كيس كما فرض على أهل البلد المسلمين مقدار مائتى كيس فقط كذا أرباب الحرف والصناعات وجمع كل ذلك ودفعه الى الجند كما تم عقد اتفاق بين محمد على والصناجق مؤداه أن يقوا فى كل شهر بثلاثمائة كيس لمرتبات الجند ومائة كيس لرؤسائهم بشرط أن يدفعوا لهم مرتباتهم القديمة فوافق رؤساء الجند وبقي الجند غير راضين ولو لم يكن المالك يستندون الى ثروة اقتصادية لا بأس بها ما كانوا تعهدوا بكل ذلك غير انه لا ينبغي أن ننسى أن هذه الثروة فى معظمها كانت مستمدة من الشعب واساسها الضرائب الاجبرية الباهظة .

ومما يدلنا أيضا على مكانة البرديسى الاقتصادية ومدى الثروة التى حازها استعداده لدفع ثلاثة وثلاثين كيسا وثلث الى كل من عائلة محمد بك الالفى وابراهيم بك وذلك لارضاء العائلة المرادية فى مقابل أن ينفرد البرديسى بالاحكام ويبقى شيخا للبلد وفى هذه الاثناء صدر فرمان من الدولة العلية بتولى ابراهيم بك مشيخة البلد مع توليته دفتردارا من قبل الدولة لمباشرة الامور المالية وتحصيلها ثم ارسالها للدولة العلية كما منع الفرمان امراء مصر من اصدار الاحكام ومن الحصول على الالتزامات باستثناء البلاد التى اشتروها بمالهم ، كما أمر كل صنجق أو كاشف له بلد مشتراه بدرهم بأن يتصرف فيها على أن يدفع للدفتردار مبرى تلك البلد ثمانى سنين مقدما فى مقابل تسلم صك التصرف بها واذا فاض دخل دائرة التزامه عن اثنين وعشرين كيسا يكون الفائض مضبوطا للسلطان ، وكانت هذه الشروط اساسا لاقامة المالك فى مصر .

ثم ما لبثت الدولة أن اظهرت رضاها عن المالك وسحت لهم بأن يصبحوا حكاما للاقطار وأصبح جملة المتولين بمصر سنة ١٢١٨ هـ سبعة وعشرين صنجقا ورضعوا ايديهم على جبائحناك عظيمة (٤٩) .

ورغم هذه المناصب التى اسندت اليهم الا انهم لم يكفوا عن اعمال السلب والنهب التى أصبحت أسلوبا مألوفاً بالنسبة لهم .

واذا كان محمد على فيها بعد سيلجأ الى استغلال الاهالى بفرض الضرائب المتنوعة وانتزاع الملكيات الا أنه كان أسلوب دولة بعكس أسلوب الممالك القائمة على النهب والصدقة ، اذ استمر الالفى فى نهبه للوجه البحرى حتى أدت أعماله فى تلك المنطقة الى وضع سئى ومؤسف عندما أمر بحرق عدة قرى وقتل عددا كبيرا من الفلاحين وبعض المسئولين عن القرى لعدم تأديتهم الاموال المطلوبة منهم (٥٠) .

ومن الغريب ازاء هذا الظلم أن يطلب الاهالى من الممالك الحضور الى رشيد والاستسلام عليها والحدول محل العثمانيين الذين واجهوا مقاومة شديدة من الاهالى فى يونيو سنة ١٨٠٥ (٥١) .

ومن المدهش أيضا أن ينظر الشعب مثل هذه النظرة للممالك ويعتبرهم أقرب اليه من العثمانيين رغم انتماء الممالك الى بيئات مختلفة تعد بعيدة كل البعد عن البيئة المصرية .

وربما شعر محمد على بهذا الميل فحاول من جديد جذب الممالك فى صفه حين قبل مهادنة الالفى فى سبتمبر سنة ١٨٠٥ مستغلا سوء العلاقات بينه وبين زملائه ثم الخلافات التى نشأت مع محمد على للحصول على ضمانات تحمية من اخطار المستقبل (٥٢) خاصة وانهم فى هذه المرحلة كانوا يريدون توفير العيش الهنىء لاتباعهم وليس البحث عن نظام حكومى جديد كما توهم الانجليز (٥٣) .

ومما يؤكد وجهة النظر هذه ان الممالك ادركوا ان عملهم بالسلب والنهب اجدى لهم من مقاومة العثمانيين فاستمروا فى ولوج هذا الطريق لما يعود عليهم من وزائه بالملكاسب .

ومن الطبيعى أن يسعى العثمانيون جاهدين الى التقليل من نفوذ وسيطرة الممالك الاقتصادية حين طلبوا من القرى الامتناع عن اعطاء أى شئ للممالك وهكذا ضاع الشعب بين نهب الممالك ومطالب العثمانيين لانهم حين امتثلوا لاوامر الآخرين اصابهم كثير من الاضرار بسبب تحريضهم « فلما حصل لهم ما حصل لم يسعفهم ولم يخرجوا من اوكارهم » .

وقد شجع هذا الوضع الالفى على أن يكسب أعماله السابقة صفة الشرعية حين أرسل للباشا - مصطفى كاشف المولى من اتباعه ومعه خطاب يطلب فيه تدخل الباشا من أجل راحة الفلاحين والفقراء وذكر أن عملية تعديه على القرى وطلب المغارم وغيرها من أعمال السلب لم يكن أمرا مقصودا إنما اجبروا عليه للانفاق على ما كان بصحبته من العربان الذين استعانوا بهم كما كان العثمانيون يعولون على العساكر الرومية والمصرية .

وفى آخر الخطاب طلب الالفى قائلا « القصد منكم بل الواجب عليكم السعى فى راحة الفريقين وكف الحرب واعطائنا جهة نرتاح فيها وعند وصول الرد يكون العمل بمقتضاه » (٥٤) ، وجاء رد العثمانيين بمنحه اقليم الجيزة دون التعهد بأى شئ آخر وسلموا هذا الخطاب الى مصطفى كاشف ولم يكن ذلك يكفى الالفى الذى كان ملتزما على فرضوط وغيرها من البلاد القبلية والبحرية علاوة على أنه تقلد كشوفية بلبيس (٥٥) .

كما أنه أوهم الوزير بتحصيل مقادير عظيمة من الاموال من الصعيد فقلده امارتها وبخاصة من تركات الاغنياء الذين توفوا بالطاعون وليس لهم ورثة وغير ذلك من الجهات وقد وافقه الوزير طبعاً فى تحصيل الاموال التى وعده بها وكتب له فرمانا بتولى اماره الجهة القبلية واطلق يده فى جميع ما يريد دون أن يعارضه أحد وبالفعل ذهب الى اسيوط وشرع فى جباية الاموال وارسل للوزير دفعة من المال واغناها وعبيدا وغلالا .

والحقيقة أن العثمانيين آثروا فى بداية الامر الانتفاع بثروات الممالك واستغلال نفوذهم الاقتصادى ثم ما لبثوا أن أوقعوا بهم للنيل من هذا النفوذ كخطوة للقضاء عليهم .

والحقيقة أن السلطة العثمانية كانت بحاجة الى شخصية قوية لكى تحد من سطو الممالك على ثروة البلاد ومن الطبيعى أن يتمكن محمد على من اتخاذ هذه الاجراءات بعد أن استقرت له الامور فى مصر ولكن فى خلال السنوات الاولى من حكمه واجه مقاومة حتى انه اضطر احيانا الى

اللجوء الى عمر مكرم ليطلب مساعدة الالفى بالمال ثم لا يلبث أن يضيق الخناق عليهم ليحدد من نفوذهم فبعد أن استقر الامر لحمد على « منع الذهب الى الامراء المصريين كما منع مجيئهم أيضا وعين أشخاصا فى البر والبحر لرصد من يخالف ذلك فامتنع الباعة وغيرهم من الذهب اليهم بشئ مطلقا لانهم كانوا يتعرضون للقبض عليهم ومصادرة ما يحملونه لهم (٥٦) .

وامام هذا الحصار الشديد لم ير الالفى بدا من طلب الصلح مع الباشا واذا كان هذا الاخير قد وافق مبدئيا الا أن الالفى عاد مرة أخرى الى طلب كشوفية الفيوم وبنى سويف والجيزة والبحيرة ومائتى بلدة من الغربية المنوفية والدقهلية ليستغل فائضها على أن تكون اقلته فى الجيزة ويتعهد مقابل ذلك بطاعته للباشا الذى لم توافقه هذه الشروط (٥٧) ، خاصة وأن المالك لم يؤدوا فى مقابل الاراضى التى تنازل لهم عنها اية اموال او غلال مما ادى الى خرق الهدنة .

ولما شعر المالك بعدم مقدرتهم على المجابهة حاولوا مرة أخرى تجديد الهدنة مع محمد على فعرض على مندوب الالفى أن يدفع ألفا وخمسمائة كيس فى مقابل اطلاق بيع المالك وشرائهم وجلب الجلابين لهم الى مصر كعادتهم بعد أن كان قد منع ذلك وسر الالفى بذلك وراى ضرورة مفاوضة بقية المالك فى دفع الاموال المطلوبة غير أن البرديسى رفض الدفع كما رفض كبار المالك الآخرين مساعدته خوفا من أن يستقل هو بالحكم فيما بعد دونهم لأنه لم يكن قد نسى بعد ما فعله باتباعه اثناء سفره علاوة على أنه كان قد أخذ صكا مسبقا قبل سفره الى لندن مع الانجليز يضمن له عند حضوره سالما أن يتولى رئاسة المالك (٥٨) ، ولهذا ظل المالك على انقسلهم وعدم تعاونهم * .

كذلك ادى اتفاق البرديسى مع محمد على الى ضعف نفوذ المالك وتشتتهم كما أن الاعمال التى ارتكبها الالفى الصغير جعلت اقاربه يكرهون حكمه فأبعده الالفى وظل كذلك حتى قتل (٥٩) .

وقد زاد رحيل الانجليز من ضعف الممالك الذين اسرعوا فى مفاوضة
الوالى فى الصلح خاصة بعد أن ظل الجند يطاردون بقيتهم فى الوجه
القبلى ، وكان هناك فريق آخر منهم انتهز فرصة خلو البلاد من الحماية
العسكرية بسبب الحرب الوهابية وعادوا لتقلد السلاح واستعدوا من
جديد لمحاربة محمد على فى سنة ١٨٠٨ فبادر فريقا منهم ثم أوقع بالفريق
الآخر اقسى العقوبة مما دفع زعماء بيت الالفى أن يعرضوا من جديد على
باشا مصر مؤازرته ضد اعدائه غير انه كان قد فقد الثقة تماما بوعودهم (٦٠).

ويبدو أن عدم الثقة اصبح متبادلا بين الفريقين لان ابراهيم بك وزملاءه
لم يطمئنوا للباشا الذى أخذ فى استدراج الممالك الى القاهرة ومنحهم
الخلع والفراوى كما صرف لهم المرتبات فقد اعطى لمحمد بك المنفوخ ايراد
جهرى بولاق أو ما يوازيه أى ٦٠٠ كيس وقد فسر الممالك ذلك بأنه ليس
الا وسيلة لضمان خضوعهم كخطوة أولى للقضاء عليهم نهائيا حيث أن
عددهم بلغ فى سنة ١٨٠٩ عشرة آلاف ما بين مقدمى الوف وامراء وكشاف
واكبر وجاقات وممالك وعدة اتباع وكان لكل أمير منهم اقطاع خاص
به ينحصر فيه (٦١) .

وعندنا انه كان يهم محمد على بعد أن استقطب الممالك فى القاهرة
أن يقوض من نفوذهم السياسى فى مقابل أن يسمح لهم ببقاء جزء بسيط
من نفوذهم الاقتصادى لكن أسلوب الباشا فى اغراء الممالك لم ينجح
الى حد كبير ففى يونيو سنة ١٨١٠ انشق شاهين بك على حزب الانثووط
مفضلا الانضمام الى اخوانه الذين اختاروه لزعماء ممالك الامير مراد بك
بينما نجح محمد على فى أن يضم اليه أربعة من البكوات وستة عشر كاشفا
ونحو مائتى فارس من معسكر شاهين بك ومنحهم فى مقابل ذلك ٢٠٠
كيس وهاجم بقية الممالك الى ما وراء الشلالات أما من لاذ منهم بالفرار
الى اطراف الصعيد فاستمروا فى أعمال النهب كما لم يعذل الفريق الذى
دنا منهم من القاهرة عن فكرة الاخلال بالنظام وتشر الفتنة فلما انس منهم
الوالى هذه النزعة عقد النية على التنكيل بهم وابلاتهم عن آخرهم .

ويقال أن عدد المماليك الذين ذهبوا ضحية مذبحه القلعة كانوا ٤٧٠ مملوكا (٦٢) وقد لجأ محمد على إلى الخديعة للقضاء على عدد آخر قبل هذه المذبحة حيث حث عمر مكرم وكبار المشايخ على طهانة المماليك والإيقاع بهم لدخول القاهرة حتى اعتقد المماليك أن الرأي العام عاد للعطف عليهم وعندما دخلوا القاهرة تعرضوا للانتقام جند محمد على وهنا يجب أن نشير إلى أن الباشا كان قد عقد النية على الاستمرار في تتبع المماليك بفرض القضاء عليهم إذ لم تعد المسألة بينه وبينهم مجرد صراع على السلطة بل مسألة حياة أو موت لهذا أرسل الباشا أوامره إلى حكام الأقاليم يحثهم فيها على قتل كل مملوك تقع عليه أيديهم فنفذ الكشاف الأوامر وتباروا فيمن يرسل إلى القاهرة رؤوسا أكثر حتى بلغ عدد القتلى في الأقاليم أكثر من ألف مملوك (٦٣) .

ويرجع ارتفاع عدد القتلى إلى أسراف الجند في قتل المماليك ومن كانوا يرافقونهم أو حتى من كان يرتدى زيا مملوكا لزيهم من أولاد الناس وأهل البلد كما تتبعوا المماليك الهاربين بالقرب من القلعة والذين لجأوا إلى المنازل وقبضوا على الأحياء منهم والقوا بهم في السجن وبعد أن انتهوا من قتل الأمراء المصريين اتجهوا إلى بيوتهم لنهبها كما لم تسلم البيوت المجاورة أيضا من سطو الجند (٦٤) وعندما علم المماليك الذين كانوا بالصعيد بانباء الكارثة التي حلت باخوانهم أرسلوا إلى محمد على يطلبون أن يحدد لهم المكان الذي يختاره هو لأقامتهم ليعيشوا في سلام غير أنه أرسل اليهم جيشا تعقبهم وطاردتهم حتى أجلاهم عن البلاد والجاهم إلى الاقامة بدنقلة حيث عاشوا عيشة مهينة (٦٥) .

أما الذين تمكن الجند من القبض عليهم والذين بلغ عددهم أربعة وستين شخصا من بقايا البيوت المملوكية القديمة فقد تم قتلهم ، كما فر ستون مملوكا نحو سورية والبعض توارى والتجأ إلى طائفة الدلاء وتزيا بزيهم والبعض الآخر تزيا بزي النساء الفلاحات وخرجوا ضمن الفلاحات اللاتي يبعن الجبن .

ولما كان الباشا يعلم شدة كراهية كتخذه للمماليك فقد فوض له الأمر فيهم حتى صار لا يرحم منهم أحدا فكان كل من احضره ولو فقيرا هربا من المماليك الأمراء الأقدمين يأمر بضرب عنقه (٦٦) .

أما من تبقى من الممالك وهم اعداد قليلة فقد لجأوا الى بلاد الحبشة وعندما تمكن الباشا من اعادة معظمهم اصدر أوامره بالامساك عن مطاردتهم وعلل ذلك بأنه يريد محاربة الجماعة لا أفرادها وليبرهن على ذلك سمح لن تبقى منهم بالانتظام فى سلك خدمته وابع لهم التمتع بما كانوا يملكونه من الثروة الثابتة والمنقولة بل بالغ حينما أجرى على نساء القتلى وأولادهم الارزاق والاعطيت التى تجعلهم غير محتاجين والتى كانت بمثابة معاش يصرف لهم شهريا (٦٧) .

كما زوج نساءهم لضباط جيشه واتباعه من العثمانيين والابانيين المخلصون له .

وقد ذكر أحد الفرنسيين المدعو بلابورت العضو فى لجنة مصر التى ألفها بونابرت قبل وقوع كارثة الممالك بأيام بأن القضاء على الممالك كان خير ذريعة لقطع سلسلة الاضطرابات والفتن والجرائم التى لا نهاية لها فى مصر (٦٨) ، ويضيف آخر أن القضاء على أولئك المستبدين الذين كانوا يفرضون المغارم على الشعب فى مختلف نواحي مصر خلص المصريين من مظالمهم التى تضارع عند جمع الاموال واغتصابها (٦٩) .

واذا كان الكثيرون قد تجنوا على محمد على حين اوقع بالممالك بهذه الطريقة الخادعة فإنه لا ينبغي أن نحكم عليه بمقتضى تقاليد الامم الراقية فى حينه خاصة وأن الممالك لم يدعوا مجالا لمحمد على للترتيب فقد اعياء أمرهم « فما كانت الحروب تفنيهم ولا المعاهدات تربطهم ولا الوفاق يستميلهم ولا المعروف يأسرهم فكلما هزموا عادوا من جديد حين تسنح لهم الفرصة بذلك ، هذا بالاضافة الى أن مصالح الممالك الحقيقية كانت متنافرة مع مصلحة البلاد والاهالى وكانهم حكومة داخل الحكومة تتعارض اغراضها مع كل شئ .

لهذا رأى محمد على لكى تخطو مصر خطوة واحدة فى سبيل الرقى والاصلاح أن تأمن جانب الممالك ففعل ما اراده بهم فى مذبحة القلعة وبعد علم منها سير ابنه ابراهيم لتعقب الهاربين فى الوجه القبلى وأجهز عليهم وكان عددهم يقرب من ٨٠٠ وعلى أثر هذا الانتصار الجديد استطاع

محمد على أن يقول أنه استراح من الممالك الى الابد (٧٠) ، وان كان هذا لم يمنعه من تسيير الحملات اليهم من حين لآخر .

ففى سنة ١٨١٥ عندما عاد جنده الالبان من بلاد العرب خشى أن يعوقوا اصلاحاته ويعودوا الى ما كانوا عليه من سلب ونهب ففكر فى ارسالهم الى السودان ليطاردوا بقايا فلول الممالك الذين استوطنوا دنقلة ونصبوا من أنفسهم حكما فيها وبتسيير الحملة الى دنقلة دعر الممالك وفروا الى اقلصى السودان (٧١) ، فى الوقت الذى استتب فيه الامر لمحمد على فى مصر ودخل فى مرحلة البناء العظيم .

واذا كان محمد على قد فنك بكبار الممالك الا أنه ابقى على عدد كبير من صغارهم وجعلهم فى جملة الجند المنوط به حراسته فى مقره . كذلك استعان بعدد منهم والحقهم بالخدمة العسكرية وغيرها كما اخذ يعلمهم القرآن واللغة التركية والرياضة بالاضافة الى التدريبات العسكرية ، وفى سنة ١٨٢٥ انشأ مدرسة اعدادية سماها التجهيزية الحربية ادخل بها خمسمائة غلام بعضهم من صغار الممالك (٧٢) ، ثم ازداد هذا العدد فوصل فى سنة ٣٣ الى ١٢٠٠ منهم ٢٥٠ من أبناء الممالك تتراوح اعمارهم ما بين العشرة والخامسة عشرة (٧٣) .

كما تم اختيار ٣٥ من طلبة مدرسة الجهادية بمصر من الممالك وأولاد البلد وتم ارسالهم فى البعثات الى أوروبا لتعلم الهندسة والطب والصناعات ووافق الباشا وقرر ارسالهم مع ضرورة تعيين من يشرف عليهم تسهيلا لتثقيفهم وتعليمهم (٧٤) .

وقد ذكر أن معظم هذه البعثات كانت مشكلة من أبناء الأتراك والممالك كما تألفت نواة الجيش المصرى من اربعمائة من ممالك محمد على وعدد من ممالك كبار المصريين بلغوا ألفا (٧٥) ، كذلك عين محمد على حسن أفندى المعروف بالدرويش الموصلى لتعليم ممالكه الكتابة والحساب ورتب له خروجاً وشهرية (٧٦) .

وعلى خلاف الشائع فإن تصفية الممالك الجسدية تمت بالتدريج وعلى المدى الطويل ولم تكن مذبحه القلعة سوى الحلقة الكبرى فى هذه السلسلة، كما انها لم تكن الحد الفاصل بين محمد على والممالك لانه بدأ فى امتصاص اعداد كبيرة منهم فى خدمته كما سبق أن اشرنا لهذا شعر بقية الممالك الذين آثروا الفرار بالفربة الشديدة من طول اقامتهم فى الصعيد فسارعوا بإرسال أحد اتباعهم لمفاوضة الباشا من جديد محاولين استعطافه لى ينعم عليهم بالامان على ارواحهم ويأذن لهم بالانتقال من دنقلة الى جهة من اراضى مصر يقيمون بها فى مقابل دفع الخراج المقرر وقد كلفوا سليم كاشف بهذه المهمة أى مهمة التفاوض مع الباشا .

فى ذلك الوقت كانت قد انقضت خمس سنوات على مذبحه القلعة ولم يعد الممالك يشكلون خطرا على حكم الباشا ولذلك وافق على عودتهم بشروط بل انه لم ير ضررا من أن يصرف لهم المرتبت والاعانات مما اتاح لهم استمرار وضعهم فى مصر كأقلية ممتازة اقتصاديا واجتماعيا لا سلبيا فحسب وهذا هو الفرق ، صحيح أن هذا الامتياز الاقتصادى أصبح محدودا جدا بالمقاييس الى ما كان عليه الممالك قبل الحملة ولكنه على أية حال رفعهم فوق مستوى عامة الشعب المصرى .

أما الشروط التى تم الاتفاق عليها فتتمثل فى عدم التنقل من مكان الى آخر الا بعد اخبار الباشا بذلك .

ويعنى هذا الشرط تحديد اقامة الممالك وتقييد تنقلاتهم وتصرفاتهم مما يضمن خضوعهم كذلك منعهم الشرط الثانى من اخذ البرانى من بلاد الصعيد وتم تعيين أشخاص لتقديم كافة الاحتياجات اللازمة لهم ، وقد جرد هذا الشرط الممالك من أساليب الاستيلاء على موارد البلاد بالقوة وفى نفس الوقت لم يشأ محمد على أن يتحول الممالك الى فئة فقيرة تشبه الطبقات الفقيرة من صميم الشعب المصرى .

ويعنى الشرط الثالث عدم منحهم أية اقطاعات من الاراضى والنواحي، أو حتى الاقامة فى أى جهة من الجهات - فى اراضى مصر - بل أمر الباشا على أن يحضروا اليه ويعترفوا بحكمه ولهم بعد ذلك الحق فى اعطائهم المسكن أو المرتب الذى يليق بكل منهم حسب قوته أو ضعفه .

وينطوى هذا الشرط على القضاء التام على نفوذ الممالك السياسى بل ومحاولة صهر الاقوياء منهم فى الارستقراطية الجديدة أو احالة غير اللاتقين للخدمة فى المناصب الحكومية الى الاستيداع .

وأخيرا كان الشرط الرابع يهددهم بعدم حقهم فى طلب أى شىء مسبقا اذا جاءوا الى مصر والا نقض العهد معهم (٧٧) .

غير أن هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ ففى نوفمبر سنة ١٨١٩ قيل أن الباشا اخذ يسعى من جديد الى القضاء على من بقى من الممالك المقيمين فى دنقلة لاستعجال أمرهم اذ اخذوا يكثرون من شراء العبيد وصنع الاسلحة والمدافع حتى ذكر انه من بين أسباب حملة السودان هو القضاء على هذه البقية الباقية من الممالك .

والخلاصة انه اذا كان محمد على قد نجح فى القضاء على الممالك واخضعهم اما بمحاربتهم أو بادماجهم فى الارستقراطية الحديثة ، فقد كان لاختفاء هذه الطبقة بسبب سياسة محمد على ازاءهم جانبان احدهما سلبى والآخر ايجابى ويتنثل الاول « فى انه حرم الحكومة على حد قول البعض خيرة جندها كما قضى على دورهم فى أجهزتها التنفيذية بأكملها لكنه رد اليها الاقطاعات التى كانوا يمتلكونها وكانت تعادل ثلث الاراضى الزراعية وهذا هو الجانب الايجابى » (٧٨) .

كذلك يعد نجاح محمد على فى التخلص من البكوات الممالك الذين كانوا يمثلون الطبقة الاقطاعية الاقتصادية والعسكرية تأكيد لسلطة دولته المركزية (٧٩) .

وهكذا اعتقدت الدولة العثمانية أن محمد على قد قام بدور مخلص القط بالنسبة لتقليم اظافر الممالك واعادة السلطة العثمانية المطلقة على مصر ولم تجل بخاطر السلطان فكرة تحطيم خصم واستبدال آخر به اشد خطورة ومن نحس طالع الحكم العثمانى أن السلطان فشل فى وزن الشخص الذى عينه نائبا له فى مصر بميزانه الصحيح وحين تم له ذلك فى آخر الامر كانت الاحداث قد مضت بسرعة لصالح محمد على .

وهكذا فإن اختفاء المالك اختفاء تليها من الحياة المصرية لم يكن اختفاء لها كطبقة حاكمة ولكن كطبقة نامية أيضا تعتمد في أسبابها على جلب العبيد من أسواق النخاسة وبيعهم في الأسواق المصرية ، وحل محلهم كطبقة اجتماعية قومية طبقة إرستقراطية تركية هي طبقة كبار الموظفين التي احتلت كافة المناصب الكبرى سواء العسكرية أو الإدارية والتي منحت فيما بعد الاقطاعات الكبيرة كالجبالك والأبعاديات على نحو ما سنرى .

إن استمرار وجود طبقة ممتازة رغم اختفاء المالك هو من سمات عصر محمد علي فما هي عناصر هذه الطبقة ؟ لقد كانت تتكون من « خليط من بقايا المالك واتباع الباشا من الأتراك والالبانيين (٨٠) » ، مما يوحي بوجود تضامن بين هذه العناصر الوافدة في مواجهة المصريين فالأتراك كانوا يؤلفون في مصر طبقة ممتازة على حد ما شاهده كلوت بك إذ كان زهوهم شديدا بالفارق الذي يتخللونه فاصلا بينهم وبين المصريين ولذلك فهم لا يترضون أن يكونوا على قدم المساواة معهم أما الذين يحتلون المناصب الصغرى فهم وحدهم الذين يقبلون مصاهرة المصريين بشرط أن تكون هذه الروابط مع الأسر الوطنية ذات المركز الاجتماعي المرموق أو المعروفة بسعة ثروتها وجاهاها ويفضلون في هذه الحالة أهالي المدن دون الريف (٨١) .

ومما لا شك فيه أن محمد علي نجح في أحداث تغير في القوى الاجتماعية ويتضح ذلك إذا ما قارنا بين حكم المالك وحكم محمد علي وأسرته ومن هنا يبدو الفرق عظيم بين حكم الأمراء المالك « الذين بحكم شرائهم من أسواق الرقيق واعتمادهم على هذا المصدر في تكوين اتباعهم وجنودهم كانوا يستمدون كيانهم وقوتهم من مصدر خارجي فهم يعدون أنفسهم غنصا منفصلا عن البلاد وهم لذلك لم يندمجوا في الهيئة الاجتماعية المصرية ولا كان لهم بها صلة ما أما محمد علي وأسرته فقد وسعوا من نطاق الإدارة الحكومية بحيث امتصت عددا كبيرا من المصريين وإن بقي الأتراك والعناصر الوافدة في القمة على أنه حدث تغير آخر بالنسبة لهذه العناصر فبعد أن اشتركت في حروب ضد الدولة العثمانية بدا شبه شعور بالانتماء إلى مصر يسرى بطيئا بين هذه الفئات ويغلى البعض حين

يذكرون انهم اندمجوا فى الشعب وصاروا جزءا من الهيئة الاجتماعية المصرية ولا غرابة فى ذلك فان من مميزات مصر انها تصهر فى بوتقتها العناصر المختلفة وهكذا شعروا انهم ليس لهم وطن الا مصر ويؤكد ذلك ما ذكره مصطفى مختار بك يلور ابراهيم باشا ناظر ديوان المعارف العمومية فى عهد محمد على حين قال « اننا وان كنا مولودين فى تركيا لكننا قد اكتسبنا الجنسية المصرية بحكم التوطن قد جئنا لمصر قبل ان نتجاوز سن الصبا فلسنا الآن اترাকা ولم يبق فينا ما يربطنا بهذا الشعب الذى لا يترك فى طريقه سوى دلائل الخراب اينما سار ولقد اندمجنا فى أمة اخرى ارقى وانبث واذكى من الامة التركية » .

واذا كان محمد على قد نجح فى ادماج شخصيته وشخصية أسرته فى كيان مصر فقد سار على دربه أعوانه فى الحكم ممن كانوا من أصل غير مصرى ولا شك أن اندماج هذا العنصر فى الهيئة الاجتماعية المصرية قد قواها وبعث فيها روحا جديدة كان لها أثرها فى تقدم مصر السياسى والاجتماعى ، صحيح أن فئة منهم ظلوا ينظرون الى المصريين بعين الزرارة غير أن هذا الشعور ما لبث أن تلاشى بسبب سياسة محمد على التعليمية التى صبغت ثقافتهم بالصبغة المصرية العربية كما ساعدهم اتصالهم بالمجتمع المصرى عن طريق النسب والمصاهرة على الاندماج فى الاهالى ومشاركتهم اياهم فى الحياة الاجتماعية باشتغال الكثيرين منهم وخاصة سكان الاقاليم بالتجارة والزراعة (٨٢) .

بدأ محمد على حكمه بدائرة ضيقة من أبناء وطنه وبمضى الوقت واتسع الدولة شرع فى الاعتماد على خليط من الاتراك والشراكسة والالبان والاكرد والارمن واليهود والشوام والاقباط وغيرهم من الاجانب وشكل من هؤلاء ارسنقراطية جديدة موالية له ولاسرتة على أن تستند مكائنها من ارتباط مصالحها بحكومته لا من جذورها فى المجتمع وحرص على أن تبقى هذه العناصر متميزة بعضها عن بعض ليضمن عدم غلبة عنصر على آخر كما انه لم يهيء لها فرصة الاندماج بالشعب .

وعندما نؤكد من نظرتة الرامية الى عدم تفوق عنصر على آخر عهد بالوظائف الادارية والتنفيذية والعسكرية للاتراك والشراكسة فى المحل الاول ثم وضع الارمن والاوروبيين فى المناصب التالية (٨٣) .

وفى ظل أسرة محمد على مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد فخلقت خلال الممارسة العناصر التى تدعّم هذا الدور وتحرص على بقاءه متجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيرا عن فئات اجتماعية تضيق رقعتها أكثر مما تتسع وتتوزع فى هرم قاعدته المصلحة المباشرة وقيمتة العقيدة السياسية وقد ارسى محمد على خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة وحدد ملامح شخصيتها وكان من الصعب أن تتخلص من تأثيرات تركها عبر حوالى نصف قرن حكم فيها مصر خاصة أن التركيب الاجتماعى لم يكن يسمح بحصار السراى وإيقافها عند الحدود المعقولة ، علاوة على أن السراى كانت كلنا ذا تقاليد راسخة ورثها محمد على عن الولاة الاتراك الذين كانوا يسكنون القلعة وطورها وأضف اليها وهكذا تجمع حول السراى قوى اجتماعية تمثلت أساسا فى الارستقراطية التركية المملوكية ثم اتسعت لتشمل اعداد من المثقفين المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم — أما الارستقراطية التركية المملوكية فعلاوة على أنها كانت تتولى الوظائف الحكومية العالية فقد سعت الى تدعيم نفسها بالملكيات الشاسعة واصبح لها مصالح اقتصادية متميزة مستظلة فى ذلك بالسراى (٨٤) .

وبينما كان ديوان بونابرت يشتمل على العديد من العلماء المصريين لم يكن من بين « وزراء محمد على » مصرى واحد كما حدث نفس الشيء بالنسبة للتنظيم الادارى الذى اقتصر على الاتراك الذين تم تعيينهم على المديريات السبع وهما اثنتان فى الوجه البحرى وواحدة فى مصر الوسطى واربع فى الوجه القبلى ثم قسم المديريات الى مراكز والمراكز الى اخطاط. وكان رؤساء المراكز من المصريين الذين يدعون بالأمير أما المديرون هكانوا جميعا من الاتراك وكانوا يمثلون والى فى كل محافظة (٨٥) .

وحيثما قسم محمد على القاهرة الى ثمانية اقسام عين لكل منها رئيس يسمى شيخ ثمن ولكل اثنين من مشايخ الاثمان شيخ ربع على أن يرأس الجميع رئيس تركى يقال له ناظر اشغال المحروسة. (٨٦) ، كما كان يضم الديوان الخديوى جميع رؤساء الادارات وعين عليهم رئيس يتناول اختصاصه جميع المسائل الادارية (٨٧) .

ويتضح مما سبق أن المناصب العليا فى الدولة كانت وقتنا على الارستقراطية التركية بينما كان المصريون يحتلون المراكز العادية .

بعبارة اخرى كانت الاوامر تركية والتنفيذ مصرى وبهذا امكن للارستقراطية التركية أن تحكم من وراء واجهة مصرية فتتقى بهذه الواجهة سخط الشعب اذ أن المأمير المصريين كانوا يعملون الاهالى بأقل مما كان يعاملهم به الاتراك من الرفق والرحمة (٨٨) اذ كانوا يختارون من بين مشايخ البلاد الذين يعرفون كل ما لدى الفلاحين من أساليب المكر والخداع فكان اختلاس شئء منهم ضرب من المستحيل (٨٩) .

وكان محمد على يهدف من وراء ذلك الى جعل حكومته حكومة ابوية لها سلطة الوصاية على الذين عينهم فى هذه المراكز من الخبراء والاداريين لمعاونته فى الحكم ، فنجده يظهر غرابة شديدة من عدم عناية عباس باشا الاول بالرد على الكتب الرسمية التى ترسل اليه مع أنه عينه فى هذه الوظيفة ليكون مثلاً صالحاً لغيره من المديرين .

كذلك كان حريصاً على متابعة حسن العلاقات بين موظفيه وقد كتب الى احمد باشا يكن بعد أن حدد سلطة كل موظف مما لا يدع مجالاً للاحتكاك او المشادة ، كما حرم بعض المديرين من تمتعهم بالسلطة التشريعية حين نهى مدير ادارة سك النقود من صرف بعض العلاوات ، كذلك حذر كبار الموظفين وذوى الحيشيات من قبول أية خطابات توصية أو حتى مجرد اصدارها الى مشايخ القرى للتقرب من رؤسائهم الاداريين وهدد بنفى كل موظف يصله جواب توصية ولا يعرضه على الجهة المختصة ، واخيراً لم

ينسب أن يسدى النصح لكل من تسوله نفسه للانحراف عن طبيعته كسعيد بك وإبراهيم بك لكى لا يعاشر الاول قرناء السوء ولينهى الثانى عن عدم تقليد الانجليز فى عاداتهم ولباسهم وحضه على التمسك بالعادات الاصلية وعدم تغييرها (٩٠) .

واذا كان الباشا قد حرص على مراقبة جميع موظفيه بها فيهم الكبار فهذا لم يمنعهم من الاستمتاع الكامل بها فى ايديهم من سيطرة حتى أن السلطة بدت فى كل مكان وتنفذ على الاقليات التى كانت تتشكل فى معظمها من الاتراك وغيرهم .

فقد ذكر دوهليل فى تقريره أن عدد الاتراك بلغ سنة ١٨٣٧ فى القاهرة وحدها تسعة آلاف وهو عدد يكاد يعادل عدد أولئك الذين استقروا بعاصمة مصر أيام الفتح العثمانى أما عدد افراد أسراتهم فيقدر بخمسة وثلاثين ألفا .

ولم يكن هؤلاء جميعا بالطبع تتشكل منهم الارستقراطية التركية بل كل من معظم الذين يقطنون فى العاصمة هم الذين يعملون فى خدمة البلاط والحكومة أما من كان يقيم منهم فى الاقاليم سواء الوجه القبلى أو البحرى فكانوا يعملون فى الزراعة وأغلب ابنائهم يتعلمون فى المدارس الحربية استعدادا للالتحاق بالجيش . وربما كان هؤلاء هم الذين تشكلت منهم الارستقراطية التركية العسكرية .

ولما كانت الارستقراطية التركية تتمتع بثروة لا بأس بها فقد مكنها ذلك من أن تتخذ نحو الفين من المماليك يعملون لديهم خدما وحراسا (٩١) .

وأستكمالا للصورة يجب أن نشير هنا الى أنه بعد أن كان المديرون فى قمة السلم الادارى والذين كانوا بالطبع يعينون من بين الاتراك اخذ الوالى فى تعيين اثنين من الموظفين بدرجة أعلى احدهما لمصر العليا والوسطى والآخر لمصر السفلى ومنحها لقب مفتش . وعليهما أن يقدموا حسابا عن أعمالهما الى مفتش عام مقره القاهرة ، وهذا المنصب الذى انشئ منذ سنة ١٨٣٧ كان يشغله عباس باشا أحد احفاد محمد على (٩٢) .

كما تم تعيين ناظرين فى المعية السنية يرأس احدهما الادارة العربية ويرأس ثانيهما الادارة التركية ثم أخذ لقب ناظر بعد ذلك يعنى رئيس الديوان (١٣) ، كما تولى عدد من اقارب الباشا بعض الوظائف الهامة ومن هؤلاء الوزير طاهر باشا ابن أخت محمد على باشا اذ كان ناظرا على ديوان الجمر ببولاق وعلى معظم الخمرات وحينما توفى عين الباشا ابنه فى منصبه (١٤) ، ومن اقارب الباشا الذين تولوا مناصب هامة الامير مصطفى بك والى نسيب محمد على الذى تولى كشوفية الشرقية وتمكن من اخافة العربان وقتل منهم عددا كبيرا وجمع اموالا جمة للباشا (١٥) .

والى جانب هؤلاء كان هناك عدد من الموظفين الذين يعملون فى خدمة الباشا والذين اتوا الى مصر أيام الوزير - يوسف باشا - واستقروا فى مصر وحصلوا على بعض النفوذ والثروة ، ومن هؤلاء على سبيل المثال محمد افندى الودلى الذى عرف بنظر المهمت وعين فى عهد ولاية خسرو كاشفا على اسيوط ثم رجع الى مصر فى ولاية محمد على باشا فجعله ناظرا على مهمات الدولة ويبدو انه حاز من جراء توليه هذا المنصب ثروة لا بأس بها جعلته يضطلع بهمهم عديدة كعمل الخيام والسروج ولوازم الحروب واقام عدة ورش للصناعة وكان يشرف عليها بنفسه كما اشرف على بعض المساجد وكان هو المكلف بصرف المرتبات المستحقة للعاملين بها.

غير انه من أهم الاعمال التى انجزها انه منع القلقات المعينين على ابواب القاهرة من اخذ نفوذ من الداخلين والخارجين من القاهرة من الفلاحين اذ علم بتضرر الناس وخصوصا الفقراء منهم لان هؤلاء القلقات كانوا يتقاضون مرتبات من الباشا وليضمن نجاح خطته عين بكل مركز شخصا من اتباعه لمراقبتهم وبذلك امتنعوا عما كانوا يفعلونه من قبل كذلك منع الجاويشية والفواصة الاتراك المتخصصين فى خدمة الباشا والكتخدا من الطواف على بيوت الاعيان واصحاب المناصب واخذ البقاشيش وبالإضافة الى كل هذا كان مشرفا على عدة ائوال وبيده عدة دفاتر لكل شئ دفتر مخصوص وعندما اثبت كفاءته اضيفت الى اختصاصه عدة مناصب أخرى ، فأصبح يشرف على معمل البارود وقاعة الفضة ومدافع الجلود فحقد عليه كتحدا بك فوشى به حتى جرده من كل سلطاته وقلدها

لصالح كتحدا الرزاز بدلا منه ، كما حاول اثاره الباشا عليه معتمدا على ان ناظر المهيات كان يجمع حوله الفقراء بأموال الباشا (٩٦) .

ومن الذين تولوا مناصب هامة من طائفة الارثوود جحا الذى أصبح كاتباً للخزينة فقد عهد اليه الباشا بدفتر الايراد جميعها ثم ارتبط فيما بعد بعلاقة المصاهرة معه حين عقد لولدين له على ابنتين من اقارب الباشا (٩٧) . ولم تكن الارستقراطية التركية تقتصر على الموظفين فحسب بل كان من بينهم ايضا بعض الضباط الذين حرص محمد على على اجتذابهم اليه بعد ان غل السلطان يده فى منح مرتباتهم بينما بسط محمد على لهم يده كل البسط فهرع اليه الضباط ، وليضن خضوعهم واخلاصهم له اجزل لهم العطاء وكان سخيا فى منح الهدايا لهم ليحول بينهم وبين اقتناء الممتلكات وسعى لان يكون لهم بين الاهلى نفوذ وسلطان (٩٨) .

كما تمتع بهذا النفوذ والسلطان أيضا رؤساء الدواوين كبوغوص بك الذى تولى مهام الشئون الخارجية والتجارة ومختار بك الذى خلفه ادهم بك فى المعارف والاشغال العمومية وتحسن بك ناظر البحرية وحشمت باشا ناظر الحربية ومحمد افندى ناظر المالية وحبيب افندى رئيس المجلس وناظر الداخلية الذى خلفه عباس باشا بن طوسن باشا (٩٩) .

ولم يشأ محمد على أن يكون تحت رحمة هذه الارستقراطية التركية لذلك اشترى فئة من المالك والحقهم به ليشركهم فى الحكم خشية من وقوع اى صراع بينه وبين الباب العالي قد يضع اخلاص الضباط الاتراك له موضع الاختبار الدقيق ولذلك لم يشأ ان يعتمد عليهم اعتمادا كلياً فدعا المالك الى مشايرتهم السلطة التى عهد بها اليهم سواء فى الجيش او الادارة .

ولما كان الاتراك يمثلون طبقة النبلاء وساعدتهم طبيعتهم العسكرية على السيطرة فقد تملك المالك نفس الشعور وغلبت عليهم النزعة العسكرية لانهم لما كانوا قد تربوا فى بيوت الكبراء فكأنوا مقتنعين بأنهم جئ بهم لحكم البلاد غير ان استمرار الاتراك والمالك فى الاستئثار بهم الوظيف الهامة لم يستمر طويلا فقد سمح لنفر قليل من أهل البلاد ممن تلقوا

قنسطا من التعليم من تولي بعض الوظائف الحكومية بل والارتباط بالذوات والاتراك الذين كانوا يشكلون عصب الجهاز الاداري في ذلك الحين .

لكن يبدو انه لم يكن كل أولئك الاتراك على قدر كبير من الكفاءة ويستدل على ذلك بما ذكره Henry Dodwell حين قال « لقد كان كل شيء خيرا في حكم الباشا من فعله هو بينما كان السوء عامة من عمل أولئك الذين اضطر لاستخدامهم لانه ليس هناك من هم أفضل منهم فهم موظفون لكنهم في حقيقة امرهم طلاب للمال » (١٠٠) .

فالمأمور والمدير يضطهد من في دائرته ولم يتسموا بعدم الامانة وجدها بل كانوا جهلاء كذلك ، أما القدر الذي تلقوه من التعليم فلم يضرهم بالقدر الذي يصبحون فيه مرشدين اداريين أو رجال أعمال ماهرين بل اتاح لهم فرصة الاختلاس الذي يتسم بالحدر كما ان كثرة تنقلهم من مكان لآخر قد اضعفت من خبرتهم وقللت من اهتمامهم في ممارسة وظيفتهم وكان عامل الزمن وحده هو الكفيل بمنع كل هذه المساوئ التي لا سبيل الى تجنبها الا بنهوض جيل جديد ربما يكون قد نال حظا من التعليم يمكن التفويل عليه ، غير ان الباشا لم يفقد الامل في الإصلاح باستمراره في تهديد المهملين عن طريق الخطبات الدورية التي تتراوح بين ما يثير السخرية الى ما يثير الاشفاق وان كانت احيانا تحمل طابع التهديدات المخيفة وقد اعلن في احداها والمؤرخة بسنة ١٨٢٦ انه على وشك التفتيش بنفسه على الموظفين لعدم تجشهم المشقة الكافية في تنشيط الزراعة وهددهم بالموت جميعا بدقتهم احياء بيق ان هذه التهديدات أو التحذيرات لا يمكن ان تكون قد عنت مضمونها بالفعل (١٠١) .

لكن هؤلاء الموظفين استمروا على ما هم عليه مما جعل محمد علي يوجه كتابا دوريا في سنة ٤٣ يذكرهم بخصوصية مصر وان ادخار الجهد عمل من نكران الجميل واستمر في دعوته بصرامة الى آداء واجبهم وعدم التراخي في ذلك كما اجبرهم على حلف يمين الاخلاص في عملهم وان ينقلوا اليه اى اساءة استخدام للسلطة يعلمون بها بشرط اشرافه المباشر عليهم (١٠٢) .

ولم يقتصر استئثار الارستقراطية التركية بالمناصب الادارية بل امتد ليشمل قطاعات أخرى كحيازة الملكيات .

ويرجع Reynie بأصل الاتراك الذين حازوا الملكيات وعاشوا فى المدن على انتاج قراهم الى سلالة الضباط الاتراك الذين غزوا مصر فى ظل حكم سليم الثانى ومن الممالك الذين تقاسموا معهم الحكم منذ ذلك الحين اذ حصل هؤلاء الجند على منح كبرى فى الريف وقد اعطت لهم دخولها فرصة لصيفة مروء جندهم التى كان عليهم تقديمها للدفاع عن الدولة غير ان هذه الملكية لم تكن تامة اذ كان فى امكان الحكم التصرف فى العزب بمجرد وفاة شاغلها (١٠٣) .

وكان هذا قبل صدور قرارات الملكية التى أصبحت تعطى ورثتهم الحق فى ملكيتها ملكية تامة .

وفى عصر محمد على اختلف الامر فالارستقراطية التركية الزراعية أصبحت تتكون من أصدقاء الباشا وحاشيته الذين معهم حوالى مئتى ألف فدان كملكية شخصية لهم عرفت بالابعديات ليستقروا فيها ويعملوا على اصلاحها ويتقربوا على زراعتها حتى تتوفر لهم اسباب المعيشة ثم منحه عدد آخر مساحات اكبر من السابقة وعرفت بالشفلاك .

وتعتبر هذه المنح استئثار لنظام محمد على الاقتصادى الذى الغى الملكية الفردية فى الزراعة ، ولما كانت هذه الارض ضعيفة الانتاج لهذا اعفيت من الضرائب بل وملكت أيضا ولتشجيع حائزى هذه الارض على استثمارها تم اقرار حقوق ملكيتها بها فيها حق التصرف والتوريث وعندما ازداد انتاجها فرضت عليها ضريبة قدرت بعشر انتاجها .

وقد كان لهذه الاراضى طابع خاص سواء فى شكل الملكية او علاقات الانتاج السائدة فيها فقد كان ملاكها هم اكبر ملاك الاراضى من حيث المساحة يدعمهم اصولهم اذ كان معظمهم — ان لم يكن كلهم — من الاتراك الجراكسة وهى العناصر التى شكلت حاشية محمد على وأصدقائه وأسرتهم فضلا عن أن هؤلاء كانوا يلعبون دورا رئيسيا فى جهاز الدولة (١٠٤) .

ويقال أن محمد على قد خلق هذه الطبقة من ملاك الأرض التي كانت تتكون من أسرته وحاشيته ومحاسبيه وذلك بعد أن أصبح محاصرا بسبب التدخل العسكرى الأوروبى داخل حدود مصر وأزمة الضغط الدبلوماسى الأوروبى على التخلّى عن احتكاراته وبهذا أقام محمد على نمطا من الملكية الزراعية الكبيرة التي حالت دون ظهور طبقة مستقلة ومسئولة من صغار المزارعين (١٠٥) .

ومن الذين عينهم الباشا لمباشرة الامور الزراعية ابراهيم أفندى الذى حضر من اسطنبول وأصبح مختصا فى النظر فى أمور الاطيان والرزق والالتزام (١٠٦) .

كما كلف أيضا محمود بك الخازندار والسلحدار سليمان أغا بتدبير أمور البلاد والاطيان والرزق والمساكن وقبض الاموال الاميرية رغبة منهم وطمعا فى التوصل للسيادة والرياسة (١٠٧) .

ويمكننا ان نضيف الى ما سبق ان أصحاب الجفالك والابعاديت كانوا قد منحوا هذه الاراضى ليس لانهم من حاشية واتباع محمد على فحسب بل لانهم كانوا موظفين فى دولة محمد على وان كان هذا لا يمنع من تولّى بعض الاتراك الآخرين مهمة الاشراف على حسابات الاراضى فقد كان لدى حسين أفندى الروزنلمجى كاتين هما مصطفى باشا جلجرت وقيطاس أفندى ويبدو أن الباشا قد عينهما من أجل كشف المستورات وما قد يخفيه الروزنلمجى عنه وبالفعل اخبرا الباشا عن أمور يفعلها ويخفيها عنه ، وانه اذا حوسب - أى الروزنلمجى - على السفين الماضية يصبح مدينا للوالى بالوف من الاكياس وعندما سمع الباشا ذلك أمرها بمجرد حساباته عن أربع سنوات خلت .

كذلك شغل خليل أفندى منصب كاتب الذمة (١٠٨) .

ومن الملاحظات الهامة التى لا يجب اغفالها أن الباشا حينما اعتمد على الاتراك والمماليك فى تولّى الوظائف الادارية فانه غلب العناصر التركية والشركسية فى المراكز القيادية فى الجيش اذ انه كلن من أهم أجهزة الدولة فى ذلك الوقت ثم بدأ المصريون يحلون محلهم بالتدريج خلال القرن التاسع عشر « وذلك طبقا للتغيرات الاجتماعية التى طرأت فى ذلك

الوقت « ذلك أن سيل الاتراك الذى انههر على مصر خلال عصر محمد على وعباس أخذ فى الانحسار ولم يعد أى عنصر من العناصر التركىة او الكردية أو الشركسية يقبل على الهجرة الى مصر كما توقف جلب الممالك مما حرم طبقة ذوات مصر فيما بعد من المورد الذى يضمن استمرار نموها فلم يعد امامها الا أحد طريقين إما الاندماج فى الشعب أو الاعتماد على الاجانب للبقاء .

وقد ازداد اضمحلال شأن الاتراك كقوة اجتماعية بعد الاحتلال فقد أصبحت الوظائف الحكومية الكبرى من نصيب الاوروبيين عامة والانجليز خاصة واتجهت سلطات الاحتلال الى أسناد الوظائف الادارية الهامة الى عدد من السوريين والى الجيل الجديد من أبناء اعيان المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى أوروبا (١٠٩) .

وهكذا فقدت الارستقراطية المملوكية والتركية ما كان لها من نفوذ سياسى مستمد فى أساسه من الوظائف الادارية والمناصب العسكرية .

هوامش الفصل الأول

- (١) Reynier, Egypt, After the battle of Hiliopolis, London, 1802, pp. 90 - 93.
- (٢) الجبرتي — عجائب الآثار في التراجم والاخبار ج ٣ — أحداث سنة ١٨٠١ ص ٢٠٠ .
- (٣) ادوارد جوان — مصر في القرن التاسع عشر — سيرة محمد على وابراهيم باشا — القاهرة سنة ١٩٣١ ، ص ٢٢٦ .
- (٤) د. جلال يحيى — مصر الحديثة — الاسكندرية سنة ١٩٦٩ — ص ص ٥٦٥ — ٥٦٧ .
- ✽ يعتقد هذا الأمير من أغنى امراء الممالك وعاش بمنأى عن المتزعات الحزبية ولهذا طالب الباب العالي بقية الممالك أن يلجأوا الى السلام مثله والمميشة في القاهرة كأحد سكتها (ادوار جون — مصر في القرن ١٩) صفحة ٢٥٢ .
- (٥) الجبرتي — ج ٣ — ص ٢٢٣ ، ص ٢٢٤ ، ص ٢٣٠ ، ص ٢٣٥ .
- (٦) رينيه قطلوى بك — محمد على وأوروبا سنة ١٩٥٢ — ص ص ٤٣ ، ٤٥ .
- (٧) شفيق غريبال — اعلام الاسلام . محمد على الكبير ص ٣٢ .
- (٨) Georges Douins, l'Egypte de 1802 à 1804 - le. Caire, 1926, p. 68.
- (٩) محمد صبرى — تاريخ مصر الحديث — دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٢٦ ص ٣٢ .
- (١٠) هيلين ريفلن — الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ص ١٢٤ — ١٢٥ .
- (١١) الرافعى — عصر محمد على — ص ١٩ .
- (١٢) هيلين ريفلن — ص ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ .
- (١٣) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٢٤٩ .

(٣٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد في العالم الاسلامي
— ص ١١٤ .

(٣٧) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٦٢ ، ص ٦٣ .

(٣٨) الجبرتي — ج ٣ — ص ٢٦٧ .

(٣٩) محمد فريد أبو حديد — سيرة عمر مكرم — ص ١٣٠ ، ص ١٣٢

(٤٠) الجبرتي — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٢٩٧ ، ص ٢٩٨

(٤١) الجبرتي — ج ٣ — ٦ مارس سنة ١٨٠٤ — ص ٢٨٣ ، ص ٢٨٤

(٤٢) نفس المصدر — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٤٣ .

(٤٣) نفس المصدر — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٢٩٤ .

(٤٤) الجبرتي — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٣٠٣ .

(٤٥) نفس المصدر — ص ٢٥٧ .

(٤٦) نفس المصدر — يوليو سنة ١٨٠٣ — ص ٢٦٠ .

(٤٧) الجبرتي — ج ٣ ص ٢٦٢ ، ص ٢٦٤ .

Georges Douins, Op Cit, p. 32/ (٤٨)

(٤٩) مذكرات نقولا الترك — ص ١٥٢ ، ص ١٦٩ سنة ١٢١٨ هـ .

Georges Douins, Op Cit, p. 35. (٥٠)

Ibid - p. 49. (٥١)

Ibid - p. 78. (٥٢)

(٥٣) شفيق غريال — اعلام الاسلام — ص ٢٨ .

(٥٤) الجبرتي — ج ٤ — ابريل سنة ١٨٠٦ — ص ٤ .

(٥٥) نفس المصدر — ج ٤ — ص ٢٦ ، ص ٢٧ .

(٥٦) الجبرتي — ج ٤ — فبراير سنة ١٨٠٧ — ص ٣٠ ، ص ٣٣ ،

ص ٤١ .

(٥٧) نفس المصدر — ج ٤ — ص ٣٣ ، ص ٣٧

* انظر مساعي الالفى مع زملائه في الياس الايوبي ص ٦٩ .

(٥٨) نقولا الترك — مذكرات نقولا الترك — ص ١٧٧ .

— ٥٤ —

(١٤) نفس المصدر — ص ٢٦٠ .

Georges Douins, L'Egpte de 1802 - 1804, le Caire, (١٥)
1926, p. 31.

(١٦) ادار جوان — نفس المصدر — ص ص ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ .

(١٧) نفس المصدر — ص ٣٤٠ .

Georges Douins, Mohamed Aly Pacha du Caire 1805 - (١٨)
1807 p. 49.

(١٩) الراقعى — عصر مجهد على — ص ٣٢ .

(٢٠) نقولا الترك — مذكرات نقولا الترك — القاهرة سنة ١٩٥٠ ،
صفحة ١٢٤ .

Georges Douins, Op Cit, p. 49. (٢١)

(٢٢) الجبرتى — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٣٧ .

Georges Douins, Op Cit, p. 81. (٢٣)

(٢٤) الجبرتى — ج ٤ — ص ٢٦ .

Georges Douins, Op Cit, p. 93. (٢٥)

Ibid, p. 95. (٢٦)

(٢٧) الراقعى — عصر مجهد على — ص ٣٣ .

(٢٨) الجبرتى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨٠٦ — ص ٥ .

(٢٩) الجبرتى — فبراير سنة ١٨٠٧ — ص ٣٩ .

(٣٠) الراقعى — عصر مجهد على — ص ٤١ ، ص ٤٦ .

(٣١) الجبرتى — ج ٤ — ديسمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٣ .

(٣٢) الجبرتى — ص ١١٠ .

(٣٣) الياس الايونى — محمد على سيرته وأعماله ، دار الهلاك ،
سنة ١٩٢٣ ، ص ٩٢ .

(٢٤) الجبرتى — ج ٤ — ديسمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٣ .

(٣٥) الراقعى — المقتدر السابق — ص ٨٢ ، ص ٨٥ .

— ٥٦ —

- (٥٩) جلال يحيى — المصدر السابق — ص ٥٩٣ .
- (٦٠) كلوت بك — لحة عامة الى مصر — ص ١٠٨ .
- (٦١) الجبرتي — ج ٤ — مايو سنة ١٨٠٩ — ص ١١٣ .
- (٦٢) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٤١٢ .
- (٦٣) الجبرتي — ج ٤ — مارس سنة ١٨١١ — ص ١٣١ .
- (٦٤) نفس المصدر — ج ٤ — مارس سنة ١٨١١ — ص ١٢٨ ، ص ١٢٩ .
- (٦٥) الرافعى — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٦٦) الجبرتي — ج ٤ — مارس ١٨١١ — ص ١٣٠ ، ١٣٢ .
- Georges Douins, Op. Cit., p. 79 (٦٧)
- (٦٨) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٤٣٥ .
- (٦٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٨٦ .
- (٧٠) كريم ثابت — المصدر السابق — ص ٥٩ .
- (٧١) محمد زفعت — المصدر السابق — ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (٧٢) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨١ .
- (٧٣) د. عزت عبد الكريم — التعليم فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٨ — ص ٢٢٣ .
- (٧٤) ديوان المدارس عربى (٥٠) دوسيه « ٢ » دفتر ٢١ معين تركى وثيقة ٣٧ ، ١٢ شعبان سنة ١٢٤٠ هـ من الجناح الصالى الى بوغوص .
- (٧٥) كريم ثلثت — محمد على — ص ٨٩ ، محمد فؤاد شكرى — ص ١٥٠ .
- (٧٦) الجبرتي — ج ٤ — سبتمبر سنة ١٦ — ص ٢٦١ ، ص ٢٦٢ .
- (٧٧) نص هذه الشروط فى الجبرتي ج ٤ مارس ١٨١٦ — ص ٢٤٦ ، ص ٢٤٧ .
- (٧٨) صبيحى وخيدة — أصول المناظرة المصرية — ص ١٤٨ ، ١٤٩ .
- (٧٩) د. اتينس — مجلة الكاتب — دراسة فى المجتمع المصرى ص ١١٢ .

Charles Issawi, Op Cit, p. 8.

(٨٠)

(٨١) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ١٨٣ ، ص ١٨٥ ،
ص ١٩٥ ، ص ١٩٦ .

(٨٢) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤٩٢ ، ص ٤٩٤ .

(٨٣) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٧ .

(٨٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٦١ ، ص ١٦٣ .

(٨٥) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٣٩ ، ص ٤٠ ،
كلوت بك — الجزء الثانى — ص ٢٧٦ ، ص ٢٧٨ .

(٨٦) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ .

(٨٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣١٧ .

(٨٨) لويس عوض — ج ١ — ص ٨٨ ، ص ٩٠ .

(٨٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٠ ، ص ٣٢١

(٩٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٣١ ، ص ١٣٤ ، ص ١٣٥

(٩١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة
٣٧ — ص ٣٨٩ .

(٩٢) نفس المصدر — ص ٣١٩ .

(٩٣) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — القاهرة سنة
١٩٧٥ — ص ١٠ .

(٩٤) انجبرى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨١٨ — ص ٢٩٦ .

(٩٥) الجبرى — ج ٤ — سبتمبر سنة ١٨١٦ — ص ٢٦٣ .

(٩٦) نفس المصدر — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٦٦ ،
ص ١٦٧ .

(٩٧) نفس المصدر — فبراير سنة ١٨١٦ — ص ٢٤٥ .

(٩٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٤٨ .

(٩٩) نفس المصدر — ص ٤٧١ .

Henry Dodwell, Op Cit, p. 194.

(١٠٠)

Ibid - pp. 197 - 198.

(١٠١)

Ibid - p. 201. (١٠٢)

Ibid - pp. 79. - 80. (١٠٣)

(١٠٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٢ .

(١٠٥) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٣٦٢ .

(١٠٦) الجبرتي — ج ٤ — فبراير سنة ١٨١٩ — ص ٣٠٢ .

(١٠٧) نفس المصدر — ج ٤ — نوفمبر سنة ١٨١٦ — ص ٢٦٩ .

(١٠٨) الجبرتي — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٣ — ص ١٧٠ ، ص ١٧٣

(١٠٩) رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١١٠ .

الفصل الثاني

الجيش واثره فى التشكيل الاجتماعى

- القضاء على الجند غير النظاميين
- تجنيد الفلاحين والعربان والتجار والاقباط

الفصل الثاني

الجيش وأثره فى التشكيل الاجتماعى

كانت القوات العسكرية فى مصر قبل انشاء الجيش الحديث تعكس القوضى السياسية التى سبقت عصر محمد على ، ومما زاد من تدهور الانتظام فى الفرق العسكرية المراقبة فى مصر انها كانت تتكون من عناصر متباينة غير منسجمة فيما بينها مما يجعل من الصعب اطلاق كلمة جيش عليها .

ولا شك ان هذه الاوضاع قد اضررت بالقوة العسكرية نفسها كقوة دفاع عن البلاد واضرت اكثر بحياة المجتمع المصرى الذى عانى الامرين من تنازع هذه الفرق وعدم التزامها بحماية حقوق الاهلى بل على العكس كانت اداة نهب وسلب كلما اتيح لها ذلك وتتشكل هذه الفرق من الالبانيين والدلاة والانكشارية .

وقد ارتبط محمد على بالفرقة الالبانية رغم انه لم يكن واحدا منها اذ عهد اليه فقط برئاستها « وكان الارنؤود ينقسمون الى فرقتين : فرقة تميل الى العثمانيين والاخرى تعمل لحسابها الخاص اما الدلاة فيشعرون بميل نحو العثمانيين بينما كانوا يكرهون الارنؤود كرها شديدا وحتى هؤلاء الاخيرين لم يختلفوا كثيرا عن غيرهم » (١) .

ولهذا لابد من التعرف على السمات المميزة لكل فرقة من هذه الفرق فالالبانيون اشتهروا بانهم رجال حرب عصابات وانتظموا فى قبائل تحت قيادة رؤسائهم اما فى خدمة الدولة او فى خدمة انفسهم ومنهم ايضا اصحاب الاراضى والفلاحين وسكان المدن المختلفة جنودا وحكاما وصناعا وتجارا (٢) .

وبالرغم من ان محمد على قد قدم الى مصر على رأس القوة الالبانية الا انه لم يكن البانيا ولم يكن له ايضا ارتباط وثيق بهم بل كان ارتباطهم

وثيقا بزمائهم الطبيعيين من رجال العشائر الالبانيين ورؤساء العصابات
فى بلادهم أمثال طاهر باشا وحسين باشا وصالح قوج (٣) .

ويبدو ان الالبانيين كانوا على قدر لا بأس به من القوة اذ تمكنوا من
اخراج الامراء المماليك ورجالهم من القاهرة كما رفضوا فيما بعد تولية
محمد على من قبل الشعب لانهم كانوا يشعرون بالولاء لرؤساء آخرين منهم
عمر اغا ، وعندما جاء فرمان الدولة بتثبيت محمد على فى ولاية مصر لم
يسمعهم الا الموافقة وربما ساعدهم كثرة عددهم على المشاركة فى الاحداث
اذ بلغوا عقب خروج الفرنسيين اربعة آلاف جندي (٤) .

ولا يمكننا اغفال موقف الالبانيين من الفئات المتصارعة على السلطة
فى ذلك الوقت والمختلة على الباشوات والمماليك ومجموعات الجند الاخرى
كالانكشارية والدلاة اذ استمر الصراع بين المماليك - قوات الالفى -
والالبانيين وتبادل الفريقان المناوشات دون ان يقضى احدهما على الآخر
سواء فى المنيا او فى ضواحي الرحمانية (٥) .

وقد حاول المماليك تضيق الخناق على الارنؤود ليتمكنوا من القضاء
على نفوذهم فقد حاربوا جماعة من كبار العسكر وعلى رأسهم سليمان اغا
الارنؤودى الذى كان متوليا لكشوفية منفلوط وقتلوا عددا منهم وأسروا رئيسهم
الذى لجأ إلى بعض الجند لحمايته (٦) .

ولم تكن كفة المماليك دائما راجحة فكثيرا ما كان يقوم الالبان بحركة
عصيان ويرفضون الاعتراف بالرياسة الا لقائدهم طاهر باشا ويلحون فى
المطالبة بمرتباتهم مما يؤدى الى وقوع الخلاف بينهم وبين البرديسى فيضطر
الى فرض الضرائب التى تثير السخط وتؤدى الى الاضطراب ومن الطبيعى
ان يتهز محمد على الفرصة للتقرب من الشعب ويكسب الالبانيين فى صفه
ويطرد البرديسى من العاصمة .

وقد شجع انقسام المماليك واستمرار الصراع بينهم وبين الالبانيين على
التصادم فى الاضطرابات وفى الوقت الذى اضعف هذا الصراع قوة
المماليك ازدادت شوكة الالبانيين ، فأصبح محمد على سيد الموقف (٧) .

وبالرغم من وجود بعض الاختلافات بين الالمانيين والمماليك فقد كان هناك أيضا في بعض الأحيان نوع من التحالف أو الائتلاف بين الطرفين إلا أنه واجه عدة صعوبات بعد قتل ظاهر باشا وتولى محمد على قيادة الارنؤود ولذلك لم يستمر هذا الائتلاف طويلا بسبب سوء ادارة المماليك وكثرة الضرائب وانتشار الفوضى واعتداء الجند على الاهلى وعجز السلطة عن كبح جماحهم الامر الذي اعطى محمد على الفرصة لاستغلال الموقف وانزال ضربة شديدة بالمماليك وأخرجهم من العاصمة وأنهى التحالف الموجود بينهم وبين الارنؤود على تولى السلطة في مصر اذ كان لابد لمحمد على ليحوز رضاء السلطان أن ينهى الائتلاف بين المماليك والارنؤود ويعتمد على جنوده كقوة أساسية ومادية تسهل له عدم التعاون مع المماليك ، ولهذا دفعهم الى اخراج المماليك بطلب رواتبهم المتأخرة وحاول قادة المماليك التخلص من محمد على وجنوده الارنؤود ففشلت هذه المؤامرة وخرج المماليك من القاهرة ، وهكذا نجح محمد على في استنزاف كل القوى والشخصيات التي كان في وسعها أن تقف أمامه أو تنافسه على السلطة (٨) .

وإذا كان الارنؤود وقائدهم قد حطموا نفوذ المماليك باعتبارهم خصوم أعداء لهم فقد أجبرت قوة نفوذ الارنؤود أيضا الباشوات العثمانيين على الازعان حين أجبروا خورشيد على الاعتصام بالقلعة بسبب الخلاف الذي نشأ بينه وبين رئيس الالبانيين والذي أدى الى نجاح الأخير في تولى حكم مصر (٩) .

كان خورشيد باشا بصفته أحد قواد الانكشارية لا يحظى بتأييد الارنؤود وكان في وسعه أن يتخلص منهم بأخراجهم من العاصمة وتوجيههم الى مجاربة المماليك وبذلك يصبح محمد على مضطرا لتنفيذ ذلك الامر غير أنه حاول أن يحتفظ بقواته سليمة وقد واثته الفرصة حينما استقدم خورشيد باشا قوات جديدة من أجل تدعيم مركزه وقد وصل عددهم الى ما يقرب من ثلاثة الاف من الجند الدلاة مما كان يدعم سلطة خورشيد وبذلك يصبح محمد على مجرد قائد عادي لاحدى الفرق المكلفة بمجاربة المماليك (١٠) .

والواقع أن هذا الصراع لم يكن صراعا بين باشا وآخر من أجل السلطة بل كان صراعا بين جماعات عسكرية تمثلت في الأنكشارية والارنؤود والدلاة ولم تكن الدولة العثمانية راضية عن هذه الصراعات بين فئات الجند المختلفة وكل ما كان يهمها هو عدم ازدياد نفوذ الارنؤود ومحاولة اقامة التوازن بين هذه الشرازم حتى تصبح هي سيدة الموقف ولانها كانت تخشى من وجود الارنؤود في مصر فقد أرسلت الدلاة بما أثار مخاوف محمد على الذي أسرع في ترك المنيا عائدا الى القاهرة في أواخر ابريل سنة ١٨٠٥ ونجح في كسب الدلاة الى جانبه كما اكتسب تأييد المشايخ له وبذلك حاصر خورشيد حتى وصل مندوب البلب العالي ومعه فرمان تثبيت محمد على في ولاية مصر في ١٨ مايو ١٨٠٥ (١١) .

وما فعله الالبانيون مع خورشيد لا يختلف كثيرا عما انتهجوه من قبل مع خسرو بلشا الذي رفضوا تعيينه وانزلوه عن كرسیه وارسلوه مخفورا الى رشيد (١٢) .

ولم يقف الالبانيون عند هذا الحد بل يبدو أن ما حازوه من نفوذ ومكاملة جعلهم يسيئون الى الاهالى بما ارتكبوه من أعمال السلب والنهب فتعددت اشتباكات الاهالى مع الجند وقتل عدد كبير منهم وخوفا من انتشار الاضطرابات والفتن تدخل المشايخ في محاولة لاعادة النظام ومعهم رؤساء الجند وهددوا الجند الذين سيشتبكون مع الاهالى بالاعدام (١٣) .

غير أن استمرار وجود القوات في العاصمة جعل الاهالى يعيشون في رعب مستمر خوفا من تجدد أعمال السلب والنهب ، حتى أنهم تمنوا عودة الفرنسيين أو قدوم غيرهم من الاجانب عسى أن يخلصوهم من هذا الشر الذي ابتلوا به .

وقد بلغ فساد الجند حدا لا يمكن تحمله اذ كانوا يشاركون أصحاب المنازل في السكنى معهم ويستعملون فراشهم وحاجياتهم بل ويجبرونهم على الانفاق عليهم وأحيانا يضطرون صاحب الملك أن يترك داره لهم بعد أن يضيق بالاقامة فيها معهم ، ولم تنج حتى منازل بعض الفقهاء من السرقة واتهموا المشايخ بأنهم ليسوا مسلمين والغريب أن الباشا والتخدا لم

يستمتع للشاكين من الناس بل أجلب « بأن أناس قاتلوا وجاهدوا أشهرها وأياما وقتلوا ما قاتلوه حتى طردوا عنكم الكفار وأجلوهم عن بلادكم أفلا تسعوه في السكني » !! ؟ (١٤) .

كما أضرت مفاسد الجند بالفلاحين والتجار والحرفيين وكلوا غير حاضمين لسلطة المحتسب ومن تولى منهم رئاسة حرفة من الحرف قبض من أهل الحرفة مقدم أربع سنوات وتركهم (١٥) .

كذلك كانوا يبدلون الدينار المزيفة بالدرهم الفضة قهرا وإذا صرفوا دراهم أو بدلوها اختلسوا منها وانتشروا في القرى يطالبون بحق الطريق ويقتبضون على مشايخ القرى ويكافونهم ما لا يطيقون مما أدى إلى هرب الفلاحين إلى المدن (١٦) .

وقد تعرض الأجانب لفظائع مماثلة لتلك التي تعرض لها الأهالي من قتل اللبنانيين وأصبح الحي الفرنسي مهددا بالدمار (١٧) .

ويرجع سبب سلوك الجند هذا المسلك إلى أنهم لم يجدوا لهم عملا يشغلهم بالإضافة إلى تأخر مرتباتهم بسبب إفلاس خزانة الوالي وعدم قدرة الأهالي على الدفع لما حل بهم من الغرامات ، ولم يكن أمالهم من حل سوى تزويج بناتهم من الجند اتقاء لشهرهم وفي هذا الصدد يقول الجبرتي « حدث اختلاط اجتماعي بين العساكر العثمانية وأهل البلد فنودي عليهم بالألا يزوجهم النساء » (١٨) .

وقد حاول الجند أيضا إثارة الفتنة مع الصناجق حين صمموا على قتل ثلاثة أقباط كبار من مباشري الصناجق أمثال جرجس الجوهري وبقطر المحاسب والمعلم غالي . وأمام هذا الوضع المخرج اضطر البرديسي إلى إجبار الاقباط على دفع مائة كيس للارنؤود ليعدلوا عن عزمهم (١٩) .

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الابتزازات من جانب الجند إلى استياء المالك بسبب ما ألحقه من خراب بالاقليم لهذا طالبوا بالباشا بإخلاء الوجه القبل من عدمهم بالفي جندي (٢٠) .

ولما كان محمد على يسعى الى الافراد بالسلطة وأمله عدة قوى متصارعة منها الجند كلن عليه أن يسعى للقضاء على سلطة الارنؤود بضرب تلك القوة بالقوى الاخرى كالمليك والوالى العثمانى ليثشق لنفسه طريق النجاح .

وعندما استغل الجند فوزهم على الحملة الانجليزية واستهزوا فى السلب والنهب وذهبوا الى الريف فى جماعات من أجل تنفيذ هذا الغرض وأتبعوا ضروباً شتى فى الفك بالاهلين رأى محمد على وجوب تأديبهم تأديباً صارماً خاصة بعد أن أطلقوا عليه رصاص بنادقهم ولم يبد حرسه الخاص الا دفاعاً واهياً عنه وأدرك محمد على خطورة الموقف ومنذ تلك اللحظة فكر محمد على جدياً فى اثناء جيش نظامى خاص بعد أن انقسم هؤلاء الجند على أنفسهم عدة أقسام فمنهم من رأى وجوب الانضباط الى الترك بينما رأى بعضهم العمل على انفراد دون الاعتراف بأية سلطة ، وهناك فريق آخر رأى أن العمل فى غير نهب الاهلين مضيعة للوقت (٢١) ، وقد قدر عدد هؤلاء بأربعة آلاف مقاتل من المشاة وخمسةة ألف من الفرسل (٢٢) .

والحقيقة أن مؤامرات الجند لم تقتصر على الالبانيين وحدهم فللدالة أيضاً كلوا عنصر اطلاق شديد للاهلى والحكم على حد سواء لذلك كان لابد لخورشيد أن يكون على درجة كبيرة من المهارة والجرأة لكى يستغلهم من أجل مصلحة الشخصية خاصة وأنهم اشتبهوا بروح المغامرة « وان كان لفظ دلاه يعنى المجائين » (٢٣) . وقد بلغ عدد الدلاة ٤٠٠ فارس ، ٦٠٠ جندى من المشاة (٢٤) .

ويتمى الدلاة فى معظمهم الى اصل كردى وقد اتى خورشيد بهذه العائنة من الشام وجبل الدروز والمتولة ليجعلهم حرساً خاصاً له لتخوفه من مجده على وجنوده الارنؤود وعدم ثقته فيهم لا سيما وأن محمد على كان محبوباً من الاهلى ، بينما كلن الدلاة موضع حقد شديد من الشعب لسوء أفعالهم فإزداد كره الاهلى لهم حتى أنهم تمنوا عودة الافرنج بدلا منهم وكتبوا يصرخون بذلك على مسمع منهم فيزداد حقدهم وعداوتهم للاهلى ويتهموهم بأنهم ليسوا مسلمين بسبب كرههم لهم ، وقد اتبع الدلاة

نفس الاساليب التى كان يتبعها الالبانيون فى اغتصاب الاهالى واقتحام منازلهم والاقامة فيها ، ولم يقتصر كره الدلاة على الشعب بل امتد ليشمل المماليك أيضا فقد اتحد قائد الدلاة كور اوغلى Keuroglou مع محمد على ضد الالفى لمحاربته (٢٥) ، وبعد أن اخرج محمد على المماليك من القاهرة لم يبق امله الا نفى الدلاة الذين ظلوا معسكرين فى شمال القاهرة حتى علفت منهم تلك الجهات ضروبا شتى من القهر والظلم لهذا ظل يقاومهم حتى تمكن من اخراجهم عبر حدود مصر الى الشنمل (٢٦) .

واخيرا لم يبق بالعاصمة الا خاصة المقربين اليه واتباعهم .

وكما تمكن محمد على من اخراج الدلاة والارنؤود فقد حلفه الحظ أيضا فى القضاء على القوة الثالثة من الجند المتمثلة فى الانكشارية اذ كانوا عقبة كئودا تحول دون سيطرة الدلاة على السلطة علاوة على ما تثيره من فساد واضطراب على نحو ما كانت تفعله الفرق الأخرى فقد ثارت هذه الفرقة على طاهر باشا الذى لقي حتفه على أيديهم واتفقوا فيما بينهم على تعيين أحمد باشا قائد الانكشارية واليا على مصر وقد حاول الوالى استمالة محمد على ليكون له عضدا قويا فى حكم مصر خلسة وأنه كلن تحت تصوفه ما يقرب من أربعة آلاف جندى تحتل القاهرة والقلمة (٢٧) .

لم يوافق محمد على على اختيار الانكشارية لهذا الوالى وسرعان ما تحالف مع المماليك على اقصائه فى مقابل ترك السلطة لهم وقد التى فى روع كبيرهم ابراهيم بك أنه الاحق بالولاية وبذلك ضرب الاتراك بالمماليك (٢٨) ، ليقضى على سلطة الانكشارية ثم اصر على خروج أحمد باشا ورجاله من مصر . وبعد أن تم خروج الباشا حول محمد على فكرته الى الفتك بالانكشارية مخافة أن يثوروا عليه كما فعلوا مع طاهر باشا فأوعز الى الارنؤود بذلك فاتفقوا عليهم وسلبوا اموالهم وقتلوا اعيانهم واجتمع الباقون منهم بمصر القديمة وعزموا على التوجه الى الشام ورغم هذا لم ينجوا من فتك الارنؤود ولم يبق منهم الا من اختفى فى المنزل (٢٩) .

وهكذا كان عماد الدفاع عن مصر قبل عهد محمد علي، متمثلاً في الفرسان المماليك وبقايا الفرقة العثمانية غير النظامية ولما كان قد انتهى عصر حرب العصابات لهذا رأى محمد علي ضرورة إيجاد جيش منظم يعتمد فيه على أبناء المصريين وإن كان قادته من الأتراك .

وهنا يجب طرح عدة تساؤلات بخصوص هذا الأمر .

هل نجح محمد علي في القضاء على هذه الشرازم قضاء تاماً ؟ أم تمكن من صهرها في الجيش الحديث باخضاعهم لنظمه ؟ وما هي محاولاته التي انتهجها بخصوص ذلك الأمر والمدى التي وصلت إليه ثم التأثيرات الاجتماعية التي طبعتها تلك المحاولة الجريئة على القطاعات الاجتماعية الأخرى التي كان يتشكل منها المجتمع المصري حينئذ أصبحت فكرة إنشاء جيش حديث ضرورة حتمية بالنسبة لمحمد علي لحماية سلطته والمحافظة عليها من التدهار بسبب مؤامرات هؤلاء الجند كما أن هذه المحاولة كانت تعد بحق شرطاً ضرورياً لتحقيق طموحاته الشخصية ، وتمثلت المحاولة الأولى التي اتبعها محمد علي للتخلص من الجند غير النظامي لإنشاء جيشه الحديث وإقرار سلطته في إخراجهم من البلاد ، أما الخطوة الثانية فكانت تهدف إلى التخلص منهم باستخدامهم في محاربة المماليك أو إرسالهم إلى الحروب الخارجية لمحاربة الوهابيين وفي فتح السودان .

يقول مؤاد شكرى في هذا الصدد « وجد الباشا أن خير وسيلة لتخلص من هؤلاء الجند هي إرسالهم في الحملات المتعددة ضد بكوات المماليك وترحيل أكثر الطوائف شغباً إلى بلادها ونفى زعمائها ولو أن نفى كبار الجند لم يكن بالأمر الميسور إذ كان من الصعب عليهم ترك مصر بسهولة لأنهم صاروا فيها أمراء وأكابر بعد أن كانوا يعيشون في بلادهم عيشة بسيطة ويقتصر عملهم على ممارسة بعض الحرفة ، ولهذا لم يكن غريباً أن يعصى هؤلاء الزعماء أواس الباشا ويحشدوا الجنود للاستيلاء مع قوات الحكومة في معارك دامية وسط شوارع القاهرة وينتهزون هذه الفرصة لاقتحام الدور من أجل النهب والسلب وقد حدث ذلك حين أراد الباشا أن ينفي رجب أغا الأرنؤودى ويخرجه من البلاد في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٠٧ ولم تستتب الأمور إلا بعد أن حضر عمر بك كبير الأرنؤود وصالح

توج الى رجب اغا واجبروه على ترك البلاد وقد استمر الباشا فى اخراج الجند من مصر فقطع رواتب بعض الدلاة وأمرهم بمغادرة البلاد كذلك أدت مذبحه القلعة الى خروج عدد منهم، قدر بـ ٥٠٠ جندى .

وعندما اطمأن الباشا على قدرته فى اخضاع الجند لم يتردد فى تكليف عماله فى مقدونيا والاناضول أن يجمعوا له الجنود الالبان وغيرهم لارسالهم الى ميادين القتال الجديدة فى يوليو سنة ١٨١١ ثم بدأت متاعب محمد على من ناحية العسكر تقل الى حد كبير فلم يصدر عنهم أى بادرة للعصيان ولم يعتدوا على أحد من الاهلين الا فى حالات نادرة جدا بل كادت اضطراباتهم تتلاشى تماما فيها تلا ذلك من الاعوام (٣٠) .

وعندما عادوا الى عصيانهم وتمردهم من جديد بعد عودة محمد على من الحجاز فى يونيو سنة ١٨١٥ شرع فى محاولة لتنظيمهم على النسق الاوروبى غير أنه وجد معارضة شديدة من قبل قواد هذه الفرق وقضى مدة طويلة فى محاولة اقناعهم دون جدوى لذلك عزم على تنفيذ مشروعه رغم انهم . كذلك اعترض العلماء على هذا النظام الجديد باعتباره بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار .

لكن محمد على لم يعر تلك التفاهات أى اعتبار، وبدأ بالفعل فى تدريب الفرقة التى كانت تحت قيادة ابنه اسماعيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨١٥ وأعلن ان كل من لم يقبل هذا النظام الجديد سواك أكان من الانفاز او البكوات يجرى من ممتلكاته ويطرد من مصر ، ومن الطييعى أن يتكلم الجند ويقرروا الفتك به وعلى رأسهم ثلاثة من كبارهم كحجر بك وعبد الله اغا صارى جله وحسين اغا الارزنجلى غير أن محاولتهم منيت بالفشل واخذ الباشا فى استمالة قلوب الجند فوزع عليهم النقود والعلائف وترك مشروع تدريبهم على النظام الاوروبى لفرصة أخرى (٣١) .

وعندما تم النصر لمحمد على على الوهابيين شرع فى تنفيذ ما عزم عليه من ضرورة انشاء الجيش الحديث وتدريبه على النظم الاوروبية لانه لم يعد فى حاجة الى مراعاة خاطر الجند خلسة بعد أن قتل الكثير منهم فى بلاد العرب ، اذ كانت الحرب الوهابية التى استمرت من سنة ١١ الى

سنة ١٩ فرصة نادرة للقضاء على هذه العناصر المشاغبة (٣٢) كما انها اتاحت الفرصة تدريجيا امام محمد على لتأسيس الجيش النظامي وإن لم يتمكن من تنفيذ مشروعه الا في سنة ١٨٢٠ بعد أن أخرج الفرق المتمردة الى شعور مصر ، ورغم هذا ظل متيقظا لأخاد كل فتنة تبدو من الباقين وكبح جماح من يحيد عن جلالة النظام العسكري . وقد تصادفت هذه الخطوة مع انتهاء حروب نابليون وتسريح جيوشه ووجد كثيرا من ضباط الإمبراطورية انفسهم بلا عمل فلجأوا الى الدولة الناشئة التي قلمت في أوائل القرن التاسع عشر لكي ينضموا الى القوات العسكرية فيها .

ومن أهم تلك الشخصيات الكولونيل سيف الذي عهد اليه محمد على بتدريب الجند وكان من الصعب على جماعة الارنؤود قبول هذا الضبط الفرنسي بنظمه العسكرية الحديثة فرفضوا الامتثال لأوامره وتجهروا حول القلعة فأغضى محمد على العين عن تعليمهم .

اذ لم يكن يهم البلاشافي تنشئة جيشه الجديد نوع الجند الذي يكون منه نظمه الجديد بقدر ما كان يهمه نوع التدريب الذي يأخذون به (٣٣) فلو اعتمد محمد على على الابائيين فقط لحرمه السلطان من تجنيد المصريين كما حرم على المالك من قبل شراء الرقيق من جيورجيا وأوروبا .

اذن كان من حسن طالع محمد على مقاومة الابائيين للنظام الجديد وعدم قبولهم له . ومن هنا بدا محمد على في تسريح عدد كبير منهم ممن لم يشأ الالتحاق بالجيش النظامي فاضطر معظمهم امام هذا القرار الى الرحيل الى بلادهم . وهكذا تخلص منهم دون أن يطلق رصاصة واحدة اما من بقى منهم في القاهرة فقد صار يتلقى مرتبته ضئيلة للغاية (٣٤) .

ويمتدح الكولونيل سيف بحق مؤسس جيش مصر الحديث ، وخونا من اثاره شكوك البلب العالي بعث محمد على بسيف الى أسوان وزوده بألف من مماليكه ليتولى تدريبهم على النظم الحربية بعيدا عن عين الباب العالي ورجله وقد خضع هؤلاء للنظام الجديد لانهم كانوا ملكا خالصا لمحمد على ولكنه عندما حاول تطبيقه على الممالك الآخرين ثاروا ضده ولم يهدأوا الا بعد أن وعدهم بعدم التعرض لنظمهم الحربية التي افوها من قبل (٣٥) .

وقد قدر عدد هؤلاء الذين رفضوا النظام الجديد بـ ٥٠٠ ملوك من مماليك عظماء القطر (٣٦) ويقل أن العلماء مارسوا نوعا من الضغوط على الشبان وحرصوهم على عدم الانصياع لتعليم الفرنجة ولتلافى محمد على هذه المصاعب رأى تدريب قواته التي عول عليها بعيدا عن الدسائس فأرسلهم الى أسوان وأمضى سيف في تعليمهم ثلاث سنوات بلقا في نفوسهم روح الاخلاق العسكرية ونجح بالفعل في تخريج الضباط الجدد الذين اخذوا بنورهم يدرّبون جنود الجيش الجديد من السودانيين أولا ثم من المصريين ثانيا (٣٧) .

وهناك حقيقة لا يمكن اغفالها وهى انه لم يذعن جميع الاتراك والمماليك لهذا النظام الجديد كما أنهم اخذوا يتقنون الاهلى منه لما سيحدثه هذا النظام من أخذ أولادهم وابعادهم عن أوطانهم وجعل الخدمة العسكرية اجبرية على كل شلب مصرى سواء أكان من المزارعين أو سكان المدن كما حرصوا العلماء ضد النظام الجديد باعتباره وسيلة لدخول الاجتلاب الى مصر خصوصا في الادارة العسكرية وان ذلك مخالف للشرع والقرآن كما أن بعض المماليك كثروا يفضلون المعيشة ضمن الخدم على الاتعاب والتمرينات العسكرية غير ناظرين لما ينالونه في المستقبل ولهذا تأمروا على مخربهم، غير أنه نجح في إزالة ما في انفسهم من بغض تحوه .

ويبدو أن اعتماد محمد على على المماليك والترك في الجيش كان مهما لتوطيد نفوذه في مصر فقد كان يتوقع أن صراعا سوف ينشب في يوم من الايام بينه وبين البلب العالي ولا جدال في أن هذا الصراع سوف يضع اخلاص الضباط الاتراك له موضع الاختبار الدقيق ولذلك لم يشأ أن يعتمد عليهم اعتمادا كلياً فدعا المماليك الى مشطرتهم العمل سواء في الجيش أو في الادارة .

وكان محمد بك لافلوغلى هو أول من تقلد وظيفة نظير ديوان الجهادية وقد أطلق عليه اسم رجل الباشا الاوحد (٣٨) . ثم خلفه في منصبه محمود بك عزت ، ومن الذين شغلوا مراكز هامة في الجيش وكان لهم دور هام عثمان نور الدين الذى نقل الى اللغة التركية القواعد العسكرية الفرنسية

التي صارت أساسا لتعليم الضباط الجدد ، ومن الاتراك الذين عهد اليهم محمد على برئاسة لواعين من الفرسان اللواء احمد المنيكلى بك وسليم بك (٣٩) .

كذلك عهد الى صهره محرم بك محافظ الاسكندرية بمهارة الاساطيل المصرية وكان هو اول امير وناظر للبحرية المصرية (٤٠) .

وعموما فلن أبناء الباشا والمماليك هم الذين كانوا يتمتعون بالرتب العالية دون النظر الى اهليتهم أو كفاءتهم وهكذا ظلت مناصب الجيش العليا فى مدى سنوات عدة تسند الى الترك والمماليك لأن محمد على لم يشأ فى بادئ الامر أن يستسلم للاهليين ويجعل نفسه تحت رحمتهم .

وقد بنى محمد على خطته على اعتقاد خاطئ فكان يتصور أن ترقية المصريين فى الجيش ستؤدى الى عواقب وخيمة اذ اعتقد انهم حينما يصلون الى المراكز العليا لن يصونوها ولهذا حال دون وصولهم الى المراكز القيادية حتى يقتنى قيلم الجيش المصرى بثورة تطيح به كما أن حقد المصريين على الاتراك جعله لا يطمئن الى تسليم المراكز القيادية لهم فى القوات المسلحة ، وربما كان هذا الشعور قاصرا على الفترة الاولى من انشاء الجيش لانه بعد فترة سمح بتنصيب بعض المصريين ضباطا فى الجيش وان لم يتعدوا رتبة اليوزباشى (٤١) .

وبعد أن كون محمد على العدد الكفى من الضباط أخذ يفكر فى حشد الجنود وهنا أيضا واجهته صعوبة جديدة وهى من أى الطبقات يتم حشد جنده ؟ وكيف يختارهم فهو لم يشأ فى المبدأ أن يجند الاتراك ولا الارنؤود فى النظام الجديد لما شبوا عليه من حب الشغب والنفور من النظام فأعرض عنهم ولم يشأ أيضا أن يفاجئ المصريين بتجنيدهم حتى لا يثير الهياج فى البلاد لانهم لم يعتادوا التجنيد من قبل فخشى اذا عجل بحشدهم أن يعدوا ذلك عبئا جديدا يثقل كاهلهم فوق أعباء الضرائب والالتاوات التى كانوا ينوعون بها وخشى من جهة أخرى أن يؤدى تجنيدهم الى حرمان مصر من العاملين بالزراعة فتسوء حالة البلاد الاقتصادية . ولهذا حاول تجنيد السودانيين ، وعندما فشلت تجربته رأى أنه لا مناص من تجنيد المصريين

— ٤٣ —

بمختلف فئاتهم من فلاحين وتجار وصناع وأقباط وعربان غير علىء بالمخاطر التي تحف بهذه التجربة الجريئة .

وهكذا سار محمد على بخطى سريعة فى تكوين جيشة من الفلاحين تحت رئاسة الأتراك الذين شجعهم على دخول الخدمة النظامية ما وعدوا به من مرتبات عالية وبذلك أصبح لدى الباشا فى وقت قصير عدد كاف من الجنود أعدوا أعدادا يمكنهم من أن يقفوا موقف التحدى ازاء شرزم الجند وقد بلغ عدد المجندين الجدد الآلين (٤٢) .

وهناك فرق جوهرى بين هؤلاء الذين أعددهم محمد على أعدادا حديثا وبين أولئك الذين دخلوا فى سلك الفرق العسكرية العثمانية من قبل من أبناء البلاد سواء بطريق التطوع أو الرغبة فى التمتع بمزايا الانتماء الى القوة العسكرية العثمانية حيث أصبحت سجلات الانكسارية مليئة بأسماء رجال ينتمون الى طوائف الحرف دون أن يقوموا بمباشرة العمل فيها كما وجد عدد من الفلاحين والبدو بين فرق المالك (٤٣) .

وإذا كان هؤلاء قد تطوعوا فى هذه الفرق بناء على رغبتهم فان الوسائل التى لجأ اليها محمد على فى تجنيد المصريين كانت تتسم بالعنف والشدة فلم ترض الفلاحين وغيرهم فثاروا ضدها وقوموها بثتى الوسائل على نحو ما سنرى .

لقد كان التجنيد سخرة حقيقية تتبع فيها أساليب وحشية لتجنيد الفلاحين الذين اعرضوا اعراضا شديدا عن التجنيد وكانت الاوامر تصدر الى موظفى الحكومة فى المقاطعات والقرى لطلب العدد اللازم من الرجال ولما كانت ثمة حاجة فى كثير من الاحيان للمساعدة العسكرية للتمكن من جمع هؤلاء الفلاحين فقد عهد الى جماعات من الجنود بمحاصرة القرى وأعطى لها حق القبض على العدد اللازم من الفلاحين وسوقهم مكبلين بالحديد الى المدينة الرئيسية فى الناحية حيث يختار من بينهم اللائقون للخدمة العسكرية وكانت الرشوة والجسوبة توفر للثرياء او ذوى النفوذ قرصا لشراء أعفائهم من التجنيد كما لم يجد الفلاحون صعوبة كبيرة فى رشوة موظفى الحكومة الذين كانوا قائمين على تنفيذ سياسة محمد على الخاصة بالتجنيد وفى افتداء انفسهم عدة مرات ليتهربوا من التجنيد (٤٤) .

وقد كلف العمد والمشايع - بمعلونة الجنود - بالانقضاء على القرى لجمع الجنود وقد راعوا زيادة هذه الأعداد عن القدر المطلوب لكنهم لم يميزوا بين من تقدمت به السن ومن لم يشبوا عن الطوق أو من الأصحاء المعافين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات وهكذا لم يكن التجنيد يسير على طريقة منظمة أو ترتيب معين أو حتى تسجيل للاسماء أو الاقتراع (٤٥) .

وقد استوجب ذلك اصدار عدة أوامر الى نظار الاقلام بلغت نظرهم الى عدم ارسال كبار السن لانه يعد مضیعة للوقت واذية لهم وتعطيل للمصالح ودحض كل حجة تقوم على عدم وجود من هو صالح للجندية (٤٦) ، ثم ما لبث محمد على ان هدد المتكاسلين فى ارسال الجند اللزمين للتجنيد وصمم على معاقبتهم اما بالقتل أو الضرب بالنبوت (٤٧) .

ويكفنا ان نلتبس العذر لمثل هؤلاء المسئولين اذ ان كثيرا من المحمولين بغرض التجنيد كانوا يهربون فى الطريق أو يموتون من المرض والاعياء فرأى المشرفون على عملية جمع الجند جمع عدد يزيد على العدد المطلوب حتى يمكن سد هذا النقص ، وقد حدث فى سنة ٢٥ أن وصل الى معسكر الخانقاه نحو سبعين ألف نسمة لم يقبل منهم غير اثنى عشر ألفا ورفض حوالى اثنين وعشرين ألفا والبقون كانوا من النساء والفتيات والاطفال الذين يصحبون ذويهم الى معسكرات الفرز .

وقد كلن اقارب الجند يشركونهم ما تخصصه لهم الحكومة من غذاء ولما كان الطعام لا يكفيهم جميعا فقد لجأ الاطفال الى التسول وانزلقت النساء الى مهوى الفساد (٤٨) ، وأمام هذا الوضع المؤسف تهرب الفلاحون من التجنيد وفضلوا هجر بيوتهم على الاستسلام لعنت محمد على وقد هاجر عدد كبير منهم بالفعل الى سورية يتراوح بين ألف والفين (٤٩) ، بينما ذكر آخرون انهم بلغوا ١٨ ألف فلاح (٥٠) .

وكان عبد الله باشا والى عكا يمنح أولئك اللاجئين المصريين أرضا ويعفيهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات وحينما طالبه محمد على بالرجاع هؤلاء الفلاحين كلن رده بأن المصريين من رعيا السلطان وانه بالتالى لا يستطيع منعهم من الإقامة فى أراضى تقع تحت سيطرته .

وكان عبد الله باشا يريد أن يذكر محمد على بأنه مازال خاضعا للسلطان وربما كان هذا ذريعة لمحمد على لغزو سورية .

كذلك هرب الفلاحون الى اراضى المستنقعات المجاورة لقراهم وفى كثير من الاحيان كانوا يهربون الى قرى بعيدة او الى الصحراء حيث يستقرون مع البدو ثم يعودون الى قراهم بعد ان ينقضى خطر التجنيد كذلك هرب الفلاحون الى المدن وبخاصة الاسكندرية حيث تمكّنوا من اقامة قرى أخرى ومارسوا بعض الاعمال التى تكفى بالكاد لقمة العيش .

لهذا اضطر محمد على الى اصدار اوامره الى موظفى الحكومة بمحاصرة جميع الفلاحين الهاربين واعادتهم بالقوة الى قراهم وكلف مشايخ القرى بالحضور الى القاهرة والاسكندرية كل ربيع وخريف للبحث عن الفارين من قراهم وكن الفلاحون الذين يقبض عليهم يوضعون فى سجون الحكومة الى أن تتاح الفرصة لارسالهم من جديد الى قراهم (٥١) .

كما توعد محمد على المشايخ انفسهم بسوء العقاب اذا هم اهلوا فى جمع الانفار اللازمين للجندية (٥٢) ولم ينج النظر من هذه التهديدات (٥٣) كذلك شملت هذه التهديدات من كان يستخدم خدما لائمين للخدمة العسكرية سواء اكانت امرأة او مخدّمة او شيخ قسم .

ومن الطبيعى أن يكره الاهلى التجنيد ويعترضوا عليه ويلقبوا محمد على بباشا النصارى لأن هذا الامر لم يكن مألوما بالنسبة للمصريين الذين لم يسبق لهم أن خضعوا لنظام عسكرى ما ولم يكن من السهل جعلهم بالحسنى على الانتظام فى سلك الجيش ، وكان لابد من مضي وقت طويل لانتقالهم من الحالة التى الفوها الى حالة مغايرة لها بل الى حالة لم يعهدوا لها مثيلا من قبل لا سببا وهى تتنافى مع عاداتهم وأخلاقهم بل وفى أسلوب معيشتهم .

وألم اصرار محمد على على تجنيد الفلاحين بالاكراه وارجاع الهاربين لمقد لجأ الفلاحون الى وسيلة أخرى للتهرب من هذا العبء بتشويه اجسامهم فقد عمدت الامهات الى تشويه اطفالهن وأصابتهن بالعمى أو العجز حتى

لا يجبروا على التجنيد وكثيرا ما كان الرجال البالغون يقطعون سبابة يدهم اليمنى أو يفتقون عينهم اليمنى وقد بلغ عدد الجند الذين أعموا أبصارهم ١٢٠٠ (٥٤) .

كذلك كان الرجال يلجأون الى نزع أسنانهم الامامية ليتهربوا من التجنيد غير أن محمد على هدد هؤلاء ليمنع انتشار مثل هذه الجرائم بأن كان يأخذ من نفس العائلة واحدا آخر بدل الذى شوه نفسه أو يرسل المشوهين للعمل على سفن الحكومة مدى الحياة .

وقد جاء فى أحد التقارير المسجلة فى سنة ١٨٣٤ أن الاحوال ازدادت سوءا بحيث أن جرجا التى كانت تضم ستا وتسعين قرية لم تستطع توفير سبعة رجال لاثنتين للخدمة العسكرية وإن الحكومة طلبت أن يطلب من خمس مقاطعات أخرى أربعمائة رجل وجد من بينهم مائة وسبعين رجلا فقط قادرين على حمل السلاح كذلك أمرت الحكومة من شوهوا أنفسهم بالعمل فى المصانع ورغم هذا استمر التشويه ليس على نحو لا يصدق فحسب بل أنه دخل فى سنة ٣٨ الى مقاطعات لم يكن معروفا فيها منذ عدة سنوات وقد أدى استنفاد الرجال اللاتقنين بدنيا الى تكوين كتائب من العميان والاطفال البالغة أعمارهم أربع عشرة وخمس عشرة سنة (٥٥) .

كما أمر الباشا جميع المعهود اليهم بالاشراف على مسائل التجنيد بأن يبذلوا قصارى جهدهم لمنع حوادث التشويه والا عد ذلك أهلا منهم فى تادية واجبه وحق عليهم مجازاتهم بتشويه أجسامهم (٥٦) .

غير أن الوسائل التى اتبعها الفلاحون لمقاومة التجنيد لم تكن قاصرة على الهروب أو التشويه فحسب انما وصلت فى بعض الاحيان الى الثورة على النظام ومعارضة السياسة التى اتبعتها الحكومة. ففى مايو سنة ٢٣ أعلن الفلاحون الثورة فى مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة وسرعان ما أخذت الثورة وعوقب الثائرون عقابا شديدا ولكن ما لبثت أن نشبت ثورة أخرى فى ابريل سنة ٢٤ وامتدت من اسنا حتى أسوان وكانت هذه الثورة نذيرا بخرق الاتفاقيات من جانب عدد من قبائل العربان القوية التى كانت تسيطر على الصحراء الغربية من القصير الى سواكن (٥٧) .

ويقال أن الذى شجع هذه الثورة أحد المغاربة المدعو أحمد بن باديس - وهو شيخ ممن يدعون أنهم مهبط الوحي الإلهى - (٥٨) إذ وجد استعدادا لدى الأهلى المتذمرين من التجنيد وانضمت اليه الجموع الصاخبة وكادت تستفحل « الفتنة » لولا أن الحكومة اتبعت العنف فى تشديدهم (٥٩) .

وقد استعان محمد على بالقوات التركية وعدد من العربان المتحالفين معه للقضاء على الثوار الذين استمرت ثورتهم ما يقرب من ستة أسابيع ، ورغم أن الخسائر فى الأرواح لم تكن معروفة لكن يبدو أنها كانت ضخمة لدرجة أنها اقنعت الفلاحين الى حد ما بالتكيف مع سياسة التجنيد أو إيجاد وسيلة أخرى للتهرب منها (٦٠) .

وعندما أصبح الشعور الشعبى كله مهيبا للثورة اضطر محمد على الى اتخاذ اجراءات تأديبية ليحول دون تطور ذلك السخط الى ثورة علنية لأن الاساليب التى اتبعها فى التجنيد لم يعد من الممكن تجاهلها نظرا لارتباط الفلاحين الوثيق بالفيل وبقراتهم وبالأرض (٦١) .

وكان أبشع ما فى هذه السياسة فى نظر الفلاحين الذين درجوا على العلاقات الاسرية المتينة هو أنها تدمر الحياة العائلية فقد كان الفلاح يجند فى الجيش مدى الحياة ورغم أنه كان يسمح لاسر الجنود المعسكرين فى مصر ببناء ثكنات من الطين قرب المعسكر فعند رحيل القوات من مصر لم تكن الزوجات والأطفال يستطيعون مرافقتها وكان هذا أمر طبيعى أنها الذى كان يتنافى مع المنطق أنهم كانوا يتركون بلا نفرد أو أى مورد يتعيشون منه ولهذا كانت الروابط الزوجية تنحل بطريقة آلية وبذلك لا تلبث كثير من زوجات الجنود أن يترن علاقات جديدة .

ومن مساوئ التجنيد أيضا أن الفلاحين كانوا يعانون شظفا شديدا فى الميدان نظرا لقلة المؤن المنصرفة لهم علاوة على سوء معاملة قوادهم الأتراك، والوقت الحرب كان عدد قليل جدا من كبار الضباط هم الذين يهتمون بأمر الجنود مثلما يفعل نظراؤهم فى الجانب المقابل لقواتهم الأوروبية .

وبالإضافة الى ذلك كانت رواتب الجند متأخرة على الدوام ففى أغسطس سنة ٢٥ قيل أن الجنود لا يتلقون رواتبهم وفى ١٣ ابريل سنة ٢٧ قتل عابدين كاشف حاكم احدى المديريات فى الصعيد بأيدى الجنود «المتمردين» طلبا لرواتبهم ، وفى سنة ٢٨ ذكر أن القوات المحاربة فى المورة لم تتلق رواتبها منذ ستة عشر شهرا وفى سنة ٣٢ تمرد الجيش العامل فى الحجاز لانه لم يتلق رواتبه منذ عشرين شهرا وأثناء الحرب السورية الثانية وعد الباب العالى بأن يدفع الرواتب المتأخرة لمدة سنة لمن يقع فى الاسر من الجنود فكان هذا الوعد حافزا لكثير من جنود محمد على للفرار من جيشه (٦٢) خلصة وأن محمد على أضاف عبء الجندية على الأعباء الأخرى التى تحملها الفلاح المصرى .

ويضاف الى ما سبق من عيوب نظم التجنيد أنه كان يحول دون نمو عدد السكان علوة على أنه كان يلقى بهذه العائلات - أى عائلات الفلاحين - فى مهاوى الحزن والفاقة (٦٣) .

لهذا كله رأى محمد على لتقليل النفور من الجندية اتباع سبيل آخر غير الشدة فى ترغيب الاهالى فى التجنيد وهو الاستعانة بالوعاظ لتوعية الفلاحين وتوسيع أفقهم بحيث يعوا أهميته كما أوعز الى ابنه ابراهيم أن يذكرهم بالاقبسط الذين لبوا نداء الفرنسيين ابلن الاحتلال الفرنسى واستخدموهم فى الجيش لغيرتهم على دينهم فالاولى بالفلاحين الذين شرفوا بنور الايمان أن تأخذهم الغيرة على ذلك .

وقد صاغت محمد على صعوبات أخرى غير المقاومة من جانب الاهالى للزراعة قد تحول بينه وبين مشروعاته فى التجنيد وخاصة فى المواسم التى تحتاج الى ايدى عاملة كثيرة ولذا فقد حاول محمد على فى خطابه لابنه ابراهيم أن يوفق بين ما تستلزمه الزراعة من ايدى عاملة وبين ما يتطلبه التجنيد إذ أصبح الواجب يقتضيه أن يجند الفلاحين حين يتيسر له ذلك ويستخدمهم على نحو ما يستوجبه الموقف (٦٤) .

والحقيقة أن محمد على بدأ يفكر على هذا النحو بعد أن استمر فرار الشبان الاصحاء الى الصحراء والاختفاء بها شهورا مما أدى الى تعطيل أعمال الزراعة .

وامام مقاومة الاهالى للتجنيد رأى الباشا أنه لا مناص من ضرورة تغيير هذا الاسلوب أو حتى محاولة اصلاحه فشكل مجلسا للتجنيد من كبار ضباط جميع الاسلحة وعهد برئاسته الى احد قواد الطوبجية وبدأ بمديرية قليوب لقرىها من القاهرة واستدعوا مشايخ البلاد وأخبروهم بحاجة الدولة الى القوى العسكرية وضرورة تشكيل الجيوش على أن يكونوا حائزين للشروط المطلوبة فيما يتعلق بالسن وصحة البدن والا يكونوا مرتبطين بالهيئة الاجتماعية برباط وثيقة لكى لا تترك وفاتهم اثرا سيئا فى نفوس أسرهم وشرح لهم كيف أن التجنيد فى فرنسا قائم على القرعة فلما سمع الحاضرون من المشايخ هذه القاعدة أعربوا عن استحسانهم لذلك ووافقوا عليها وحينئذ طلب منهم العودة الى قراهم وتحرير كشف بأسماء الذين تتراوح اعمارهم فيها ما بين الثانية عشرة الى الثانية والعشرين لكنهم ما كادوا يفتحون فى امر تلك الطريقة الجديدة حتى ولى جميع السكان الادبار وركنوا الى الفرار فلم تجد الحكومة ازاء هذه الحالة الا اللجوء للقوة من جديد وعاد المصريون مرة أخرى لعمليات التشويه فرارا من الجندية (٦٥) .

وعبثا حاول محمد على أن يجعل التجنيد قائما على أسس وقواعد عسكرية مشبهة للنظام المتبع فى فرنسا لأن هدف التجنيد فى مصر لم يكن مفهومها لدى الشعب كما كان مفهومها عند الفرنسيين الذين حاربوا باسم الوطنية .

كما أن افتقار الضباط الى اللياقة كان من ضمن المصاعب التى اعترضت هذا الموضوع . وهكذا استمر رفض السكان قائما ضد تقديم المجندين المطلوبين .

لهذا اضطر محمد على الى تخفيف الفظائع والمتاعب التى كانت تصحب عملية التجنيد الاجبارية من قبل ففى سنة ٣٩٠ قصر عملية التجنيد على الشبان الذين تتراوح اعمارهم ما بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين بينما اعفى ارباب الاسر والابناء الوحيدون منه ، وفى النهاية اضطر محمد على الى التخلّى عن التجنيد فى سنة ١٨٤٠ عندما أبلغ عدد من المديرين

والمأورين. أنهم لا يستطيعون تجنيد المزيد من الفلاحين. وهنا أدرك الباشا
أنه يجب إيجاد وسائل جديدة (٦٦) .

ففى ربيع سنة ١٨٤٠ أنشأ محمد على الحرس الوطنى وهو نوع جديد
من المنظمات العسكرية على نسق الحرس الوطنى الفرنسى وكان القصد
منه أن يكون مدخلا للجيش وأن يهىء الفلاحين المصريين للخدمة العسكرية
ويستفزههم الى القيام بواجباتهم عن طيب خاطر فمضى قضى الفلاح بعض
الوقت فى التدريب. والمناورات والى المعيشة فى المعسكر بالقرب من أهله
ربما زال تخوفه وكرهه للجندية وبذلك تصبح عملية التحول والانتقال من
النظام المدنى الى النظام العسكرى عملية سهلة ومن ثم لا يلجأ الى مقاومة
التجنيد (٦٧) .

وبالفعل جرى التجنيد لهذا الحرس بحماس لا بأس به وقام عدد من
الشيوخ البارزين بارتداء زى النظام لاثارة بعض الحماس بين الفلاحين
ففى القاهرة تعهد عثمان بك السنارى وهو أحد علماء الازهر السابقين
بتجنيد أربع كتائب ووعدده محمد على بأنه سينعم عليه بلقب باشا بذيلين فى
حالة نجاحه كما منح ابراهيم عارف بك رتبة عسكرية كبيرة وكان من تجار
القاهرة وتعهد بتجنيد كتيبتين كذلك قام أحد العلماء السابقين المدعو محمد
بك بتجميع كتيبتين أخرتين ، وعموما فإن موجة السخط استمرت قائمة
بالنسبة للتجنيد ولم تخف وطأتها الا عندما شاع الامل فى تسوية المسألة
المصرية فى يناير سنة ١٨٤١. لكن الحرس الوطنى ظل مكروها فى جميع
أنحاء البلاد وبذل محمد على جهدا كبيرا لتهدئة الاهالى لدرجة أنه ذهب
بتفسيه فى سنة ١٨٤١ الى مديرية المنصورة حيث وعد بتخفيف الضرائب
على الفلاحين المذمهرين املا فى قبولهم للمطالب العسكرية الجديدة التى
فرضها عليهم وذهب أحمد باشا المنيكلى الى مصر الوسطى لنفس الغرض .

وعلى أى حال لم يطل البقاء بالحرس الوطنى (٦٨) ففى سنة ١٨٤١
ذكر أنه قد حل فى كل من القاهرة والاسكندرية ولا شك أن سياسة تصفية
الحرس هذه قد اتبعت فى كل مكان ورغم ذلك فقد بلغ عدد قواى محمد
على مائة ألف ثلاثة أرباعهم من الفلاحين اذ كان يبدو أن كل من بإمكانه

أن يمشى كان يجند فى الجيش وبذلك أصبح محمد على قادرا على أن يجند لجيشه وأسطوله قوة محاربة قوامها تقريبا ١٥٧ ألف رجل .

وعندما انتهت الحرب السورية الثانية واجهت محمد على مشكلتان أولها تخفيض الجيش الى ١٨ ألف جندي طبقا للخطة الشريفة الصادر فى سنة ١٨٤١ ثم اعيد دمج هذا العدد الضخم من الفلاحين الذين جندوا لدى الحياة وبدلا من أن يسرح محمد على جنوده ويميدهم الى قراهم خصصهم للعمل فى مشروعات الزراعة والرى وبذلك عانى الجنود ليس فقط من النظام العسكرية واعباء الحياة العسكرية بل أيضا من متاعب العمل الزراعى (٦٩) .

وسنعود الى التعرض لاثار التجنيد الاجتماعية بعد أن نذكر الفئات الأخرى التى دخلت فى الجيش الحديث .

الزم بالخدمة العسكرية فى مصر كل شخص من رعايا الدولة العثمانية المولودين لابوين مستوطنين فى القطر المصرى حين ولادته وكذا الذى توطن بمصر هو وأولاده خمسة عشر عاما قبل بلوغه التاسعة عشرة والسودانى المتوطن بالمقنطر المصرى (٧٠) .

وهكذا لم يقتصر التجنيد على الفلاحين فسكان المدن أيضا كانوا يجبرون على الخدمة العسكرية فقد ذكر أن التجار الذين جاءوا من جميع أنحاء مصر فى ابريل سنة ١٨٣١ ليشتروا فى الاسواق التجارية السنوية التى كانت تقام فى القاهرة والاسكندرية حاصرتهم عدة كتائب من الفرسان وأتلفت بضائعهم وأخذوهم وجندوهم فى الجيش وفى يونيو سنة ١٨٣٢ قرر محمد على أن يجند ٦٠ ألف رجل من مدن مصر اذ قامت عصابات « ضبط » معسكرة فى كل حى بالقبض على سكان القاهرة الذكور فى وقت واحد وقامت أيضا باغلاق الحوانيت وقيل ان هذا الاجراء العنيف قد وفر ١٥ ألفا اختير منهم ٤ آلاف « لخدمة العالغية » (٧١) .

كذلك لم ينجح الاقباط واليهود من التجنيد « اذ ان القوة المشوم هي التى كانت تلقى بهم فى أحضان الجيش وذلك نتيجة لعدم التمييز رغم ان الاقباط كانوا معفون من التجنيد » (٧٢) .

فقد تم احضار ١٢٠ قبطيا وكتبوا أزواجاً بالسلال ليجنّدوا فى جيش محمد على وقيل أيضا أنه أوشك على تجنيد ٥ آلاف من الطوائف المسيحية الأخرى كما تم القبض فى يناير سنة ١٨٣٣ على مائة يهودى فى دمياط من بين الجالية اليهودية التى كان يتراوح عددها بين ثلاثمائة وأربعمائة (٧٣).

ويرجع مؤاد شكرى ذلك الى الفوضى التى اتبعت فى التجنيد اذ كان يتم جمع العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل للاسماء فالاقباط معفون من التجنيد بحكم الشريعة الاسلامية وهناك حالات أجبروا فيها على دخول النظام على اعتبار أنهم مسلمون ولهذا تشكى القبط فى كثير من الاقاليم لأن افراداً من طائفتهم انخرطوا فى جيش الباشا قسراً عنهم وعرض الامر على المسؤولين باعتبار التدخل عامل انساني وحصلوا على وعد أكثر من مرة باتخاذ وسائل حازمة لمنع تكرار ذلك (٧٤).

لكن احدى الوثائق تثبت ان الاقباط ظلوا يعملون فى الترسانات وهم مجندون فى مقابل راتب مناسب وقد اعفوا فى نظير ذلك من دفع الفردة أو الجزية (٧٥).

وبالإضافة الى الفلاحين والتجار والاقباط واليهود قيل « أن جميع عمال الفاوريقات فى القاهرة وعددهم ١٥ ألف عامل كانوا يقومون يومياً بالتدريبات على المناورات الحربية والاجراءات العسكرية وكان من الممكن حشد عدد كبير منهم اذ كانت هناك حاجة مؤسسة الى ذلك علاوة على استعداد الرجال الآخرين الذين كانوا يعملون فى المدارس والذين بلغ عددهم ١٢٠٠ عسكرى (٧٦).

أما ذوو اليسار الكبير أو الصغير من أهل مصر الذين يصح أن نطلق عليهم اسم الطبقة الوسطى فلم يقبلوا فى عهد محمد على اختيار العسكرية لابنائهم لابتعادهم عنها قروناً عديدة (٧٧).

بقى أيضاً أن نتعرض للبدو وكيفية اخضاع محمد على لهم وادخالهم فى سلك التجنيد ومدى استفادته منهم والمكاسب التى حققوها من جراء عملهم فى هذا المجال.

من المعروف وكما سبق أن أشرنا أن البدو كانوا مصدر اقلق للسلطة لما اعتادوا عليّ من حب للذهب والسلب وعدم الخضوع لاية سلطة مركزية وإذا كان المماليك حاولوا أما استمالتهم أو القضاء عليهم وكذا الفرنسيين إلا أن اخضاع محمد على لهم اتخذ صورة جديدة حين أخذ منهم الرهائن واستعان بهم في الجيش ليضمن ولاءهم له .

ففي الوقت الذي تسلم فيه محمد على زمام مصر كان العربان قد بلغوا من الجبروت وشدة البأس حدا يصعب كبجه لهذا قرر الوالى أن يمد رواق سلطته المطلقة على الصحارى كما نشر لواءها على الريف .

وإذا كان الفلاح معرضا أيام المماليك الى استباحات مديري الاقاليم الذين كانوا يصادرون للجيش كل ما يجدونه بحجة تغذية العساكر ويتقاضون من الفلاح منحا وريسوما يبتدعونها بتفنن فان أشد تلك الاتاوات هولا عند الفلاح تلك التى كان يؤديها صاغرا الى بدو الصحراء (٧٨) .

لهذا أيقن محمد على أنه لا مناص له من الاعتماد على القوة لقمع العربان وتاديبهم فعول على قتالهم وسير لمطاردتهم فرقا من الفرسان المتحركة انطلقت لتناوشهم حتى اضطرتهم الى التماس الصلح وطلب العفو ومنذ هذا الوقت ثابوا الى الطاعة لوالى مصر وأقسموا بالولاء له واشترط فى عقد الصلح معهم أن يسكن كبار زعمائهم وشيوخهم مدينة القاهرة ليكونوا كرهينة لديه ضمانا لوفائهم بعهودهم ولتقع على عواهنهم تبعة ما يرتكبه رجالهم من الجرائم ضد النظام والامن (٧٩) .

ثم عرض محمد على عليهم تشكيل جيوشه منهم واقترح أن يدفع لهم الاجور فى مقابل خدمتهم على شرط أن يأتى كل منهم بفرسه وبندقيته .

وبينما كان تجنيد محمد على للفلاحين وغيرهم من فئات الشعب اجباريا كان تجنيد البدو اختياريا فى مقابل منحهم مرتبات ، وبينما كانت الفئات الاولى تشكل القوات النظامية كان البدو يشكلون قوات الباشا غير النظامية .

اذ تألفت منهم جماعات من الفرسان غير النظاميين وخضعت لنظام
يقال في صرامته كثيرا عن نظام الجيش وكانوا يمتطون خيولهم الخاصة
ويحتفظون بنوع من الاستقلال على الرغم مما يتقاضونه من الحكومة من
مرتبت وجرايت وكان عدد هؤلاء الجند يختلف من وقت لآخر (٨٠) .

وقد أمدت هذه الفرق محمد على في حروبه وكانت منزلتهم من
الجيش من الوجهة العسكرية كمنزلة القوزاق غير المنظمين في بعض
الجيش الاوربية فعلى عاتقهم تقع مهمة الاستطلاع أثناء زحف الجيوش
ومطاردة العدو وأثناء الهزيمة أو مناوشته أثناء انسحابه وهم من أسلح
ما يكون لآداء هذه الاعمال الحربية وهكذا اتبع محمد على مع الميرين أصوب
خطط السياسة وأحكمها كما اتبع أسلوبا لم يسبقه أحد اليه وبذلك اتقى
شهم . لأن تنظيمه لقليل من الالايات أوقع أشد الرعب في القلوب وأخضع
في النهاية هؤلاء القوم من أبناء الصحراء الذين لم يكن أحد يظن
أن إخضاعهم لنظام الدولة أمر ميسور ، واستخدم منهم في جيشه خمسة
آلاف بدوى (٨١) ، وعلاوة على ذلك أصبحت بعض قبائل العربان كأولاد
على والهنداد والهواره والعبابدة وغيرها مستعدة دائما لتوريد الرجال
والخيول والجمال وكل لوازم القتال بمجرد صدور أول إشارة من
الباشا لها (٨٢) .

وهكذا اتبعت الدولة الحديثة نفس الاسلوب الذي كانت تتبعه الدولة
العثمانية في شبه جزيرة العرب وهو الاستعانة ببعض العربان بسند
بعضهم لإخضاعهم .

واذا كانت الحكومة نجحت في تحويل بعض البدو لخدمتها في بعض
المهام العسكرية فقد نجحت أيضا في تحويل البعض الآخر الى أعمال الزراعة
بعد أن أعفنتهم من الخدمة العسكرية ، ويبدو أنهم الفوا هذا النوع من
الحياة وخير دليل على ذلك ما جاء على السنة العربان أنفسهم حين قالوا
« ان السلب لم يعد تجارة رابحة » وقولهم « من ذا الذي يرضى أن يكون
بدويا يوجه اليه الاتهام ويقع تحت طائلة العقاب كلما حدثت حادثة من
حوادث السرقة » ولهذا استقر عدد كبير منهم على حدود الفيوم واشتغلوا

بالزراعة وكانوا يدفعون للبائسا عن الاراضى التى يشغلونها ايجارا يبلخ تسعة قروش عن الفدان الواحد (٨٣) .

ويرى البعض انهم كانوا يعفون من الضرائب وأعمال السخرة وكذا من الخدمة العسكرية فى مقابل منحهم الاراضى الزراعية وامتلاكها على اساس فلاحيتها بأنفسهم كل ذلك من أجل تحبيب الحضارة لاقوام عاشوا على النهب والسلب والحد من تنقلاتهم غير انهم كانوا يؤجرونهم للفلاحين ولا يقومون بزراعتها رغم تهديد محمد على لهم الا انهم لم يمتثلوا لأوامره لهذا اضطرت الحكومة فى أواخر عهد سعيد الى إصدار أمر بتجنيدهم وفرض عليهم اعطاء انفار للجهادية فى مقابل اعطائهم اطمينا للزراعة (٨٤) .

واخيرا يجب ان نشير الى آثار التجنيد الاجتماعية بوجهيها السلبي والايجابى لقد حاول محمد على أن يوازن بين حاجة الجيش الى الجنود والاعتماد على تجنيد الفلاحين بالدرجة الاولى من جهة وبين استمرار الانتاج الزراعى بحيث لا يتأثر من نقص الايدى العاملة من جهة أخرى ذلك لأن الموارد الزراعية كانت من أهم مصادر الدولة الحديثة وضرورية أيضا لتنفيذ الخطط التوسعية فبعد أن لاحظ تأثير التجنيد على نقص الايدى العاملة قلم بتجربة استخدام الرقيق المجلوين من أفريقيا أو السودان فى أعمال الزراعة فباعت بالفشل لأن العبيد كانوا أقل خبرة من الفلاحين ومن ثم كانت تكلفة الانتاج عالية (٨٥) .

وفى محاولة ثانية للنهوض بالزراعة وانقاذها من التدهور لجأ محمد على الى الاستعانة بالجنود والضباط فى أعمال الزراعة المتعلقة بالرى واستصلاح الاراضى كما تم استخدام رجال الاسطول لنفس الغرض فمن بين ١٤٥٠٠ مجندا فى الاسطول أرسل ٦٥٠٠ فى سبتمبر سنة ١٨٤١ للعمل فى القرى وفى نوفمبر سنة ١٨٤١ أمر محمد على بتزج سلاح خمس سفن وبهذا تفرغ ثلاثة آلاف رجل آخرين للعمل فى الارض وعندما تأثر ضباط الجيش والاسطول بسياسة الوالى الجديدة فقد سمح للضباط الانتراك على وجه الخصوص الذين لم ترقهم سياسة محمد على الجديدة بالاستقالة من الخدمة المصرية (٨٦) .

كذلك التمس بعض المديرين ارسال ثلاثين نفرا من العسكريين للمحافظة على بعض المحاصيل فى سنة ١٢٥٢ هـ - كما طلب معاونة فى الاشغال فى الغربية نظرا لقلّة المعيين من الجند فى الجفالك المستجدة بقسمى نبروه وبيلة وقد تمت موافقة الباشا على التماسه وكلف وكيل ناظر الجهادية بضرورة ارسال الجند اللازمين له يرأسهم ملازم ثان وصف ضابط برتبة امباشى (٨٧) .

وبمقاييس الحرب الحديثة وفى مجتمع صناعى متقدم يعتبر جيشا يتألف من ٤٪ من السكان جيشا ضخما أما فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وخصوصا فى بلد يقوم اقتصاده على الزراعة فان النسبة تعد مهولة (٨٨) .

فقد بلغ عدد الجيش المصرى فى سنة ١٨٣٩ . ٢٣٥٨٠ من بين عدد السكان الذى كان يقدر تقريبا بثلاثة ملايين وهكذا تكون نسبة الجنود الى عدد السكان ٧٪ (٨٩) ، ولم يكن من بقى من سكان الريف الذين أصبحوا أقل كفاءة بسبب التشويه الاختيارى قنادرين على اجابة طلبات محمد على غير المعقولة فيها يتملق بالمحاصيل والضرائب الباهظة فكان الفلاحون اما يهجرون قراهم من الابتزازات التى كانت تفرضها الحكومة واما ان ينحدروا الى هاوية الافلاس .

وكان من اثر ذلك ان تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر وهى مساوئ شنعاء فعلى الفلاح اذا كان أيسر حالا من جيرانه ان يفدى نفسه بالمال المرة تلو الاخرى ، ومن آثار التجنيد التى بلغت بجيش الباشا حد الاعياء تفشى مرض الحنين الى الوطن ووفاة عدد كبير بسبب ذلك (٩٠) .

كما تسبب التجنيد فى نزع ملكية الاراضى التى كان محمد على قد أعطاها للفلاحين فى سنة ١٨١٣ وأعطائها لغيرهم ليزرعوها وقام بهذه المهمة مشايخ البلد لايجاد آخرين للزراعة بدلا من الذين أخذتهم القرعة وان كان يسمح بعوده تلك الاطيان مرة أخرى اذا عاد الجندى الى بلده عند انتهاء مدة الخدمة العسكرية (٩١) .

ولا شك في أن الاكثار من تجنيد الفدحين في الجيش قد أثر على محصول القطن بسبب قلة الأيدي العاملة في الزراعة مما أدى إلى تناقص محصول القطن حتى بلغ ١٦٠ ألف بالة في سنة ١٨٣١ بعد أن كان من قبل يصل إلى ٢٠٠ ألف بالة (٩٢) .

ولا يجب أن نحكم على سياسة محمد علي الخاصة بالتجنيد بآثارها المباشرة على التطورات الزراعية في مصر أو نحكم عليها فقط من زاوية أثرها على رفاهية الشعب إذ كانت آثار التجنيد على المدى الطويل هي الاعتبارات الأكثر أهمية التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم النتائج التاريخية للسياسة التي بررها محمد علي نفسه .

فلعل تحمل الفلاحين المصريين وحدهم أعباء الجندية واستحقاقهم وحدهم شرف المباشرة بالانتصارات الإبراهيمية كانا باعثن على اتجاه التفكير السياسي المصري في أطواره التالية لمصر محمد علي نحو تقرير المساواة في الحقوق (٩٣) .

كما أن نظام التجنيد تمخض عن تكوين جيش نظلم في مصر داعياً لإيجاد روح نظامية سرّت في كل طبقات المجتمع فتمتّع الأهالي بانتشار الأمن سواء على حياتهم أو أملاكهم ولم يعد وجود هؤلاء الجند في الريف يقرن بأعمال العنف والسلب التي كان يتميز بها مسلك المماليك عادة بل صار الجند يحمون الممتلكات بدلاً من أن يقوموا بتخريبها كما أصبحوا ركناً في بناء الإصلاح الاجتماعي (٩٤) .

كذلك أفسح إنشاء الجيش الحديث المجال أمام الجنود المصريين ليصبحوا ضباطاً حتى رتبة اليوزباشي بالاضافة الى من دخل منهم المدارس العسكرية وتخرجوا ضباطاً عاملين .

كما أن الجيش الحديث أعد الأفراد للعمل في المنشآت الاقتصادية الحديثة (٩٥) ولو أن الاتراك أرادوا أن يحولوا دون تجنيد المصريين أو ترقية إلى رتب عالية إذ زعموا أن وضع السلاح في أيدي الفلاحين إنما هو تسليمهم الأداة التي يطردون بها العثمانيين (٩٦) .

لكن هؤلاء الجند - المصريين - سرعان ما ألفوا حياتهم الجديدة وقلت حوادث هروبهم وأصبحت حالتهم خيرا مما كانت عليه أثناء عملهم في الحقول اذ وجدوا في التجنيد بعض الهناء الذى لم يكن يتمتعون به في بيوتهم والاكثر من ذلك انهم اخذوا يالفون الجندية بل ويعتزون بها ويفخرون بأنهم جند محمد على ويقابلون غطرسة الترك بمثلها ولم يقبلوا أن يسموا فلاحين وعدوها تصغيرا لشأنهم لأنها تشعرهم وتشد بشيء من المهانة ونالوا من الحكومة امرا بالانذارهم أحد بكلمة فلاحين كما تشكل منهم طوائف الضباط المصريين على يد المعلمين الاوروبيين (٩٧) .

يضاف الى ما سبق انه سرعان ما اكتسب الفلاحون الذين جندوا في الجيش عادات الجنود واخذوا يتعاملون على الفلاحين وكان يسرهم أن يقارنوا بالجنود الفرنسيين بصورة يشتم منها مدحهم ، كما أن تجنيد الفلاحين المصريين قد أخرجهم من حالة الكسل التي افوها .

وعلى العكس من ذلك قرر أحد الفرنسيين المعاصرين لمحمد على وهو هامون بأنه لم يجر أى تغيير في عادات الفلاحين أثناء وجودهم في الخدمة وأنهم كانوا يعودون إلى نمط حياتهم القديم بمجرد أن يسرحوا من الجيش (٩٨) .

وليس هناك بالضرورة تناقض بين الفكرتين اذ أن التجنيد قد يترك أثرا نفسيا وعقليا عند البعض بينما لا يستفيد منه آخرون بعبارة أخرى يمكننا القول أن وجود الجند في الخدمة عودهم على الحياة العسكرية فتأثروا بنظامها لكن بعد خروجهم منها عادوا لممارسة حياتهم العادية لبعدهم عن الانضباط العسكرية .

والنتيجة المؤكدة التي تركها الجيش الحديث على المجتمع المصرى هي أنه كان أداة لدمج العناصر المنشقة حتى البدو الذين عرف عنهم انفصالهم عن المجتمع رأيناهم يتحولون في ظل الجيش الى الطاعة والنظام .

كذلك تخطى الجيش الحاجز الطائفي واشترك الانقياس في الجندية خلافا لما كان معمولا به في الدول الاسلامية المعاصرة ، والشئ الذى لم

- ٨٩ -

يتحقق بسهولة هو اندماج العنصر المصرى والتركى معا فقد استمر التمييز بشكل من الاشكال بين المنصرين حتى شهدنا آثاره أيام الحركة العربية.

لكن مما لا شك فيه أن محمد على فتح بابا للمصريين كان نقطة انطلاق نحو بناء الدولة المصرية الوطنية فإن الحاجة الى تقوية الجيش من حيث الحجم جعلت من الضرورى استخدام المصريين أكثر فأكثر « فتلاميذ المدارس الحربية أول انشائها كلفت من الترك وعلمن المليك الا أن العنصر المصرى أخذ يزداد بها حتى أصبح تلاميذها جميعا من أهل البلاد .

وزال عنها العنصر الاجنبى أو كذا ، وفى المدارس البحرية كان التلاميذ المصريون هم الذين يشرفون وخدمهم على بناء السفن الحربية فى مارس سنة ١٨٣٣ تحت إدارة مسيو سيريزى (٩٩) .

كذلك كان تشكيل جنود المشاة المصرية أول ما استمرى انظار الحكومة فأنشأت مدرسة فى دمياط لتفريج اللازمين للاندراج فى سلك الجيش كصف ضباط أو ضباط وأصبح بها أربعمائة تلميذ كذلك ضمت مدرسة الخيلة الشبلب التركى والمصرى وكان بها ٣٦٠ شبلبا كما ضمت مدرسة المدفعية من ثلاثمائة الى اربعمائة تلميذ من بينهم عدد من أبناء الفلاحين (١٠٠) .

وأخيرا فإن الفلاحين الذين لم يستخدموا فى الجيش كانوا شعبة مجتهدين لحساب المزرعة الكبرى الا وهى مزرعة الدولة التى تكونت بعد الغاء نظام الالتزام واشراف الحكومة المبشر على عملية الانتاج الزراعى وتحويل الفلاحين الى اجراء كما سيأتى فى الفصول القادمة .

هوامش الفصل الخامس

- (١) الجبرتي - ج ٤ - أكتوبر سنة ١٨٠٧ - ص ٧٠ .
- (٢) شفيق غريب - اعلام الاسلام - بدون تاريخ - ص ٩ .
- (٣) نفس المصدر - ص ٢٨ ، ٢٩ .
- (٤) محمد صبري - تاريخ مصر الحديث - ص ١٣١ .
- (٥) Georges Douins, Op Cit, 119 drovetti à Talleyrand, PP. 3, 136.
- (٦) الجبرتي - ج ٣ - يناير سنة ١٨٠٦ - ص ٣٥١ .
- (٧) رينيه قطاوى - محمد على وأوروبا - ص ١١ ، ٤٣ ، ٤٥ .
- (٨) جلال يحيى - المصدر السابق - ص ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ .
- (٩) Georges Douins, Op Cit, P. 52.
- (١٠) جلال يحيى - المصدر السابق - ص ٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ .
- (١١) محمد فريد أبو حديد - المصدر السابق - ص ١٣٦ - ١٤٥ .
- (١٢) الياس الايوبي - المصدر السابق - ص ٤٥ .
- (١٣) Georges Douins, Op Cit, PP. 45 - 47.
- (١٤) الجبرتي - ج ٤ - سنة ١٨٠٧ - ص ٦٧ ، ٦٨ .
- (١٥) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٢٢٣ .
- (١٦) الجبرتي - ج ٣ - ص ١٩٩ .
- (١٧) Georges Douins, l'Egypte de 1802 - 1804, P. 68.
- (١٨) الجبرتي - ج ٣ - ص ١٩٥ .
- (١٩) مذكرات نقولا الترك - ص ١٦٢ .

- (٢٠) الجبرتي - ج ٣ - سنة ١٨٠٦ - ص ٣٥١ .
- (٢١) الياس الايوبى - المصدر السابق - ص ص ٨٠ - ٨٢ .
- (٢٢) محمد عبد الرحمن ذكى - الجيش المصرى فى عهد محمد على - القاهرة سنة ١٩٣٩ - ص ١٦ .
- (٢٣) الياس الايوبى - المصدر السابق - ص ٥٤ .
- (٢٤) كريم ثابت - محمد على - القاهرة - د.ت - ص ٢٨ .
- (٢٥) Georges Douins, Op Cit, PP. 46, 47, 55.
- (٢٦) محمد فريد أبو حديد - المصدر السابق - ص ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
- (٢٧) د. جلال يحيى - المصدر السابق - ص ٥٨٠ ، ص ٥٨١ .
- (٢٨) عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق - ص ٥٠٢ .
- (٢٩) محمد بك فريد - المصدر السابق - ص ٧ .
- (٣٠) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ص ١٩١ - ١٩٥ .
- (٣١) محمد عبد الرحمن ذكى - الجيش المصرى فى عهد محمد على - ص ٢٨ .
- (٣٢) د. محمد محمود السروجى - الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر - القاهرة سنة ١٩٦٧ - ص ١٦ .
- (٣٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم فى عصر محمد على - القاهرة سنة ١٩٣٨ - ص ٣٨٦ .
- (٣٤) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ص ٧٣٧ - ٧٣٨ .
- (٣٥) د. محمد محمود السروجى - المصدر السابق - ص ١٦ .
- (٣٦) كلوت بك - الجزء الثانى - ص ٣١٩ ، لويس عوض - ج ١ - ص ٩٠ .

- ٩٢ -

- (٣٧) محمد رمعت - المصدر السابق - ص ٤٩ ، د. أحمد عزت
عبد الكريم - تاريخ التعليم - ص ٣٨٨ .
- (٣٨) محمد عبد الرحمن ذكى - الجيش المصرى فى عهد محمد
على - ص ٥٠ .
- (٣٩) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ١٦٥ ، ١٦٦ .
- (٤٠) كريم ثلثت - محمد على - ص ١١٠ .
- (٤١) الرافعى - عصر محمد على - ص ٣١٢ .
- (٤٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٧٣٧ .
- (٤٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد - ص ٩٠ .
- (٤٤) هيلين ريفلن - المصدر السابق - ص ٢٩٤ .
- (٤٥) د. السروجى - المصدر السابق - ص ٦٠ .
- (٤٦) دفتر معية سنوية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٢ ص ٧ أوامر
كرام سنة ١٢٥٠ هـ « الجيش » .
- (٤٧) دفتر معية سنوية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٢ ص ٤ أمر
كريم سنة ١٢٥٠ هـ « الجيش » .
- (٤٨) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ١٦١ ، ١٦٢ .
- (٤٩) هيلين ريفلن - المصدر السابق - ص ٢٩٦ .
- (٥٠) الياس الايوبى - المصدر السابق - ص ١٢٧ .
- (٥١) هيلين ريفلن - المصدر السابق - ص ٢٩٦ .
- (٥٢) دفتر معية سنوية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٢ أمر ١٥٩
ص ٦٩ ، سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٥٣) دفتر معية سنوية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٢ أمر ١١٧
ص ٤٨ ، سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٥٤) الياس الايوبى - المصدر السابق - ص ١٦٥ .

— ٩٣ —

- (٥٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — من ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،
د. السروجى — ص ٦٠ .
- (٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٦٢ .
- (٥٧) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩١ .
- (٥٨) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ١٥٤ .
- (٥٩) الرافعى — عصر محمد على — ص ٢٩٦ .
- (٦٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٢ .
- (٦١) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٥٩ .
- (٦٢) شفيق غريب — المصدر السابق — ص ١١٠ .
- (٦٣) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٠ .
- (٦٤) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ٣٩٣ .
- (٦٥) كلوت بك — المصدر السابق — من ص ٣٩٧ — ٣٩٩ ،
د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٢ .
- (٦٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — من ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،
(٦٧) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ٤٠٠ .
- (٦٨) يذكر لويس عوض فى ص ٩٧ — أن عدد الحرس الاهلى بلغ
٤٨ ألف .
- (٦٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — من ص ٣٠٠ — ٣٠٣ .
- (٧٠) مجلس فضلى — الفلاح والتشريع المصرى — ج ١ — سنة
١٩٢٢ — ص ٦ .
- (٧١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٥ .
- (٧٢) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦١ ، ٦٢ .
- (٧٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٥ .
- (٧٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٨٧ .

- (٧٥) سجل ٧٤ معية تركى - وثيقة ٩١. ارادة الى حبيب أفندى ربيع
ثانى سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٦ م .
- (٧٦) كلوت بك - المصدر السابق - الجزء الثانى - ص ٣٥٠ .
- (٧٧) شفيق غريال - المصدر السابق - ص ٨٨ .
- (٧٨) ابراهيم ذكى - المصدر السابق - ص ١٨٧ .
- (٧٩) كلوت بك - الجزء الثانى - ص ١٧٩ ، ١٨٠ .
- (٨٠) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٧٩ .
- (٨١) محمد فؤاد شكرى - ص ٢٤٢ .
- (٨٢) كلوت بك - المصدر السابق - ص ٣٤٩ .
- (٨٣) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .
- (٨٤) د. السروجى - المصدر السابق - ص ٦٧ .
- (٨٥) د. رؤوف عباس - النظم الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات
الكبيرة - سنة ١٩٧٣ ص ١٨٠ ، ١٨٩ .
- (٨٦) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٣٠٥ .
- (٨٧) دفتر ٧٧ معية تركى - ص ١٠. نمرة ٧٦ محرم سنة ١٢٥٢ هـ
من الباب العالى الى وكيل ناظر الجهادية .
- (٨٨) محمد فؤاد شكرى - ص ١٧٦ ، د. عزت عبد الكريم - حركة
التجديد - ص ١١٦ .
- (٨٩) محمد عبد الرحمن ذكى - المصدر السابق - ص ١٨٠ .
- (٩٠) محمد فؤاد شكرى تقرير بلورنج سنة ٣٧ - ص ٣٨٣ .
- (٩١) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد - ص ١٠٢ .
- (٩٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٣٨ .
- (٩٣) شفيق غريال - المصدر السابق - ص ١١٠ ، ١١١ .
- (٩٤) محمد فؤاد شكرى - ص ٤٧٤ ، ٤٧٩ .

— ٩٥ —

- ٩٥) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٢١ .
- ٩٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٥٢ .
- ٩٧) الراضى — عصر محمد على — ص ٢٩٧ .
- ٩٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٠٧ .
- ٩٩) د. عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على —
صفحة ٣٩٢ .
- ١٠٠) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ص ٣٢٣ — ٣٢٥ .

الفصل الثالث

« إلغاء الالتزام واثره فى حياة الفلاح »

— تقويض سلطة الملتزمين •

— الاحتكار الزراعى واثره على حياة الفلاح •

« إلغاء الالتزام وأثره في حياة الفلاح »

اقتضت سياسة محمد على القائمة على سيطرة الدولة الكاملة على الانتاج إلغاء نظم الالتزام العتيق ، ولما كانت الاراضى الزراعية تخضع أما لنظام الالتزام أو الاوقف والرزق فقد شملت اجراءاته كلا النظمين .

وسنقتول كل منهما والتغيرات التى أدخلها محمد على على وسائل الانتاج الزراعى يبدو لأول وهلة أن هذا النظام الجديد لابد وأن يحسن من أوضاع الفلاحين الذين عانوا من النظام السابق لكن الحقيقة كانت غير ذلك لان الفلاح كما كان ضحية لنظام الالتزام ظل أيضا فى عهد محمد على ضحية للعديد من الابتزازات المتكررة رغم ما كان يظهره الباشا من حرص على حماية الفلاح منها ، فالفلاح فى عهد محمد على أصبح مجبرا على زراعة الانواع التى يحددها الباشا وليس من حقه أن يزرع بمحض اختياره كذلك أصبح مسخرا فى أعمال الحفر وشق الترع ومجبرا أيضا على دفع العديد من الضرائب حتى وان كان غير قادر ولم يقف به الحال عند هذا الحد بل تعرض أيضا لابتزاز مشايخ البلاد والتجار الذين جعلوا من الريف مصدرا أساسيا لكسبهم غير المشروع .

وسنستعرض فيما يلى الى أى مدى تمتع الملتزمون بسلطة مطلقة فى الريف والمراحل التى انتهجها محمد على ليقوض تلك السلطة ثم أثر إلغاء هذا النظام على الفلاحين وما تعرضوا له فى ظل النظام الجديد من معاناة تمثلت فى تعدد الضرائب ونظام الاحتكار الزراعى والسخرة وما ترتب على ذلك من فرارهم وهجرهم لقراهم .

« فالالتزام حالة قانونية يجب بمقتضاها وجود شخص ملزم هو المدين ومصادر الالتزام فى القانون المصرى هى العقد والارادة المنفردة والعمل غير المشروع والاثراء بلا سبب » (١) .

ويعنى الالتزام تحصيل الضرائب فى قرية أو أكثر بالاتفاق بين الشخص المكلف بذلك وبين الرونظمة بالنيابة عن الحكومة وعندما يرسو

- ١٠٠ -

الالتزام على شخص معين كانت الروزنامة تعطيه تقسيطا بذلك أى ما يبرر شرعية ممارسته لعمله كذلك يحصل على أمر موجه الى مشايخ دائرة التزامه وسكانها للخضوع لأوامر الملتزم ، وتبعا لنظام الالتزام حل الملتزمون محل الحكومة وأصبح لهم الحق فى وضع يدهم على نواحى التزامهم وصار الفلاحون تحت سيطرتهم (٢) .

وبمجرد ان يأخذ الملتزم حقه التصرف ويقوم بدفع الضريبة يبذل قصارى جهده للحصول على المال الذى دفعه مقدما للخزينة مع فوائده التى يحددها حسبما يترأى له لعدم وجود أية قيود تمنعه من ذلك (٣) . فطالما تم دفع الحلوان فى مقابل الحصول على الالتزام وكذا ضريبة الميرى سمح للملتزم بالاحتفاظ بالفرق الزائد بين الميرى والكمية التى يستطيع الحصول عليها حسب قدرته من الفلاحين ويسمى هذا الفرق بالفايض (٤) . ولم يكن ذلك هو الحق الوحيد الذى يأخذه الملتزم من الفلاحين بل أصبح من حق الملتزم أيضا أن ينفذ فى الاهلين الذين أصبحوا شبه ارقاء له فى خدمة الارض جميع حقوق السيادة العليا .

وقد انتشر نظم الالتزام بعد أن أصبحت الحكومة عاجزة عن جباية الضرائب بسبب نقصان الربيع واهمال الاشغال العامة ولذلك أصبحت مضطرة الى ترك الاراضى الى نحو ستة آلاف مالك أو ملتزم لتحصيل الاموال المقررة (٦) .

وكان من الطبيعى أن يضافى توطيد الالتزام فى مصر بعدا تاريخيا هاما على اشكال الاستغلال الزراعى فبعد أن كانت الملكية موزعة تقليديا بين مالك رقبة - السلطان والعسكريين لا يمارس ملكية الا من خلال جمع الضرائب ومتفعين يقومون باستغلال اراضيهم بالشكل والطريقة التى يريدونها وهو شكل متقدم ولا شك عن كل اشكال الاستغلال التى كانت موجودة فى تلك الفترات قلمت ولاول مرة فئة وسيطة تضخم نفوذها على مدى ٥٥ عاما وسلبت من الناحية العملية سلطات مالك الرقبة وحقوق المتفعين .

- ١.١ -

وبالإضافة الى ذلك كان الملتزم يتمتع بنفوذ اجتماعى وسياسى فمن حقوقه المشروعة تسليح الفلاحين المقيمين فى أرضه وتسخيرهم للعمل بدون أجر ، وبنهاية القرن الثامن عشر أخذ الطابع العسكرى البحث للملتزمين يختفى فالنسبة الكبرى من الملتزمين أصحاب الاقطاعات من الممالك كانوا أفرادا فى الجيش العثمانى لكن عندما بدأ محمد على اصلاحاته الزراعية أصبحت نسبة كبيرة من الملتزمين ينتمون الى طائفة الموظفين الرسميين والعلماء - رجال الدين - وشيوخ العربان (٧) .

وبالرغم من أن الملتزمين لم يكونوا فى يوم من الايام ملاكا للأرض مع علو شأنهم فقد كان لهم الحق فى الاستيلاء على عشر ما يحصلونه من دائرة التزامهم قرية كانت أم عدة قرى (٨) ثم بدأ نظام الالتزام يأخذ شكل الملكية الخاصة شيئا فشيئا لكن الدولة لم تعترف رسميا بذلك وذلك هو السبب الاول الذى أدى الى ضعف ملكية الدولة للأرض والسبب الثانى تمثل فى أن جانبها كبيرا من الأرض تحول الى وقف زراعى أو ما كان يسمى باحباسيات الرزق التى بلغت سنة ١٨١٢ ٦٠٠ ألف فدان فى صعيد مصر وضواحي القاهرة ، وكان السلاطين هم الذين يهبون الاوقف أو يعطون حق الملكية الكاملة لمساحات من الاراضى لبعض الأشخاص كذلك كان الممالك يوقفون جزءا من ممتلكاتهم الخاصة أو ما كان يعرف بأرض الوسية بهدف ضمان الربيع للورثة وحماية لها من المصادرة (٩) .

ومن ذلك يتضح أن الغرض من هذا الوقف هو التظاهر بفعل الخير مع أنه فى حقيقة الامر يهدف الى حفظ الثروة لذويهم .

ولنوضح مدى سطوة الملتزمين يجب أن نشير الى أن الملتزم كان صاحب عصبية فى اقليمه وبذلك أصبح الفلاح لا صلة له بالحكومة لأنها ليس لها سياسة معينة بشأن الزراعة والرى أو التصرف فى المحصولات الزراعية أو حتى بشأن التجنيد وفى المسائل التى كانت موضع احتكاك بين الحاكم والمحكومين فكانت النتيجة ان أصبح الفلاح لا يرى الحكومة الا فى وجه الملتزم ورجاله (١٠) .

- ١٠٢ -

وعموها فقد فضل المتزعمون حياة المدن لجهلهم بالشئون الزراعية وعهدوا الى الاقباط في معظم الاحيان بمهمة الاشراف على ممتلكاتهم في الريف (١١) ، ولهذا اطلق بعض الباحثين المحدثين اسم الزائر الغريب على المتزعم الذي كان يأتي بعد مرور فترة طويلة ليجمع ايجار الارض ومعه حاشية من الجند والاتباع بالاضافة الى وكلائه وعملائه الذين يقيمون في القرية وطوال اقامته تشهد القرية سلسلة من الاحداث والمشاهد المؤلة المتكررة .

وهكذا شكل نظام الالتزام القاعدة لطبقة اجتماعية تتصادم قوتها ونفوذها مع قوة الدولة المركزية ونفوذها كما حرم الدولة من مصدر كبير للدخل (١٢) .

وكان هذا هو الوجه الاول للنمط الاجتماعي الذي شهدته القرية المصرية أما الوجه الآخر فيتمثل في الفلاح المصري الذي ساءت حالته في ظل نظام الالتزام كما سنرى .

فالفلاح عانى من البكوات المتزعمين الذين لم يقنعوا بايجار الاراضى فقط بل غلبوا في فرض الاتاوات واستغلوا مدة حكمهم القصيرة للاثراء عن طريق الضرائب الجائرة بكافة انواعها وخولوا لكشافتهم ووكلائهم مطلق الحرية في التصرف مع الفلاح حتى بلغ عدد الضرائب المختلفة التى فرضها البكوات على الفلاحين عند مجيء الحملة الفرنسية اربعة وعشرين نوعا مما اثر تأثيرا بالغيا على الانتاج الزراعى بمعنى أن الفلاحين اجتنابا لسلب ما عندهم صاروا يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب تقيم اودهم وحدهم لذا اصبح من الضروري من وجهة نظر المتزعمين أن يسوقوا الفلاحين الى العمل سوقا (١٣) .

وكل ما كان الفلاح يملكه للخلاص من هذا الوضع هو التضرع لعل العناية الالهية ترسل له ملتزما آخر اقل سطوة يحل محل ذلك المتزعم القاسى ويريجحه منه (١٤) .

- ١٠٣ -

غير أن سلطات الملتزمين الواسعة وضعف الحكومة المركزية وانخفاض الانتاج بل والمساحة المنزرعة نتيجة لاهمال الممالك لاعمال الري وشق القنوات وهى الوظيفة التقليدية التى كانت تحافظ عليها السلطة قد اثر بشكل ملحوظ على الفلاح المصرى فانخفض مستواه المعيشى والحضارى وفقد الكثير من حقوق الانتفاع التى تمتع بها فى ظل الرومان والعرب وتحول الفلاح الى قن حقيقى أو ما يشبه ذلك وأصبحت علاقته الانتاجية بالأرض تغلب عليها علاقة الاجير المسخر اغلب الوقت الذى يأخذ أجره الضئيل بشكل عينى من بعض المحصولات التى ينتجها (١٥) .

وقد وصف الجبرتى حالة الفلاح فى ذلك الوقت وصفا دقيقا مبيا ما لحق به من عنف وظلم حين قال : « لقد كان الفلاحون مع الملتزمين اذل من العبد المشتري ، فربما كان العبد يهرب من سيده اذا كلفه فوق طاقته أو اهله أو ضربه اما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل عليه أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب واذا هرب الى بلدة أخرى واستعلم أستاذه مكانه احضره قهرا وازداد ذلا وهوانا وكان من طرائقهم اذا آن وقت الحصاد طلب الملتزم أو قائمقام الفلاحين الى الشغل فمن تخلف احضره الغفير أو المشد وسحب من ثمنه واشبعه سبا وشتما » (١٦) .

وقد اعتبر هذا النوع من العمل ضرورة حتمية وواجب على الفلاح ليس من حقه الامتناع عنه .

كذلك عانى الفلاح بعد خروج الفرنسيين من سداد ضريبة الخراج التى طوّل بسدادها هو والملتزمون عن سنوات الاحتلال وتعرض فى هذه الفترة لكثرة اعتداء الجنود العثمانيين وزادت الضرائب الإضافية على مقدار الضريبة الأصلية - الميرى - بمقدار ٣٣ ضعفا (١٧) .

لذا كان من الطبيعى أن يتهرب الفلاح من هذه الضرائب الفادحة فقد علمته قرون من التجربة الشاقة شأنه فى ذلك شأن المزارع الهندى أن الدفع الراضى لا ينفع لانه طالما كان هناك مال فائض فلا بد أن يزداد الطلب .

- ١٠٤ -

وقد شهد المراقبون الفرنسيون أن الممالك كانوا يجدون صعوبة بالغة في الحصول على الضرائب إذا كان الفلاحون لا يدفعون إلا عند الضرورة القصوى وسننا بسنت ويخفون نفودهم ومتاعهم ويهربون من الجنود القادمة للحصول أو يقتلون إذا أنسوا في أنفسهم الكفاءة داعين لمساعدتهم الترى المجاورة لهم أو العربان المتحالفين معهم لهذا كثيرا ما احتفظ الممالك بفصائل من الجند في مديرياتهم مهمتها الوحيدة محاولة اكراه القرى على الدفع غير انها لم تنجح في احيان كثيرة (١٨) .

فالفلاح من فرط الاضطهاد اتبع أسلوب الهروب غير أن الملتزم كان من حقه متابعته والقبض عليه لهذا لجأ الفلاحون للاعراب حيث استقبلوهم وحملوهم بل وعملوا معهم وعاشوا معهم في سلام وأصبح الفلاحون البلقون أسوا حظا من الفارين إذ أجبروا في معظم الاحيان على عمل الهاربين بل ودفع المستحقات عنهم حتى اذا استبد بهم اليأس هجروا القرية جميعا وعملوا خدما لاعراب الصحراء ان لم يتمكنوا من ايجاد مأوى آمن آخر كل ذلك من أجل التهرب من جشع القائمين بجمع الضرائب (١٩) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن الفلاح لم يكن ضحية الابتزاز من قبل الملتزمين وحدهم بل تعرض أيضا لاشد أنواع الاستغلال من جانب موظفي الملتزم ومعاونيه وقد تناولنا ذلك بالتفصيل في فصل سابق .

ويكفي هنا أن نشير اشارة بسيطة الى أن أحد مشايخ البلد الذين كانوا يحوزون نفوذا كبيرا بسبب ما كانوا يملكونه من أرض كشمس الدين حمودة أحد المشايخ بالمنوفية الذي كانت أسرته تضع يدها قبل التغيير الذي أدخله محمد على على ألف فدان لا علم للملتزم ولا لغيره بها وذلك خلافا لما كان بأيديهم من الرزق التي يزرعونها بالمال اليسير بالاضافة الى اطيائهم الخراجية التي تدخل ضمن زمام القرية ويعلم بها الملتزم (٢٠) .

وفي اعتقادنا أنه اذا كان الفلاح قد صبر على هذا النظام وما ارتبط به من مظالم فإن ذلك راجع الى ظروف العصر وليس كما قال الجبرتي من أنهم قد تعودوا هذا النهج من القسوة وانهم كانوا يزدرون الملتزم الرحيم ويستهيئون به وبخدمه ويماطلونه في الخراج (٢١) .

وسيتضح من خلال هذا الفصل أن ما يشاع من استسلام الفلاح المصرى ليس صحيحا ورغم سطوة الدولة فى عصر محمد على فإن الفلاح قد عبر عن مقاومته للدولة بوسائل مختلفة منها مغادرة القرى أو ما عرف باسم التسحب ومنها تكوين العصابات المسلحة بل حدث أحيانا أن نظم الفلاحون أنفسهم تحت زعامة أفراد منهم للتصدي لقرارات الحكومة الجائرة .

وعموما فقد ترتب على نظام الالتزام نتائج سيئة سواء بالنسبة لنظام الملكية أو للفلاح فقد قدر عدد البكوات الملتزمين بستة آلاف بينهم ثلاثمائة بيك وكان هؤلاء يسكنون القاهرة ولما كان عدد القرى ثلاثة آلاف فإن متوسط دخل كل ملتزم أو مالك أصبح يقدر بنصف قرية وما يلحق بها من الاراضى وقد ازداد نفوذ البكوات أيضا بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر (٢٢) .

مما سبق يتضح أن القرية المصرية شهدت قلة محدودة تملك السلطة ومن خلالها تملك الثروة وكل شئ وغالبية ساحقة تشكل القاعدة العريضة فى الريف — ونعنى بها الفلاحين — تبذل كل جهدها فى الارض ولا تحصل الا على ما تقيم به اودها فى مقابل عملها . ولذلك ظل شكل الملكية وحرية التصرف فيها معتمدا على التوازن بين أجهزة السلطة نفسها وهما فى الاساس السلطان والقيادات العسكرية التى تمثلت فى الممالك وهكذا ظلت الاراضى الزراعية التى فى ايديهم تدار بالشكل الاقطاعى التقليدى فساد نظام الالتزام وانتشر ولم يكن هناك نظام بديل غيره (٢٣) .

وبمجيء محمد على الى الحكم أدرك منذ الوهلة الاولى أن اساس الانتاج فى مصر هو الزراعة وأن الممالك يشكلون الطبقة العليا فى المجتمع ومنهم معظم الملتزمين الذين يملكون اراضى الوسية ويجمعون الضرائب من القرية وهم الذين يتصلون بالملاحين اتصالا مباشرا بعبارة اخرى هم الذين يجربون ادارة الحكم العثماني عن الاتصال بالقرية المصرية .

ولم يكن محمد على يرضى بهذا الاسلوب اذ أن كل هدفه كان يتمثل فى تركيز السلطة فى يده وإزالة كل عقبة تقف حجر عثرة فى طريقه فرأى ضرورة رفع الحواجز التى تحول بينه وبين الاتصال بالشعب لى

- ١٠٦ -

يمتد حكمه الى القرية ، وهكذا وضع نصب عينه سياسة هدم كل سلطة للمالك بل والاستيلاء على أموالهم ليثبّد بناءا اقتصاديا جديدا تصبح فيه الأرض ملكا له وهو المتصرف الوحيد في شئونها واستتبع ذلك الاستيلاء على أرض الوسية والوقف وأجراء مسح للأرض وتقييدها في دفاتر معلومة حتى يستطيع أن يضع اسسا للزراعة ويدخلها تحت نظام جديد يتفق وسياسته في الحكم وكانت هذه المرحلة تسمى « بمرحلة الكشف والضبط والتحقيق وأجراء التجارب » (٢٤) .

وقد أيقن محمد على أن وجود هذه الطائفة من انصاف الملاك سوف يسبب له كثيرا من المضايقات عند اقامته لنظمه الخاص باستغلال الزراعة لذلك قرر وقف جميع ما يدفع لهم من أموال على أن يمنحوا معاشات من الخزينة . وفي نفس الوقت رأى الاستيلاء على الاراضى لأنه بدونها لا يكاد يملك شيئا اذ بلغت التجارة والصناعة حالة شديدة من التدهور واصبحت الاراضى الاخرى موزعة بين مشايخ الازهر الذين كانوا معافين من الضرائب والاقواف الدينية وهى تصرف ولا تغل ، وبعض صغار الملتزمين الذين كانوا لا يحسنون الاستغلال الاقتصادي ، واذا كان المشايخ حصلوا على جزء من هذه الاراضى عن طريق الالتزام لكنهم لم يتقيدوا بشروطه ولم تكن الاوقاف آخر الامر سوى صورة من صور التحايل على ابتزاز مال الدولة كذلك لم يكن صغار الملتزمين باستثمار ممن يتبعون السبل الصحيحة ومن ثم لجأ محمد على الى فرض الضرائب على اراضى المشايخ والارزاق والاقواف ثم استولى على هذه الاراضى والفى نظام الالتزام فمضى بذلك على الطبقة « الموسرة الوحيدة في البلاد وهى طبقة الملتزمين » (٢٥) .

فهذه الطبقة ولدت شكلا جديدا من اشكال الملكية الزراعية في مصر الا وهو الاوقاف الاهلية لأن بعض الملتزمين ضمننا لما في حوزتهم من الاطيان لورثتهم أخذوا في وقفها وكان السائد أن يقف الملتزم أرض الوسية ولا يلجأ الى وقف أرض الفلاحة الا نادرا (٢٦) .

وقد ساهمت الحملة الى حد ما في اضعاف سلطة الملتزمين وأن كان محمد على هو أول من قضى على هذا النفوذ قضاء تاما .

- ١٠٧ -

كذلك مهد الباشوات العشائيون لمحمد على الطريق حين أمروا في ١١ سبتمبر سنة ١٨٠١ بمنع الملتزمين من جمع أية أموال من الفلاحين. مما أدى الى تجمع النساء والفلاحين والملتزمين والبرجاقلية بيت الوزير واحتجوا على منعهم من التصرف وتشكى الفلاحون من ضيقهم لكثرة طلب المال .

بعد ذلك كان الهدف هو أخذ الرشوات وتحصيل بعض الاموال ثم عادوا وطلبوا من الملتزمين ايراد ثلاث سنوات أو أربع فان تمكنوا من الدفع بقوا على التزاماتهم وان عجزوا حل آخرون محلهم (٢٧) .

ثم عادوا وطلبوهم في سنة ١٨٠٣ بدفع مال الميرى عن هذه السنة وكذا رفع المظالم وحق الطريق للمعينين للطلب والاستعجالات بالإضافة الى تحصيل المفارم ممن يتوانى في الدفع وقد استمر طلب هذه الاموال حتى من اعيان الملتزمين ومن تأخر منهم عن الدفع ضبطت حصته واخذوها واعطوها لمن يدفع ما عليها من مياسير المالك فاضطر أصحاب الحصص الى المصالحة على ما بحوزتهم لئلا تضيع منهم (٢٨) .

شرع محمد على بعد ذلك في يوليو سنة ١٨٠٥ في قبض ثلث الفائض من الحصص والالتزام فضج الناس خوفا من أن يصبح هذا الامر عادة مألوفة خاصة وأنه لم يبق للناس وسيلة للعيش فتعهد محمد على بعدم اللجوء الى ذلك مرة أخرى غير أن هذا لم يكن سوى تمويهات كاذبة حتى تهدأ النفوس وتستقر الاحوال ثم ما لبثوا أن عادوا من جديد لطلبها .

ثم أمر محمد على بعد ذلك برفع حصص النساء الملتزمات من أيديهن وكتب بها قوائم لطرحتها في المزاو ثم صالحت النساء عليها بقدر حالها وكل هذه الوسائل اتبعها للحصول على المزيد من الاموال وبالإضافة الى ذلك أخذ العسكر في اجبار النساء اللاتي مات أزواجهن من الامراء المصريين على التزوج منهم قهرا ومن أبت عليهم أخذوا ما بيدها من الالتزام والإيراد وأخرجوها من دارها ونهبوا متاعها .

- ١٠٨ -

وفى ديسمبر سنة ١٨٠٥ أمر بتحصيل مال الميرى من الملتزمين عن سنة احدى وعشرين وكان ذلك قبل اوانها بسنة ولم يراعوا أن شهر رمضان كان يعانى الناس من ضيق المعاش وعلو اسعار (٢٩) .

غير أن هذه الوسائل لم تكن الا بداية مبسطة. لاحظت الشاملة التى أراد محمد على أن ينفذها لأنه كان قد بيت النية على القضاء على نفوذ الملتزمين شيئاً فشيئاً فلم يلبث أن طالب بفائض البلاد والحصص من الملتزمين والفلاحين وأمر الروزنامجى فى يونيو سنة ١٨٠٦ بتحرير ذلك عن السنة التالية فصح الملتزمون وذهبوا الى الشيخ عمر النقيب والمشايخ ليخاطبوا الباشا الذى اعتذر بسبب حاجته للمال ثم استقر الحال على قبض «ثلاثة أرباعه : النصف على الملتزمين والربع على الفلاحين وأن يحسب الريال فى القبض بثلاثة وثمانين نصف ، ويقبضه باثنين وتسعين وعلى كل مائة ريال خمسة أنصاف حق طريق سواء كان القبض من الملتزم عن حصته أو بيد المعينين من طرف الكاشف فى الناحية . كما قرر الباشا فردة أخرى على الملتزمين وغيرهم وفى ديسمبر سنة ١٨٠٦ توالى الطلبات والسلف وفتحوا الميرى على السنة القادمة وجدوا فى التحصيل ووجهوا العساكر والقواصة لاطلب وضيقوا على الملتزمين الخناق (٣٠) .

وتمثلت الخطوة التالية فى تفويض نفوذ الملتزمين فى مقاسمتهم فى الفائض وذلك بالاستيلاء على نصفه وكان ذلك فى سنة ١٨٠٧ وأخذ فى تحصيل ذلك النصف من الفلاحين (٣١) غير أن حصص الالتزام التى كانت فى حوزة مشايخ الازهر والفقهاء خارجة عن ذلك الاجراء فلم يؤخذ منها شيء من الفائض (٣٢) .

ثم جدد محمد على الطلب مرة أخرى فى اغسطس سنة ١٨٠٨ من الملتزمين وسمى هذه الضريبة التى فرضت على القراريط باسم كلفة الذخيرة وأمر بكتابة دفتر لذلك فأخبره الروزنامجى بأن كثيراً من البلاد قد تعرضت للبور ولا يمكن تحصيل هذا الترتيب فأمر بتحرير العمار فى دفتر مستقل والارض البور فى دفتر آخر .

ولعله أمر بذلك ليتلافى التلاعب فى دفع الضرائب ويضمن تسديدها وعدم التأخر فى ذلك وعندما تبين له أن الروزنامجى أدخل بعض المناطق فى عداد الاراضى غير المنتجة لتتخلص من الفرضة وفيها شئ لنفسه أمر بكتابة تقاسيطها وتوزيعها على اولاده واتباعه وبذلك استولى على هذه البلاد من أصحابها وبالرغم من أن البوار قد عطل خراج البحيرة الا انهم لم يتوانوا فى طلب الميرى من الملتزمين واعتذروا عن الدفع وعذرهم فى ذلك هو انتشار البوار فرغعوها عنهم ووزعها الباشا على اتباعه واستولوا عليها وطلبوا الفلاحين الهاربين والمنسحبين من البلاد الاخرى وامروهم بسكنائها (٣٣) وبذلك سلخت من ملتزميها الاصليين .

وقد بلغ عدد القرى التى عجز ملتزموها عن سداد الضريبة ١٦٠ قرية (٣٤) ، وقد وزعت على اتباع الباشا بعد أن صودرت من ملتزميها . وهكذا استبدل محمد على الملتزمين غير القادرين بأفراد من أسرته وحاشيته ليعتمد عليهم فى المحافظة على مستوى الزراعة وليمدوهم بما يحتاج اليه من اموال .

وفى سنة ١٨٠٨ تم على يد محمد على التغيير العظيم الذى أصبح بمقتضاه مالكا لجميع الاراضى الا القليل منها فقد طلب فى ذلك الوقت من الملتزمين ان يطلعوه على سندات ملكيتهم فعندما قدموها اليه قرر بطلانها جميعا معتمدا فى ذلك على حق ملكية ولى الامر (٣٥) كما شهد هذا العلم ايضا نقل هذه الاراضى التى تهت مصادرتها الى اعوان محمد على واقاربته .

وفى يونيو سنة ١٨٠٩ شرعوا فى تحرير دفتر بنصف الفائض وكذلك اطيان الاوسية المختصة بالملتزمين وكتبوا بذلك مراسيم الى القرى والبلاد وعينوا بها معينين وحق طرق من طرف كشاف الاقاليم (٣٦) .

وبذلك فقد الملتزمون نصف الفائض كما حرمت اطيان الرسية من امتيازها السابق لانها كانت معفاة من الضرائب (٣٧) .

وكان من الطبيعي ان يثير ذلك تبرم جمهور الملاك ونظار الاوقاف والمستحقين والملتزمين وهم طبقة كبيرة من السكان ومنهم المحتاجون الذين لا يرتزقون الا من غلة الاوقاف الموقوفة عليهم من اسلافهم او من ايراد الاطيان الداخلة فى التزامهم وقد اثارت هذه المغارم فى نفوسهم عاصفة من الاستياء . وبخاصة من جانب عمر مكرم الذى لم يعد يقبل الحل الوسط على اعتبار ان الباشا قد حنث بوعده وغدر بوثيقة الشعب (٣٨) اما محمد على فكان يعتبر ان الاوامر السابقة لاغية وان من حق الوالى الجديد ان يجسدها .

ولم يكتف الباشا بذلك بل سعى الى ضبط حصص الناس واستولى عليها وخاصة تلك التى تقع فى القليوبية واخذها لنفسه واستولى على حصص عمر بك الارنؤوى وحلوان البلاد التى فى تصرفه وقد قدر ما استولى عليه بحوالى ستمائة كيس وزعت على دائرة الباشا وخلافهم . وبينما استولى الباشا على حصص عمر بك وهى بالمنوفية والغربية والبحيرة نجده يصرف بعض التعويضات لمن يراعى جانبه اما عمر بك ومن معه فلخذلوا فى اعداد انفسهم للرحيل .

كذلك استولى الباشا فى مايو سنة ١٨٠٩ على تركة زوجة سليم اغا وهو من المماليك فقد اخذ الحصص وحلوانها واخبر زوجها بانه سيعوضه عنها بما يفوق قيمتها فلم يسعه الا التسليم بما قيل . وخاصة وان الباشا كان مستمرا فى سياسته القائمة على التعدى على الملتزمين ومقاسمتهم فى فائضهم ومعاشهم (٣٩) .

ثم عاد محمد على فى مارس سنة ١٨١٠ الى فرض ضريبة استثنائية على ٢٢٠٠ قرية ولم يتمكن بعض الفلاحين من الدفع وفضلوا الهروب كما قدم بعض الملتزمين تظلمات اليه يشرحون فيها سوء حالتهم وحالة حصص التزامهم ويرجون التخفيف عنهم فطلب منهم تقديم تقاسيط التزامهم وبعد فحصها حرم كثير منهم من حصصهم واعطى بعضهم تعويضا ولم يعط البعض الآخر كما اضطر بعض الملتزمين الى التنازل عن حصص التزامهم للحكومة

نظير ما تراكم عليها من الضرائب حتى أصبحوا عاجزين عن دفعها حيث كان الملتزم لا يجد ملجأ ولا خلاصا الا بأحدى وسيلتين اما الدفع واما التنازل عن حصته للديوان (٤٠) .

وكان من رأى محمد على فى احد اجتماعاته مع المشايخ فى نفس السنة ضرورة تقدير ما على كل حصة من حصص الالتزام من ميرى وفائض اما سنة أو سنتين مع جعلها ايضا على أرض الوسية والرزق ومسحوق المشايخ (٤١) . كذلك دعا محمد على الى مؤتمر لكشافى المديريات مهمته اعادة النظر فى موقف البلاد العام ومناقشة الاصلاحات التى يزعم القيام بها وتحديد مقدار الضرائب وقد ادى معظم الملتزمين مطالب الحكومة فورا ليتجنبوا النفقات الاضافية التى تترتب على ارسال رسل خصوصيين ليفرضوا تحصيلها بل ان بعضهم قدم مبالغ بالنيابة عن الفلاحين العاديين العاجزين عن اداء ضرائبهم وعلى اى حال فان الفلاحين كثيرا ما كانوا يبيعون مواشيهم ومخزونهم من الطعام للوفاء بالمطالب المبالغ فيها ووجد بعض الملتزمين انهم مازالوا عاجزين عن الوفاء بمطالب الحكومة وقدموا عرائض للباشا يلتمسون فيها أن يسحب العفو لطلب منهم النزول عن تقاسيط التزاماتهم وأن يقبلوا عوضا عما دفعوه من ثمن مقابل امتيازاتهم معاشات تعادل الفايط واضطر عدد قليل من الملتزمين الى التخلّى عن التزاماتهم ليسددوا ديونهم للخزانة . ولما كانت تلك الاجراءات لم تؤد الى تحقيق النتيجة المرجوة فقد قرر محمد على القضاء على الامتيازات الضريبية بالنسبة للاراضى الزراعية ونوقش الموضوع فى مجلس خاص عقد فى خريف سنة ١٨١٠ وضم المشايخ والوجاهة وغيرهم من الاعيان واقترح محمد على فى البداية زيادة سعر الميرى والفائض وانهاء النظام الاستثنائى الذى يجعل هاتين الضريبتين تحصلان على أساس رقم ثابت بغض النظر عن التغيرات التى تطرأ على العملة أو على احتياجات الحكومة ، واعتبر محمد على هذا الاصلاح عادلا بالنسبة الى كل من الفلاحين والملتزمين لانه ينهى ضرورة فرض ضرائب اضافية وقرع السكان تحت وطأة جباة الضرائب (٤٢) .

ويتضح من ذلك أن محمد على كان يهدف لاضطلاع الدولة بتحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين دون وساطة الملتزمين بعد أن أصبحوا عاجزين عن الوفاء بالمغارم بسبب سوء أحوال البلاد وهروب الفلاحين .

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الاجراءات على أحوال كثير من الملتزمين الذين لجأوا الى الاستدانة من العسكر فتضاعف حالهم سوءا وربما تنازلوا عما بقى فى أيديهم لتوالى المطالب المالية « فتد ببقى عليهم المتأخر منها ويتراكم سنة بعد أخرى حتى يصبحوا فارغى اليد من الالتزام ومدينين وقد وقع ذلك للكثيرين فمن كانوا اغنياء وذوى ثروة أصبحوا فقراء محتاجين دون أن يدروا (٤٣) .

لهذا لجأ كثير من الملتزمين الى أحد كتبة الروزنامة ذوى الشأن لحماية حصص وبالفعل تعهد حسين أفندى الروزنامجى بدفع الفرضة التى قررت على حصص كثير من الملتزمين وكان يعطيهم مهلة طويلة حتى يوفوها له مع مرور الوقت وهذا دليل على سعة حالته ومقدرته .

وكان هذا الكاتب قد اسقط خمسمائة فدان من المساحة باعتبارها من الاراضى غير القابلة او الصالحة للزراعة واتفق مع شركائه من ملتزمى الناحية ثم اصلحوها مما جعل بعض الحائدين يوشون به لدى محمد على الذى اسقط اسمه من كتاب الروزنامة وأبعده عن وظيفته وفرض عليه ثمانين كيسا (٤٤) .

وفى سنة ١٨١١ قرر محمد على ضريبة على حصص الالتزام تعادل ايراد اربع سنوات مما عليها من ميرى وفنائض ومضاف وفى سنة ١٨١٢ قررها أيضا على البرانى . ولم يكتف محمد على بذلك بل استولى على جميع ما كان من حوزة المالك من اطيان الالتزام وبذلك لم يبق من اراضى الالتزام بالوجه القبلى الا قدر قليل (٤٥) .

فقد سهلت له مذبحه القلعة برنامجه الاصلاحى فبعد تمكنه من افناء المالك ومصادر التزاماتهم ، صادر التزامات الملتزمين الآخرين فى مصر العليا غير أن هذه الالتزامات لم تنقل الى ملتزمين آخرين كما كان الحال فى مناسبات سابقة بل بقيت فى أيدي الدولة .

وفى نفس السنة أعد مشروعا سريا لمصادرة أراضى الالتزام وذلك بإنشاء ديوان خاص من مهامه جمع المعلومات وتلقى شكايات الفلاحين ومظالمهم حتى يتمكن من تبرير اجراءاته ولهذا عين ابنه ابراهيم حاكما للصعيد لضمان تدفق العائد المستمر الى الخزانة وأمر بمسح كل أراضى الصعيد كأراضى المتزمين من الممالك ، والمتزمين من قبائل الهوارة وحرّم شيوخها من ممارسة سلطاتهم السياسية ، وأراضى المتزمين من غير الممالك الذين احتفظوا بامتيازاتهم اثناء سيطرة الممالك على الصعيد ، وفرض عليها الضرائب ثم وضعت معظم الاراضى تحت الاشراف المباشرة للأجهزة الحكومية وسمح لعدد قليل من المتزمين الاقوياء الذين استطاعوا أن يقدموا حججا صالحة لامتيازاتهم بالاحتفاظ على الاقل بجزء من أراضيهم بينها تلقى آخرون وعودا بأراضى فى الوجه البحرى وهى وعود لم تتحقق على أى حال وتلقى آخرون تعويضا ضئيلا عن التزاماتهم (٤٦) ، خاصة فى الوجه البحرى والجيزة حيث تركت لهم أرض الوسيّة .

كذلك ازداد حال المتزمين سوءا وبخاصة الهوارة منهم اذ عجزوا عن سداد ما قرره عليهم وخربت ديارهم وصار معظمهم من عداد المزارعين بينما تشتت جماعات اخرى واتهمت بمصر املا فى طلب العفو غير أنهم لم يتمكنوا من مقابلة الباشا (٤٧) .

هكذا قضى محمد على على الممالك الذين كانوا يستحوذون على جزء كبير من الارض ثم دخل فى عملية رابحة مع بقية المتزمين .

ومن هذا المنطلق جمع المتزمين واخبرهم بأنه ليس فى مقدورهم أن يرغموا الفلاحين على دفع المال حتى يدفعوا لهم ما كان مطلوبا منهم من مال الالتزام وعرض عليهم أن يدفع عنهم ذلك للخزينة فى نظير أن يتنازلوا عن أراضى الالتزام وقد عرض عليهم هذا الامر بشكل جعل من المستحيل عليهم أن يرفضوه (٤٨) .

وكان محمد على عندما اعتزم ابطال الالتزامات طلب من المتزمين أن يقدموا له بيانا بالارباح الصافية التى تعود عليهم من التزاماتهم فظن المتزمون أنه يريد زيادة الضريبة التى يدفعونها للحكومة فتمننوا فى انقاص قيمة هذا م ٨ - التغيرات

الربح فلما قدموا حساباتهم بها لم يناقشهم فيها بل قال أنه سيعتمدها حتى اذا نزع الاملاك التى كانوا ملتزمين عنها عين لهم معاشاتهم أو مرتباتهم على أساس الحسابات التى قدموها له .

وبكذا تحملوا هم وحدهم سوء تصرفهم لأنه فى ذلك الوقت كانت قيمة العملة - أى القرش - مرتفعة لكن سرعان ما أخذت فى الهبوط حتى فقدت ما يقرب من أربعة أخماس قيمتها فهبط تبعاً لذلك قيمة ما يدفعه الباشا حتى بلغت الرواتب أو التعويضات فى سنة ١٨٣٣ ، ٥٢٥ ألف من الفرنكات أى ١٧٥٠.٠٠٠ قرشا .

وقد علق دوها ميل بقوله «» عندما أبطأ الالتزام كان دخل الملتزمين حوالى ثلاثين ألف كيس ولما كانت التعويضات التى دفعت لهم قد قدرت على أساس ما حصلوه من المال منذ حوالى ثلاثين عاماً كانت قيمة القرش مرتفعة فقد نجم عن ذلك نقص كبير فى إيراداتهم وعندما توفى كثيرون منهم بأث ما تدفعه الحكومة للملتزمين أربعة آلاف كيس فحسب وكان من المنتظر أن يتناقص هذا المبلغ على مرور الزمن (٤٩) .

اذ بلغت قيمة معاشات الملتزمين القدامى فى سنة ١٨٣٣ ، ٣٥٠٠ كيس ثم تناقصت فى سنة ١٨٣٥ حتى وصلت الى ٢٠٠.٠٠٠ راجليه فحسب من ميزانية سنة ١٨٣٥ (٥٠) .

لكن هل ظل الملتزمون مكتوفى الايدى امل استمرار تشدد محمد على فى اجراءاته المضادة لهم ؟

لقد جهر الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين تبين لهم أن الوالى يريد ابطال الالتزام والاستحواذ على الارض . كما أنهم لم يستسلموا تماماً عندما اراد محمد على تقويض دعائهم الاقتصادية وذلك بأن مارسوا ضغوطاً قوية من خلال الجيش والعلماء وكبار الملتزمين السابقين وكان ذلك فى نهاية سنة ١٥ ، سنة ١٨١٦ حتى أن الباشا وعد باعادة الاوضاع الى ما كانت عليه لكثرة الاوضاع من ذلك استمر فى المحافظة على برنامجه الاصلاحى ومنح المتمردين وعدداً فارغة (٥١) ، ويتضح ذلك مما رواه

الجبرتى فى هذا الصدد حين ذكر ان كتحدا بك قد أبرز الفرمان الذى وصل اليه من الباشا والذى يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف على أن يأخذ الملتزم مئضه من الخزينة وعندما انتشر هذا الخبر ضج الناس واحتجوا عند المشايخ وسألوا كتحدا بك فأثبت صحة ذلك الأمر وافصح عن عدم امكانه مخالفته فاحتجوا باعتبار ذلك قطع لعاش الناس وأرزاقهم خاصة أن منهم أرامل وعجزة وللواحدة منهم قيراط أو نصف قيراط تتعيش من إيراده فكيف ينقطع ذلك عنهم فاجاب بانهم سيأخذون تعويضا فنلقشوه الى أن قالوا له نكتب عرضحال للباشا وننتظر الجواب فأجابهم الى ذلك من باب المسايرة وشرع الشيخ المهدي فى ترصيف العرضحال وختموا عليه بعد امتناع بعض الذين ليس لهم التزام كما حضر جمع غفير من النساء الملتزمات الى الجامع الأزهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وأبطلوا الدروس وبددوا محافظ العلماء وأوراقهم ورات النساء أن تفعلن نفس الشيء كل يوم حتى يفرجوا لهن عن حصصهن ومعايشهن وأرزاقهن وما كانوا يعتقدون أنه لا يمكن تحقيق ذلك ، ويعد هذا الموقف من الظواهر الجديدة فى المجتمع المصرى اذ يمكن أن نطلق عليها مجازا اسم مظاهرة نسائية من أجل المدافعة عن مصالحهن . اعترت الحيرة بعد ذلك الملتزمين لرفع أيديهم عن التصرف فى حصصهم خاصة بعد أن آن وقت الحصاد وهم ممنوعون من ضم زرع وسياهم حتى اذن لهم كتحدا بك وكتب لهم أوراق وتوجهوا بأنفسهم أو بمن ينوب عنهم وارادوا جنى زرعهم فلم يجدوا من يطيعهم (٥٢) .

أما عن موقف محمد على من أرض الوسية فنجدده يترك الملتزمى الوجه البحرى والجيزة أراضى الوسية معفاة من الضرائب مدى حياتهم ان شاءوا زرعوها وان شاعوا أجروها كما أنه اعطاهم إيرادا سنويا طوال حياتهم يستنى الفائض تعويضا لهم واذا توفى ادهم تصبح أرض الوسية والفائض ملكا للديوان (٥٣) .

ولم تعامل أراضى الوسية فى الوجه القبلى بمثل ما عولمت به أراضى الوجه البحرى لأن حائزها وهم من المماليك الكبار ذوى الصولة رفضوا التنازل عنها فأكرهوا الحكومة على معاملتهم بالقوة بل وقتل معظمهم وحتى

الذين نجوا وحاولوا الحصول على العفو من الحكومة أبت عليهم ذلك وأدخلت أراضيهم ضمن الأراضي المسوحة وصارت أسوة ببقية الأراضي الخراجية (٥٤) كما كانت أرض الوسية والفايض يؤولان الى الحكومة عند وفاة الملتزم ولكنه اذا طلب أحد أولاده أو اقاربه أو توابعه بفايض الحصة المحلولة ولم يوجد له معاش آخر من اقلام الروزنامة تصدر الارادة السنوية باعطائه قرشا أو أزيد فى اليوم على حسب الفايض .

وبالرغم من ذلك فقد أوقف اجراء ذلك النظام مدة حتى سنة ٤٣ (٥٥) والواقع أن محمد على ترك لهم الانتفاع بأراضي الاواس من أجل أن يعوض الملتزمين خسارة رأس المال الذى دفعوه للحكومة مقابل أخذ حق الالتزام مع اعفائها من المال مدة حياتهم .

ولما كان محمد على لا يورث أرض الوسية فقد تحايل الملتزمون على نقلها الى ورثتهم فوقفوها (٥٦) .

كذلك تم فرض الاموال على اطيان الاواس التى فى حوزة الملتزمين سواء اكانوا رجالا أم نساء على أن يحصل ذلك الروزنامجى أفندى والمعلم باسيلويس والشيخ محمد المصرى ثم يتول كل ذلك الى الديوان وقد سددت احدى النساء المدعوة باسم زينب خاتون وشركاها بشاحية بنى خلف بهنساوية مال اطيان وسيئها باعتبارها اسحتقا للديوان وذلك حسب تأريخ سنة ١٢٣٧ هـ وحينما تبين خطأ انها قامت بتسديد مال وسيئها منذ سنة ١٢٣٥ هـ أى قبل التأريخ رد اليها ما دفعته (٥٧) .

ثم رأى محمد على ضرورة تغيير نظام جباية الضرائب حين كلفت عمال الحكومة بذلك كالصراف والقائمقام والمشايخ كما كان حاكم الخط وناظر القسم ومأمور الأمورية يفتشون على تحصيلها كل منهم فى منطقته (٥٨) .

وكان ذلك فى فبراير سنة ١٨١٤ حين كان الباشا قد قرر ضبط جميع الالتزام لطرفه ورفع أيسدى الملتزمين عن التصرف فى حصص التزاماتهم (٥٩) .

ثم أشييع فى سنة ١٨١٥ أن الباشا ينوى تغيير سياسته الخاصة بالاراضى وأنه قد أعد اراضى الصعيد بالفعل الى ملاكها كما أنه اعتذر عما أوقعه الاقباط من ظلم بحائزى الاراضى ووعد بمعالجة الموقف فتفاهل الناس غير انه سرعان ما انضح أن الباشا لا ينوى تغيير سياسته على الاطلاق فقد رفض أن يغير موقفه من أداء المال الحر عن اراضى الوسيه بل الفى التعويض الذى وعد به الملتزمين مقابل مصادرة التزاماتهم أى الفائض مدعيا وجوب اعداد سجلات جديدة للاراضى قبل الدفع ويبدو أن الحكومة كانت تماطل حتى يستخرج من الارض ربحها كاملا لاطول فترة ممكنة (٦٠) .

يقول الجبرتى فى هذا الصدد : « أشييع فى الناس أن الباشا تاب عن الظلم وعزم على اقامة العدل فى مصر وفى القرى وقالوا انه اذا رجع منصورا من الحجاز أفرج عن حصص الناس ورد الارزاق الاحباسية وزادوا على هذه الاشناعة انه فعل ذلك فى البلاد القبلية وتناقلوا ذلك فى جميع النواحي وقد كتب اوراقا لمشاهير الملتزمين مضمونها انه بلغ حضرة أفندينا بما فعله الاقباط من ظلم الملتزمين والجور عليهم فى فائضهم فلم يرض بذلك وطلب منهم الحضور لحاسبتهم على فائضهم وقبضه ففرح اكثرهم بهذا الكلام واعتقدوا صحته وحضر أصحاب الرزق الكائنين بالقرى والبلاد من مشايخ واشراف وفلاحين مستبشرين وفرحين وعندما ذهبوا الى الباشا يخبروه بسبب مجيئهم ضربهم وطردهم ورجعوا خائبين .

وفى يوليو سنة ١٨١٥ عهد الباشا الى تقليل قدر الفائض الذى يصرف للملتزمين حتى وصل الى نصف القدر المقرر (٦١) .

وفى سبتمبر سنة ١٥ أراد الباشا أن يفرج عن حصص الملتزمين ويترك لهم وسايهم ليؤجرونها ويزرعونها لانفسهم كذلك رأى ضرورة اعادة النظر فى حسابات الملتزمين ورأى تحريرها على الوجه المرضي فاذا اراد احدهم ان يتصرف فى حصته ويلتزم بخلاص ما تقرر عليها من المال الميرى لجهة الديوان بموجب المساحة والقياس اعطيت له والا بقيت فى ذمة الباشا يقبض هو فائضها .

ويقال أنّ محمد على فعل ذلك لأن معظم حصص الالتزام كانت بأيدي
العسكر وعظمتهم وزوجاتهم وقد انحرفت طباعهم واستثنوا غصبا لما
حدث ، ومنهم من كظم غيظه وفى نفسه ما فيها ومنهم من لم يطق الكتمان
وأظهر مخالفته وتسلمه لهذا أعلن الباشا فى ديوانه ارجاع الحصص
اليهم لتبرير طردهم فيما بعد الى أن يتم له التدبير معهم (٦٢) ، اذ كان
من الممكن أن يقوم تحالف بين العسكريين المتذمرين وملاك الاراضى
الساخطين لو لم يستعمل محمد على القوة فى قمع تمرد الجند ضد النظام
الجديد ولو لم يصطنع كل قدراته السياسية فى تهدئة الموقف ولكى
يسترضى رؤساء الجيش وغيرهم من الاشخاص البارزين فى البلاد الذين
أصابتهم اجراءاته المتعلقة بالاراضى اعلن لجميع الملتزمين الحق فى التمتع
بعائد ارض وساياهم دون أن يدفعوا للحكومة شيئا ودفع تعويضات
للملتزمين عن فقد التزاماتهم وأنشأ ديوانين لهذا الغرض مهمة الاول اعداد
حسابات الملتزمين الاعضاء فى حاشية محمد على ورؤساء الجيش بينما أعد
الثانى حسابات باقى الملتزمين وقد اولى المجموعة الاولى اهتباها خاصا
حيث لم تمنح الفايض وحده بل منحت المضاف والبرانى والهدايا ولم تنعم
المجموعة الثانية بمزايا مشابهة اذ لم تمنح سوى مقدار الفائض .

أما عن معاشات المجموعتين فقد كانت تدفع لهم طيلة حياتهم وقد
بلغ مقدارها فى سنة ١٨٣٧ ٢ مليون قرش ، ٨٠٠٠٠٠٠ قرش فى
سنة ٤٥ وسنة ٤٦ (٦٣) .

ومهما قيل فان محمد على قد حل محل الملتزمين فى ملكية الارض كما
سبق له أن حل محل البكوات فى الحكم مع اختلاف الوسائل فى الحالتين
فقد قاومه البكوات وحاولوا القضاء عليه بما كان لديهم من القوة والنقوذ
ولهذا عمل فيهم السيف لكنه لم ير او لم يكن من الضرورى استعمال مثل
تلك التدابير ضد الملتزمين اذ انهم لم يكونوا فى مركز يساعدهم على
معارضة الباشا ولذا لم يكن فى حاجة الى استخدام الخديعة معهم او
حتى العنف .

وبالرغم من أن المصادر تجمع على أن الوالى قد نجح فى الفاء
الالتزام ورفع ايدى الملتزمين عن التصرف مما يوحى بأنه جردهم من أملاكهم
وقضى على سلطاتهم فى الريف وجعل الحكومة تتصل اتصالا مباشرا
بالفلاحين نجد أحدهم يرى أنه لا يمكن الزعم بأنه جرد الملتزمين من أملاكهم
إذ أنه على حد قوله قد منحهم ما يوازى تلك الاملاك حين قدر قيمة الريع
الذى يحصله الملتزم وتمهدت الخزانة العامة بدفعه للملتزم مدى حياته (٦٤) .

وفى اعتقادنا أن ما منحه الباشا للملتزمين يعد ضئيلا جدا إذا ما قيس
بما كان يحصله الملتزمون لأنفسهم من مضاف وبرانى وكلف خاصة وأنه
قدرها على أساس الارباح التى ذكروها له بعد أن قللوا كثيرا من قيمتها ،
ولا شك أن ما فعله الباشا قد قلل كثيرا من دخولهم كما أنه قوض نفوذهم
الاقتصادى .

وبمرور الزمن قلت سلطة الملتزمين حتى أن الحكومة كانت تتوعدهم من
حين لآخر عندما كانوا يتأخرون عن تسديد ما عليهم فى ظل نظام العهد ،
فقد صدر أمر شريف الى ملتزمى مصلحة المطرية بالاسراع فى دفع بدل
الالتزام نقدية ونهاهم هذا الامر عن اللجوء الى التزوير أو التأخير لتبرير
موقفهم (٦٥) .

كما صدر أمر آخر فى ١٢ جمادى سنة ١٢٥١ هـ الى مدير المنوفية
بضرورة تحصيل الاموال المتأخرة لدى الملتزمين والصيارف وغيرهم دون
تأخير وهى اموال الاطيان الرراعية (٦٦) .

وأخيرا جنى محمد على فوائد جمة من وراء الفاء نظام الالتزام أهبها
زوال طبقة انصاف الملاك وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم المشروعات
الزراعية الكبيرة . كذلك وجه محمد على بالفائه لنظام الالتزام ضربة
قوية الى طريقة الاستغلال الزراعى الذى ساد مصر لفترة طويلة كما
قضى على طائفة كبيرة كانت تقوم كحاجز بين الحكومة والفلاحين . وبزوال
هذه الطبقة اتصلت الحكومة بالريف المصرى اتصالا مباشرا ترتب عليه

تغيير العلاقة بين الفلاح والارض والحكومة وكان من الطبيعى أن تعمل حكومة محمد على على ازالة هذا الحاجز بقصد ازالة طبقة الملتزمين لأن سياستها العامة فى الحكم كانت تقوم على بسط سلطاتها المباشرة على جميع المصريين وفى جميع انحاء البلاد (٦٧) .

ويضاف الى ذلك أن محمد على بالفائه نظام الالتزام تمكن من ارضاء اعوانه ورضيهم ولاهم له ، اذ أن معظم الاراضى التى استولى عليها اعطاها فقيها بعد لاتباعه وموظفيه وان كان فى بداية الفائه لهذا النظام لم يكن يستهدف هذا اذ أنقضت فتره طويلة بين الغاء الالتزام وتوزيع الارض على الاعوان .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن الغاء الالتزام لم يسبب اضرارا الى جميع فئات الشعب لأن هذا الالقاء لم يؤثر الا فى طبقة محدودة العدد فضلا عما كان معقودا عليه من آمال فى تعميم الفائدة المبتغاه من النظام الجديد حتى ينتفع بمزاياه كافة أبناء البلاد .

فلا نزاع فى أن الغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد اصلاحا بل هو أبعد ما يكون عن الاصلاح لأن الباشا لم يحترم الملكية الفردية ولم يعترف بها وهذا معناه الغاء الملكية وامتلاك الحكومة لجميع الاراضى الزراعية فمن الخطأ أن يوصف الباشا بأنه المالك الوحيد للارض أو أن جميع الاراضى كانت ملكا للحكومة .

ومن الواضح أن صاحب هذا رأى كان متأثرا بفكر الاقتصاد الحر السائد فى عصره فلم يهضم اجراءات محمد على فى اخضاع الانتاج الزراعى للدولة .

كذلك لم يكن الغاء نظام الوقف فى الاراضى ومصادرة الاراضى الاجبارية يقل أهمية عما فعله محمد على ازاء اراضى الالتزام لأن الملتزمين أكثروا من وقف اراضيهم وبذلك حول الالتزام نسبة هامة لها دلالتها من الدخول الزراعية اما لاغراض اتبعها محمد على غير ذات قيمة أو للنظر فى اراضى الرزق مما أدى الى اهمال الزراعة كما أن هذه الاراضى أصبحت

تشكل قاعدة لنفوذ العلماء الذى حاول محمد على أن يقوضه هو الآخر (٦٩). خاصة وأن هذه الاراضى كانت تدر عائدا ضخما على المنتفعين سواء اكلتوا ورثة او نظارا وفى رأى محمد على أنهم لم يستحقوا ذلك لأن هؤلاء النظار كانوا من أهم أسباب اهمال أراضى الوقف والاهم من ذلك كله أن أراضى الوقف كانت الاساس الاقتصادى الذى نما فوقه نفوذ العلماء (٧٠) .

ولهذا كان من اهم ملامح التغيير فى عصر محمد على هو ضرب فئة العلماء فى مصالحها الاقتصادية التى أثرت بالتالى على مكانتها السياسية. ويقال أنه كنتيجة رئيسية للحملة الفرنسية ضد العثمانيين والماليك الذين كانوا ملتزمين الرئيسيين فى مصر حصل العلماء على مراكز ذات أهمية سياسية أثناء وجود ديوان بونابرت وسنوات حكم محمد على الاولى وأصبح بعض كبارهم ملتزمين لمساحات كبيرة وحصلوا على قدر كبير من الاملاك فعهد إلى الشيخ محمد السادات بقرية زفتة والقلقشندى القليوبية كما حصل الدواخلى نقيب الاشراف لفترة من الزمن على املاك مصطفى البشتيلى أخ زوجته الذى قتل ولم يخلف ذرية وأنه فيما بين سنتى ١٨٠٣ و ١٨٠٤ أخذ يزيد حصته من أرض الرزق والالتزامات . وكذا الشيخ خليل البكرى نقيب الاشراف الذى زاد فى مساحة الاراضى التى كانت فى حيازته اثناء وجوده فى وظيفته والذى أصبح مجبرا بعد ذلك على بيع كل أسهم التزامه عندما أخرج من الوظيفة بعد جلاء الفرنسيين من مصر، وإلى جانب حيازة العلماء لحصص الالتزام كان غالبيتهم يديرون عددا من الاوقاف الهامة (٧١) .

وقد ازدادت أهمية العلماء كملاك للاراضى وملتزمين بعد اعلان محمد على فى بداية حكمه لائحة باعفاء شيوخ الدين والفقهاء من الضرائب الخاصة التى تتراوح بين $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$ ، $\frac{2}{3}$ ، $\frac{3}{4}$ الفايز المفروضة على الملتزمين من وقت لآخر ، كذلك تلقى العلماء التزامات اضافية كثيرة إما بلا مقابل أو رخيصة جدا من أولئك الذين أرادوا الهروب من فروض الباشا .

خاصة وأن محمد على فى بداية حكمه حاول استرضاء المشايخ اذ أنه عندما فرض الضرائب الجديدة على القرى والالتزامات راعى خاطر الشيوخ وأعطى املاكهم وضياعهم وما دخل فى التزاماتهم من دفع ضريبة الفايز

كذلك شمل هذا الاعفاء املاك من ينتمون اليهم فاستغل الشيوخ هذا التمييز فى المعاملة واكثروا من شراء الحصص مما ادى الى اضعاف مكانة الشيوخ وازالة هيبتهم من القلوب (٧٢) .

ويبدو أن هذه الامور الدنيوية قد شغلت العلماء عن امور الدين والتعليم التى كانوا قد كرسوا انفسهم لها من قبل وتحولوا عن ذلك الى الاهتمام باملاكهم وبناء القصور مثل امراء الممالك واحاطة انفسهم بالخدم والحشم وعذبوا الفلاحين واستخدموا الموظفين الاقباط وخصصوا حق الطريق لاوليائهم (٧٣) .

« وصار شغلهم الشاغل هو الحصص والالتزام وحساب الميرى والفائض والمضاف واخذ الجمالات والهدايا من اصحابها ومن فلاحهم » (٧٤) .

كذلك طلب الشيخ الدواخلى من الباشا أن يترك له عائداته من حصص الالتزام والرزق فوعده بالايجاب والامراج عن الرزق الاحباسية على المساجد والفقراء (٧٥) .

والحقيقة أن الباشا لم يشأ أن يصتقدم بالعلماء فى بداية حكمه لما كان لهم من مكانة خاصة وتأثير قوى بين الشعب ولما كان لهم من املاك شاسعة قدرت بـ ٦٠٠ ألف فدان فى الصعيد وفى المناطق المجاورة للقاهرة وقد نشأت هذه الاراضى فى الاساس من الهبات والاقطاعيات التى كان يعطيها السلاطين لبعض كبار المسئولين كملكية معفاة من الضرائب فأوقفوها حتى لا تصادر ، ومعظم ريع هذه الاراضى كان يذهب الى النظار الذين كانوا من العلماء ورجال الدين ولا تنتفع به المساجد الا بعد وفاة آخر ذكر من العائلة (٧٦) .

ونظرا لاتساع مساحة اراضى الرزق فقد كانت تزرع بالتأجير او بواسطة فلاحين مستأجرين ولم تكن تزرع بالسخرة وكان الفلاح المستأجر لارض الرزق محسودا من اهل بلده ولم تكن على تلك الارض مصروفات ولا مغارم (٧٧) .

ويعصف الجبرتي حال الفلاح الذى يعمل فى أرض الرزق قائلا :
 « فالمزارع من الفلاحين اذا كانت تحت يده تاجر رزقة أو رزقتين فله
 يكون مغتبطا ومحسودا من أهل بلده اذ كان يدفع لصاحب الاصل القدر
 اليسير ولا يقدر صاحب الرزقة أن يزيد عليه خصوصا اذا كانت تحت يد
 بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ويستأجرها
 من صاحبها وان فعل لا يقدر على حمايتها وعموما من كان تحت يده أطيان
 من هذه الاوقاف وورثها يعتقد أنها أصبحت ملكا له ولا يرى أن لاحد
 سواه الحق فيها (٧٨) .

واذا كان محمد على لم يشأ منذ البداية الاصطدام بالعلماء الا أنه لم
 يستمر فى السير على هذا النهج فنجدته يحترم الاوقاف من حيث المبدأ
 فقط . أما عمليا فانه أخذ فى عزل العلماء والمشايخ الذين كانوا نظارا
 عليها وجعل من نفسه ناظرا على تلك الاراضى وأخذ على عاتقه مهمة
 تنفيذ الشعائر الدينية التى تتطلبها هذه الاوقاف وعين للمشايخ رواتب
 سنوية .

وقد أدت مصادرة اراضى الوقف وفرض الضرائب على اراضى الرزق
 الى اثاره غضب وثورة رجال الدين الذين كان عدد كبير منهم اما نظارا
 لهذه الاوقاف أو من الملتزمين وقد احتج رجال الازهر والملتزمون على هذا
 الغاء وذهبوا الى محمد على يشكون سوء حالتهم ويطالبون برفع الظلم
 عن الناس فقال الباشا « انا لست بظالم وحدى وانتم اظلم منى فبأنى
 حين رفعت عن حصصكم الفرض والمفاسد اكراما لكم اخذتوها انتم من
 الفلاحين وعندى دفتر محرز فيه ما تحت ايديكم من الحصص يبلغ ألفى
 كيس » (٧٩) .

ولم يكن ابراهيم أقل تشددا من والده مع العلماء « فاذا قيل له هذا
 على مسجد » يقول : « كشفت على المساجد فوجدتها خرابا والنظار عليها
 يأكلون الايراد والخزانة أولى منهم ويكفيهم انى اسلمهم فيها اكلوه فى
 السنين الماضية والذى وجدته عامرا اطلقت له ما يكفيه وزيادة وانى وجدت
 لبعض المساجد اطيانا واسعة وهى خراب ومغطلة والمسجد يكفيه مؤذن

واحد وأجرته نصفان وإمام مثل ذلك وله مرتب من الديوان فى كل سنة وإذا تكرر عليه الرجاء أحال الأمر على أبيه ولا يمكن العودة إليه تحركاته وتنقلاته وتعدد مشاغله (٨٠) .

معنى ذلك أنه بعد أن كانت هناك فئة اجتماعية يتول إليها ريع الرزق الشاسعة أصبحت الدولة هى المنتفعة الوحيدة بها وحلت فى الانتفاع بالرزق كذلك لم ينج المشايخ من فرض الضرائب أو الاموال منهم نظير مسموحهم فى فرض حصصهم التى أكلوها وقد هذا المبلغ بمائتى كيس وزعت على القراريط على سبيل القرض وا ترد لهم أو تحسب لهم فى الكشوفات من رفع المظالم ومال الجهاد يأخذ من فلاحهم (٨١) .

وعندما اشتكى الفلاحون من ذلك وذهب العلماء لاطهار شكواهم بالبشاش من اساءة استخدام امتيازاتهم والا مصادر ثرواتهم التى بطرق غير مشروعة وكان لهذا الانذار أثره فى استيلاء الخوف على المشايخ فى الوقت الذى قرر هو فيه عدم تقديم أى مزيد من التنب للمشايخ أو اعفائهم من الضرائب (٨٢) .

والحقيقة أن العلماء لم يكرهوا عمل التحقيق والضبط الذى قد محمد على إنما كرهوا أن يكون ذلك معهم أو على الأقل توهموا أن ما هو الا تكرار لاغتصابات الماضى لا بأس أن يشاركوا فيه ، فلما اكت انه ليس مقدمة مقاسمة جديدة بل هو بناء للسلطة العامة وفى نفس ا تقويض لسلطتهم واستيلاء على ما كانوا يتمتعون به من مميزات نفرو الإصلاح واحتجوا فلم يأبه محمد على لاحتجاجهم (٨٣) .

وربما كان انصرافهم عن العلم والاشتغال بأمر الاراضى قد بعض الضيق وعكس صورة غير مستحبة عنهم لدى بعض الاوساط فى الجبرتى يستخر منهم ويظهر شماتته فيهم لما حل بهم من قبل والى « وكان معظم ادارات دوائر عظماء النواحي وتوسعاتهم ومضائفهم هذه الارزاق التى كانت تحت أيديهم بغير استحقاق الى أن سلط

عليهم من استحوذ على جميع ذلك وسلب منهم ما كانوا فيه من النعمة وتشتتوا في النواحي وتغربوا عن اوطانهم وخربت دورهم وذهبت سيادتهم وفي بعض الارزاق من مات اربابه وخربت جهاته ونسى أمره وبقي تحت يد من هو تحت يده من غير شيء أصلا » (٨٤) .

ويرجع تدهور أحوال العلماء الحائزين للاوقاف أو الرزق الى أن الوالى فرض عليها الضرائب الخراجية وصرف لهم مرتبات من الروزنامة ونزع منهم حق التصرف فى وقفها فلم يعد لهم عليها أية سلطة اللهم الا حق المنفعة كسائر الاراضى الخراجية (٨٥) .

وقد اتبع الباشا ذلك الاسلوب لاعتقاده بأنه صاحب الحق الاول فى ادارة الوقف وأمور المسلمين باعتباره نائب السلطان فى مصر فهو أولى بذلك منهم ولينفذ خطته انتهج اسلوبا معيناً فى السيطرة على الاوقاف تم على مراحل وبدأت أولى خطوات ذلك فى يوليو سنة ١٨٠٩ حين قرر المال عليها أى على الرزق الاحباسية ثم طلب من الكشاف حصر تلك الاراضى كما طلب من واضعى اليد على الرزق أن يتقدموا بسنداتهم الى الديوان لتجديدها فى ظرف اربعين يوما والا سقط حقهم (٨٦) ، وكان الكثيرون من الناس قد تلفت سنداتهم التى اخذوها من اسلافهم واهملوا تجديدها واعتمدوا على ما بأيديهم من السندات القديمة لجهلهم أو لفرهم وعدم قدرتهم على ما ابتدعه النظام الجديد من كثرة المصاريف التى تنفق على تجديد السندات والاموال الاخرى التى قدرها شريف أفندى على أراضى الرزق والتى بلغت عشرة انصاف أو خمسة عن كل فدان ، والحقيقة أن هذه القيمة كانت كبيرة لأن كثيرين من الناس هاله هذا القدر ورفض تجديد سندات فضاعت رزقته وانحلت عنه واخذها غيره (٨٧) .

أما موقف الباشا من الرزق المرصدة على أعمال البر واطعام الفقراء فقد اصر على حصول الديوان على ريع تلك الارزاق كما رفض ابراهيم باشا شفاعة العلماء ورأى أن يشتروا ما يأكلون بدراهم من أكياسهم أو يفلتقون أبوابهم ويستقلون بأنفسهم وعيالهم ويقتصدون فى معيشتهم فيعتادون على ذلك ولا يلجأون الى التبذير والاسراف لأن الديوان أحق منهم بهذه الاموال (٨٨) .

— ١٢٦ —

وتشياً مع هذا المبدأ أمر محمد على ابنه إبراهيم فى سنة ١٢ وكان
حاكماً على الصعيد بالاستيلاء على أرض الرزق بالصعيد المرصدة على
المساجد والخيرات من مكاتب وصهاريج مما أدى الى ذهاب الكثيرين من
أهالى الصعيد لمحمد على يشكون أمرهم .

وقد استند محمد على فى إجراءاته تلك على فتوى شرعية مؤداها انه
حيث أن مصر قد فتحت عنوه فان على أراضيها أن تدفع الجزية كما ان
بإمكان الباشا أن يفرض عليها الضرائب . ولم تدع هذه السياسة للملتزمين
ولمن كانوا يستفيدون من عائدات أراضي الرزق الاحباسية والاقواف سوى
اختيار ضئيل بين مغادرة الصعيد وبين البقاء فيه كزارعين ، كذلك تم
فرض ضرائب على الرزق الاحباسية تعادل الضريبة المفروضة على غيرها
من أراضي القرية وذلك فيما عدا اذا كان المستفيد من الرزقة حاملاً لحجة
شرعية من قبل الوزير يوسف أو شريف أفندى على أن يثبت صحتها واذا
ثبت ذلك يدفع نصف قيمة الضريبة العادية التى تفرضها الحكومة (٩٠) .

مما سبق يتضح أن التسوية النهائية المتعلقة بالرزق الاحباسية كانت
تتمثل فى : فرض ضريبة الميرى - الخراج - التى تحصلها الحكومة شأنها
فى ذلك شأن أراضي القرى ، ويتلقى المستفيدون بها معاشاً مدى الحياة
لا يمكن توريثه وتحمل الدولة نفقات المحافظة على المساجد والمؤسسات
الخيرية وسرعان ما اخذت تتضائل قيمة المعاشات بسبب وفاة مستحقيها
وتحول الاموال الى الدولة .

وقد ذكر حسب ما جاء به كل من بوالكونت وكولان أن الباشا خصص
ميزانية معينة سواء للانفاق على المساجد أو صرف معاشات للقائمين عليها
فى ميزانية سنة ٢٩ كان هناك بند يغطى مرتبات المشايخ وصيانة المساجد
قدر بـ ٤٣٧٥٠٠ فرنك أى ١٥٣١٢٥٠ قرش أى ٣٠٦٢٠٠ كيس
بينما قدرها كولان بـ ١٠٠٠٠٠٠ قرش ، ٢٢٠٠ كيس بينما ذكر كامل
أن نفقات المساجد بلغت ١٠٠٠٠٠٠ قرش أى ٢٠٠٠ كيس

- ١٢٧ -

كذلك أورد دوهاميل اعانة مالية لتعويض الاشخاص عن دخلهم الذى كانوا يحصلونه من القرى وسحبت منهم أى معاشات المستفيدين من الرزق المنزوعة وقدره بـ ١٥٠.٠٠٠ قرش أى ما يساوى ٣.٠٠٠ كيس واعانة مالية للمساجد بدلا من الرزق التى صادرتها الحكومة وقدرها ١٠.٢٩.٠٠٠ قرش أى ٢.٠٥٨ كيس (٩١) .

بعد ان استعرضنا هذا النوع من الاراضى والمميزات التى كان يتمتع بها أصحابها لمدد طويلة تكاد تتشابه الى حد كبير مع نظام الالتزام وقضاء محمد على على نفوذهم يجدر بنا أيضا أن نتعرض للآثر الذى أحدثه الغاء الالتزام على الفلاحين وعلاقتهم بالحكومة الجديدة .

ومن الطريف أن هذه التغيرات التى طرأت على حياة الارض لم تغب عن ادراك الفلاحين وعلمهم فقد استبشروا خيرا بزوال نظام الالتزام ولم يقف بهم الحال عند هذا الحد فحينما حاول الملتزمون اكراه الفلاحين على العمل فى أرض الويسية التى ظلوا يحتفظون بها فى الوجه البحرى على نحو ما كانوا يفعلون فى الماضى كان الجواب فى معظم الاحيان عليكم بآخر لاننا صرنا فلاحو الباشا (٩٢) ، وما كان باستطاعة الفلاح من قبل أن يجرؤ على مثل هذا القول وهذا أمر بالغ الدلالة من الناحية السوسيولوجية فالقوة الاجتماعية انهارت بانهارت اساسها الاقتصادى (٩٣) ولهذا عمت رنة الفرع العميقة قبرى مصر البالغ عددها ٢٢٠٠ قرية (٩٤) ، فما كان الباشا يأمر بضبط حصص الملتزمين ورفع ايديهم عن التصرف حتى تطاول الفلاحون عليهم بالالسنه فيقول الحرفوش منهم اذا دعى للشغل باجرته روح انظر غيرى أنا مشغول فى شغلى انتم ايش بقا لكم فى البلاد ؟ قد انقضت ايامكم احنا صرنا فلاحين الباشا (٩٥) .

وكان هذا بمثابة رد فعل لما كانوا يلاقونه من عنث الملتزمين وظلمهم . وهكذا حرز الباشا بالغائه نظام الالتزام الفلاحين من سيطرة الملتزمين الذين لم يكن يجرؤ الفلاح من قبل على أن يرفض العمل لديهم بل وزراعة أرض أواسيهم بالسخرة .

لكن يجب ألا ننفل أن محمد على رغم أنه حرر الفلاحين من سلطة الملتزمين إلا أنهم أصبحوا خاضعين له مباشرة ولعمل حكومته الذين لم يقلوا غلظة عن الملتزمين في معاملة الفلاحين . وهكذا أصبح فلاحوا الباشا يواجهون لأول مرة سلطة الحكومة المركزية ويحسون بوجودها .

كذلك كانت السياسة الجديدة تحوى بين طياتها بعض المميزات للفلاحين فقد منح الفلاح القادر على الزراعة بعد عملية المساحة التي تمت في سنة ١٣ من ثلاثة الى خمسة أفدنة (٩٦) على أن يكون له فيها حق التصرف طيلة حياته وذلك بناء على عقد منحه له الوالى باسمه ، ولا يحق للفلاح التنازل عن أرضه أو رهنها الا في الاربعينات (٩٧) أى أن الفلاح كان يملك حق الانتفاع بالريع فقط طوال حياته بينما بقيت الملكية في يد الدولة .

كذلك قدم لهم محمد على آلات الحرث والزراعة والماشية اللازمة للرى كما منحهم الحرية الشخصية والمساواة أمام القانون وان كان قد قيد حرية التنقل الى حد ما كما ألغى سخرة الزراعة (٩٨) .

والحقيقة أن محمد على كان رحيما بالفلاحين في البداية فقد نظر الى الفلاح على أنه ولى نعمته وليس ادل على ذلك من عطفه على الفلاح اذ بلغه يوما ان معاون الفابريقات في الوجه القبلى اساء معاملة بعض الفلاحين وحبسهم ظلما فكتب اليه يقول « ان أولياء نعمتى اثنان احدهما السلطان محمود والثانى الفلاح وينبغى عدم النظر الى الفلاح بعين العداوة بل يجب النظر اليه لما فيه اصول رفاهيته ، كما كان ينهى عن ارتكاب كثير من الجرائم ضد الفلاحين من قبل موظفيه (٩٩) .

ولم تقتصر تلك الملاحظات على الكتاب المصريين فقط بل نجد ان الكتاب الاجانب قد اشدوا هم الآخرين بتحسين حالة الفلاح في بداية حكم محمد على فيذكر هنرى دودويل بأن الفلاحين كانوا يعاملون معاملة افضل وأصبحوا أكثر رضا وقناعة عما كانوا عليه منذ سنوات كثيرة مضت وقد استقى هذا المؤلف معلوماته من سولت الذى اشتهر برحلاته المتكررة بحثا عن الآثار وقد فرضت عليه طبيعة مهنته الاحتكاك عن كثب بفلاحى البلاد (١٠٠) .

ويضيف آخر الى ما سبق قائلا : أن حالة من الانتعاش والراحة قد آلت بالفلاح فى مطلع عهد محمد على حين التزم بوثيقة تعيينه فلم يفرض ضرائب جديدة والذى الالتزام (١٠١) .

وسواء استفاد الفلاح أو لم يستفد فمما لا شك فيه أن محمد على لم يفكر فى أحوال الفلاح الاجتماعية اطلاقا وانما كان يعنيه اثراء خزانة الدولة التى توسعت أعمالها فى ذلك الوقت فلم يترك الفلاحين أحرارا بل رأى أن تسير أعمالهم وفقا للخطة التى أعدها .

اتفق كثير من المراقبين مع نظرية الباشا فيما يتعلق بضرورة الرقابة فقد كتب بعضهم يتول من تجربتى الذاتية مع الشخصية العربية لأبد وأن اعترف بأن هناك بعض الحقيقة فى رأى القائل بأن الفلاح المصرى اذا ترك وشأنه فسوف يقصر انتاجه على حاجات ساعته وسيستمر فى توجيه اهتمامه الى زراعة تلك المواد التى تتكلف القليل من العمال ورأس المال (١٠٢) .

وتمثلت الرقابة فى اشكال عدة منها اشراف موظفى الحكومة عليه وفرض أنواع معينة من الزراعات واجبار الفلاح على العمل وعدم اعطائه الحرية الكافية للتنقل بل اجباره على العودة فى حالة هجره لقرية .

فبمجرد أن تم إلغاء الالتزام أصبحت القرية مسئولة عن سداد الضرائب مباشرة للدولة بدون وساطة الملتزم (١٠٣) .

بعبارة أخرى أصبح الفلاح يدفع الاموال المقررة عليه الى الموظفين والجباة الذين عينتهم الحكومة بمرتبات محددة كما ضبعت عملية فرض الضرائب ومواعيدها ، وهكذا حلت محل سلطة الملتزمين واصحاب المعصنات والمشايخ سلطة واحدة هى سلطة الحكومة .

وكان من عادة الفلاح المصرى الا يدفع اموال الحكومة الا بالكرياج وكثيرون منهم كانوا يفضلون قسوة الكرياج على دفع الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم والتى لم تكن تتناسب مع قدرتهم على الدفع وفى حالة م ٩ = التغييرات

الآخر كانت تنزع حيازة الاطيان من الفلاح وتعطى الى احد المولدين الذي
تم بعد بضداد المتأخر وعندما تنكس المتأخرات على الاطيان يجرها
اللاحون ويترسون منها وتضطر الحكومة الى اعدائها للطلاب الجدد
التي هي (١٠٤) .

ثم هذا الخمس ايضا صدرت اوامر مشددة الى مديري الاقاليم
المسلمين الدائب والمتواصل الاسراع في جمع الضرائب من القري وتعيين
المسلمين اللذين لذلك ولوضيق الخناق على الفلاحين من اجل الدفع
سواء كانت هذه الضرائب نقدية أم عينية وقد اشتهر بعض المديرين
كعبد الرحمن مدير الشرقية بهمة كبيرة في تنفيذ مهمته حتى انه فاق جهود
مديري الوجه البحري في مهماتهم (١٠٥) .

ثم تتابعت الاوامر الى مديري الوجه البحري بسرعة التحصيل ايضا
ول والافادة بما تم جمعه اسبوعا بأسبوع والتحفيز عليه في خزائن المديرية
استعدادا للطلب في اي وقت وحثهم على عدم الماطلة او التأخير في
مبالغهم (١٠٦) ، وأمام هذه الاوامر المشددة ارتكب رجال ادارة البائس
استباحت كثيرة بدوّن عليه وكان من افدح المظالم جيلية الضرائب
الخالقة (١٠٧) .

ثم ذكر مأمور قنا ان مشايخ قريتين قدورا بالفلاحين واخذوا
مبالغ بدعوى انها مطالب اميريه وبقي في ذمتهم من هذه المبالغ ثلاثة عشر
الف قرش يكسبه كما بقي في ذمتهم من الضرائب الترية ٥٤٠٠ قرش وكسبه
وعندما علم البائس بذلك أمر بتحويل هذه الاموال من دون أصحابها المديري
والأديب المشايخ الذين يقدرون بالفقراء (١٠٨) .

وربما يرجع السبب في وقوع المظالم بالفلاحين من جراء فرض
الضرائب الى ان الضرائب لم تكن تفرض على عين بذاتها بل على البلاد
حالة طريق الالتزام ، كما تم فرض ضرائب استثنائية على الثرى فعجزوا
عن السداد ، وقد أدى ذلك الى خروج عائلات برمتها من قراها وذلك
في الخرج بتماليم حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر وخسائر
البلاد

أدى سهل الناح اعطاء الملتزم دون فوائد .

ذلك اشترط محمد على على الزراع فى مقابل أن يستعيدوا ملكية الارض التى صنفت بمقتضى مساحة سنة ١٣ أن يدفعوا الضرائب الاضائية قبل القبض مواشيهم ومحاصيلهم التى كانت لا تزال فى الحقل لتقدير المبالغ التى يتبوا فضل اخرون بهجرة بالضريبة المعتارية على وجه المرسوم كانت عبارة عن قدر معين من المال يفرض على الاطيان ولم تكن هناك قاعدة ثابتة يوزع بموجبها المال المفكور على الاطيان كما أن تعديل الضرائب لم يكن يجرى فى أوقات معينة وفصول مقرر (١٠٩) .

والذى العكس من ذلك ترى هيلين زيفلن أنه قد تم تحديد الضريبة وذلك ليصرف كل دافع للضريبة القدر المطلوب منه ويحدث كل الضرائب السابقة فاصبحت واحدة هى الميرى وأن ارتفعت نسب الضرائب عن نسبتها فى الماضى وبالتالي فإن القرى التى كانت مدينة من قبل بما يبلغ ألف ريال وجدت أن مديونيتها قد زادت بما يتراوح بين ١٠ آلاف ١٠٠٠٠ ريال (١١٠) .

والنظام السابق كان بمقدور الفلاح التهرب من كل ذلك أو دفع ما يشاء لكن كان من الصعب عليه أن يفعل نفس الشيء فى نظام الدولة الحديثة .

وبالإضافة الى ذلك جاءت زيادة الضرائب وزيادة المديونية الضريبية فى نفس الوقت الذى بدأ فيه محمد على سياسته الخاصة بالتدخل المباشر فى الشؤون الزراعية وهى سياسة منعت الفلاحين من بيع إنتاجهم فى السوق الحرة بالأسعار المرتفعة السائدة فى ذلك الوقت .

وعلى كل فقد أضفى توحيد الضرائب فى ضريبة واحدة قدرا يسيرا من الظلم على الهيكل الضريبى للبلاد فقد سهل أسلوب جباية الضرائب بذلك سهل على محمد على أن يقوم ببعض الإصلاحات فى الإدارة المالية وهى إصلاحات تستهدف التقليل من فرص الاختلاس التى ساعد عليها النظام المعتاد السابق .

وهكذا ضمن أن يتدفق إلى خزانة الحكومة قدر من الضرائب يزيد على ما تدفق على جيوب الكتبة الاقبط ومشايع البلد ، وقد استمر الاقبط في جباية الضرائب بعد وضع رئيس الهيئة القبطية تحت اشراف الدفتردار وكان لكل اقليم يحكمه كاشف موظفه القبطى الذى يحفظ سجلات الضرائب وكان مرعوسوه يجمعون الضرائب فى القرى بمساعدة القائمقام ويوردون النقود الى صرافة الاقليم الذى يفتحصها ويحولها الى خزانة الوالى ، وكان أى موظف يرتكب اختلاسا يبعد عن وظيفته ويجبر على أن يرد للحكومة ما اخذته وربما يمد عقابا . وعبرة لغيره والغيت الامتيازات المعتادة التى كان الاقبط يجمعونها وحل محلها راتب شهري يتناسب مقداره مع أهمية مركز كل موظف قبطى ، وكان هؤلاء الموظفون الاقبط يتعرضون للعقاب اذا طلبوا ما يزيد على ما منحتهم الحكومة لهم من تعويض ، وقد حرم أمر صادر فى سنة ١٦ على كشافى النواحى والمباشرين أن يأخذوا أى شئ فى مقابل خدماتهم باستثناء قليل من الخبز والقشر الا بالاسعار الرسمية وتم تحذيرهم من العقوبات القاسية التى تحل بهم فى حالة انتهاكهم لهذا الامر .

وفى يناير من عام ١٨١٧ دعا الباشا كل موظفى الاقاليم الى اجتماع فى القاهرة وامرهم بأن يقدموا حسابا بالمبالغ التى حصلوها من الفلاحين زيادة على ما صدرت اليهم التعليمات بجبايته كما أرسل مندوبين الى مختلف المديرىات للتحقيق فى أعمال الابتزاز التى كان يقوم بها هؤلاء الموظفون واستجوبوا مشايخ القرى ودونوا كل ما استطاعوا الحصول عليه من مواشى ودجاج وعلف ومما أخذه موظفو الحكومة من الفلاحين وقد ارغم الموظفون بعد ذلك على تصفية ممتلكاتهم كى يردوا ما ابتزوه من مبالغ اضافية (١١١) .

وهكذا الحقت كثير من الاضرار بهم وبمن انتمى اليهم ومنهم من اضطر الى بيع فرسه والاستدانة من الغير (١١٢) .

ويؤكد ادوارد لين أن أغلب حكام الاقاليم قد تعدوا فى طغيانهم حدود السلطة التى خولهم اياها الباشا فقد اساء شيخ القرية استعمال سلطته عندما كان ينفذ أوامر رؤسائه وقت جباية الضرائب رغم انه كان ينال

من الضرائب أكثر مما ينال مرؤوسيه اذ انه عندهما لا يورد سكان القرية المبالغ المطلوبة منهم كان يتم ضرب الشيخ لتقصير الفلاحين (١١٣) .

وفى نفس الوقت كان المشايخ يتعرضون لاقسى أنواع العقوبات حين يتعرضون بالظلم للفلاحين فى جباية الضرائب عن طريق اعضاء اهلهم واقاربهم والفلاحين الذين يلوذون بهم وقد تصل عقوبة مشايخ البلاد الى أن يضرب بالكرباج مائة جلدة فى المرة الاولى تزداد الى ١٥٠ فى المرة الثانية بينما كانت تصل عقوبة الصراف الذى يغالط فى الاموال الى ٥٠ كرباج فى كل مرة (١١٤) .

وبالرغم من صدور مثل هذه العقوبات الصارمة فلم يتورع بعض مشايخ البلاد عن الاستمرار فى غيهم وقد اثبتكى اهل قرية سنهور النى يبلغ زمامها ٥٧٠٠ فدان والتي كانت مدينة للحكومة بـ ٧٥٠٠ جنيه مر الشكوى من أن شيخ البلد يسلب اموالهم اذ انه لا يدفع للحكومة المبالغ التى يستولى عليها منهم كما تشكروا من انهم لم يمنحوا اية فرصة حتى يستريحوا من وطأة المطالب القديبة (١١٥) .

ولذلك كثيرا ما كانت تتأخر اموال كثيرة على الفلاحين بسبب عدم مقدرتهم على الدفع قد تصل الى ضريبة سنتين أو ثلاث سنوات فى بعض الجهات ويرجع ذلك الى قلة مياه النيل فيستحيل على الزراع فى اغلب الاحيان أن يفوا بمطالب الحكومة حتى اذا وافت احدى سنوات الرخاء امكنه التخلص من المال المتأخر عليه ، وكثيرا ما يعتبر من دواعى الفخر بين الفلاحين أن ينالوا من صربات السياط عددا معلوما قبل أن يقوموا بسداد ما تطلبه الحكومة ويحل فى المقام الارفع بينهم أكثرهم على المقاومة صبرا .

وعلى الرغم من ان الفلاح قد يكون مدركا تمام الادراك ما عليه خلق الجابى من القسوة وأن العقاب من الصعب احتماله الا أنه يذعن لهذا الامر فى استسلام اذا لاحت من ورائه بارقة أمل فى اعفائه من دفع انفه قدر من المال (١١٦) .

وحي الحقيقة كان الفلاح على حق فيما يلجأ اليه من الدروس من
الاول لانه لم يقيض لجدول الضرائب الذي وضع اثناء مسح على
١٨١٢ - ١٨١٤ أن يبقى ثلثا وكان الغرض من الزيادة هو توفير الاياديات
اللازمة لتمويل الحرب في الحجاز فلم يلف الباشا زيادة الضريبة عندما
بلغته انتصارات قواته في شبه جزيرة العرب كما انه لم يضع في الاعتبار
ما كان لقلة المياه في سنة ١٧ من اثر على الزراعة . ثم تمت عملية
تصنيف جديدة في سنة ١٨١٨ حين زاد الباشا من ضريبة الخراج بحصة
مساعده في حروب الحجاز وكان الفلاحون قد دهشوا من قبل بزيادة الزل
في غير اوانه ورحل الكثيرون منهم .

ثم زيدت الضريبة مرة اخري في سنة ١٩ فزاد على كل فدان حقل
بمير من التبن وكيلة قبيح وكيله فول بل واخذ ما يغنيه أيضا من التبن .
وعلى الرغم من أن الباشا قد وافق على التجاوز عن دفع الضرائب
المتأخرة الا أنه أصر على دفع الضرائب الجارية وعلى أي حال فقد أعلن
ابراهيم بعد عودته متبصرا من الحجاز انه لن يجس الضرائب البشائية
فحسب بل والمتأخرة أيضا التي تراكت خلال عامين وتوجه مع جباة
الضرائب الى القليوبية والغربية والمنوفية ليؤكد من أن كل الضرائب قد
تم تسديدها ولكن كثيرا من الفلاحين ومشايع البلاد كانوا قد هجروا تراهم
هربا من مطالبه وتركوا غلالهم في الاجران وهرروا في البوادي بأبنائهم
ونسلهم وأولادهم (٢١٧) اما الذين بقوا فقد استدانوا ليدفعوا الضرائب
وأجبروا على بيع مواشيهم وأثاثهم ومصاغ زوجاتهم وأجبر بعض مشايخ
البلد على دفع الف ريال ونجح ابراهيم في جمع ١٠٠ ألف كيس في هذه
المناسبة وحدها (١١٨) .

عش في عام ٢٨٢٠ طلب منهم دفع مال المسموح ادة سنتين وذلك مقابل
مطالبتهم بالخراج قبل اوانه « فازداد كربهم وربما جاء على الواحد الف
ريال أو أكثر وقبلسوا الشدائد من جراء غلاق الخراج الزائد عن الحد » (١١٩) .

كذلك ساءت حالة الفلاحين عن ذي قبل كما تدهور مركز مشايخ البلاد
الذين كان لهم مركز ممتاز ونيوذ كبير في ظل نظام الالتزام واصبحوا في
مرتبة تقرب من الفلاح البائس غير أن الزيادة في الضرائب لم تقف عند

حد معين فلم يابث الباشا أن فرض زيادة أخرى في الضرائب بعد مسيح سنة ٢٠ . سنة ٢١ حيث قسمت الاراضى الى فئتين حسب خصوبتها وكان على الفئة الاولى أن تدفع ١٣٥٠ باره عن الفدان وفرضت على الاراضى الاخرى ضرائب اقل من ذلك طبقا لجودتها وفى سنة ٢٢ كانت الضرائب تتراوح بين ٢٠٠ ، ٢٢٠٠ باره عن الفدان وقسمت الاراضى احدى عشرة درجة بحسب الجودة ومدى بعدها عن النيل واسلوب زراعتها وفى سنة ٢٧ كانت الضريبة على اراضى الدرجة الاولى تقدر بـ ٢٧٠٠ باره عن الفدان أى ما يوازى ٦٧٥ قرشا (١٢٠) .

كذلك تحمل الفلاحون ضعف فيضان النيل كما حدث سنة ٢٨ حيث انزل كاهلهم بالضرائب وكان عليهم أن يفوا بكل الضرائب بما فى ذلك ضرائب الاراضى الشراعى وهى الاراضى التى لا تفرق وقت الفيضان كمنابجها وعلى بيع مواشيهم رغم اعتماد عملهم الزراعى عليها فى تشغيل آلات الري كل ذلك من أجل النصدى لنقص الطعام فى كل مكان ، ورغم هذا تراكمت متأخرات الضرائب كما ادى انخفاض ايرادات التصدير الى ازدياد صعوبات الحكومة المالية فاضطرت الحكومة فى النهاية الى تخفيف الضرائب لان المدين الذين ارسلوا الى المديرية فى سنة ٢٦ لتحقيق فى اسباب تاخر الضرائب ابلغوا محمد على أن عبء الضرائب بالغ الامحمة وأن من واجب تخفيفه ولهذا صدر مرسوم فى ٨ أغسطس سنة ٢٦ يخفض بفناء الضرائب على الاراضى الشراعى كما صدر مرسوم آخر بنفس التاريخ يسحب بفناء الضرائب فى الحالات التى تكون فيها المحاصيل قد تدهورت نتيجة الجفاف .

ورغم أن فيضان سنة ٢٦ كان أفضل من فيضاني السنين السابقين إلا أن مركز الحكومة المالى ظل سيئا وفى مارس سنة ٢٧ قدرت كمية الضرائب المتأخرة بـ ٢١٠.٠٠٠ كيس وكان موظفو الحكومة يعانون من الجوع والجنون الذين لم تدفع لهم رواتبهم لعدة شهور يطالبون بمرتباتهم فعد محمد على اجتماعا يضم مائة وعشرين من مشايخ الاقاليم للتوصل الى طرق تجبر الفلاحين على الوفاء بضرائبهم وبعد عدة اجتماعات اقترح المشايخ دفع المتأخرات على اقتساط على أن يتم دفع الدفعة الاولى وقدرها

- ١٣٦ -

٨٥ ألف كيس خلال شهور قليلة وان يسدد الباقي خلال سنتين ورغم موافقة محمد على على هذه الخطة الا أنه بعد شهور قليلة أمر بتحصيل ٨٠ ألف كيس بالقوة على أن يتم دفعها خلال عشرين يوما . كذلك فرضت ضريبة خاصة على الاراضى الخصبة لتعويض الخسارة التى لحقت بالخرانة العامة من جراء بقاء أراضى جافة لم تزرع (١٢١) .

وقد قدر البعض قيمة الضرائب التى كان يدفعها الفلاح بما يقل قليلا عن أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية أى أن كل شخص يدفع قدرا من الضرائب يزيد على جنيهين وهذا دليل على قدرة وادى النيل من حيث الانتاج ولو انه لم يؤخذ من دافعى الضرائب غير المبالغ التى تصل فعلا الى خزائن الدولة لكان من المحتمل أن يقتنى المتجشون كثيرا من الاملاك (١٢٢) .

ولما لم يكن الحال كذلك فلم يكن للمزارع ما يخلفه لاولاده غير كوخه وقد يترك لهم بعض الماشية وبعض مخرات طفيفة لانه لا يستطيع أن يحصى ما تطلبه الحكومة منه فهو يعانى من الطلبات غير المباشرة كالزبد والعمل والشمع والحبال وكثيرا ما يضطر الفلاح ليحصل على ضرورات الحياة إلى أن يصرق محصول ارضه ويحمل ما يستطيع حمله الى كوخه سرا .

لهذا كله كان من الطبيعى الا يثابر الفلاح على تحمل اعباء الزراعة الا اذا أجبره على ذلك الحكام (١٢٣) .

وهكذا تبين أن الدافع الاساسى لالغاء الالتزام ومصادرة اراضى الوقف او فرض الضرائب لم يكن بأى حل من الاحوال التخفيف عن الفلاح أو تحسين احواله وانما كان الهدف الحصول على المزيد من الاموال التى تدخل جيب الحكومة دون أن ينقص منها شئ .

يقول فتحي عبد الفتاح فى هذا الصدد « لا نستطيع أن نغفر لمحمد على استخدامه المركز للفلاح المصرى بحجة أن ذلك كان بهدف التصنيع أو تمويل مشروعاته العسكرية سواء لبناء مصانع الذخيرة والاسلحة أو

اعداد الحملات فالواقع يقول انه بالرغم من أن الفناء الالتزام وتصفية الاراضى وفرض الضرائب عليها كان من الممكن أن يمثل خطوة هامة وثورية فى اتجاه تطوير اشكال الاستغلال الزراعى فى مصر الا أن ذلك لم يحدث لأن التنظيم الجديد لم يضع فى اعتباره مصلحة المنتجين مما أدى الى انهياره ولعل أكبر دليل على ذلك أن الشعب المصرى فى عهد محمد على شهد لأول مرة فى تاريخه هجرة جماعية واسعة « (١٢٤) » .

وقد صور لنا الكثيرون حالة الفلاحين ابشع تصوير فقد ذكر المستر جون أوجست الرحالة الانجليزى قائلا « لقد شاهدنا الفقر المدقع فى جميع اشكاله حتى لم يعد هناك شئ غير عادى يلفت النظر أو يستثير الشعور ففى ذلك الاقليم الريفى نرى التعاسة تخيم على ربوعه أما طعامهم الرئيسى فهو الذرة مع البصل » (١٢٥) .

كذلك اخطأ الباشا حين حرم الفلاح من ملكية رقبته الارض التى كانت فى قبضة الحكومة تملك تصريفها لمن تشاء عند عجز اربابها عن أداء التكاليف المفروضة وهى مبالغ فيها كثيرا فمأذا كانت النتيجة ؟ لقد اساء الوالى التقدير حين وجه همه الى تحصيل أكبر ايراد ممكن من الفلاح حتى تركه على حافة الفقر واثقل على البلاد فأفقرها وهى تلك التى كان بالامس يدافع عنها ضد مظاهر الاستبداد والفساد .

ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك الى فقد الثقة وعدم استقرار الحسالة المالية وبالتالي القضاء على كل محاولة للفلاح فى اصلاح كيانه الاقتصادى والاجتماعى ففقد الفلاح المصرى كل عطف على الارض وبدأ يشعر بالرغبة عنها ففراقه يحاول التخلص منها ولقد بلغت الحالة اشدها فى أواخر حكم محمد على ، بل لقد ذهب الفلاحون الى أكثر من ذلك حين أجبروا على « سنة التنازل عن حريتهم وكل ما يملكونه لمن يجيرهم من شر تلك المظالم الكثيرة التى تعد مسئولة الى حد كبير فى ضعف الكيان الريفى (١٢٦) » .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن العنت لم يقتصر على الفلاحين انفسهم بل امتد أيضا ليشمل الذين كانت لهم صلة قديمة بالقرى من أولاد البلد وارباب الصنائع والذين أجبروا فى ظل النظام الجديد على دفع مال

الفلحين قنرا ، يكون الشخص جالسا في حائوته وجذاعته فما يشمر
الا والامر ان يحيا من به بطايرنه اخذ من ويسمجه بالثر وهو لا يعرف
له ذبا واعنيها يسال عن ذنبه يقال له عليك مال الطين اى طين الفلاحة
من ردة مسين لم تفعه وتدره كذا فيقول لا اعرف ذلك ولا اعرف البلد
ولا راسها في عهري لا انا ولا ابي ولا جدى فيقال له السميت الشبراوى او
الشاوى فيقول انما نسبة قديمة فلا يقبل منه ذلك ويحبس ويضرب حتى
ينفع ما ازموه به او يجد ثلثها يصلح عليه وقد وقع ذلك لكثير من
الاسرى والتجار وصناع الحرير .

واما في الار عند هذا الحد اى تحصيل طين الفلاحة من الفلاحين
ويشترى بل بما زاد الامر سوءا ان الباشا اخذ يزيد في مقدار الطين فزادها
الى الثلث ثم ربحها اربع مرات تزيد كل ضريبة عن الاخرى بالثمن
فضة اعلاها يبلغ ثمانمائة نصف فضة (١٢٧) ، يضاف الى ذلك ان الفلاح
لم يعد قادرا على رفع غلاله التى زرعها في ارضه والتي دفع عليها كل
تلك الضرائب طوال السنة بل كانت تؤخذ منه قهرا مع الاجحاف في الثمن
والدين والزمان ، ياجرة حملها لئلا يكون المعد لذلك ويلزم ايضا باجرة الكيل
وعوائد المباشرين (١٢٧) .

كما أصبح مكلفا أيضا بمد الباشا بما يحتاج اليه من مواشى فتت
صدرت الاوامر في مارس سنة ١٧ الى الكشاف بشراء المواشى من
الفلاحين وارسلها الى المكان الذى اعده الباشا لذلك كما طلب كشاف
النواحي شراء الاغنام من الفلاحين بالثمن القليل مما أدى الى تزييد
الفلاحين لمواشيمهم الى المدينة ليلا وبيعها بما احبوا من ثمن فبيع الباشا
ذلك واصدر اوامره في ابريل سنة ١٧ الى كشاف النواحي باحضار عدد
اغنام البلاد والقرى وجمعة وارسله الى مجمع اغنام الباشا كما فرض
على كل فدان رطلا من السمن بحيث تجمع وترسل الى مصر ، فاستغل
الفلاحون بتحصيل ما دهمهم من هذه النزالة وطولب المزارع بمقدار
ما يزرعه من الافدنة اربالا من السمن واذا احتاج لتكملة ما كلف به يضطر
الى شرائه ممن يوجد عنده بأعلى ثمن ليسد ما عليه (١٢٩) .

وحكذا لم يعد فرض الضريبة على الفلاح فاقصرا على الاموال بل تعداها الى اشياء اخرى عينية الزم بها حتى وان كانت فى غير استطاعتها.

ولهذا قيل ان عبء المظالم واعمال الابتزاز التى حدثت فى عهد
 ١٨٠٠. على كانت اثار بكثير منه فى العهد السلطنة ففى ظل حكم البكرات
 المماليك كانت هناك مقاطعات يلى امرها حكام البين عريكة واقل جيشا
 وكانت مطالبهم اخف عبئا على الفلاحين من المطالب التى فرضها نيلام
 محمد على فقلت قدرة البلاد على الانتاج وقلت مواردها لعجز الشعب عن
 اداء ما يفرضونه من مفارم ، وساعد على ذلك انه لم يكن هناك مساواة
 فى توزيع الاراضى. مما ادى الى وقوع خسائر هادحة فهناك قرى تزرع
 من الاراضى اقل بكثير مما تستطيع وهناك غيرها تزرع اكثر مما تستطيع
 وكل هذا راجع الى تدخل الحكومة فى حياة الفلاح وارضه وحريته على
 النحو الذى يروق لنا فلم يكن هناك قواعد تنظم العلاقة بين حكومة
 الباشا والزراع لان هذه القواعد كانت تتغير كل عام وفق مصلحة الباشا
 ففى تعطيه قدرا معينا من الارض وتفرض عليه زراعة انواع معينة ودفع
 ضريبة تقدر بعشر دخله السنوى وتشترى محصوله بثمن تقدره هى وليس
 ما يأخذه الباشا هو كل ما يزيد حالة الفلاح يؤسا فلان لحاكم الاقليم ضلما
 كبيرا فمن سلب القليل الذى يتبقى له فحاكم الاقليم كان يغتصب من الفلاح
 الكثير ويشترى من البغال والخيول والماشية خلال ثلاثة أعوام من تعيينه
 شيخا او حاكما لذلك كثيرا ما كان الفلاح يهجر قريته ويهرع الى المدن
 ليستغل بأى عمل ويذهب مشايخ الثرى فى الربيع الى القاهرة والاسكندرية
 لاستمادة هؤلاء وايداعهم سجون الحكومة وسوقهم الى قراهم
 ن جديد (١٣٠) .

ولعل من أشد الاجراءات تعسفا تلك التى اتخذها محمد على فى جمع
 الضرائب بصرف النظر عن زيادتها فى أعوام كثيرة هو ذلك النظام الذى
 عرف باسم التضامن الضريبى .

فقد فرضت الضريبة فى أول بدء التوزيع وتدرجت فى الزيادة سنة
 بعد اخرى حتى أصبحت حملا ثقيلا على الفلاح ناء تحت عبئه زمنا طويلا

مما أدى الى تراكمها عليه لهذا رأى محمد على ضرورة اجبار افراد الاقليم الواحد على ادائها للحكومة ويكونوا متضامنين فى ذلك فاذا عجز بعضهم عن السداد وجبت على الباقين ، وقد وصل هذا التضامن الى أن أصبح مفروضاً على كل البلاد المصرية بأجمعها (١٣١) .

بعبارة أخرى أصبح كل فلاح فى عهد محمد على مسئولاً عن ضرائب كل جيرانه فى القرية وأصبحت كل قرية مسئولة عن ضرائب القرى المجاورة لها فى المنطقة وكل منطقة مسئولة عن ضرائب المناطق الاخرى فى المديرية وبعد سنوات من التهرب والتأخير والاضطهاد والتهديد والضرب بالسيوط عندما تصل القرية الى نهاية مواردها وتنهار تحت اعباء الضرائب المفروضة عليها وتلك المفروضة على جيرانها كانت الدولة تصادر مواشى واللات أهلها ثم تحول الارض قسراً فى الغالب الى فلاح آخر مطلوب منه أن ينجح حيث فشلت الدولة وأقل ما يوصف به هذا الاجراء انه محاولة لدفع الظلم بالظلم .

ويقال أن الشريعة الاسلامية لم يرد فيها ما يثبت ذلك أى أنها لم تقض بالزام جميع أهالى القرية بخراجها وان هذا المبدأ قرر بعد ذلك لاسباب معينة كما اقرت الشريعة بحق كل رجل فى امتلاك أرضه وردها اليه حين يطلب ذلك كما انه يعتبر مسئولاً شخصياً بخراجها (١٣٢) .

لهذا دفع نظام التضامن الضرائبى بعض المؤرخين الى لوم الباشا لاتباعه هذا النظام الذى يجبر القرى المجدة على العمل لدفع الضرائب عن القرى الاخرى العاجزة وبذلك يظل المجدون يدفعون ما يعجز عنه المتكاسلون وبهذا لا تخسر الحكومة قط ولم يكن هذا النظام هو أسوأ ما اتبعه محمد على بالنسبة للفلاح (١٣٣) ، فحتى نظام السلف كان البعض يضمن البعض الآخر (١٣٤) .

ويرى آخرون أن هذا النظام أو هذه الطريقة التضامنية تعتبر منافية للمبادئ الاقتصادية لأنها تحمل بعض القرى احمالاً باهظة تجعل من المتعذر حتى على اخصب الجهات أن تسدد الاموال المتراكمة عليها والتي تتأخر من عام الى آخر ، وحتى اذا كان هناك بعض المزارعين الذين دفعوا

ما يزيد عما ربط عليهم فلم يتمكنوا من استرداد زياداتهم الا اذا كان جميع سكان القرية قد وفوا ما عليهم (١٣٥) .

وبعد عام ١٨٣٩ تدارك محمد على ان تنفيذ هذا الامر فى الديار المصرية مجلبة لخراب النواحي التى كانت لم تنزل على درجة من الثروة فعدل عن هذا الاسلوب والزم كبراء الدولة من الامراء والقواد العسكريين الذين اثروا من خلال هذه المناصب بمقتضى امر على فى سنة ١٨٤٠ بضرورة اخذ عهد تحت مسئوليتهم بشرط وفاء ما عليها من الضرائب المتأخرة والمستحقة فى المستقبل وتوعدهم بالعقاب الصلزم اذا رفضوا الرضوخ لارادته وابوا الامتثال لاوامره (١٣٦) .

أى انه استبدل نظام التضامن الضرائب بنظام العهد وكلاهما ضار بالفلاح والهدف الوحيد المرجو من ورائه هو تحصيل الاموال من الفلاحين، لاعتقاد الحكومة فى مقدرة الشعب على الدفع وكانت تلك التوقعات أكثر تفاؤلا مما يوحى به الموقف .

وربما كان هجر الفلاحين لقراهم هو السبب الذى جعل الباشا يعدل عن سياسة التضامن الضريبى ويحل محلها المسئولية الشخصية فى الدفع .

وعلى الرغم مما قيل عن الاثر السئ الذى تركه هذا النظام على الفلاح الا ان جبريل بير على العكس من كل هؤلاء يعتقد ان هذه المسئولية الشخصية فى الحقيقة لم تنفذ الا فى حدود ضيقة (١٣٧) ، ولتنظيم المسئولية الشخصية فى دفع الضرائب رأى الباشا فى فبراير سنة ١٨٤٢ ضرورة تعيين مقدار ما للشخص من فايز أو ما عليه من بقية فى السنين الماضية وخصم الفايز من البقية فاذا تبقى عليه دين للحكومة بعد ذلك يضاف الى ما عليه من مال فى السنة التالية وكذلك اذا كان الفايز أكثر من البقية يحسب له الفرق فايزا فى السنة التالية بحيث يكون فى ورد كل شخص ما عليه من بقية 'و ما له من فايز (١٣٨) .

وبناء على هذه الخطة رفض محمد على اتباع اية سياسة مخالفة لها ولهذا رفض طلب بعض نظار الاقسام الذين كانوا يرغبون فى اضافة

الاموال المتأخرة على اطيان القرى الضعيفة الى اطيان القرى المقوتة
اذ ان ذلك من شأنه ان يؤدي الى ترويح هذه القاعدة مما لا يوافق المصلحة
الحماية خاصة وأنه سبق ان ألغى التضامن الضريبي (١٣٩) .

ويقال أن إلغاء محمد علي لنظام التضامن في دفع الضرائب فيه ميزة
للاهلالي لأنه يحصر علاقتهم مع شخص واحد يدفعون له ما عليهم من
الضرائب كما أن الضاوة إغناء الحكومة لأنه وفر عليها نفقات التحصيل
الضرائبي وأراح ميزانيتها مما كانت تدفعه من المبالغ للبرقانيين المتعدين
المكلفين بجمعها من قبل (١٤٠) .

وبالرغم من أن محمد علي قد ألغى نظام المسؤولية الجماعية في دفع
الضريبة إلا أن الفلاح ظل مرهقا من دفع الضرائب فاضطر الى ترك البصرة
والهجرة الى خارج البلاد (١٤١) ، فاصدرت الحكومة أمرا مشددا
برجوع المهجرين وتهديدتهم بأشد أنواع العقاب ، خاصة بعد أن اتهمت
جهات على درجة عظيمة من الخصوبة من سكانها كالقنطرة وتدنكاب وكل
المشرد والفقير بمراقبة الفلاحين يوميا ليحولوا بينهم وبين الضرب من الأرض
بل وكلفا باحضار الفارين .

ولم يكن المشرد والفقير هما المكلفان بمراقبة الفلاحين وتحويلهم
الهجرة فحسب بل كان المأمور مكلفين بذلك أيضا ومكلفين بالتأكد من أن
تصريحات المرور الصادرة للفلاحين الذين لديهم سبب مشدود
تراهم قد قدمت طبقا للنظم المتبعة (١٤٢) .

وتدل تصريحات المرور التي ابتدعت في عصر محمد علي على مدى
فترة الديلة في الريف وشدة احساس الفلاحين بهذا الوجود وهي ان
لم يكن موجودا في عهد الانتظام كذلك كلف جميع مآمر الحكومة
والبحري بإعادة الفلاحين المقيمين لدى مشايخ الهرمان والمصريين
الذين يعرفونهم ان يحضروا شيوخ العرب الذين يأووه في بلادهم
الهرمان الاسكندرية حيث يقيمون فيه بقية حياتهم اقتصاصا من
الفلاحين (١٤٣) .

كما صدرت الاوامر الى المجندين في رشيد للتبض على الاهل المتسحبين ومنعهم من ذلك ثم تطور الامر الى ضرب الشيخ الذي يحس عده احد المتسحبين مائة كراياج وان يعاقب المتسحب بل سألته الى الجيادية او الى الاسكندرية ليحمل التراب (١٤٤) .

كذلك اجبر مشايخ القرى على احضار الفلاحين المتبرين من قراهم بسبب الضرائب والسخرة وكلف معهم بهذه المهمة الاغيات (١٤٥) ، وهكذا أصبح المشايخ ممثلين للسلطة الحاكمة أمام الفلاحين وليس العكس كما كان الحال في عهد المتبرين ، كما صدرت اوامر الى مشايخ الديران ان يجمعوا الفلاحين المتبرين لديهم في خلال ١٥ يوما والا تعرضوا للعقاب من عدم عدم اداء أية اعدار سواء بالنسبة للأفراد العائليين من الفلاحين أو حتى شيوخهم (١٤٦) .

واخيرا كلف النظار أيضا بالبحث عن الهاربين وكان على كبار المشايخ ان يمدوا النظار شهرها بقائمة الهاربين من الارض .

واذا كانت الاوامر الصارمة قد صدرت ضد الفلاحين الهاربين والمخلفين الذين يتهاونون معهم في ذلك فقد سمح في نفس الوقت للفرجين المنطارين ان يلجأوا الى المديرين اذا اسئئت معاملتهم بل ولهم الحق أيضا في ان يلتبسوا من الباشا نفسه تحقيق العدالة .

ورغم هذا فقد انتشرت ظاهرة التسحب انتشارا كبيرا الى حد دفع محمد علي الى توزيع الاراضي التي تركها الفلاحين على طالبين جدد بعد ان تزايد ذلك مع نهاية الثلاثينات ، أوائل الأربعينيات ، وهكذا أصبح من العرف ان الأرض إما عبدة أو جفلك (١٤٧) .

وليتلافى محمد علي هذه الظاهرة أمر بجميع سكان القرى الراغبين للزراعة ودفع الضرائب وارسل الصالح منهم الى الخدمة العسكرية وغير الصالح الى الليمان ، ولم يكتف بذلك بل قام بفرض فردة على المتسحبين الذين اقاموا في بعض الجهات حيث اخذوا يعملون في الحقل التجاري ، وتكلف ديوان الفردة بعمل قوائم بمقدارها كما تحرر بها خطابات وترجع

بها مشايخ الحارات لتحصيلها غير أن المتسحبين لم يحضروا ، أعاد مشايخ الحارات دون فائدة (١٤٨) ، وبينما فشل هؤلاء في تحصيل الفردة من المتسحبين نجح ناظر قنا واسنا في إعادة الفارين الى قراهم كما تمكنا من ارسال المبالغ المحصلة من مال سنة ١٢٣٨ هـ - سنة ١٨٢٢ م الى خزينة قنا (١٤٩) .

والحقيقة أن العريان كان لهم ضلع في مساعدة هؤلاء المتسحبين كما سبق أن اشرنا لكن بعد أن أصبح ذلك ظاهرة عامة وانتشرت بصورة كبيرة تم احضار كبار مشايخ العريان واخبروهم بالتعهد بعدم ايواء الهاربين وتسليمهم الى السلطات ومنحوا جميع التسهيلات للتفتيش والقبض عليهم (١٥٠) ، ورغم تظاهرهم بكل ذلك الا أنهم لم يمتنعوا عن الاستمرار في ايوائهم فقد أوى على العريان وهو أحد مشايخ ناحية شرشوب في نواحي الشفالك بقسم الرحمانية خمسة وعشرين فلاحا مما حدا بالسلطات الى تعتبه والقبض عليه هو ومن معه (١٥١) .

كما أمر مدير الشرقية والعريش بضرورة اتباع الحزم مع مشايخ العريان لارجاع الهاربين ورغم هذا لم يهتم العريان بذلك إذ كانوا يغمضون العين عما يحدث (١٥٢) .

ولم يكن العريان وحدهم هم الذين يأوون المتسحبين من المزارعين فقد اخفى ناظر فارسكور بعض المتسحبين من ولاية البحيرة لديه ومع أن هذا الاخفاء ممنوع حسب الاوامر لهذا تقرر رفع هذا الناظر من نظارة قسمه وارساله الى ليان الاسكندرية وتعيين آخر بدلا منه (١٣٥) .

وقد بلغ عدد المتسحبين فرارا من الزراعة ومن سداد ما عليهم من أموال في الشرقية سنة ١٢٥١ هـ ٩٤ نفرا وقدر ما عليهم من أموال بـ ٥٢٣٧ قرشا (١٥٤) .

ويبدو أن ظاهرة التسحب لم تكن قاصرة على الفلاحين بل شملت أيضا بعض المشايخ بل والمشايخ المرموقين في بلادهم والذين تركوا اشغالهم مما أدى الى تعطيل النواحي لذلك صدرت الاوامر بعدم تسحبهم

— ١٤٥ —

بل واخذ حجج شرعية عليهم ورغم هذا استمر التسحب فبلغ عدد المتسحبين فى نواحي مشتل ومقيمين بالقليوبية بـ ٥ مشايخ و ٧ فلاحين (١٥٥) .

كما تسحب أيضا مشايخ ناحية شلقان واعلنوا عصيتهم وعدم مقابلتهم لناظر القسم مما أدى الى تراكم الاموال عليهم فى هذه الناحية فكلّف مدير القليوبية بنهيهم عن ذلك كما صدرت أوامر أخرى باسترجاع جميع المشايخ المتسحبين الى بلادهم وحدد شهرا كحد أقصى لحضورهم والا صلبوا على باب دارهم (١٥٦) .

وهدد المشايخ ذوى النفوذ بمعلقبتهم اذا سهلوا على المشايخ الاقل نفوذا الامر فى التقصير فى دفع الضرائب .

كذلك تهرب أربعة من مشايخ القرى فى القليوبية من وفاء ما عليهم من أموال (١٥٧) كما رفض اعطاء بعض المشايخ فوائضهم التى طلبوا بها اذ تبين ان عليهم أموالا كبواقي مما يمنع استحقاقهم للفائض (١٥٨) .

ويجب أن نشير هنا الى أن ظاهرة التسحب لم تقتصر على داخل القطر بل امتدت خارج القطر فقد صدر أمر الى مدير ايلة صيدا بضرورة أرجاع المتسحبين لذية الى خليل أفندى مدير نصف ثان الشرقية والذين بلغ عددهم ١١ انفار (١٥٩) .

وقد ازدادت هجرة الفلاحين حتى امتلأت البلاد الشلمية والرومية من فلاحى قرى مصر « من عظيم هول الجور » (١٦٠) .

وقد لجأ الفلاحون الى هذا الاسلوب مؤخرا أى الفرار الى الاقطار البعيدة كالسودان والشام لئلا يعلدوا من جديّة هم وأطفالهم وزوجاتهم تحت حراسة عسكرية الى الجفالك ، وقد قدر عدد الاسرات الفارة من البحيرة وحدها ١٢ ألف أسيرة (١٦١) .

وهكذا كانت ظاهرة التسحب مظهرا من مظاهر مقاومة الظلم وان كان هذا الاسلوب يعد سلبيا فقد كان هناك أساليب أخرى للاحتجاج تمثلت فى الامتناع عن دفع الأيجارات والتحليل على اجراءات الحجز كما

ظهر أسلوب عنيف من أساليب المقاومة أحيانا تمثل فى حرق المزارع قبل حصدها أو حرقها بعد حصدها وإلى جانب هذا يرى البعض أن هرب الفلاحين المعدمين من القرى وتكوينهم العصابات الاجرامية يمثل شكلا من اشكال السخط على الحياة الريفية ونظام الاستغلال الزراعى كما كانت المنازعات بين الفلاحين ورجال الادارة تعد شكلا من اشكال المقاومة (١٦٢) .

وعلى أية حال فقد أصبح تهرب الفلاحين من القرى ظاهرة عامة تستلقت النظر وليس هذا راجعا فى تقديرنا الى أن معاناة الفلاح كانت أشد فى عصر محمد على بسبب الضرائب وغير ذلك وإنما لأن سلطة الدولة أصبحت قوية بشكل يختلف تماما عن العهود السابقة كما أن التجنيد على حسب ما ذكرنا كان هو الدافع الرئيسى فى حدوث هذه الظاهرة .

وأمام هذه الضغوط استجاب الفلاحون لاحد المشايخ المدعو سليمان الذى حرضهم على الامتناع عن دفع الضرائب ومقاومة الظلم وبالفعل نجحت دعوته وانضم اليه كثير من شباب القرى واخذ اتباعه يحضون الفلاحين على عدم دفع الضرائب الاضافية بل وقتل الظالمين واستجاب لهم الفلاحون فكان من يأتى من العسكر المعينين الى تلك النواحي يطلب الكلف أو الفرض التى يفرضونها فترعوا عليه وطاردوه وان عاند قتلوه واستفحل أمر هذه الحركة وبدأ اتباع الشيخ سليمان يهجرون القرى ويقيمون الخيام وفشلت جهود الكشاف فى القضاء عليهم بالقوة فاتبعت الحيلة لتصفية تلك الحركة اذ استدزج زعيمها الى القاهرة وصحبه جمع من أعوانه بحجة الاستعانة بهم لاصلاح البلاد ثم قتل وتفرق أعوانه (١٦٣) .

أذن لا غرابة فى أن يشهد النصف الاول من عصر محمد على قيام بعض الثورات وفى الصعيد بالذات بسبب الغاء الالتزام ومصادرة الأرض مما أدى الى الحاق الاذى بقطاع كبير جدا من طبقة الفلاحين « لذلك كانت معارضة الفلاحين لمحمد على لا تنبع من الغاء الالتزام بقدر ما تنبع من الاساليب التى اتبعها هو وابنه ابراهيم فى مصادرة الارض واعادة توزيعها والسخره فى أعمال الطرق » (١٦٤) ، وقد وصلت هذه الثورات

الى درجة من القوة بحيث أنها لم تخمد الا بعد أن اضطرت الحكومة الى استخدام القوة العسكرية لقمعها ومعظم هذه الثورات وقعت فى الوجه القبلى أى فى المنطقة البعيدة عن سلطة الحكومة المركزية وفى قليل من الاحيان ظهرت علامات العصيان فى مناطق قريبة من القاهرة مثل الجيزة والمنوفية وفى المناطق التى كانت تعتبر تحت سيطرة العريان (١٦٥).

فى خلال سنتى ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ظهر الشيخ أحمد الذى اشتهر بالصالح فى مقاطعة السالمية بقنا ونجح فى تكوين فرقة من فلاحى قريته ويقال انهم بلغوا ٤٠٠٠٠٠ رجل وقادوا الثورة ضد الحكومة وعين بعضا من اتباعه حكاما وفرض الضرائب على تلك الناحية وقد صمدت ثورته لمدة شهرين الا أن محمد على نجح بمساعدة حملة عسكرية فى تفريق العصاة ثم ما لبث أن انفجرت ثورة ثانية بعد الاولى بسنتين وكانت اخطر وأوسع انتشارا من سابقتها ويدعى زعيمها أحمد المهدي أو الوزير وكانت الحقائق القريبة من الأقصر هى قلب الثورة وسببها هو الاحتجاج على حكم محمد على والمطالبة بخلعه وبالطبع لم ينجح الزعيم فى خلع محمد على الا انه نجح فى أن يتولى الاشراف على الحكم المحلى والمخازن وقرار نظام يشبه الحكم الذاتى كل ذلك بفضل مساندة الفلاحين له فى هذه المنطقة .

وقد تعاطفت مع هذا الزعيم بلدة أخرى تدعى Kurina قورنه — بالرغم من وعد الحكومة لها باعفائها من الضرائب فى حالة عدم اشتراكها فى الثورة ثم امتدت الثورة الى المناطق المجاورة وأصبح المهدي يهدد ابواب قنا لولا تدخل الحكومة وحمايتها للمدينة فغير ان الثورة لم تخمد نهائيا واستمرت الاضطرابات تتجدد يوما بعد يوم ومن قرية الى أخرى حتى لجأت الحكومة الى اتخاذ اجراءات قاسية كأعدام الثوار ، وكلف أحمد باشا طاهر حاكم الصعيد الاعلى باعدام بضعة مئات من الفلاحين وقدر ضحايا هذه الثورة بألفه ثائر .

ولم تكن هذه هى آخر الثورات فى عهد محمد على فبعد أقل من سنة انفجرت ثورة أخرى فى المنوفية ضد مظالم محمد على واتباعه وضد التجنيد الاجبارى وتوجه محمد على بنفسه مع مستشاريه العسكريين الى

موقع الثورة لمعقبة العصاة كما قامت ثورة مماثلة بزعماء احمد الذى يعمل فى جمرات القصير فى قنا واسنا وتزعم العصاة الغاضبين على التجنيد الاجبارى وحدثت اشتباكات عديدة حتى تم اخمادها كذلك تجددت الثورة فى الشرقية بسبب الضرائب الجديدة .

اذن كانت هناك ثورات متتالية نابعة من امة نفذ صبرها تالما اذ كانت نائرة من الاعماق ، لهذا صدر قانون الفلاحة فى سنة ١٨٣٠ للحد من الثورات الجماعية فى القرية وتشديد العقوبات على العصاة للحكام (١٦٦) .

ومن بين النظم الجديدة التى استحدثها محمد على ومست حياة الفلاح بصورة مباشرة نظام الاحتكار الذى اجبر الفلاح على زراعة انواع معينة تحقق من ورائها مكاسب كبيرة للباشا فى الوقت الذى اضيرت فيه مصلحة الفلاح كما اجبر على توريد كل محصوله الى شون الحكومة بينما منع هو من بيعها بالسعر الذى يريده ، كذلك اتاحت هذه السياسة بعينها الفرصة للتجار للثراء من العمل فى تجارة الحبوب على حساب الفلاحين .

ولم يشرع الباشا فى اتساع نظلم الاحتكار الا بعد ان تخلص من الملتزمين وبهذا استطاعت الحكومة ان تزيل من امامها طبقة الجباة الاصليين وبذلك أصبح اتصالها بالقرية مباشرا واخذت فى تعيين الحكام الذين بدأوا فى الاشراف على ادارة المزارع والشون الحكومية وتوريد الحاصلات كلها وجبابة الضرائب دفعة واحدة .

ومن هنا صار لهؤلاء ومن كانوا يعملون تحت رئاستهم حق التدخل فى أدق ما يتصل بالشئون الزراعية من تفاصيل فهم الذين كانوا يحددون فى كل قرية عدد الافدنة التى يجب تخصيصها لزراعة هذا النوع او ذاك وقد ترتب على هذا النظام ان أصبحت الحكومة تشتري جميع ما تنتجه الارض بثمن معتدل تحدد سلفا ولم تستثن من ذلك غير المواد الغذائية فقد سمح للفلاحين ببيعها فى داخل البلاد للاستهلاك المحلى .

ومنذ ذلك الحين صار لكل مزارع حساب جار مع الشونة التى يسلم اليها محصوله وبعد خصم قيمة ما ورده مما عليه من ضرائب وقروض يختم حسابه فى نهاية العام ويقرر ما اذا كان دائما أم مدينا للحكومة (١٦٧) .

وهكذا قيدت الحكومة حرية الفلاح فى تصريف حاصلاته « فهى لا تسمح لأصحابها بأخذ شئ منها وفى نفس الوقت تقوم هى ببيع حاصلاته للتجار والاهلى حسب ما تحدده من ثمن أو تصدرها الى الخارج وبذلك يكون معظم المكسب لها وحدها دون غيرها .

واذا كان البعض قد لام الباشا على هذه السياسة فلهم التمسوا له العذر ايضا لاتباعها ورأوا انها اخف الشرين وهؤلاء يقولون « أن عدم السماح للفلاح ببيع محصولاته بقيمتها الحقيقية أو بأخذها الى السوق هو الخطأ الفاحش ومع هذا فلو لم يتبع محمد على نظام الاحتكار لاضطر الى فرض ضرائب فادحة على الفلاحين حتى يمضى فى حروبه » (١٦٨) .

ونحن لا نعتقد أن السياسة الخارجية وحدها هى التى أملت عليه اتباع هذا الاسلوب انها رغبة فى الحصول على المال هى التى دفعته الى اتباع سياسة الاحتكار لتصريف أموره الداخلىه أيضا .

وقد اتاح نظام الاحتكار للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية وحصلت على ربح لا يستهان به بلغ سدس دخلها تقريبا سنة ١٨٢١ بينما حرم نفس النظام الفلاحين من التصرف فى محصولاتهم ومن الحصول على الربح الكامل لها وفرض عليهم ثمن البيع فرضا دون استثمارتهم علاوة على أنه جعلهم عرضة لظلم موظفى الشئون وغدرهم فى الكيل والميزان ورفع اسعار الحاجات الضرورية مما أدى الى زيادة نفقة المعيشة لديهم (١٦٩) .

ويضاف الى ذلك أيضا أن الفلاح تعذر عليه الحصول على قوته فى حين كانت مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحصولات .

كذلك يعد نظام الاحتكار مسئولا عن مديونية الفلاحين للحكومة اذ كانت تستولى على حاصلاتهم ثم تصدر معظمها بدلا من بيعها فى مكان وجودها .

كما أدت سياسة الاحتكار الى الحد من حرية الفلاح فى اختيار المحاصيل التى يود زراعتها خاصة عندما بدأ محمد على ينوع الزراعة

المصرية بالذخايل أنواع جديدة من القطن وتوسع فيها بعد أن اثبتت التجربة أنها محاصيل تجارية مربحة (١٧٠) .

وهكذا لم تعد الزراعة المصرية قاصرة على الاستهلاك المحلى . لكن هل عارض الفلاحون هذه السياسة ؟ لقد حاول الفلاحون ذلك فى بداية تطبيق النظام الا انهم ما لبثوا ان استسلموا للنظم التى فرضتها عليهم الدولة فيما يتعلق بنوع المحاصيل المنزوعة .

وتبعاً لمقتضيات الحالة التجارية وارتفاع الاستعار وانخفاضها كانت الحكومة تحدد سنوياً مساحة حاصلات الاجتكار وتلزم الفلاحين بزراعتها اما الاطيان الباقية فتترك لهم الحرية فى زراعتها بالحاصلات الاخرى وفى الحالتين يجب عليهم اتباع الاساليب الزراعية الصحيحة التى فرضتها الحكومة عليهم فان حاد احدثهم عنها أو أهمل زراعته انزل به العقاب وبهذا فقد الفلاح حرية العمل وان كان ذلك قد أدى فى نفس الوقت الى زراعة الارض بما يوافق التربة وترقية الاساليب الزراعية (١٧١) .

وقد صدرت الاوامر الى المأمورين لمراقبة الاهالى وعدم تركهم على هواهم لئلا يؤول ذلك الى اهمالهم فى حصد بعض الزراعات الهامة كالكتان بل امروا بحثهم على الاجتهاد (١٧٢) ، بل والزام الفلاح المتكاسل بالعمل والتاكيد عليه وتشغيله كما يجب بحجة أن هؤلاء المتكاسلين لا يعرفون مصالح أنفسهم ولا بد من حثهم على الاجتهاد (١٧٣) .

كذلك صدرت الاوامر الى كشاف الفواحي باجبار الفلاحين على زراعة الكتان والحمص والسمسم والقطن بل ومضاعفة الكمية المزروعة الى اربعة فدادين بدلا من اثنين فى العلم السابق لذلك (١٧٤) .

وكما أمر المأمورون بضرورة ملاحظة الفلاحين وحثهم على العمل فقد أمروا أيضا بتوريد الغلال اللازمة التى كانت تديرها الحكومة فقد كلف مأمور الجيزة حسن بك بارسال اربعة آلاف اردب فول وشعير من المحصول الجديد وارساله الى شون الغلال بالمحروسة (١٧٥) .

وقد صدرت أوامر مشابهة لكل من مأمور زفتى والجعفرية ونبروه وعدم قبول أى عذر وإرسال ألف ألف أردب من الغلال من صنفى الفول والشعير. صحبته القواص التركى (١٧٦) .

وكان الفلاحون ملزمون بتموين حكام الاقاليم بكمية معينة من الغلال والحبوب وعدم السماح ببيع حبة واحدة الا بعد تسديد الكميات المطلوبة (١٧٧) ومصادرة محاصيل القرى المكسورة .

كذلك كلف محافظ دمياط أيضا الاراضى التى تزرع القمح بضرورة توريد أردب ونصف منه عن كل فدان (١٧٨) وفى هذا الخصوص أيضا صدرت أوامر مشددة الى رستم أفندى مأمور نصف المنوفية هو ونظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ وسائر الاشخاص بضرورة ارسال اردبين ونصف من بذر الكتان عن كل فدان وأردب ونصف من الحبوب عن كل فدان اذ كان قد طلب منهم قبل ذلك نفس الطلب ولم يلجأ النداء واثاد الامر أنه فى حالة العجز لابد من تسديد المال نقدا (١٧٩) .

وبناء على هذه الاوامر التى تنص على تحديد الكميات المطلوبة كان لابد أيضا من تحديد مساحات الحاصلات المحترقة بالحكومة كانت ترسل سنويا الى كل مأمور مقدار ما خص مأموريته من مساحة تلك الحاصلات وعليه التداول مع نظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ فيما يجب توزيعه من تلك الغلات على كل بلدة على حسب عدد اشخاصها واطيانها ومقدار ما بها من سواقى وتوابيت وشواديف وبذلك يتقرر على البلد مقدار الامدنة التى يجب زراعتها بتلك الحاصلات التى توسعت فيها الحكومة وبخاصة الزراعات الصيفية التى تطلبت من الفلاح جهدا مضاعفا ومياها وفيرة حتى أن العمل شغل كل وقت الفلاح فلم تعد عنده فرصة للراحة والاستجمام ، وعلى الرغم من ذلك فقد أدى نظام التوجيه الزراعى الى ادخال حاصلات جديدة والتوسع فى زراعات أخرى ذات أهمية تجارية مثل القصب والقطن والخشخاش والنيلة والارز (١٨٠) وقد استفادت مصر على المدى الطويل من هذه النهضة .

فقل ان الاكثر من زراعة قصب السكر فى الاقاليم البحرية ترتب عليه نفع عظيم للميرى وللمزارعين ولذلك صدرت الاوامر الى مأمورى الاقاليم البحرية بزراعته كما صدرت نفس الاوامر الى مشايخ الوجه القبلى لزراعته وحددت المساحة اللازمة لذلك بـ ٩٥٠ ألف فدان (١٨١) .

وكانت الجهات القريبة من النيل هى التى يرغم فيها الفلاحون على زراعة القطن والنيلة والافيون والكتان ، وقد جرت العادة بأن يكلف اثرياء المزارعين بزراعة هذه الاصناف اذ يجب عليهم أن يدفعوا سلفاً نفقات زراعة المحصول وحده ثم لا يحصلون على ما دفعوه الا بعد تسليم المحصول للسلطات التى تستقطع ضريبة الارض قبل أن تعطيهام اذونات بالدمع اما ما بقى لهم بعد ذلك فيعطون به حوالات على الخزينة وكثيرا ما يترتب على خصم تلك الحوالات خسارة تتراوح بين ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ بسبب ندرة النقود وكانت تخسم فى الماضى بخسارة تبلغ ٨ ٪ وهكذا أصبحت الخسارة اعظم بكثير (١٨٢) .

وكما اجبر الاهالى على زراعة القطن فقد اجبر مشايخ البلاد على زراعة التوت فقد رأى ضرورة تعليمهم الاصول الخاصة بزراعته وبخاصة كبار شيوخ البلاد التابعة لمأورية القليوبية وان تسند لهم وجاههم ادارة جميع الامور المتعلقة به على أن تؤخذ الاراضى التى اعطيت لصغار الفلاحين الذين اجبروا على زراعته والغرض من ذلك هو ترغيب المشايخ واغنياء الفلاحين فى زراعة هذا الصنف والهدف من ذلك هو تربية دودة القز (١٨٣) .

ومن الزراعات التى خضعت للاحتكار النيلة والافيون اذ صدر قرار من المجلس العالى بشأن ترتيب زراعة الافيون فى قسم فوة مرتين فى السنة واستخدام العمال الاقوياء فى زراعته وحرثه وتكليف كل مأورية بزراعة كمية محددة منه (١٨٤) .

أما بخصوص زراعة النيلة فقد صدرت ارادة سنوية بضرورة زراعتها فى المأموريات وتدريب الخوليين اللازمين لذلك فى كل قسم من الاقسام مع تحديد عدد الاقدنة والكمية اللازمة من البذور (١٨٥) .

وحتى المحاصيل الاساسية التى ترك لهم حرية زراعتها والتى كان يتألف منهاغذاؤهم كالحنطة والذرة والفل والشمير فقد حرم عليهم الاتجار فيها مع الاجانب واحتفظ لنفسه - اى الباشا - بأربعة هكتولترات يشتريها بسعر محدد كما حدد جميع ما انتج سنوياً من الكتان والقنب والسمن والقرطم وسائر المنتجات التى تاجر فيها .

والحقيقة أن النظام الجديد وضع من أجل سياسة معينة هى الاستيلاء على المحصولات وجمعها لتنظيم الاحتكار التجارى كذلك كان بإمكان الفلاح قبل أن يحتكر الباشا جميع الحاصلات الزراعية أن يحصل على قروض تضمنها محصولاته مما يدل أوضح دلالة على أن العمل كان اذ ذاك أكثر أهمية من رأس المال غير أن هذه الطريقة عادت بالخسارة فى النهاية على اغلب المقرضين لأن الوالى ادعى لنفسه حق الاسبقية فى تصريف المحصول وكانت هذه أول ضربة تصيب الزراعة ابان حكمه وتؤثر على حالة الفلاح (١٨٦) .

وقد لجأ محمد على الى التجار للحصول منهم على مبالغ من المال مقدما مقابل اعطائهم الحاصلات الزراعية عند الحصاد وذلك ليسد العجز فى الميزانية بعد أن كثرت المصروفات حتى زادت عن الإيرادات (١٨٧) .

وبالطبع عادت عليهم هذه الطريقة ببعض المكاسب نتيجة للتجارة فى الحبوب التى كان يحتاجها الاهالى للزراعة فقد سمح باعطاء ألف ارب حنطة لبعضهم كالشمراوى القرامانى واسماعيل كبيرة وحسنين النحاس وهم تجار غلال بفارسكور لتصريفها الى الاهالى القادرين والمحتاجين لتخضير اطيانهم على أن يقبض منهم - أى التجار - ثمن الغلال مقدما (١٨٨) .

وقد اغرت هذه الوسيلة التجار الذين بدأو يعرضون مبالغ من المال على الفلاحين لشراء حاصلات الغلال التى لاتزال بالحقول والتى لم تنضج بعد وبهذا يشتري هؤلاء التجار تلك الحاصلات بالثمن البخرس ولذا قررت الحكومة سنة ٣٨ ابطال ذلك البيع وتأديب البائع وأخذ النقود التى دفعها

التجار مقدما وخصمها مما على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئا من المحصول بعد الحصاد .

وعلى الرغم من ذلك الاجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل حصادها بدفع مبالغ مقدمة لاصحابها فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى فى النزاع بين البائع والمشتري فى مثل تلك الحالة ، وكان المتبع أن الفلاح يورد الى الشئون الاميرية حاصلات الاحتكار ويأخذ سنداً بالباقي من ثمنها بعد خصم مال الاطيان وغيره مما عليه للحكومة فاشتري التجار تلك السندات من الفلاحين بتخفيض قيمتها الاصلية حوالى ٤٥٪ ثم قدموها لخزينة الحكومة بقيمتها الاصلية فوقع بذلك الضرر على الفلاحين ولذلك قررت الحكومة منع شراء التجار لسندات الفايض والزامهم بدفع الفرق بين ثمن شرائها وقيمتها الاصلية (١٨٩) .

ولم يقتصر ابتزاز الفلاحين من قبل التجار على ذلك اذ تذكر احدى الوثائق انه حدث تداخل من التجار وغيرهم بالمزارعين الفلاحين وحصول مقاولات فيما بينهم ذلك أن بعض التجار كانوا يأخذون بضاعة من الديوان ويبدلون بها بالنقد ويرسلون بعض اتباعهم الى الاقاليم ويتفقون مع بعض من فيها على شئ ويعطون بعض المشايخ نقودا على القرية بحساب القرش بقرشين أى أنهم يعطون عشرون كيس من النقود مثلا على القرية ويأخذون منهم سندا بمبلغ اربعين كيسا باسم أنه ثمن قماش او ثمن مواشى وفى الحال يطلب حوالة من القرية الى ديوان المبيعات والمأمور يختمها بختمه قائلا انه اضافة من أجل حسابه ويضيفه على القرية واكثر تلك النقود تقسم بين التاجر وبين من حصل الاتفاق معه والزراع يتحملون تبعه ذلك .

ويبدو أن هذه الوسيلة انتشرت انتشارا واسعا حتى اضيفت على القرى بسببها عدة اكياس بلغت فى سنة ١٢٤٦ هـ ثلاثة آلاف كيس فى الشرقية والفي كيس فى السنبلوين كذلك كثرت اضافات التجار فى الجهات التى يكثر فيها تجار القطاعى ومن هؤلاء التجار بركة بن عبد السلام الرشيدى الذى طلب من السنبلوين سبعمائة كيس من النقود كذلك كان له مطلوبات اخرى فى دمنة والمنزلة وكفر الشيخ (١٩٠) .

وأخيرا انتبعت الحكومة الى ذلك وأمرت بخصم تلك الارباح من ذمة المذكورين وكان ذلك فى سنة ١٨٢١ م (١٩١) .

وبالاضافة الى التجار لم ينج الفلاح من نفوذ مشايخ البلاد من ملاك الاراضى اذ كثيرا ما كانوا يحتالون على الحلق الاضرار بصغار المزارعين وذلك بتوزيع الضرائب توزيعا غير عادل ولم يكن هناك من سبيل للحد من جشعهم .

ولم يقتصر الامر على الضرائب بل أنهم كثيرا ما كانوا يستحوذون على معظم محاصيل الفلاح ، فحينما كان الفلاحون يحتاجون الى اطيان للزراعة كانوا يعمدون الى مشايخهم فيأخذون منهم فدانين أو أكثر أو أقل فيحرقونها بالحراث كما يأخذون منهم التقاوى اللازمة فاذا ما ظهر المحصول يخرج منه المشايخ التقاوى التى أعطوها أولا وبعد ذلك يحجزون أيضا ما يسمونه « حصيرة راكب » وهى اما ربعة أو ثلاثة ثم يأخذون الاشياء المنزوعة فى مقابل ضريبة الارض المزروعة فيبيعونها ثانية للفلاحين بالثمن الميرى (١٩٢) .

كذلك بلغ من ظلم المشايخ للفلاحين أنهم كانوا يجبرون الفلاحين على أن يزرعوا لهم اراضيهم دون أن يهتموا بزراعاتهم ولا يستطيع الفلاح أن يدافع عن نفسه واذا لم يفعل يكثر عليه المطالب ويحمل ما لا يطيق (١٩٣) .

وقد أعرب الباشا عن قلقه من هذا الوضع الذى سيؤدى استمراره الى هلاك الفلاحين لذا عبر عن عدم رضائه وأمر بجمع مشايخ الاقاليم كبيرهم وصغيرهم وانهمهم ضرورة التخلص من هذه المشكلة وحلها حلا مرضيا وضرورة عرض ذلك الحل عليه ، كذلك تدخلت الحكومة فى سنة ١٨٢١ لتمنع ظلم مشايخ البلاد فى الاقاليم الوسطى فقررت عقد جمعية لهذا الغرض وتقرر أن ينتخب كبار الفلاحين برضاهم مشايخ بلادهم سواء اكانوا من المشايخ السابقين أم من كبار الفلاحين وذلك منعا لشكوى الفلاحين وهروبهم من ظلم مشايخ البلاد .

كما تدخلت الحكومة أيضا لمنع استغلال الموظفين أو العسكريين للفلاح اذ نهى أمر عال نظار الاقاليم وكاشفيها وقائمقاميها ورجالهم وكذا

بعض رؤساء الخيالة والمشاة وأنفال العساكر عن القيام بزراعة الحبوب سواء مستقلين أو مشتركين مع الفلاح وضرورة الاكتفاء بمعاشهم وعلوفتهم إذ أن هذه الكيفية أى مشاركة الفلاح والعمل بالزراعة تعتبر منافية للنظام العسكرى ومخالفة له وأمرؤا برفع أيديهم عن هذه الاشغال وتأدية الوظائف المنوطة الى عهدتهم ، وأمر باسترداد الاطيان التى قام العساكر بزراعتها وتعويضهم عند استرداد الارض منهم (١٩٤) .

وبلغت هذه الاوامر لمجموعة من نظار الوجه البحرى والكشافة كما بلغت أيضا الى وكيل رئيس التفنكجية المقيم فى ميت غمر ويعقوب بك زعيم الخيالة المقيم فى دقادوس (١٩٥) .

كذلك منع الموظفين من ممارسة الزراعة وصدر أمر يعاقب الموظفين الذين يزرعون أطيانا فى الجهات الداخلة تحت سلطتهم بالنفى الى أبى قير لمدة عام (١٩٦) .

وعموما فقد اختلفت الاراء فى تقييم الاحتكار فالبعض يرى انه حى الفلاح من مساومات التجار الاجانب وذهب الربح الى الحكومة (١٩٧) بينما يرى آخرون انه أفقر الفلاح مما أضر أيضا بالحكومة لأن الحالة التى أصبح عليها الفلاح لم تعد تسمح له بسداد الضرائب كما أهمل أرضه وهجرها (١٩٨) نظرا لأن تعبئة موارد البلاد كانت تتم دون وازع من الانصاف أو التقدير للاعتبارات الانسانية (١٩٩) بل واتخاذ الانانية أساسا للحقوق حيث كان ينظر الى المواطن من زاوية الواجبات التى عليه أن يؤديها للدولة دون النظر الى حقوقه .

كما يرى آخرون أن نظام الاحتكار كان لا يتفق مع تقسيم البلاد المطرد (٢٠٠) يقول يوسف نحاس « ربما كان نظام الاحتكار ليس من بنات أفكار محمد على وربما عد مظهرا من مظاهر التحول الاجتماعى الذى مرت به الشعوب كافة ولا مشاحة فى أن الاحتكار قد ولد استباحات متعددة شتى بها الفلاح ولم تنتفع بها التجارة العامة فى البلاد انتفاعا يضاهى أقل شىء مما لو تركت فى ميدان المزاومة وان التوسع فى اختصاصات الحكومة لا يعد عملا حميدا فهى بذلك شلت الجهود الفردية » (٢٠١) .

ويضاف الى ما سبق أن نظام الاحتكار قد أثر على القطاع الزراعى من السكان من عدة نواحى لانه حرم الزراع من أى حافزاً لتحسين أحوالهم فقد كان محمد على يختلف تماماً عن حكومة المماليك التى كانت باستمرار تترك شئون الزراعة للفلاحين وحدهم وتسمح لهم بعد دفع ضرائبهم بأن يتمتعوا بثمار كدهم اذ أنه جرد الفلاحين من كل مبادرة وحرمهم تماماً من الفوائد التى كان بمقدورهم أن يجنوها من الفرص التجارية التى توافرت فى عهده ثم سحقتهم فى آخر المطاف بالضرائب الباهظة .

كما أنه بتطبيقه لنظام الاحتكار وضع الفلاحين وجها لوجه أمام البيروقراطية الحكومية للمرة الاولى ففى عهد المماليك كان مشايخ القرى وحدهم هم الذين يتعاملون مع الطبقة الحاكمة بينما كان المزارعون يتمتعون بما يكاد يكون استقلالاً كاملاً داخل قرأهم ويحتمون وراء ما أقرته العادة من أساليب ومن خلالها تحققت مصالحهم وفى الناحية المقابلة نجد أن البيروقراطية فى عهد محمد على انخفضت لضغط الباشا الذى لا يرحم فتجاهلت الأساليب المعتادة وأرهقت الفلاحين وكانت النتيجة هى بؤس الفلاح وحرمانه (٢٠٢) .

وكما أن احتكار الدولة للإنتاج الزراعى وتصريفه والتجارة فيه كان ظاهرة جديدة بالنسبة لاجتمع القرية قلن السخرة أيضاً تنسب الى عهد محمد على وليست هذه هى المرة الاولى التى يستلخر فيها الفلاح بواسطة أصحاب النفوذ فى الريف فالمشروعات العمرانية مثل حفر الترع وبناء السدود والقناطر والزراعة فى الشفالك فى المزارع الخاصة بعد أن تفكك نظام الاحتكار تطلبت نوعاً من تنظيم السخرة أن صح التعبير وبذلك أصبح الفلاحون مجبرون عليها « وبالذات فى مزارع الحكام المحليين كالعمد والمشايع والمشروعات الكبرى » .

اذ كانت تصدر الاوامر الى المديرين بضرورة احضار الفلاحين لللازمين للعمل فى جفلك ابراهيم والذين قدر عددهم بالف وثمانمائة فلاح (٢٠٣) .

كما سخر الفلاحون أيضاً فى شتل الارز وحصاده وتنقيته وبلغ عدد الفلاحين المكلفين بذلك ٣٣٦٢ معظمهم من الوجه البحرى (٢٠٤) .

كما صدرت أوامر مشددة الى النظار لاجراج الافراد الى الترع والجسور بالقوة وفى نفس الوقت عدم تأخير الزراعة (٢٠٥) وقد بلغ عدد العمال الذين حشدوا لاجمال منشآت الري ٤٠٠ ألف شخص سنويا (٢٠٦) .

ومن هذا الامر يتضح مدى التوسع الذى وقع على الفلاح الذى كان عليه أن يعمل بجد فى أعمال الزراعة وفى حفر الترع أيضا بعبارة أخرى لا تقل كفاءته فى أعماله الزراعية نتيجة لعمله فى حفر الترع .

والحقيقة أن تسخير الفلاح فى العمل كان ينطوى على كثير من الاجحاف فعندما أراد محمد على حفر قناة الاسكندرية أخرج جميع سكان الاقاليم المجاورة من ديارهم وسيقوا الى السهول المحرقة الجرداء تحت وطأة السياط وكان من نتيجة ذلك أن أتم الفلاحون عملهم فى عشرة شهور بعد أن مات منهم اثنتى عشر ألفا . وقد استطاع فريق آخر من الفلاحين عدته ثمانون ألفا أن يعيد فى خمسة أيام حفر ثمانية فراسخ من التربة القديمة التى كانت تملأ النيل بالبحر الاحمر (٢٠٧) .

وعندما قرر الباشا حفر بحر عميق يجرى الى بركة عميقة تحفر بالاسكندرية تسمى فيها السقن بالفلال أمر بجمع الرجال من القرى وهم مائة ألف فلاح ووزعهم على القرى والبلدان للعمل والحفر فارتبك أمر الفلاحين ومشايخ البلاد لأن الامر نص على ضرورة حضور المشايخ مع فلاحهم (٢٠٨) .

كذلك صدرت الاوامر لكشاف الاقاليم بجمع الفلاحين للزراعة وخرج اهل القرية أفواجا ومعهم أنفار من مشايخ البلاد واجتمعوا فى الاماكن المعدة لاجتماعهم فيها وسيق الرجال والفلاحون من الاقاليم البحرية وجدوا فى العمل بعد أن حدد لكل منهم المناطق التى سيزرعونها ومن أتم عمله انتقل لمساعدة الآخرين ، وفى أواخر ابريل سنة ١٨١٩ عاد كثير من فلاحى الاقاليم الى بلادهم بعد أن أتموا أعمال الحفر التى كلفوا بها وبعد أن مات كثير منهم من قسوة البرد والأرهاق . وفى يونيو سنة ١٨١٩ صرفوهم عن العمل فى الترع والزموهم بجمع المحاصيل (٢٠٩) .

وعموما فقد كان الشعب بأسره يسخر كل عام من أجل حفر الترع واقامة الجسور واذا كان عدد العاملين يبلغ ٤ آلاف فقد زيد عددهم الى ثمانية آلاف لاصطحابهم لنسائهم واطفالهم لبعث المسائل التي يعملون فيها (٢١٠) .

من هذا يتضح أن الفلاح كان يعانى الامرين سواء من الحفر أو الزراعة فهو مجبر على العمل فى كليهما كما لم يعف من الضرائب ليخفف عليه العبء بل كلف بثلاثتهم .

وبالرغم من أن هذه الوسائل لم تكن مألوفة فى الدول المتقدمة وتعد من الاساليب المرفوضة انسانيا الا أنها كانت تعد من وجهة نظر البعض « أساسا خشنا لانشاء مصر الحديثة ورغدها » (٢١١) .

كما أن الصرامة فى هذه الحالات كانت أمرا محتوما لتسخير أولئك الجماهير من العمال بلا أجر .

وحسب الوثائق يتضح لنا أن حكومة الباشا حاولت أن تخفف من عبء السخرة ، ففى احدى هذه الوثائق ورد أنه تم صرف اربعمائة درهم اذرة للنفر الكبير والصغير ثلاثمائة درهم اذرة والاسراع فى الصرف لتسهيل العمل وانجازه فى وقت قصير وعدم ارهاق العاملين وقد لزم لهذا العمل أربعة آلاف أردب (٢١٢) .

وفى وثيقة أخرى قيل أنه استثنى من عمليات الحفر وانشاء الترع والجسور القائمين بخدمة الاصناف المزروعة بل وحض المتكاسطون أما على العمل فى الزراعة أو فى شق الترع (٢١٣) وهذا يتنافى مع ما سبق أن ذكر من أن الباشا قد كلف الفلاحين بأعمال السخرة والزراعة معا بل كان يخيرهم بين أحد الامرين .

والخلاصة أن أعمال السخرة قد أدت الى نفور الفلاحين ورغبتهم عنها وهم الذين لم يألوا من قبل أعمال حفر الترع وتطهيرها ورى الاراضى الزراعية وكثرة الزراعات الشتوية والصيفية المتزايدة .

ولم يكن الفلاح هو الذى يعاقب وحده اذا أهمل فى أعمال الحفر أو توائى بل أن العقاب شمل أيضا المشايخ الذين ثبت عليهم التسوائى

فى تنفيذ الاعمال المختصة بالكبرى والحياض والترع والرى وكنوا يحاكمون بخمسمائة عصا وبلاشغال الشاقة وكذا العمد المتصرون فى الاهتمام بالقناطر والترع والتي كانت عقوبتهم تصل الى ٥٠ كرباج (٢١٤) .

وفى النهاية لا يجب أن ننكر أن محمد على رغم ما اتبعه من قسوة وما جناه من مكاسب من جراء تسخير الفلاحين لم يهمل أيضا جوانب الإصلاح حين فكر فى مساعدة الفلاحين وحاول رفع الظلم عنهم ، فنجده يأمر بتخفيف الضرائب عن الاراضى التى تصلب بلهائف (٢١٥) كما كان يستط الضرائب عن الاراضى التى لم تزرع بسبب عدم وصول مياه الرى اليها (٢١٦) .

كما اتبعت نفس القاعدة بالنسبة للاراضى التى تحرق قضاءا وقدرًا وان كان لا يعفى القادرون من دفع المال الميرى بينها يعفى الاشخاص الذين يعجزون عن ذلك (٢١٧) .

كذلك أصدر محمد على قانون الفلاحة الذى أمن الفلاحين والمزارعين فيه على أطيئهم ومواشيهم (٢١٨) ذلك القانون الذى تم اصداره فى سنة ٢٩ ونص على حماية محصولاتهم وأجرائهم وسواقيهم ومعاقبتهم أيضا فى حالة أهملهم بجلدهم ٥٠ كرباجا (٢١٩) .

كما تم اعفاء بعض الاهالى الذين جنسد أولادهم فى الجيش من الضرائب (٢٢٠) كذلك تم تطبيق الاعفاء من الضرائب على غير القادرين على التسديد اذ اعفيت سيدة تعول ستة أيتام وتم القبض على مشايخ البلد الذين طالبوها بها (٢٢١) . كما نهى الباشا عن اجبار القرى بدفع ما فوق طاقتها فعندما علم بأن بعض النواحي أدوا ما عليهم من أموال وسئل عما اذا كانوا مكلفين أيضا بارسال غلال من محصولاتهم للشون أفاد بأنه من العبث توريد شيء من محصولهم قائلا « لا تتعرضوا لغلال القرى الخالصة من المطويات » (٢٢٢) .

ومن ذلك يتضح أن المديرين لم يكن يهمهم سوى ارضاء السلطات بصرف النظر عن الاضرار بالفلاحين لهذا رأى محمد على ضرورة الاستفسار عن عدد القرى رقيقة الحال التى تخضم بقاياها ومعرفة أحوال الاشخاص

الذين سيثملهم الخصم على أن تعد قائمة بأسمائهم وبأختلافهم تبين عددهم وأسماء قراهم (٢٢٣) .

كذلك نهى أحد الحكام عن تسخير الفلاحين فى مزرعته الكبيرة بحيث لا يجوز له استخدامهم الا فى مساحة تقل عن ١٥٠ فدان حتى لا تتعطل اعمالهم الزراعية (٢٢٤) .

وفى مجال مساعدة الفلاحين أيضا نجد الوالى يتعهد بصرف التقاوى اللازمة للفلاحين على أن تقسط أثمانها فيما بعد وقد اتبع هذا النظام فى سنة ١٨٣٥ (٢٢٥) . كذلك قدم اليهم الباشا آلات الحرث والماشية اللازمة لارى (٢٢٦) .

كما قامت الحكومة بمساعدة المزارعين غير المقتدرين بمنحهم سلفاً مالية بشرط تحصيلها عند الحصاد (٢٢٧) وحضت من أتم حرث أرضه على مساعدة الفلاح الضعيف بدون أجر . كما جرز الباشا أيضا على الاهتمام بشكاوى الفلاحين ومعالجة من يهمل دعواهم من المفتشين والمديرين والملاحظين ونظر الانقسام .

والاهم من هذا كله انه عندما أدرك الباشا أن حالة الفلاح آخذة فى السوء قرر منذ سنة ٣١ أن يترك له حرية اختيار المزروعات التى يريدھا كما ترك له الحبوب الأربعة التى يعتمد عليها فى غذائه ومعاشه مع حجز جزء لنفسه ومنع الاتجار فيها مع الخارج وكان المزارعون يتصرفون فى الجزء الذى تركه لهم الباشا من هذه المحصولات الغذائية للاستهلاك المحلى داخل البلاد وفى المدن بمقتضى تصريح من الحكومة (٢٢٨) .

وهكذا كان اهتمام محمد على بالمسائل الاقتصادية والمالية يفوق بكثير اهتمام المالك بها وكذا العثمانيين الذين كانت اهتماماتهم تنصرف الى شئون الحكم والسياسة .

والواقع أن محبة على لم يتخل عن سياسته الاحتكارية ويتدرج فى اعطاء الحرية الاقتصادية فى الزراعة الا مجبرا نظرا لاعتراض الدول الأوروبية عليه فاضطر فى النهاية الى إلغاء الاحتكار تنفيذا للالتزامات الدولية التى ارتبط بها بالنسبة لعلاقته مع الدولة العثمانية ومن أجل ذلك

م ١١ - التغييرات

- ١٦٢ -

سن في آخر الامر نظما زراعية جعلت للفلاح حق مشاركة الميرى في المحصولات بمقدار النصف حسب لائحة سنة ١٨٤٥ ثم منحه حق الانتفاع ثم اصدر لائحة سنة ١٨٤٦ وهى اللائحة الاولى من لوائح الاطيان او التمليك في تاريخ مصر الاقتصادى الحديث وأباحت له هذه اللائحة حرية التعامل بالاراضى التى يزرعها الفلاحون بشرط أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمى .

وبناء على هذه اللائحة أصبح الفلاح يملك أداة الانتاج وأصبح له حرية التصرف في محصوله كيف شاء ويوجه زراعته كيفما يريد .

وعلى العكس من ذلك يرى آخرون أنه على الرغم من إلغاء الاحتكار ومنح الفلاحين الحرية في تصريف حاصلاتهم كانت الحكومة تأخذ بعض الحاصلات وذلك لأن حرية الشخص في بيع محصوله كانت متوقفة على شرط هام هو دفع الضرائب عن الاطيان وكانت الحكومة تحصلها نقدا وعينا .

وظلت الحالة هكذا حتى أول عهد سعيد عندما ألغيت الضرائب العينية فأصبحت حرية الفلاحين في تصريف حاصلاتهم حرية تامة بينما ظلت رقابة الحكومة قائمة على الفلاح والزراعة وذلك ببقاء عشرة مديرين لكل مديرية مهمتهم التفتيش على الزراعة وملاحظة الاساليب الزراعية (٢٢٩) .

كذلك استمر حق الحكومة في معاقبة الفلاح المهمل في زراعته غير أن تلك الرقابة ضعفت بالتالى بعد عهد محمد على حتى تلاشت نهائيا في أول عهد سعيد عندما تقرر حرية الفلاح في زراعة ما يشاء من الحاصلات بأية طريقة يريد .

وفي النهاية يمكننا القول بأن سياسة محمد على إزاء الفلاح كانت ذات شقين فهو سخر الفلاحين للحصول على أكبر قدر ممكن من جهدهم ذلك الجهد الذى ترتب عليه تحقيق الأرباح الطائلة للبasha والشق الثانى محاولة ظهوره بمظهر المعطوف عليهم بتسميتهم بأولياء نعمته واتخاذ بعض الإجراءات لصالحهم وإن جاء ذلك في وقت متأخر .

هوامش الفصل الثالث

- (١) محمد كامل مرسى - الالتزامات - القاهرة ٤ سنة ١٩٥٤ ،
ص ٩ ، ١١ ، ١٣ .
- (٢) عبد الفنى غنام - الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع - القاهرة
سنة ١٩٤٤ ، ص ٨٩ ، خليل سرى - املكية الريفية الصغرى كأساس
لاعادة بناء الكيلن الريفى فى مصر - القاهرة سنة ٣٨ - ص ٢٩ .
- (٣) محمد كامل مرسى - الملكية العقارية فى مصر - القاهرة سنة
٣٦ - ص ٧٤ ، ٧٥ ، يعقوب ارثين - الاحكام المرعية فى شأن الاراضى
المصرية - القاهرة سنة ١٨٩٠ - ص ٤٥ .
- (٤) Gabriel Baer,, A history of Londownership in modern
Egypt, London 1962, p. 1.
- (٥) يوسف نحاس - الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٢٦
- ص ١٣ ، ١٤ .
- (٦) عزيز خاكي - الملكية العقارية فى مصر - القاهرة سنة ٣٦
صفحة ٦٥٦ .
- (٧) دكتور محمود عودة - القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع
- القاهرة سنة ٧٢ - ص ١١٢ ، ١١٣ ،
Gabriel Baer, opcit, p. 263.
- (٨) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٣٢٢ .
- (٩) محمود عودة - المصدر السابق - ص ١١٣ ،
Gabriel Baer, p. 3.
- (١٠) ذ. عزت عبد الكريم - حركة التجديد - ص ١٢١ ، ١٢٢ .
- (١١) محمد فؤاد شكرى - تقرير كامل - ص ٧٦٩ .
- (١٢) Gabriel Baer, OpCit, pp. 2 - 3.

— ١٦٤ —

- (١٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق ص ٧٧٠ ، ٧٧١ .
- (١٤) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٤٦ .
- (١٥) فتحى عبد الفتاح — القرية المصرية — دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج — دار الثقافة سنة ٧٣ — ص ٢٧ .
- (١٦) الجبرتى — ج ٣ — مايو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٧ .
- (١٧) د. رؤوف عباس — تصوير الجبرتى للمجتمع الريفى — ندوة الجبرتى .
- Henry Dodwell, the Founder of modern Egypt, Cambridge, (١٨) 1931, pp. 215 — 216.
- Reynier, op. cit, p. 60. (١٩)
- (٢٠) الجبرتى — ج ٤ — ص ٢١٠ ، رؤوف عباس — ندوة الجبرتى، محمود عودة — المصدر السابق — ص ٢٠٥ .
- (٢١) الجبرتى — ج ٤ — مايو سنة ١٨١٤ ص ٢٠٧ .
- (٢٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧١ .
- (٢٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٢٤ .
- (٢٤) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٢٥ .
- (٢٥) صبحى وجيده — فى اصول المسألة المصرية — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ١٤٩ .
- (٢٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٢٦ .
- (٢٧) الجبرتى — ج ٣ — ص ١٩٦ — ص ١٩٨ .
- (٢٨) الجبرتى — ج ٣ — اكتوبر سنة ١٨٠٣ — ص ٢٦٦ .
- (٢٩) نفس المصدر — يوليو سنة ١٨٠٥ ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .
- (٣٠) الجبرتى ج ٤ — يونيو سنة ١٨٠٦ ، ديسمبر سنة ١٨٠٦ ، ص ١٠ ، ١٩ ، ٢٠ .
- (٣١) الجبرتى — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٦٠ .
- (٣٢) أحمد أحمد الحنة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٠ .
- (٣٣) الجبرتى — ج ٤ — اغسطس سنة ١٨٠٨ — ص ٨١ ، الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على — سنة ١٩٥٠ — ص ٣٤ .

— ١٦٥ —

- (٣٤) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٧ .
- (٣٥) ابراهيم زكى — التطور المالى والحكومى — ص ١٤٢ .
- (٣٦) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨٠٩ — ص ٩٣ .
- (٣٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٢ .
- (٣٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٧٥ ، ٧٦ .
- (٣٩) الجبرتى — ج٤ — ص ٩١ ، ٩٢ .
- (٤٠) الحتة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ٣٤ ، ٣٥ ، دكتور رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٢ .
- (٤١) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٢٣١ .
- (٤٢) الحتة — تاريخ الزراعة فى عهد محمد على — ص ٧٨ ، ٧٩ .
- (٤٣) الجبرتى — ج٤ — مارس سنة ١٨١٠ — ص ١٠٩ .
- (٤٤) الجبرتى — ج٤ — ابريل سنة ١٨١٠ — ص ١١١ .
- (٤٥) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٥ ، ٣٢٢ .
- (٤٦) Gabriel Baer, op cit, pp. 46 — 56 .
- (٤٧) الجبرتى — ج٤ — ديسمبر سنة ١٢٠٠ ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (٤٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٩ .
- (٤٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٩ .
- (٥٠) نفس المصدر — تقرير كامل ، ص ٧٧١ .
- (٥١) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٥ .
- (٥٢) الجبرتى — ج٤ — فبراير ١٨١٤ ص ٢٠٤ ، مايو ١٨١٤ .
- (٥٣) عبد الفتى غنام — المصدر السابق — ص ٩٣ .
- (٥٤) محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٩ ، أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٢٦ .
- (٥٥) عبد الفتى غنام — المصدر السابق — ص ٩٣ .
- (٥٦) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية — ص ٧٦ ، ٧٩ .

— ١٩٦ —

(٥٧) دفتر المعية السنوية عربى المجموعة الاولى دفتر ١ ص ١١٢
رقم ٣٤٨ امر كريم خطيبا لسعادة ميرمران احمد بلشنا طاهر مأمور الاقاليم
الوسطى .

- (٥٨) أحمد أحمد الحنة - تاريخ مصر الاقتصادى - ص ٣٢٢ .
- (٥٩) د. رؤوف عباس - المصدر السابق - ص ١٣ .
- (٦٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٨٦ .
- (٦١) الجبرتي - ج٤ - ص ٢٢١ .
- (٦٢) الجبرتي - ج٤ - سبتمبر سنة ١٥ - ص ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (٦٣) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى - تقرير كامل - ص ٧٧١ .
- (٦٥) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٧٠ رقم
الامر ١٦٠ سنة ١٢٥٠ هـ « التزام » .
- (٦٦) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ١٧٧ رقم
الامر ٣٩٤ سنة ١٢٥٠ هـ .

- (٦٧) د. أحمد عزت عبه الكريم - حركة التجديد - ص ١٢٠ .
- (٦٨) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ص ٣١ ، ٣٥ .
- (٦٩) Gabriel Baer, A history of landownership pp. 2 — 3. (٦٩)
- (٧٠) محمود عودة - المصدر السابق - ص ١١٤ .
- (٧١) Gabriel Baer, opcit, pp. 60 — 61. (٧١)

- (٧٢) الرافعى - المصدر السابق - ص ص ٦٣ ، ٦٤ .
- (٧٣) محمد فريد أبو حديد - المصدر السابق - ص ١٨٢ .
- (٧٤) الجبرتي - ج٤ - ص ٦٨ .
- (٧٥) الجبرتي - ج٤ - فبراير سنة ١٨١٦ - ص ٢٤٣ .
- (٧٦) فتحى عبد الفتاح - المصدر السابق - ص ٣٣ .
- (٧٧) عبد الفنى غنام - المصدر السابق - ص ٩٠ .
- (٧٨) الجبرتي - ج٤ - يونيو سنة ١٨١٤ - ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

— ١٦٧ —

- (٧٩) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٤ ، الجبرتى
— ج٤ — أغسطس سنة ٨ ، ص ٨٠ .
- (٨٠) الجبرتى — نفس المصدر — ديسمبر سنة ١٢ ، ص ١٨٤ .
- (٨١) الجبرتى — ج٤ — نوفمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٤ .
- (٨٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٧٤ .
- (٨٣) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ٥٧ .
- (٨٤) الجبرتى — ج٤ — ص ٢١٠ .
- (٨٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٤ ،
- (٨٦) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتى .
- (٨٧) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٩ .
- (٨٨) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتى ، الجبرتى — ج٤ — أواخر
يونيو سنة ١٨٠٩ — ص ٩٦ .
- (٨٩) الحقبة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٧٣ ، ٧٤ .
- (٩٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٧٩ ، ٨٥ .
- (٩١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٨٩ .
- Gabriel Baer, op cit, p. 4.
- (٩٢)
- (٩٣) محمود عوذة — القرية المصرية — ص ١١٥ .
- (٩٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٢ .
- (٩٥) الجبرتى — ج٤ — مايو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٧ .
- (٩٦) عزيز خاتكى — المصدر السابق — ص ٦٢٥ .
- (٩٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٣ .
- (٩٨) د. حليم عبد الملك — السياسة الاقتصادية فى عصر محمد
على — القاهرة سنة ١٩٤٦ ، ص ٢٤ ، ٢٥ .
- (٩٩) كريم ثابت — المصدر السابق — ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .
- Henry Dodwell, op cit, p. 216.
- (١٠٠)
- (١٠١) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- Henry Dodwell, op cit, p. 216.
- (١٠٢)
- (١٠٣) محمود عوذة — المصدر السابق — ص ١١٨ ،

— ١٦٨ —

- (١٠٤) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٩ .
- (١٠٥) دفتر ٨٤ معية تركى - وثيقة ٢٤٦ ص ٧٠ سنة ١٢٥٣ هـ « صحيفة الفلاح » .
- (١٠٦) دفتر ٨٤ معية تركى - وثيقة ٢٤٤ ص ٦٩ سنة ١٢٥٣ هـ « أموال » .
- (١٠٧) يوسف نحاس - المصدر السابق - ص ٢٤ .
- (١٠٨) سجل ٢٤ معية تركى - ترجمة الافادة رقم ١٩٨ ورقة ٣٢ .
- (١٠٩) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٨ .
- (١١٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٣ .
- (١١١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
- (١١٢) الجبرتى - ج٤ - صص ٢٧١ ، ٢٧٢ .
- (١١٣) ادوارد لين - المصريون المحدثون - القاهرة سنة ١٩٥٠ - صص ٧٥ ، ٧٦ .
- (١١٤) عزيز خانكى - المصدر السابق - ص ٦٥٣ .
- (١١٥) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٦٦ .
- (١١٦) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - صص ٤٦٥ ، ٤٦٩ .
- (١١٧) الجبرتى - ج٤ - صص ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ .
- (١١٨) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٥ .
- (١١٩) الجبرتى - ج٤ - اكتوبر سنة ١٨٢٠ - ص ٣١١ .
- (١٢٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - صص ١٨٥ ، ١٨٦ .
- (١٢١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - صص ١٨٦ ، ١٨٨ .
- (١٢٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٦٩ .
- (١٢٣) ادوارد لين - المصدر السابق - صص ٧٦ ، ٧٧ .
- (١٢٤) فتحى عبد الفتاح - المصدر السابق - ص ٣٣ .
- (١٢٥) خليل سرى - المصدر السابق - صص ٣٨ ، ٣٩ .
- (١٢٦) خليل سرى - المصدر السابق - صص ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ .
- (١٢٧) الجبرتى - ج٤ - صص ٨١ ، ٩١ .
- (١٢٨) نفس المصدر - ابريل سنة ١٨١٢ - ص ١٤٢ .

— ١٦٩ —

- (١٢٩) الجبرتي — ج٤ — ابريل سنة ١٨١٧ — صص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .
 (١٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق تقرير احد الميكانيكيين
 الانجليز فى مصر سنة ١٨٣٨ صص ٧٠٠ ، ٧٣١ .
 (١٣١) خليل سرى — المصدر السابق — ص ٣٥ .
 (١٣٢) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٢٩ .
 (١٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧٤ .
 (١٣٤) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٤٨٨ ،
 ٤٨٩ — ص ٢١٠ .
 (١٣٥) ابراهيم زكى — المصدر السابق ص ١٣٣ .
 (١٣٦) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٧٥ ،
 (١٣٧) جبريل بير — المصدر السابق — ص ٦٠ .
 (١٣٨) الحقة — تاريخ الزراعة فى عصر محمد على — ص ٧١ ،
 تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٤ .
 (١٣٩) سجل معية تركى صحيفة ١١٠ مكتبة ٣٧٥ ذى الحجة سنة
 ١٢٥١ هـ من الجنب العالى الى مدير المنوفية .
 (١٤٠) سجل معية تركى — ٤٢ ورقة ٧١ مكتبة ٥٨١ ذى الحجة
 سنة ١٢٤٦ هـ .
 (١٤١) د. محمد انيس — دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٣ .
 (١٤٢) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ١٣٢ .
 (١٤٣) معية سنوية عربى — رقم الدفتر ١ أمر رقم ٢٣ أوامر كرام
 الى كافة المأمورين ٢٢٤ سنة ١٢٤٥ هـ .
 (١٤٤) ديوان معية سنوية عربى — أمر ٢٤١ ص ٦٠ ، ص ٦١ —
 ١١ محرم سنة ١٢٤٦ هـ ، ٢٥٣ سنة ١٢٤٦ — ص ٦٣ ، أمر ٢٧٢ —
 صفحة ٦٨ ،
 Gabriel Baer, studies in the social History, p. 38.
 (١٤٥) سجل معية تركى — ٤٢ ورقة ٩٢ مكتبة ٧٠٦ صفر سنة
 ١٢٤٠ هـ سنة ١٨٣١ م ، أمر عل الى السلحدار اغا .

- ١٧٥ -

- (١٤٦) ديوان معية سنية عربى مجموعة أولى دفتر ٥ - ص ٥٥ -
 أمر ١٠٦ .
- (١٤٧) فتحي عبد الفتاح - ص ٣٦ .
- (١٤٨) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الأولى دفتر ٥ ص
 ٩٢ أمر ١٧١ .
- (١٤٩) سجل معية تركى - أموال - صحيفة ٧٢ مكتبة ٥١٧ سنة
 ١٢٤٠ هـ - سنة ١٨٢٣ م - ص ١ .
- (١٥٠) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الأولى - دفتر ٥
 ص ١٣٥ أمر ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .
- (١٥١) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الأولى - دفتر ٣ ،
 ص ١٠ أمر ٣٠ سنة ١٢٥١ هـ - سنة ١٨٣٥ م .
- (١٥٢) دفتر معية سنية عربى - مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ١٧٣ سنة
 ١٢٥٠ هـ - ص ٧٨ .
- (١٥٣) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ أمر ٨٦ ص ٣٦ سنة
 ١٢٥٢ هـ - سنة ١٨٣٧ م .
- (١٥٤) ديوان المعية السنية عربى دفتر ٣ أمر ٤٦ ص ١٦ .
- (١٥٥) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ أمر ٤٧ ص ١٧ .
- (١٥٦) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٢ أمر ٤٦٣ ص ١٩٩ ،
 ص ٤٧١ ، ص ٢٠٣ سنة ١٢٥١ هـ ، ٥٣١ ص ٢٢٦ .
- (١٥٧) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٤٦٥ ص ١٠٧ من الجنب العالى
 الى ناظر القليوبية (أموال) .
- (١٥٨) سجل رقم ٤١ معية تركى - وثيقة رقم ٤٦١ سنة ١٢٤٧ هـ
 - سنة ١٨٣١ م .
- (١٥٩) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ أمر ٨٣ ص ٣٤ - سنة
 ١٢٥١ هـ .
- (١٦٠) الجبرتي - ج ٤ - ص ١٠٩ .

— ١٧١ —

- (١٦١) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٧٦ .
- (١٦٢) ابراهيم عامر — الارض والفلاح — القاهرة سنة ١٩٥٨ —
ص ١٢٥ ، ١٢٦ .
- (١٦٣) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتي .
- (١٦٤) د. انيس دراسة في المجتمع المصري — ص ١١٢ ، ص ١١٣ .
Charles Issawi, op cit, p. 103. (١٦٥)
- Gadriel Baer, studies in the social History, pp. 96 — 98. (١٦٦)
- (١٦٧) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ١٦٤ .
- (١٦٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧٥ .
- (١٦٩) الحقبة — تاريخ مصر الاقتصادي — ص ٤٣ .
- (١٧٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٤ .
- (١٧١) الحقبة — المصدر السابق — ص ٤٤ .
- (١٧٢) ديوان المعية السنوية عربى، دفتر ١ أمر ١٨٧ ص ٤٥ أوامر
الى مأمورين الوجه البحرى عموما .
- (١٧٣) ديوان المعية السنوية عربى دفتر ١ أمر ٨٩ الى المأمورين ٢٢
جمادى سنة ١٢٤٥ هـ ص ١٨ .
- (١٧٤) الجبرتي — ج ٤ — سنة ١٨١٦ — ص ٢٥٤ .
- (١٧٥) ديوان المعية السنوية عربى — دفتر ١ أمر رقم ١٧٥ —
صفحة ٤٢ .
- (١٧٦) ديوان المعية السنوية عربى — دفتر ١ أمر ١٧٤ ص ٤١ أوامر
كريمة سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١٧٧) سجل ٥٨ معية تركى — وثيقة رقم ١٧٤ سنة ١٢٤٩ هـ
(ارادة) .
- (١٧٨) سجل معية تركى — ورقة ٤٣ سجل ١٩ زراعة سنة ١٢٤١ هـ
- (١٧٩) سجل معية ٤٢ صحيفة ١٥ مكتبة ٩٣ ربيع أول سنة ١٢٤٦ هـ
— سنة ١٨٣٠ م .

— ١٧٢ —

- (١٨٠) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادي — ص ٤٢ ، ٤٥ ،
الحقة — تاريخ الزراعة — ص ١١٣ .
- (١٨١) الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ سنة ١٢٤٦ هـ — جمادى أول ،
الوقائع المصرية عدد ٢٢٠٠ جمادى أول سنة ١٢٤٦ .
- (١٨٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٩٣ .
- (١٨٣) معيه تركى — ترجمة الافادة رقم ٣٥٣ ورقة ٤٣ دفتر ٢٥
زراعة سنة ١٢٤٢ هـ .
- (١٨٤) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى ٥٠٠ ورقة ٢٣٦ زراعة ٢٩
جمادى الاول سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .
- (١٨٥) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى — ٢٦ ربيع ثانى سنة ١٢٤٦ هـ
سنة ١٨٣٠ م .
- (١٨٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير أحد الصناع
الانجليز ديسمبر سنة ١٨٣٨ م .
- (١٨٧) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادي — ص ٣٣٤ .
- (١٨٨) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ١ امر ٨٧ ص
١٧ — ١٨ جمادى سنة ١٢٤٥ هـ امر كريم .
- (١٨٩) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ٩٩ .
- (١٩٠) ديوان معية تركى — دفتر ٥١ وثيقة ٢٣٦ ص ٥٢ شعبان
سنة ١٢٤٨ هـ .
- (١٩١) ديوان خديوى تركى — دفتر ٧٧٤ ورقة ٤٦ نمرة القرار
١٠٢ سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .
- (١٩٢) معية تركى وثيقة ١ صفحة ٢ سجل ٢٤ اراضى سنة ١٢٤١ هـ
سنة ١٨٢٤ م من الجناب العالى الى حسين اغا مأمور الفيوم .
- (١٩٣) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية فى عصر محمد على الكبير —
صفحة ١١٨ .

— ١٧٣ —

- (١٩٤) معية تركى سجل ٥٦ وثيقة ٥٧٦ شعبان سنة ١٢٥٠ هـ —
ازادة الى مدير البحيرة .
- (١٩٥) سجل معية تركى — ١٧ صحيفة ٢٥ مكتبة ١٩٢ — ربيع اول
سنة ١٢٣٩ هـ — سنة ١٨٢٣ م .
- (١٩٦) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
- (١٩٧) جلال يحيى — مصر الحديثة — ص ١٥ .
- (١٩٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٠٣ .
- (١٩٩) محمد شفيق غربال — تكوين مصر — القاهرة سنة ٥٧ —
صفحة ٩٠ .
- (٢٠٠) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٤٣ .
- (٢٠١) يوسف نحاس — المصدر السابق — ص ٢٦ .
- (٢٠٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٦٧ ، ١٦٨ .
- (٢٠٣) ديوان معية سننية عربى مجموعة ١ دفتر ٤ ص ٧٤ —
امر ١٠٦ .
- (٢٠٤) ديوان خديوى تركى — دفتر نمرة ٧٥٢ ورقة ٢٢ امر ٢٦
زراعة ربيع الثانى سنة ١٢٤٤ هـ .
- (٢٠٥) ديوان المعية السننية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ امر ٢٥١
ص ١٤٠ — سنة ١٢٥٣ هـ .
- (٢٠٦) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ١٠٧ .
- (٢٠٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٠ .
- (٢٠٨) الجبرتى — ج٤ — مايو سنة ١٨١٧ — ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .
- (٢٠٩) الجبرتى — ج٢ — مارس ، ابريل ، مايو ، يونيو سنة ١٨١٩
— ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

— ١٧٤ —

- (٢١٠) إبراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٧ .
- (٢١١) نفس المصدر — ص ١١٥ .
- (٢١٢) ديوان المعية السنية عربى المجموعة الاولى دفتر ٣ أمر ٣٠٢ سنة ١٢٥١ هـ ص ١١ .
- (٢١٣) معية تركى — سجل ٦٥ ترجمة الوثيقة رقم ١٠ ورقة ٤ القانون المعطى من حضرة البك الى القول أغاسية البند الثالث .
- (٢١٤) إبراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
- (٢١٥) سجل معية تركى — ١٧ صحيفة ٣٤ مكتبة ٢٤٦ سنة ١٢٣٩ هجرية — سنة ١٨٢٣ م أمر على الى كاشف منفلوط .
- (٢١٦) سجل معية تركى ترجمة الانادة رقم ١٥٥ ورقة ١٧ سجل ١٨ سنة ١٢٣٩ هـ سنة ١٨٢٣ م عن الجنب العالى الى ناظر البحيرة .
- (٢١٧) سجل معية تركى — ١٧ ورقة ٣٠ مكتبة ٢٢٠ ربيع ثنى سنة ١٢٣٩ هـ — سنة ١٨٢٣ م .
- (٢١٨) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — ص ٧٦ .
- (٢١٩) حلیم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٣٠ .
- (٢٢٠) معية سنية تركى — دفتر نمرة ١٢ أمر ٩٥٩ من الجنب العالى الى عمر بك ناظر قسم مليج سنة ١٢٤١ هـ .
- (٢٢١) معية تركى دفتر ١٢ ورقم ٧٩ أمر ١٠٣٨ ضرائب سنة ١٢٤١ هجرية — سنة ١٨٢٤ م من الجنب العالى الى ناظر قسم منوفت .
- (٢٢٢) معية تركى — دفتر ٨٤ وثيقة ١٧٦ — ص ٥٢ من الجنب العالى الى مدير أسيوط سنة ١٢٣٧ هـ .
- (٢٢٣) معية تركى — سجل ٦٠ وثيقة ١٠ شوال سنة ١٢٥٠ هـ .

— ١٧٥ —

- (٢٢٤) معية تركى — وثيقة ٤٥٤ دفتر ٣ ورقم ٤٦ سنة ١٢٤٣ هـ
سنة ١٨١٩ م .
- (٢٢٥) سجل مجلس الملكية التركى — ١٣٩ صحيفة ٣١ مكتوبة ١٢٩
سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م .
- (٢٢٦) كلوت بك — ج ٢ — ص ٢٩١ .
- (٢٢٧) الحنة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٤٣ .
- (٢٢٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٥٢ .
- (٢٢٩) الحنة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٤٨ ، ٤٩ .

الفصل الرابع

تطور الحياة الزراعية وأثرها في التركيب الاجتماعي

١ - الملكيات الخاصة

٢ - الانتماءات الطبقية لكبار الملاك

٣ - وضع الفلاح في ظل الملكيات الكبيرة

م ١٢ - التغيرات

الفصل الرابع

تطور الحياة الزراعية واثرها فى التركيب الاجتماعى

شهدت السنوات الاخيرة من عهد محمد على تغيرات هامة فى حياة الريف المصرى فقد انتهى عهد الاحتكار وظهر بدلا منه الملكية الكبيرة فى اجزاء من الريف وانعكس اثر ذلك على الفلاح بصورة مباشرة .

وستتناول فى هذا الفصل تطور الحياة الزراعية والانتماءات الطبقة لكبار الملاك الذين استمدوا نفوذهم من ملكيتهم لتلك الاراضى التى دعمت مكانتهم الاجتماعية ومن خلال ذلك نستعرض وضع الفلاح فى ظل هذه التغيرات .

كان الفرنسيون هم اول من فكروا فى قوانين الملكية والموارىث والضرائب غير انهم لم يصلوا الى رأى قاطع فى هذه المواضيع ولم تتعد حلولاتهم او تفكيرهم فيها حيز التنفيذ .

لهذا بقيت اوضاع حياة الاراضى الزراعية على ما كانت عليه منذ الفتح العثمانى حتى تولى محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ فأحدث ما يمكن أن نسميه انقلابا فى اوضاع حياة الاراضى الزراعية (١) .

وعندما شرع الباشا فى تنفيذ مخططه واجهته عقبتان اذ كانت اطيان الرزق معفاة من الضرائب والملتزمون يسيطرون على معظم الاراضى الزراعية لهذا صادر اراضى الرزق كما الفى نظام الالتزام والوقف كما راينا لانه ادى الى اضرار كثيرة ، اهنها عدم وجود من يهتم بالارض المنزعة ويعمل على تحسين الانتاج .

وقد بلغت اراضى الوقف سنة ١٨١٢ ٦٠٠ ألف فدان ولا شك ان الفاء كل شكل من اشكال الوقف يعد تحريرا لجزء كبير من الاراضى من قبضة الاستغلال الزراعى (٢) .

أما الإطيان الأميرية المعروفة باسم إطلاق فقد استولى محمد على منذ توليه على ما كان مخصصا منها لخيّل الباشا وبعد مذبحه القلعة سنة ١١ ، أخذ ما تبقى بيد الأمراء البكوات من تلك الإطيان (٣) .

وبعد أن اكتملت لمحمد على عملية نزع ملكية الأراضى فى نهاية سنة ١٨١٥ بدأ يحول معظم مصر الى مزرعة حكومية شاسعة تحت الإدارة المباشرة للجهاز الحكومى وبذا لم يشجع طوال معظم حكمه على تكوين ضياع خاصة لأنه كان يرغب فى أن يحتفظ لنفسه بالأرباح الناتجة عن الزراعة كما لم تكن لديه أية رغبة فى أن يوفر لضباطه الأتراك فرصة الاستحواذ على سلطة أو نفوذ شخصى على الشعب المصرى . على أنه بدأ يعدل سياسته فى أواخر العشرينات حين أصدر فى سنة ٢٧ أمرا باعفاء جميع زراع الأراضى سواء أكانت أبعادية أم معمورا بشرط أن يزرعوا شجر السنف (٤) .

وربما كلن محمد على محقا فى سياسته فى البداية لأنه لم يكن يمشأ بالطبع أن يخلق طبقة ملاكة تحل محل الملتزمين الذين قوض نفوذهم .

ومن الطبيعى ألا تكون هذه الإصلاحات بمنأى عن السخط والامتعاض من جانب المهتمين بالنظام القديم بل ومن جانب بعض الأوروبيين أيضا . فبرى بوالكميت أن الاستيلاء على الأملاك على هذا النحو قد أثار السخط كما أن هذا العمل يتعارض مع آراء الأوروبيين أكثر مما يتعارض مع الآراء التى يعنتقها الأهلى إذ أن الملكية لدى الأوروبيين هى أساس النظام الاجتماعى أما فى مصر فأنها لم تقم على أساس ولم تكن فى يوم من الأيام واضحة المعالم أو محددة فكانت الأرض ملكا للحكومة .

وقد دافع محمد على عن حيازته للأراضى زاعما أنها فى مصر تعتبر ضرورة أوجبته الظروف المحلية إذ أن الحاجة أصبحت ماسة فى جميع أنحاء القطر الى تضافر الجهود وإيجاد إدارة علمة تتولى إزالة رمال الصحراء وتنظيم الفائض من مياه النيل وأضلف أنه يحترم حق الملكية طالما كانت ممارسة هذا الحق لا تضر صالح الدولة وبرر وجهة نظره هذه وأراد أن يعطيها صفة شرعية حين ذكر « أن ملكية المنازل فى المدن مكنولة تبأما » (٥) .

والحقيقة أن استيلاءه على جميع الاراضى على هذا النحو كان يتمشى تماماً مع نظام الاحتكارى الذى شمل جميع مرافق الاقتصاد المصرى وبمثل هذا التقويض لوضع الطبقات الممتازة وبإلغاء حقوق هذه الطبقات فى الارض وضع محمد على أساساً للتطورات اللاحقة التى عايشتها الملكية الزراعية (٦) .

وكان على محمد على بعد هذه الخطوة أن يعيد توزيع الاراضى من جديد تلك الاراضى التى أصبحت تحمل أسماء جديدة كالجفالك والابعديات والمعهد والتى أصبح يمتلكها ملاك جدد كالعائلة الخديوية والموظفين فى حكومته والعربان وأعيان الريف والفلاحين .

أولاً - الأبعاديات :

لم يكن هذا النمط من أنماط الملكية معهوداً أو حتى معروفاً قبل عصر محمد على بل كانت الاراضى كلها ملكاً للدولة كما سبق أن اشرنا ، لكن بعد أن أجريت أعمال مساحة جميع الاراضى فى سنة ١٨١٣ واستبعدت منها اراضى شاسعة ، لأنها غير منتفع بها وغير منزرعة أطلق هذا الاسم أى الأبعاديات على هذا النوع من الاراضى كذلك أطلق اسم ابعاديات على الاراضى التى لم يستطع واضعو اليد عليها تقديم ما يثبت حيازتهم لها عند اجراء المساحة .

واشتملت الأبعاديات أيضاً على الاراضى التى اسقطها أصحاب العصبية من الاراضى التى كانت تدفع عنها الضرائب وكتبوا يستغلونها لانفسهم فاستولى عليها محمد على (٧) .

وكان من الطبيعى أن ينعم الباشا بأطيان من الأبعادية متفاداً من المساحة على من يرغب فيها وكانت الشريعة الاسلامية تبيح ذلك للحاكم من أجل مصلحة القطر ولزيادة الثروة ومن هنا أعطى محمد على مساحات كبيرة منها للذوات والوجهاء الذين تسمح لهم حالتهم المالية بإصلاحها كما أجبر بعض الأشخاص على قبول مساحات أخرى (٨) . كذلك خصص جزءاً منها لكبار رجال الادارة والجيش والاعيان والاعراب وبعض الاجانب

ايضا وكانت مساحتها اول الامر ٢٠٠ ألف فدان ارتفع الى ٧٢٣٦٨٥ فدان سنة ١٨٤٤ (٩) .

غير انه من المفيد التنبيه الى حقيقة هامة يخطئ فيها كثيرون حين يعتقدون أن أصحاب الابعديات كان عليهم أن يبذلوا جهدا شاقا لاستصلاح اراضيهم فلواقع ونتيجة أهمال المالك والعثمانيين لمشاريع الري والزراعة بشكل علم كلفت مساحات واسعة من الاراضى الجيدة لا تزرع وكان اعلاة زراعتها لا تحتاج الى كثير من الجهد ولا يتطلب أكثر من توصيل المياه القريبة اليها وهذا ما قلبت به الحكومة .

وهكذا أصبحت سيطرة الوالى الزراعية قائمة على كسب مزيد من الارض ومن ناحية أخرى تكوين ارسنقراطية زراعية تكون سندا له فى الحكم . وبالفعل ارتبطت مصالح هذه الطبقة بالنظام الذى أقامه الباشا فى مصر .

وكان معظم هؤلاء من الموظفين الاتراك والجند الباشبوزق وبلاذات الابليين فى بداية الامر كذلك كان من بينهم عدد من الاجانب ونفر قليل من المصريين الذين اعتمد عليهم الباشا فى ادارة الامور فى البلاد ولم يكن لمعظم هؤلاء جذور فى المجتمع المصرى بل استمدوا مكانتهم فى البلاد من مصالحهم المادية التى كلفت الحكومة تدعيمها (١٠) .

وقد شهد عام ١٨٢٩ بداية منح الابعديات لبعض الأفراد كالاغا جوريجى ولى الدين اذ حصل على مائة فدان معفاة من الضريبة (١١) . وقد اشترط فى منح هذه الابعديات ان يزرعها النلس بأنفسهم ولم يكن لواقضى اليد عليها الحق فى التصرف فيها بأى وجه وانما كان يجوز توارثا المنفعة فيها بعد موافقة بيت المال (١٢) .

بعبارة أخرى سمح لحائزى الابعديات بحق الانتفاع بها طوال حياتهم على أن تؤول الى الدولة بعد وفاتهم . ويبدو أن عدم صدور نص صريح بملكيتهم لها كما لم يكن لحائزها حق التصرف فيها قد أدى الى الفتور فى اصلاحها ورؤى اتخاذ خطوة أخرى لتشجيعهم على المضى فى الاستصلاح

— ١٨٣ —

لذلك صدر أمر في سنة ١٨٣٦ بأن تعطى سندات تملك الى اصحاب الاطيان الذين أنعم بها عليهم على أن تكون تلك الاطيان رزقة بلا مال وبالفعل أصدرت الروزنمة السندات المذكورة وأعطتها للحائزين بشرط استثمارها والانتفاع بغلاتها (١٣) . كما أصبح من حق الابن الاكبر وراثته هذه الارض طبقا لقانون سنة ١٨٣٦ .

وهكذا ساهم هذا الامر في خلق ارستقراطية زراعية ثم جاء الامر التالي الذي صدر في يناير سنة ١٨٣٧ ليؤكد ذلك بل وينص على صلاحيات أوسع حين أمر بتوريث الابعديات للذرية فان لم توجد ذرية فالى ممالكهم البيض واما آلت الاراضى الى الحرمين الشريفين (١٤) .

اما اذا بلغ حائز الابعادية سن الشيخوخة ولم يكن له وريث فيحق له التنازل عنها لمن يريد بشرط أن تعطى لاشخاص قادرين على زراعتها .

من هنا لم يكن من حق حائز الابعادية أن يبيع حق الانتفاع وان كان له حقوق ثابتة على اطيانه وهكذا ارسيت في مصر منذ تلك الفترة القاعدة التي شكلت نواة كبار الملاك ولما كان حائزو الابعديات حريتهم مقيدة في بيعها فقد سئم المنعم عليهم بها الاستثمار في تكلف نفقات اصلاح ارض ليسوا بمالكين لها ملكية مطلقة لهذا رأى محمد على اصدار امره في سنة ١٨٤٢ بتأييد اعفاء الابعديات من الضريبة ومنح أصحابها حق التصرف فيها كيف شاءوا والحق في ملكيتها ملكية مطلقة ولهم حق بيعها وشرائها وهبتها .

ولم تكن جميع اطيان الابعادية كلها رزقة بلا مال بل كانت هناك اطيان منحها محمد على بشروط معينة فحينما أعطى للشيخ ايوب ٦٠٠ فدان اشترط عليه زراعتها اشجارا ولما أخلف الوعد كلف بسداد الأموال عنها لمدة ثلاث سنوات وهدد بانتزاعها منه (١٥) .

وقد حدثت نفس الشيء بالنسبة للعربان حين اعفاهم من الضريبة لعدد معين من السنين يتراوح بين ثلاث وسبع سنوات حسب صلاحية الارض للزراعة على ان تربط عليها الضريبة في نهاية مدة الاعفاء بواقع الضريبة السائدة في الناحية (١٦) .

وجاء في احدى الوثائق أن العربان كانوا يمنحون أراضي من الابعاديات بالمال على أن تبقى في عهدهم ثلاث سنوات بلا مال (١٧) . وبخاصة التي منحت للشيوخ حسن اباظة ثم الغي منح الابعاديات سواء بالاجار أو بضريبة كلمة أو بنصف ضريبة بعد صدور قرار التملك في سنة ٤٢ (١٨) .

وكان الهدف من منح الابعاديات للعربان هو تحبيب الحضارة والاستقرار لهؤلاء القوم وبخاصة المقيمين على حدود القطر المصرى كالشرقية والغربية حين منحهم الباشا اطيان عديدة معفاة من الضرائب بشرط تعبيرها ولم يعطهم سندات تملك . وانما وعدهم بعدم تكليفهم بأعمال السخرة أو الخدمة العسكرية واعتقد محمد على أنه بهذه الوسيلة استطاع أن يبعد العربان عن السلب والنهب وانه دفعهم الى مشاركة بقية طوائف المجتمع في أعمال الزراعة مما يؤدي الى زيادة الثروة العامة .

ولما كان العربان غير مؤهلين للعمل الزراعى فقد استعانوا بالفلاحين في مقابل نصف المحصول فيمنعهم محمد على عن ذلك في أمره الصادر في سنة ٣٧ ثم كرر هذا المنع في سنة ٤٦ حين هددهم بتزيع اطيانهم اذا لم يحرثوا بأنفسهم وبعد أن الف العربان الزراعة رأى محمد على ضرورة دفعهم للخراج بحسب فئة اطيانهم (١٩) .

كما شمل منح الابعاديات بعض العسكريين مثل أحمد باشا وكيل الجهادية وقد قدر ما انعم به محمد على عليه بألف فدان (٢٠) .

كما أعطى كل من على بكباشى وأنطون ناشد مائة وخمسين فدانا (٢١) واذا كانت هذه الاراضى قد أعطيت لهم كرزقة بلا مال فقد اشترط عليهم ضرورة استصلاحها فاستعانوا بمرتباتهم ككبار ضباط لاستصلاحها وكان باستطاعتهم السير في هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم، وجاء انهيار نظام محمد على الاحتكارى مساعدا لهم على سرعة نمو عملية استغلالهم الاقتصادى ذلك أنهم أمادوا من رخص الايدى العاملة وتوفرها بعد تسريح الجيش الذى انخفض عدده من ٢٨٥ الى ١٨ ألف جندى ومن اقبال المصانع ورفت العمال فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة من أرض ورأس مال وأيدى عاملة وكل ما يلزمهم لتحسين انتاجهم وزيادة ارباحهم (٢٢) .

كذلك حظيت الضياع التي منحها محمد على للأفراد وبخاصة كبار موظفي الأقاليم بأهمية بالغة على حساب القرى المجاورة فكان كبار الموظفين يحصلون على المياه قبل غيرهم ويستخدمون أحسن العمال من القرى المجاورة علاوة على ما يقدمه لهم شيوخ القرى من مساعدة ممكنة ، وهكذا كان عدد قليل من الحكام وكبار الموظفين يجنون أرباحهم في مقابل استثمار قليل من جانبهم أو بلا استثمار على الإطلاق .

وقد جاء في تقرير كامل أنه لو اقتطع محمد على كبار موظفيه مساحات من الأرض الصالحة للزراعة على أن تكون ملكا خاصا لهم أو نظير إيجار ثابت معتدل لازداد مركزهم في البلاد ولاصبحت لديهم بواعث جديدة تدفعهم الى توثيق علاقاتهم بحكومة الباشا (٢٣) .

وهذا ما حدث بالفعل اذ سرعان ما شكل هؤلاء فيما بعد الارستقراطية الزراعية التي تعد من أقدم القوى وأكثرها استقرارا والتي أصبحت تمتلك حوالى مائتى ألف فدان كملكية شخصية لهم (٢٤) .

ومن هؤلاء على سبيل المثال ارتين شكرى أفندى الترجمان الذى حاز مائتى فدان (٢٥) وباكير أفندى ناظر شون الغلال ببوراق الذى حاز ٣٠٠ فدان من الابعادية رزقة بلا مال (٢٦) ، كما حصل عبد الرحمن بك المعلمون الثانى بالاقاليم الوسطى على مائتين وخمسين فدان من أطيان الابعادية يزرعهم حسب رغبته رزقة بلا مال (٢٧) . وأعطى ياسيليوس مدير الحسابات ثمانمائة فدان واخوان معلم درس ومعلم آخر كل واحد منهم سبعمائة فدان حتى صار مجموعهم ألفين ومائتين فدان من أطيان الابعادية (٢٨) .

كما منح السر عسكر ابراهيم ألف فدان من أطيان الابعادية تخصص لزراعة القصب بشرط أن تكون من أحسن الأطيان بل وامداده بما يحتاج اليه دون أى تأخير (٢٩) كذلك تم معايينة ما قد تحتاج اليه مائة فدان أخرى من الابعادية مخصصة لانجال الجنب العالى من البكوات على أن يتمهد بالاشراف عليها رجال معتمدون من المشايخ في مقابل اعطائهم سدس المحصول الناتج منها ويقومون بتهيئة الخدم اللازمين للزراعة على حسابهم ودفع تكاليف ماكلهم (٣٠) .

ومن هنا يتضح كيف أن الاراضى التى منحت سابقا كان يشترط زراعتها اما باصناف معينة أو زراعتها كيف شاءوا على أن يقوموا هم بلخدمتها والانفاق عليها بينما كانت الاراضى التى منحت لحاشيته واقاربه تقدم لها جميع الخدمات اللازمة .

ومن الاراضى التى تندرج ضمن الابعاديات ما منحه محمد على للامير محمود غانم وعلى غانم وهم من ملتزمى قوة وقد قدرت هذه الاراضى بخمسة مائة فدان غير أنها لم تكن رزقة بلا مال بل طلبا من مأمور قوة اعطاهما عقد ايجارها وقد افاد أمر عال بأن تعطى لهما هذه الاراضى بلا مال لمدة ثلاث سنوات على أن يؤخذ منها فى السنة الرابعة ضريبة مثل الضريبة التى تؤخذ من الاطيان التابعة للقرية (٣١) . كما اعطى بعض اولاد العهد والمشايخ مائة فدان من اطيان الابعادية للاشراف على زراعتها وتكون بمثابة رزقة بلا مال (٣٢) .

وهكذا صار بعض الملاك الجدد من اصول ريفية .

ومن الذين انعم عليهم ايضا من اطيان الابعاديات سليمان أفندى باشمهندس الغربية وقد حصل على ستين فدان بشرط زراعتها اشجار ومحاصيل شتوية واذا سار حسب الاوامر اعطيت له رزقة بلا مال (٣٣) . كذلك حصل أدهم أفندى ناظر مصلحة الزيتون بالفيوم على مائة فدان من اطيان ابعادية بنواحى اقليم الفيوم على أن يكون حرا فى زراعتها وتكون له رزقة بلا مال (٣٤) . ومن حازوا اراضى من الابعاديات أحمد أفندى الرشيدى الامام بالديوان اذ حصل على مائة وخمسين فدان بمديرية نصف أول وسطا ومنح حرية زراعتها كيف شاء على أن تكون رزقة بلا مال (٣٥) . ثم اعطى محمد على فيما بعد جزءا من اطيان الابعاديات لذوى النفوذ من الاغنياء بموجب تقاسيط أو رزقات معفاة من الضريبة واعترف لهم بحق ملكيتها (٣٦) .

ومن هؤلاء أهل الوجاهة وكبار الفلاحين وبعد أن أصبحت صالحة للزراع أخذ أصحابها فى تأجيرها ولما كان الباشا يريد أن يستغلوها بأنفسهم فقد اصدر أمره فى سنة ٣٨ بنهيمهم عن تأجيرها وأن ينفقوا باستثمارها ومباشرتها بأنفسهم (٣٧) .

كذلك طلب من ذوى المكائنة من المشايخ المعروفين بالثراء أن يرسلوا أبناءهم لتعلم فن الزراعة على أن يعطى لكل ولد من أولادهم مائة فدان من أصل زمام بلدته ان لم يكن ثمة أبعادية فى البلدة على أن يعطى نفس الشيء لأولاد الاثرياء والوجهاء ومن يرغب فى ذلك (٣٨) .

وقد بلغ مقدار الابعاديات فى عهد محمد على طبقا لما يقول كلوت بك مليون فدان وحوالى ٧٢٥ ألف فدان طبقا لجدول آخر يستند على الوثائق الرسمية (٣٩) .

وفى النهاية لا يجب أن ننفل أن محمد على منح الاجانب بعض الابعاديات تشجيعا لهم على استغلال أطيان القطر واصلاحها وتعميرها . بالرغم من أن الباب العالى كان يحرم تملك الاجانب أية اراضى فى ولايات الدولة العثمانية فى ذلك الوقت وان كانت الدولة قد عدلت سياستها فيها بعد اى فى سنة ١٨٦٧ حين رخصت للاجانب التمتع بحقوق ملكية الاطيان (٤٠) .

وهكذا سبق محمد على الباب العالى فى تملك الاجانب للارض اذ أصبحوا ملاكا حقيقيين طبقا لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ ويقال أن تملك الاجانب شمل جميع الاوروبيين الذين استقدمهم الباشا والذين توافدوا على مصر من كل جنس للعمل فى الدولة الحديثة ومن هؤلاء الاجانب اليونانيين الذين نزحوا الى مصر واستقروا فى البلاد ، وقد استطاع كثير منهم وخاصة البارعين فى التجارة أن يكونوا رؤوس أموال ضخمة استثمروها فى استصلاح الاراضى أما من لا رأس مال لهم من الزراع ذوى الخبرة فقد ساعدتهم محمد على الذى قدم لهم الاموال ليشتروا بها المواشى ومستلزمات الزراعة والبذور وكان لهؤلاء اليونانيين كل الفضل فى تزويد الزراعة فى الدلتا بقوتها الدافعة الاولى خصوصا منذ أن كيفوا أنفسهم مع الزراعة الحديثة والمحاصيل الجديدة ، كما حصل عدد كبير من التجار البريطانيين على منح من نفس الاراضى وفى سنة ١٨٤٠ قاموا باستثمارات رأسمالية ضخمة على حوالى ٢٥ الف فدان. كان جزء منها من اراضى الابعادية التى استصلحوها وزرعوها (٤١) .

وبينما سمحت الشريعة الاسلامية للاجانب بملكية الارض بشرط أن يدفعوا الخراج المقرر على الارض وأن يخضعوا للجزية أو ضريبة الرأس

فان جرييل بير كان يرى أن محمد على تجاهل القانون الاسلامى حين منح الابعديات بستخاء كبير للجانب (٤٢) .

وهكذا منح محمد على مساحات واسعة من الابعديات لمختلف الفئات الاجتماعية التى كانت تقيم فى مصر سواء كانت تنتمى الى هذا المجتمع المصرى أو لا تنتمى اليه واصبح هو المشرف على تنفيذ السياسة الزراعية الجديدة التى رسمها والتى لم تكن ترمى الى الاكتفاء الذاتى فحسب بل انتاج حاصلات تعد للتصدير .

ثانيا - الجفالك :

تمثل النوع الثانى من الملكيات الكبيرة فى الجفالك وهى مساحات واسعة أيضا من الابعديات التى استولى عليها محمد على وخصصها لنفسه ولافراد أسرته كما شملت أيضا الاطيان الاثرية للقرى العالجة عن سداد المال المرى فتعهد بها محمد على وأولاده وبناته هذا بالاضافة الى اطيان الوسنايا الشاغرة نتيجة لالغاء نظام الالتزام وتحولها الى اطيان رزقة بلا مال طبقا للامرين الصادرين فى يناير سنة ٣٧ ، وفبراير سنة ١٨٤٢ . فأصبحت بذلك ملكا مطلقا للباشا وأولاده كجفالك ابراهيم باشا وعباس باشا (٤٣) .

والجفالك جمع جفك وهى كلمة فارسية الاصل وتعنى الحقل الذى يزرع سنويا بواسطة المحراث الذى يجره ثوران ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعنى الارض ورأس المال والابنية والمثنية وأدوات الزراعة أى المزرعة الكاملة العدة (٤٤) .

وقد قدرت مساحة الاراضى الزراعية فى مصر فى سنة ١٨٤٤ بـ ٩٧٣.٥٩٠ فدان وبلغت نسبة مساحة الجفالك من هذه الاراضى نحو ١٨٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية فى البلاد (٤٥) .

ولما كانت الجفالك تشكل فى معظمها أساس ملكية أسرة محمد على فقد ظلت أمور الجفالك تدار بمعرفة ديوان شجورى المعاونة حتى سنة ١٨٤٣ * حين انشئ لها ديوان خاص بها عرف باسم ديوان الجفالك والعهد السنية . وكانت سياسة محمد على فى توزيع تلك الاراضى تدور

حول غرضين أساسيين أولهما زيادة ثروة البلاد الزراعية وثانيهما إنشاء طبقة أرستقراطية زراعية من اقاربه واتباعه من كبار الحكم ووجهاء البلاد.

وكان لهذه الاراضى طابع خاص سواء فى شكل الملكية أو علاقات الانتاج السائدة فيها فقد كان ملاكهم من أكبر ملاك الاراضى من حيث المساحة تدعمهم اصولهم الاجتماعية اذ كان أغلبهم ان لم يكن كلهم من الاتراك الجراكسة وهم العناصر التى تشكلت منها حاشية محمد على وأصدقائه وأسرته فضلاً عن انهم كانوا يلعبون دوراً رئيسياً فى جهاز الدولة .

ومن أجل هذا بذل محمد على جل اهتمامه حين قرر مساعدة ملاكها بما يحتاجون اليه من مهمات ومواشى وقرر صرفاً خمسمائة كيسم الى عباس باشا من أجل هذا الغرض (٤٦) . كما أمر مدير المنوفية بإرسال ٣٠٠ كيسم لمصروفات الجفالك المستجدة فى السنبلالوين (٤٧) لاهتمام الباشا بها وحث حائزيها على العمل فيها وكان ذلك فى الثلاثينات .

ولضمان سير العمل فى الجفالك على الوجه الاكمل استعان محمد على بعدد من الموظفين والاداريين اذ أن تسوية سنة ١٨٤١ جعلته يركز كل اهتمامه فى استثمار الجفالك (٤٨) .

كما اصدر عدة أوامر اشتملت على العقوبات المختلفة التى توقع على المهملين فى زراعة تلك الجفالك . والتشديد على النظار باعتبارهم المسؤولين عن انجاز جميع الاشغال فى الجفالك والموظفين الآخرين كالأخوة وأمناء المخازن (٤٩) .

وإذا كانت العقوبات التى شملها قانون الجفالك تعد بالغة الشدة فالهدف من فرضها هو ضمان تفانى موظفى الجفالك فى خدمتها وخدمة أسرة الوالى واتباعه ورغم تحمس محمد على لهذا النوع من الاراضى وسنه القوانين المختلفة للنهوض بها فان نظام الجفالك قد أصيب بالفشل لخضوعه لإدارة شبه بيروقراطية فقد كان توزيع البذور يتم بواسطة المكاتب الحكومية فتتأخر عن موعد البذور وغير ذلك من الاجراءات المألوفة فى النظام البيروقراطى .

- ١٩٠ -

ولما كان النظار الخاضعون لرغبات السلطة المركزية محرومين من كل قدرة على المبادرة فقد التزموا موقفا يغلب عليه عدم الاكتراث كذلك كثرت سرقات الفلاحين ، كما أن مراجعة الحسابات كانت أمرا مستحيلا لهذا أصابت الجفالك كثيرا من أصحابها بخسائر فادحة وكثيرا ما كانت تجرى التحقيقات عن سبب عجز الجفالك عن تقديم الحصص المفروضة عليها وكثيرا ما كان اللوم يلقى على الفلاح الذى يعاقب بالمد أو يضطر الى الهروب وكان المسئولون يخفون حقيقة ذلك عن البلايا اذ كانوا يدركون ان اتقان فن اخفاء الحقيقة عنه هو مقياس كفاءتهم لهذا كان يعود الى القاهرة بعد رحلاته فى ضياعه ويتحدث عن أحوالها الطيبة التى تعم الريف ويمتدح اشهر الموظفين رغم فسادهم ولم يكن أعضاء الديوان أكثر اهتماما من موظفى الاقاليم باطلاع محمد على على الحقيقة ولهذا كان على جهل تام بحقيقة الاحوال فى الجفالك (٥٠) .

ولم يكن من الممكن أن تخفى على محمد على حقيقة الاحوال المخزنة فى الجفالك الى ما لا نهاية فعندما وصلته الشكاوى اصدر تعليماته الى نظار المالية لدراسة المشكلة وحولت النظارة المسالة الى محكمة الحقيقة التى قامت بوضع تقرير رسمى يستند الى معلومات تلتقتها من مديرى الجفالك ولكنها لم تستطع تقديمه الى محمد على لاسباب منها الاجراءات البيروقراطية المعقدة ثم خوفها من غضبه الذى قد تثيره الحقائق التى يكشف عنها التقرير وقد اوضح التقرير الخسائر المتزايدة التى عانتها الجفالك كما عرض لهروب الفلاحين الى سورية وفى يوليو سنة ١٨٤٤ عقد محمد على الاجتماع السنوى لمديرى الجفالك ويبدو انه طالبهم فيه بمطالب غير معقولة حينئذ قرر عدد من مستشاريه مواجهته بالحقيقة ويقال انه استشاط غضبا ومكث نصف اغسطس سنة ١٨٤٤ لدراسة التقرير ثم سار كل شىء فى مجراه الطبيعى (٥١) .

ولا يمكن تفسير ذلك الا بأن محمد على فى هذه الفترة كان قد بلغ من الكبر عتيا فلم يعد فى مقدرة مباشرة الامور بنفس الحزم الذى اشتهر به فى بداية حكمه .

ثالثا - العهد

كان الفرض من منح الإبعاديات والجفالك هو ضمان ولاء قطاع عريض — سواء من الموظفين الكبار والاتباع والحاشية — للباشا وضمان تدفق الثروات على الخزينة وعندما استحدثت بحمد على نظام العهدة كان هدفه الاساسى منه هو ضمان تحصيل الضرائب بثتى الوسائل الممكنة .

وإذا كان محمد على قد ألغى نظام الالتزام فى بداية حكمه « فانه وحكمه يقترب من نهايته اعد تشريعا مائلا بعض الشيء لنظام الالتزام الا وهو نظام العهدة » (٥٢) .

وقد اتبع محمد على هذا النظام لأن مشروعاته السياسية والعسكرية أدت الى حرمان الاراضى الزراعية من جانب كبير من القوى العاملة اذ ان تجنيد الفلاحين على نطاق واسع فى الجيش قد أثر بلا ريب على الزراعة بالاضافة الى ما كان يقع على عاتق هؤلاء الفلاحين من زراعة الارض وآداء ضرائبها ولما عجزوا عن الوفاء بذلك فضل الكثيرون منهم سبيل الفرار من قراهم كما سبق أن اشرنا فتراكبت الضرائب على القرى « وكان لابد من ايجاد حل لهذه المشكلة يضمن لخزانة الدولة انتظام مواردها وتمثل هذا الحل فى ابتداء نظام العهدة » .

ويقال أنه لا يعرف على وجه التحديد متى بدأ العمل بذلك النظام فهناك أوامر صادرة من الباشا بتنظيم العمل بنظام العهدة فى عام ١٨٣٦ وربما قام محمد على بتجربة ذلك النظام فى منتصف الثلاثينات فجعل بعض الاثرياء يتعهدون بالقرى المعاجزة عن سداد الضرائب وحين تأكد من نجاح التجربة قام بتعميم نظام العهدة (٥٣) . فأصدر مرسوما فى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش وآخرين ممن أثروا فى الحرب بدفع المتأخرات عن القرى التى تسلموها بصفة عهدة (٥٤) .

ويقال أيضا أن انشاء العهد سابق على فكرة توزيع أراضى النواحي غير القادرة فقد أعطى محمد على فى سنة ٣١ قرية مرصفة فى القليوبية

عهدة لمحمود أفندى ناظر المبيعات كما أعطى بعد ذلك فى سنة ٣٣ عهدا
أخرى منها اقليم شرق اطيح اما البراجيل فتم منحها فى سنة ٣٦ (٥٥) .
وقد بلغت جملة الاراضى التى منحت عهدا ٢٠٠٠٠٠ ١٢٠٠ فدان وفى
سنة ٤٤ وصلت مساحة العهد التى كانت فى يد محمد على وأسرته الى
٢٩٣٠٠٠ فدان كان منها ٢٠ ألفا فى يد محمد على نفسه ، ٩٨ ألفا فى
يد ابراهيم والبقى فى يد أفراد الاسرة (٥٦) .

وفى البداية أبدى الافراد الاغنياء ترددا كبيرا فى قبول العهد وعندما
استمرت أحوال البلاد فى التدهور اصدر محمد على أمرا بتكليفهم لهذا
العمل ولم يكن لهم خيار فى هذا الامر فأنصاعوا لأوامره .

والحقيقة أن الضياع الكبيرة التى تكونت خلال تلك السنوات من
العهد لم تكن ضياعا بل كانت أقرب الى التزامات الضرائب حيث أن
سياسة منح الاراضى للملاك أفراد دخلت الى حيز التنفيذ بعد سنة ١٨٣٧
وبناء على ذلك أصبح هناك « عهد الاسرة الحاكمة التابعة لديوان عموم
الجفالك والعهد السنية » اما فيما يتعلق بالعهد الاخرى فلم تكن الحكومة
تتدخل فى شئونها ولم تكن تهتم الا باستلام الضرائب والمحاصيل منها(٥٧) .

بعبارة أخرى لم يكن المتعهدون من طائفة واحدة اذ تعهد محمد على
وأفراد أسرته ببعض القرى كما تعهد بقرى أخرى اشخاص من الوجهاء
وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين ومشايخ القرى والفلاحين والاجانب،
على أن يتعهدوا بضمن خراج الاراضى وادارتها وزراعتها واستغلالها
وفناء ما عليها من المتأخرات وما يستحق عليها من الضرائب الجديدة .

وكانت مساحة العهدة تتراوح بين ٣٠٠ الى ٨٠٠ فدان فحينما خلت
احدى قرى المنيا من سكانها بعد أن جندوا للجيش وأصبحت القرية بدون
زراعة تراكمت التزامات الضريبة لعدد من السنين حتى قام على أفندى
وهو موظف مدنى بدفعها كلها فى بحر ثلاث سنوات كما انه استثمر أمواله
فى تحسين الاراضى اذ كانت أرض القرية تغطى ألف فدان منها ٤٠٠ خاضعة
للضريبة وقد تسلم الذكور ١٥٠ فدان من الارض المعفاة من الضريبة ، ١٦٠

اخرى مقابل جبل سنوى للبasha . كذلك تعهد سليم باشا — سلحدار —
 حاكم مصر العليا اثناء العشر سنوات الاخيرة من عهد محمد على قرية البلينا
 وهى على بعد ٥ كيلو مترات من جرجا وتسلم ٦٢١ فداناً من هذه القرية
 كذلك تعهد احدى القرى شمالى اسيوط ، كما اعطيت قرية قليوب لآل
 الشواربى فقد حازوا ٤ آلاف فدان من سبعة آلاف فدان فى قليوب كما
 تلقى سيد باشا اباطة ما يقرب من عشرين قرية فى الشرقية كعهدة له (٥٨) .
 ومن الموظفين الذين تعهدوا بسداد بعض الضرائب عن القرى المعسرة
 باسيليوس بك مدير الحسابات المصرية اذ احيلت عليه ناحية كفر
 الزيات (٥٩) .

كما امر مفتش عموم الحسابات المصرية بضرورة التعهد بناحية
 شبرا وسداد اموالها بشرط عودة الاهالى تدريجيا الى اطيئهم عندما
 تتحسن حالتهم المالية (٦٠) .

كذلك حصل الاجانب على العهد بشرط ان يوفوا اموالها التى عليها
 ويقوموا بزراعتها فقد تعهد الخواجة توسيحه بزراعة ناحية بطرة (٦١) .
 ولما كان الاجانب يتعهدون بسداد الضرائب عن بعض القرى المعسرة فقد
 كانوا يضعون ايديهم على بعض اطيان العهدة ويتمتعون بحق الانتفاع
 وحينها كانوا يتأخرون عن ارسال المتأخرات عن قراهم كانوا يجبرون على
 دفعها باهر من بوعودى بك (٦٢) .

ولما كان بعض الاجانب قد اظهر استعداد لسداد المتأخرات عن العهد
 فشجعت الادارة المصرية حين ذاك تكليف الاجانب بالعهد وفيما يلى نموذج
 عن علاقة الاجانب بالعهد يخص مديرية البحيرة ويوضح علاقة الاجانب
 بها مع ملاحظة ان مديرية البحيرة كانت من أكثر مديريات القطر اغراء
 للاجانب بحكم مجاورتها للاسكندرية .

وهذا كشف بيانى باسماء الاجانب المتعهدين فى مديرية البحيرة وقيمة
 ما عليهم من متأخرات :

عدد القروش	عدد الاكياس	اسماء الاجانب المتعهدين
٢٠٤	٨	الخراجة جورجى قلذرة
١٣٦	٤٨	الخواجة جورجى جباره
٤٦٨	١٧	الخواجة برطوه
١٥٢	٤	الخواجة صبحى
١١	٢٦	الخواجة صفر
٤٥٨	٠٠	الخواجة جورجى اذيب
١٠٧	٤٤٧	الخواجة طريل
٠٠٠	٢	الخواجة شروبل الحليم
٦٢	٦٨	الخواجة توسيحه
٣٦٤	١٣	الخواجة نامولانى
١٠	٢	الخواجة مواجل (٦٣)

واذا كانت هناك أوامر صارمة تحض دائما على دفع المتأخرات الا ان التأخير ظل ثلثها حتى ١٢٦٣ لهذا طالب الباشا من ارتين بك التشدد فى طلب تسديد المتأخرات التى على المتعهدين الاجانب المقيمين بالاسكندرية والذين كانوا متعهدين بمديرية البحيرة والا تركوا القرى التى فى عهدهم وهذا كشف بيانى آخر بقيمة المتأخرات على بعض الاجانب .

جورجى قلذرة	٣٦٧ قرشا	٧ كيس
الخواجة صيره	١٣١ قرشا	٣٠ كيس
الخواجة صفر	٤٠٩ قرشا	٤ كيس
الخواجة توسيحه	٤٥٨ قرشا	٧٦ كيس
الخواجة لى طوقره	٢٥٨ قرشا	٥١ كيس
الخواجة بلولانى	٧٠ قرشا	٢٠ كيس (٦٤)

ومن الطبيعى ازاء ذلك ان تنتقل مساكنات واسعة من الارض الى ايدى اصحاب رؤوس الاموال الذين قبلوا دفع المتأخرات المطلوبة وأصبحوا

يستخدمون الفلاحين كأجراء بعد أن حملوا عنهم عبء القيلم بسداد ضريبة الاطيان وتسليم القدر المتفق عليه من المحصول ، بالاسعار التى حددها الباشا (٦٥) .

وهكذا حولهم عملهم فى هذا الميدان من مجرد متعهدين بسداد ضرائب الفلاحين الى ملاك كبار للارض .

من هذا يتضح لنا أن نظام العهدة كان يتشابه مع نظام الالتزام الى حد كبير من حيث كون المتعهد يلتزم بدفع ما على القرية من الاموال مقدما على أن يتولى هو تحصيلها من الفلاحين ومن حيث حصول المتعهد على مساحة من الارض يستخر المزارعين فى فلاحيتها لحسابه الخاص ويختلف عنه فى أنه لم يكن باستطاعة المتعهد نظريا أن يجبر الفلاح على دفع مبلغ ازيد مما هو مربوط على أرضه الاثرية وفى أن أرض المتعهد لم تكن تعفى من الضرائب بل كانت الضرائب والبقايا توزع على الابدنة ويقيد على المتعهد ما يخص اطيان العهدة وعلى الاهالى ما يخص ما بيدهم من الاطيان التى يتركها لهم المتعهد وفقا لقدرتهم المادية .

ومن ثم كان وجود العهد من الناحية النظرية مرهونا على مشكلة الضرائب المتراكمة على القرى بينما كان نظام الالتزام نظاما ماليا واداريا ثابتا (٦٦) .

وبينما كان نظام العهد يقتضى من الفلاحين العمل لدى المتعهدين فى مقابل نصف المحصول على أن تقدم لهم البذور ورأس المال إلا أن المتعهدين لم يلتزموا بذلك اذ كانوا يرغبون الاهالى على زراعة الاطيان الخاصة بالعهدة ويستخدمون مواشيهم أيضا دون أجر مما كان يجعل الفلاحين غير قادرين على زراعة أرضهم الاثرية وآداء ما عليها من التزامات مالية ولذا كانوا يفرون من الارض « فأصدرت الدولة أوامر مشددة للقبض على الفارين وتسليمهم للمتعهدين » (٦٧) .

ولتفادى الحكومة ذلك منعت المتعهدين من توزيع البقايا التى على اطيان العهدة على اطيان الاهالى وأصدرت قرارا يلزم من يتبع هذه

الطريقة الى تغريمه ثلاثة اضعاف المبلغ الذى يحصل عليه من الاهالى دون وجه حق .

وعندما ازداد ظلم المتعهدين للفلاحين وخاصة الذين يتمتعون بنفوذ كبير لدى السلطة من شيوخ البدو واعيان الريف اضطرت الدولة الى فك عهدهم واعطاهم مساحة من الاطيان وترك الباقي للفلاحين يتولون زراعته ويؤدون للحكومة ما عليه من اموال (٦٨) .

وهكذا وجد العمال الزراعيون مجالا للعمل بالاجرة فى زراعات المتعهد (٦٩) والشئ الهام الذى يجب التعرض له هو ان هذه الارستقراطية الزراعية تعتبر جديدة فقط من زاوية الاشخاص وحقوق التصرف ثم الملكية المطلقة التى اعطيت لهم فيما بعد ولكنها قديمة فى نفس الوقت من زاوية انها ورثت وبشكل كامل أيضا كل صفات الملتزمين فى بعدهم عن العمل الزراعى وغريبتهم عن حياة الفلاحين واضطهادهم لهم. وامتصاص الجزء الاكبر من الانتاج الزراعى نفسه وانفلقه فى أنواع الترف الاخرى (٧٠) . كما ظلت تعمل من أجل تدعيم سلطتها وملكيته مما أدى الى مزيد من الظلم والتعسف ربما أكثر من الملتزمين القدامى الذين لم يكن لهم هذه الحقوق التى قاربت شكل الملكية المطلقة .

رابعاً - الوسية :

عندما ألغى محمد على نظام الالتزام أبقى بعض الاطيان فى حوزة الملتزمين وأعطاهما من دفع الضرائب وأعطى الملتزمين حق الانتفاع بها سواء بزراعتها بأنفسهم أو بتاجيرها مدى حياتهم كذلك صرح لهم بالتنازل عنها لمن يشاءون بشرط أن يكون هؤلاء قادرين على زراعتها . وقد حاز بعض العربان فى مأورية الفيوم بعض الوستايا الخارجة عن المساحة (٧١) .

كما أملاك العسكريون بعض اراضى الوسية ومنهم حسن اغا « بكباشية جهادية » (٧٢) .

وهكذا تحولت الوستايا الى مصدر من مصادر الملكية الكبيرة فى مصر وقدرت مساحتها أيام محمد على « بحوالى ١٠٠ ألف فدان » (٧٣) وقد

جرى مع الوسايا ما جرى مع بقية الاراضى الاخرى التى أقطعها محمد على فأعطى لأصحابها حقوق التصرف والارث ثم تطورت لتمثل شريحة من كبار الملاك فى أواسط القرن التاسع عشر .

خامسا : مسموح المشايخ والمصاطب :

اطلق هذا المصطلح على الاطيان الخاصة بشيوخ القرى وكان هؤلاء يحصلون على مساحات من الارض من الملتزمين عرفت باسم مسموح المشايخ وهى معفاة من الضرائب نظير ما يؤدونه للملتزم من خدمات كما كانت لهم عوائد مالية مقابل استضافتهم لعمال الملتزم وحينما ألفى محمد على نظام الالتزام أعطى لشيوخ القرى فى مساحة الاطيان سنة ١٣ اطيانا بلغت مساحتها ٥٪ من زمام قراهم « واعفيت من الاموال الاميرية نظير خدماتهم للحكومة او استضافتهم لرجالها ولعابري السبيل » (٧٤) .

وكان للمشايخ حق الانتفاع باطيان المسموح مدى حياتهم فإذا مات المنتفع كان المسموح من حق اولاده ماداموا يتولون مهمة الضيافة فإذا لم يكن له اولاد او كان اولاده لا يستطيعون القيام بواجبات الضيافة فان اطيان المسموح الخاصة به تضاف على القرية بأعلى ضريبة فيها ولم يشرع فى ذلك الا فى بداية سنة ٤٣ (٧٥) .

وهكذا خلق محمد على بالإضافة الى الجفالك والاباعد شكل ثالث من اشكال الحيازة الزراعية تمثل فى مسموح المشايخ وقد اعتمد الباشا على المشايخ فى ادارة القرى اعتمادا كبيرا واعطاهم اجزاء منها يزرعها لهم الفلاحون بالسخرة .

وقد بلغت مساحة الاراضى التى وزعت على مشايخ البلد فى عهد محمد على كأراضى معفاة من الضرائب حوالى ١٥٥ ألف فدان (٧٦) .

وكما ان الجفالك والابعديت قد ساهمت فى تكوين كبار الملاك فى مصر فقد انطبق ذلك ايضا على مسموح المشايخ مع الفارق وهو أن كبار الملاك فى هذا القطاع كان معظمهم من عائلات مصرية بعكس أصحاب الجفالك والابعديت الذين كانوا من اصول اجنبية .

وزيادة في الايضاح نجد أن اطيان مسموح المشايخ كانت هي الاساس الذي قامت عليه ملكيات اعيان المصريين من شيوخ القرى وقد نشأت هذه الملكيات الكبيرة نتيجة لظروف سياسية واقتصادية متعددة لعل أبرزها رغبة محمد علي في تقويض النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في البلاد عند بداية حكمه وخلق مصالح اقتصادية للفئات الاجتماعية التي اعتمد عليها في حكم البلاد ومن ثم تهيأت الفرصة لقيام طبقة تتمتع بنفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يستندان على ما تمتلكه من ثروة عقارية (٧٧) .

وزيادة في كسب ود مشايخ البلاد قام محمد علي بمنح ١٠٠ فدان لابناء مشايخ البلاد وتعليمهم فن الزراعة على يد عدد من الافندية الذين عادوا من البعثات (٧٨) .

ومن المشايخ الكبار الذين حصلوا على اطيان المسموح الشيخ محمد الشاذلي والشيخ طعيمة ومحمد الاخندل (٧٩) .

واذا قارنا بين هذه الفئة من الملاك وبين الفئات الاخرى المتمثلة في أسرة محمد علي وكبار موظفيه وضباط جيشه وكذا الاجانب نجد اختلافا عميقا فالملاك من المشايخ كانوا يرتبطون بالامالي وبالأرض لانهم ينتمون الى البيئة المصرية في حين كانت الفئات الاخرى تهتم بالدرجة الاولى بمصالحها المالية .

كذلك استولى المشايخ على اراضي الفلاحين الذين جندهم محمد علي للجيش والاعمال العامة ولم يعودوا الى قراهم وكان ذلك سهلا في غياب تشريعات توريث الارض ومن ناحية أخرى كان المشايخ يستولون على نسبة من الضرائب التي يجمعونها من الفلاحين ، وقد اشتكى أحد مديري المديریات من أن بعضهم أصبحوا فاحشي الثراء من خلال امتصاص جهد الفلاحين « واذا ما تركوا على حالتهم فسيشجعهم ذلك على اخراج المديرين من البلاد » .

وربما صرح هذا المدير بذلك القول بعد أن أصبح محمد علي يتخطى عن الموظفين العثمانيين ويعين بدلا منهم مشايخ القرى في مناصب المأمورين

ونظار الانقسام وعموما فقد كانت القوة السياسية للمشايخ تزداد فى فترات عدم الاستقرار وفى أوقات ضعف الحكومة ، فقد رفض المشايخ فى مديرية الشرقية فى سنة ٤٦ دفع الضرائب وامداد الحكومة بالرجال والعمل اللازمين للخدمات (٨٠) .

ويبدو أنهم استفلوا مكانتهم ومناصبهم فرفضوا أيضا تأدية المطالب فى مواعيدها فكثرت التشى من كبارهم مما دفع باسيلوس مدير الحسابات الى التدخل للتخفيف من دعاوى الشاكين (٨١) .

الانتماءات الطبقية لكبار الملاك الزراعيين :

أدت سياسة محمد على المتمثلة فى إلغاء الالتزام ثم الاستيلاء على الرزق والوقوف ثم منح الإبعديات والجفلك وغيرها الى ظهور كبار الملاك بانتماءاتهم المختلفة .

أولا - أسرة محمد على وأتباعه :

تأتى أسرة محمد على وأتباعه فى مقدمة كبار الملاك الزراعيين وساعدهم على ذلك أن سلطة الباشا ظلت حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر لا تفرق بين ممتلكاتها الخاصة وممتلكات الدولة إذ ظل يعطى لنفسه حق التصرف فى معظم أراضى الدولة وعلى هذا النحو تكونت ملكيت أسرة محمد على من أراضى الوسايا المملوكة بعد إلغاء نظام الالتزام وأطيان الإبعديات التى أخذت شكل انعامات خلعها والى على نفسه وأولاده وبنانه وعند نهاية حكمه كانت أسرته تضع يدها على ٥٤١٤١٠ فدان من أطيان الوسايا والعهد بخلاف الإبعديات (٨٢) ، والأراضى المستصلحة وأطيان الرزق الخاصة بالمساجد وهى وحدها تشكل ١٨٪ من جيلة أراضى مصر الزراعية فى سنة ١٨٤٤ والبالغة ٤٧٣٠٤٩٠٣ فداناً .

وفى سنة ١٨٤٨ منحت كل زوجة من زوجات محمد على وإبراهيم خمسة آلاف فدان بالإضافة الى ما كان لهن من أملاك كما منح أبناء وبنات أحمد باشا يكن وإبراهيم باشا يكن أقارب الأسرة الحاكمة ١١٥٠٠ فدان بواقع ألف فدان لكل ولد وخمسمائة فدان لكل بنت .

- ٢٠٠ -

كذلك أوقف محمد على من أرض مصر ١٠٧٤٢ ألف فدان من قرى كفر الشيخ ، ٢٣ ألف فدان بالمحلة الكبرى أطلق عليها اسم وقف قوله للانفاق على بعض المشاريع في مسقط رأسه وكان كثيرون من أفراد أسرته ومن الذوات يفضلون الإقامة في تركيا أو في أوروبا وكان ما اكتسبته هذه العناصر جميعها من وضع ممتاز في البلاد مدخلا للتعامل مع الأجانب من جهة ولذعم أسرة محمد على من جهة أخرى (٨٣) .

والحقيقة أن عمر هذه الطبقة لم يتعد أربعينات القرن التاسع عشر ومن هنا تصبح طبقة كبار الملاك في مصر طبقة حديثة الصنع ولكن الواقع التاريخي يؤكد أنه وإن لم تكن هناك قوانين ملكية فردية إلا أنه من الناحية العملية كان هناك وبالذات منذ الأخذ بنظام الالتزام ما يمكن أن يسمى بكبار الحائزين الاقطاعيين إذ كان الملتزم يعد مالكا اقطاعيا لأنه يملك حق التصرف في الأرض والعاملين عليها (٨٤) .

كذلك يعد التطور الرأسمالي للزراعة من أحد العوامل التي أدت الى تكوين طبقة كبار الزراعيين في القرن التاسع عشر ويتمثل ذلك التطور في تحول بعض كبار التجار على وجه الخصوص ليصبحوا من طبقة كبار الملاك (٨٥) .

ثانياً - كبار الموظفين :

يلى أسرة محمد على وحاشيته في تكوين فئة كبار الملاك الزراعيين كبار الموظفين العثمانيين والمصريين والعسكريين .

فبعد تصفية زعماء المماليك في القلعة سنة ١٨١١ وفي الصعيد سنة ١٨١٢ وزع محمد على مائة فدان على صغار المماليك حتى لا يحرمهم من الأيراد ثم أخذ في منح اطيان الابعاديات رزقة بلا مال بشرط زراعتها اشجارا ثم تلاشت انعمائه وكانت تتراوح ما بين مائة فدان وثلاثة آلاف فدان للموظف الواحد (٨٦) .

والحقيقة أن معظم وظائف الدولة الكبرى حتى أواخر القرن التاسع عشر كانت وفقا على الارستقراطية التركية التي كانت تضم اخلاطا من

اترك آسيا الصغرى والشراكسة بالاضافة الى الاكراد والشوام والارمن وكان العنصران الاخيران هما الغالبان فى مناصب الادارة المالية ووظائف الخارجية لتضلعهم فى الامور المالية وحذقهم للغات الاجنبية وتضمنت تلك الفئة بعض المصريين الذين هيات لهم ثقافتهم واجادتهم للغة التركية فرصة ولوج الوظائف الكبرى والمشاركة فى ادارة البلاد وكان عددهم محدودا وحرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية ومن كان يحظى بذلك يصبح مؤهلا لتولى المناصب الكبرى .

وليس من شك فى أن وظائف الدولة الكبرى فى عهد محمد على وخلفائه كانت السبيل للحصول على المالكيت الزراعية الكبيرة اذ اراد الحكام أن يخلقوا لكبار الموظفين الذين كان أكثرهم من غير المصريين مصالح اقتصادية فى البلاد تربطهم بالنظام الذى وفرها لهم وتدفعهم الى المحافظة عليه وضمن استمراره وعرف هؤلاء باسم الذوات لما كانوا يتمتعون به من ثراء عريض ومركز اجتماعى ممتاز .

ومن الموظفين الكبار الذين حازوا الاراضى الزراعية وأصبحوا من كبار الملاك أيضا مصطفى باشا محافظ كريت اذ منح ثلاثة آلاف فدان كما حصل أحمد باشا المائلى وكيل الجهادية على الف فدان كما منح بعض ضباط الجيش الآخرين مساحات تتراوح ما بين ١٠٠ الى ٥٠٠ فدان تبعا لرتبتهم العسكرية .

كما حصل حسن باشا المناسترلى الذى تولى وظيفة الكتخدا فى عصر محمد على على ٢٦٠٤ فدان من أطيان الجيزة والفيوم وبنى سويف والبحيرة وامتلك خورشيد باشا حاكم دار السودان الف فدان بالمثيا وبنى مزار انعم بهم محمد على عليه تقديرا لخدماته (٨٧) .

ويقال أن الوظيفة فى الحكومة كانت وسيلة من وسائل توسيع الملكية اذ كان الموظف يدخل كمشتري فى مزادات الحكومة العلنية التى تطرحها لبيع الاراضى الخارجة عن الزمام وهكذا تشكلت المالكيت الكبيرة لهؤلاء الموظفين وتكونت منهم فئة ذوات مصر ومن بينهم ظهرت الشخصيات التى

لعبت دورا كبيرا فى حياة مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كرياض باشا ومحمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (٨٨) .

ويرى البعض أنه بالرغم من التغيرات التى طرأت على التركيب الاجتماعى منذ عهد محمد على وما تلاه إلا أن الطبقة العليا من الموظفين ظلت من الأتراك المتمصرين الذين كانوا فى نفس الوقت هم كبار الملاك الرئيسيين فى مصر .

وبجانب هؤلاء الأتراك المتمصرين دخل عدد من المصريين الخالص فى الخدمة الحكومية وبحكم ترقيتهم فى وظائفهم أصبحوا من كبار الملاك أيضا ومن هؤلاء رفاعة الطهطاوى وعلى بك البدياوى وإبراهيم النبراوى وحامد أبو سنتيت (٨٩) .

وبالإضافة الى بعض المصريين الذين اتاحت لهم ظروف تعليمهم فرصة تولى الوظائف الكبرى كان هناك بعض المصريين ممن اظهروا كفاءة خاصة وحذقوا اللغة التركية وتولوا بعض الوظائف الادارية كنظار الاقسام (٩٠) .

وبالطبع كانت هذه الفئة القليلة — من العائلة الحاكمة وكبار الموظفين والضباط والذين كانوا فى نفس الوقت متداخلين الى أبعد حد مع الادارة والسلطة الحاكمة — بعيدة عن عملية الانتاج الزراعى وفى نفس الوقت لديها سلطات واسعة استخدمتها فى الضغط على المنتج الزراعى كما استخدمت أجهزة الدولة لقمعه واستغلاله وادى كل ذلك الى شل تطور علاقات الانتاج فى الريف لدى بعيد ومكن الارستقراطية الادارية الطفيلية ذات الملامح الاقطاعية من استخدام سلطتها للحصول على إنتاج الارض وتسخير الفلاح مستغلة وجودها فى مراكز السلطة (٩١) .

وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن منح محمد على لموظفيه قد خلقت لونا من الاخذ والعطاء فالموظيفة الكبيرة تعطى ارضا والملكية الكبيرة تعطى وظيفة (٩٢) .

وهكذا أصبحت ملكيات كبار الموظفين ورجال السياسة مرتبطة بوظائفهم أو رهنا بعلاقاتهم بالحاكم (٩٣) .

كذلك ذكر شارل عيساوى ان كبار الموظفين كانوا من كبار الملاك أيضا اذ اعطتهم وظيفتهم هذا المركز والغنى (٩٤) .

مما سبق يتضح أن هذه الفئة رغم عدم تواجدها فى الريف الا انها استطاعت أن تحصل على مكاسب اقتصادية اتاحتها لها مكائدها ونفوذها السياسى .

ثالثا - الأعيان :

بينما كانت فئة الموظفين واتباع محمد على لا ينتمون الى الريف نجد هناك شريحة ريفية خالصة نمت ممتلكاتها فالتسعت وأصبحت تدخل فى عداد كبار ملاك الاراضى الزراعية تلك هى شريحة اعيان الريف التى تعتبر الفئة الثالثة من كبار الملاك « فهم الذين شكلوا الطبقة العليا فى المجتمع الريفى المصرى بحكم معيشتهم وأصولهم القروية والتصاقهم المباشر بالطبقات الريفية » (٩٥) .

وينتمى اعيان الريف الى العائلات الكبيرة من الفلاحين الذين استطاع شيوخها أن رؤسائها أن يحرزوا نفوذا كبيرا فى المجتمع الريفى وارتكز هذا النفوذ على الدور الذى يلعبونه فى خدمة السلطة وعلى مساحة الاراضى الزراعية التى تضع عائلاتهم أيديها عليها (٩٦) .

وترجع الاهمية التاريخية لرؤساء العائلات الريفية الى وقت مبكر منذ كان نظام الالتزام هو الطابع المميز لحيازة الاراضى الزراعية واستطاع شيوخ العائلات أن يحرزوا بعض النفوذ فى ظل هذا النظام على أفراد عائلاتهم وغيرها من العائلات الاقل شأنًا فأصبح من يرأس أكبر عائلات القرية شيخا لها كلها وهى هذا الوضع لبعض الشيوخ فرصة تكوين ثروات كبيرة تمثلت فى اعفاء اراضى المسموح من الضرائب كما أن الاعتماد عليهم فى جباية الضرائب قد وسع من نفوذهم (٩٦) .

وبعد إلغاء الالتزام ازداد نفوذهم الادارى والقضائى اذ أصبحوا يمثلون سلطة الدولة .

ومن هذه العائلات المصرية عائلة أبو محفّظ وعبد الحق بأسيوط وأبو حشيش فى القليوبية والشريف فى الغربية والهورى فى الفيوم والوكيل فى البحيرة والأتربى فى الدقهلية والشريعى فى المنيا وعلى البدرأوى الذى تولى شيخا فى سمندود ثم ولّاه محمّد على مأمورا لجفالك نبروة حتى أصبح عمدة سمندود فى سنة ١٨٣٥ وترك عند وفاته ٤٠٠٠ فدان وعقارات كثيرة بسمندود وطنطا والقاهرة ومن النقود ٦ آلاف جنيه (٩٧) .

والحقيقة أن رؤساء القرى أو مشايخها كانوا يختارون من بين أغنى وأقوى العائلات فى القرية حتى قدرت ملكيات بعضهم بألف فدان ومن الطبيعى أن تمكنهم سلطنتهم من توسيع نطاق ممتلكاتهم « ومع أن أعيان الريف لم يملفوا فى ثرائهم وملكيتهم مبلغ كبار الموظفين الا أنهم كانوا يشكلون أعلى الطبقات الريفية .

ويضيف Doreen Warriner أن معظم الاراضى الزراعية كان يمتلكها الاغنياء من المصريين خلال القرن التاسع عشر (٩٨) .

وعلى العكس من ذلك يذكر البعض أن ملكيات شيوخ القرى لم تكن كبيرة اذا ما قيست بالنسبة لمساحة الاراضى الزراعية فقد قدرت الممتلكات التى خصصت لهم بـ ١٥٤٠٥٢٠ فدان من ٣٢٨٥٦٢٢٦ مليون فدان . وهو قدر وان كان ضئيلا الا انه كان أساسا لا بأس به لبلورة هذه الطبقة (٩٩) .

رابعا - الاقباط :

بينما فقد رجال الدين الاسلامى - العلماء - مكانتهم بوصفهم من كبار الملاك أخذ الاقباط طريقهم الى المسرح وكان ظهورهم مرتبطا باصلاح محمد على للسياسة الزراعية القديمة وسياسة التسامح الدينى التى تبناها كذلك واكب هذا الظهور عصر حيابة الموظفين الرسميين للملكيات الكبيرة .

وقد ساعد الاقباط على تكوين ملكياتهم وضعهم فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر اذ كانوا يشكلون عصب الجهاز الادارى فى مصر كذلك احتكروا معظم وظائف ديوان الروزنامة وكان رئيس ذلك الديوان

— ٢٠٥ —

واخذا منهم وقد شغل باسيليوس بك بن العلم غالى هذه الوظيفة فى عهد محمد على (١٠٠) وأنعم عليه الباشا بمساحات واسعة من الاطيان فقد كان يملك عدة قرى فى الدلتا كانت احداها بها ٢٠٠٠ فدان كما وصلت املاك بطرس اغا - فى السبعينيات - قرب جرجا ما يتراوح بين ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ فدان (١٠١) .

ويقال أن أعمال جيلية الضرائب تكاد تكون وقفا على الاقباط وحدهم وهيا لهم ذلك نفوذا واسعا على الفلاحين واستطاع بعضهم أن يستغلوا وظائفهم فى تكوين ملكيات كبيرة بقيت فى أيدي ورثتهم حتى ما بعد الحرب الاولى (١٠٢) .

وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك أيضا بعض التجار من اغنياء النصارى مناصب المالية والخارجية لخدمتهم للغات الاجنبية ومنهم الذين تسلموا تجارة مصر الداخلية والخارجية وكذا خبراء تربية دودة القز ثم عملوا منذ تداعى نظام الاحتكار وكلاء لبوت تجارية أوروبية وزاد نشاطهم وتراكمت فى أيديهم رؤوس الاموال فى عهد الاحتلال البريطانى .

وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك موارد الشمام والاقباط الذين تولوا فى مصر العليا الذين استغلوا أموالهم فى الارض والمزارع ومنهم جرجس اسطفانوس الذى حصل على ما يزيد على الف فدان فى كفر اللاوندى قرب أجا وأماكن أخرى وقام بتركيب طلبات الرى على قناة المنصورية .

ويرى جبريل بير انه بالرغم مما حازه بعض الاقباط من ملكيات كبيرة الا أنهم لم يبرزوا فى صورة طائفة من كبار الملاك لها اهميتها حتى الثمانيات لأن الاقباط كأفراد فقط هم الذين ذكروا فى المصادر (١٠٣) .

خامسا — مشايخ البدو :

تكونت الملكيات الكبيرة لعدد من شيوخ البدو خلال القرن التاسع عشر نتيجة عاملين متوازيين أولهما رغبة الحكومة فى استقرار وتوطن البدو والثانى يرجع الى تطور الملكية الزراعية .

وقد تكونت بعض هذه الملكيات فى ظروف شبيهة بتلك التى كونت فيها ملكيات اعيان الريف فقد استوطن بعض شيوخ البدو والصعيد واطراف الدلتا ودخل بعضهم فى زمرة الملتزمين فى القرن الثامن عشر ومن ثم خرجوا من نطاق البداوة والفوا حياة الاستقرار وتمتعوا بنفوذ كبير فى الريف المصرى فى تلك الحقبة وتأثروا بالاجراءات التى اتخذها محمد على لتصفية نظام الالتزام ثم ما لبثوا أن اعادوا تكوين ثروتهم واستعادوا ما كان لهم من نفوذ وأصبحوا من جملة شيوخ القرى وعمدها وعاشوا نفس ظروفهم وتقلد بعضهم بعض الوظائف الحكومية وتدرجوا فيها حتى وصلوا الى ارفع المناصب .

ومن هؤلاء آل مناع من قبيلة أولاد يحيى الذين كانوا ملتزمين لبعض بلاد قنا ثم أصبحوا فى القرن التاسع عشر شيوخا لقرية أبو مناع بقنا : وكذلك آل أبو كريشة الذين استقروا ببعض النجوع فى قسم المنشأة بمديرية جرجا وكونوا فى تلك النجوع قرية سميت عرابة أبى كريشة وكان شيخها أحمد أبو كريشة من أوائل من شغلوا وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على سنة ١٨٣٣ وبلغت مساحة ما كان يزرعه من الاطيان نحو ١٦ ألف فدان .

وكان شيوخ قرية أم دومة — مديرية جرجا — من شيوخ البدو وتولى كبيرهم السيد عبد الرحمن أبو دومة وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على وكان ابنه عبد الرحمن ناظرا لقسم طهطا فى عهد الخديوى اسماعيل واشتهرت هذه العائلة بالثراء الواسع والسطوة على الفلاحين .

ومن أهم كبار الملاك الذين ينحدرون من أصول بدوية وكونوا ملكياتهم فى ظروف مشابهة لتلك التى تكونت فيها ملكيات اعيان آل ابلاطة بالشرقية وهم عشائر قبيلة العائد التى نزلت بمصر فى القرن الرابع عشر الميلادى واستقرت بالشرقية واستولت على أراضي بعض القرى وسخروا الفلاحين فى زراعة اطيان تلك القرى وبقوا على بداوتهم فترة طويلة من الزمان (١٠٤) .

وحين تولى محمد على الحكم خیرهم بين أن يعاملوا معاملة الفلاحين فيكون لهم ما لهؤلاء من حقوق وعليهم ما على الفلاحين من واجبات وبين

أن يعملوا معاملة البدو فينزع ما تحت أيديهم من أطيان وضعوا أيديهم عليها بدون وجه حق فقبلوا أن يعملوا معاملة الفلاحين ومن ثم ألفوا حياة الفلاحة واعتادوا الاستقرار والخضوع للسلطة وبرز بيت أباطة من بينهم فشفل حسن أباطة وظيفه شيخ مشايخ نصف الشرقية سنة ١٨١٢ وكان يزرع نحو ٤٠٠٠ فدان وأصبح ابنه السيد أباطة باشا رجلا عظيم الشأن تقلد بعض المناصب الكبرى وتعهده بنحو ٢٠ قرية من قرى الشرقية في عهد محمد علي (١٠٥) . وكان يمتلك نحو ٦٠٠٠ فدان في نحو ١٥ قرية وقد تراوحت ملكيات بقية افراد عائلة أباطة ما بين ٥٠٠ — ٢٠٠٠ فدان (١٠٦) .

كذلك تلقى رؤساء القبائل الآخرين منحا من الارض سميت باسم أطيان العرب وهي مساحات كبيرة نسبيا يزرع جزء منها الفلاحون والجزء الآخر تزرعه القبائل (١٠٧) .

كما كانت هذه الاراضى اما معفاة من الضرائب أو تدفع نصف ضريبة وقد اعفى افراد تلك القبائل من السخرة ومن التجنيد في حالة زراعتهم للارض وقد تبلور من مشايخ هذه القبائل قطاع هلم من كبار الملاك الاقطاعيين منذ أيام محمد علي (١٠٨) .

ومن هؤلاء آل الشواربى ومن بينهم محمد بن سالم الشواربى الذى كان شيخا لقليوب ثم مأمورا لقسم أول قليوب في عهد محمد علي سنة ١٨٣٣ (١٠٩) فقد حاز المذكور ١٧٠٠ فدان من الاطيان المخصصة للعربان في المنطقة بالإضافة الى ٤٠٠ فدان خالصة من الضريبة للانفلاق على الضيوف — كمسوح مشيخة — كما تعهد بمنطقة كلها وعموما فقد كان يملك في الارض في قليوب (١١٠) .

وبالإضافة الى عائلة أباطة والشواربى اقتطع محمد علي مساحات واسعة لمشايخ قبيلة العوايد الذين أقاموا في الفيوم وبنى سويف والمنيا ومنهم شيخ عائلة اللوم ومشايخ قبيلة الجبالى في الفيوم (١١١) .

وقد بنى كثير منهم القصور وأقاموا بعيدا عن الارض والفلاحة التي كانوا يحتقرونها دائما وكان كل همهم الحصول على أكبر قدر ممكن من

جهد الفلاح وثمره عمله مستخدمين مثل أصحاب الجفالك والابعديات ومشايخ البلد كل الاساليب العنيفة فى معاملة الفلاح من ضرب وتعذيب وطرد للوصول الى القدر المطلوب من الارباح دون أن يهتموا بتطوير وسائل الانتاج أو تحسينها .

أما النوع الآخر من ملكيات شيوخ البدو فقد ارتبط تكوينه بسياسة محمد على الخاصة بتوطين البدو الذين كانوا ينزلون على اطراف الصحراء الشرقية والغربية بالثرب من الاراضى الزراعية وشكلت غاراتهم خطرا كبيرا على الحياة الاقتصادية فضلا عن اضطراب الامن وحتى يتخلص الباشا من متاعبهم منح شيوخهم مساحات واسعة من الابعديات واعفاها من الضرائب ولم يعطهم تقاسيما تثبت حيازتهم لها وانما وعدهم بالا يكلفوا بأعمال السخرة أو الخدمة العسكرية .

لكنه اشترط عليهم ضرورة القيام بمنع العرب المغيرين من القيام باغاراتهم فى الوادى .

ورغم هذه التسهيلات فإن البدو لم يألفوا حياة الاستقرار كما انهم كانوا يأنفون من العمل الزراعى لذلك تركوا الارض للفلاحين لزراعتها فى مقابل نصف المحصول فصدر أمر فى سنة ٣٧ يقضى بمنع شيوخ القبائل من تأجير أطيئهم أو زراعتها والزمهم بزراعتها بأنفسهم (١١٢) .

ورغم الاوامر والتعليمات المتكررة استمر البدو على تلك الحال واستبدوا بالفلاحين فكانوا يأخذون ما يروق لهم من الاراضى الخصبة ويتركون للفلاحين الاقل خصوبة ولا يدفعون الضرائب التى ربطت على الارض ويطلقون ابلهم واغنامهم فى حقول الاهالى ووضعوا المتهربين من الضرائب والمجرمين تحت حمايتهم مما اضطر الدولة الى ارسال الحملات العسكرية لتأديبهم وانتزاع ما تحت أيديهم من اطيان ومتهربين وأخيرا اجبرت سطوة الدولة شيوخ البدو على الدخول فى طاعة الحكومة .

فقد صدر أمر فى سنة ٤١ يقضى بأن تكون الاراضى التى تعطى للبدو هى تلك التى تقع على اطراف الاراضى الزراعية بالبلاد التى لا يكون بها

ما يزيد على حاجة الاهالى من الاطيان المعمورة. أو المستبعدات وان لا يسبح لهم بنقل شىء من غلات زراعاتهم الا بعد أن يسددوا الاموال الاميرية المقررة عليهم ، أو منحهم الاراضى البور الزائدة عن حاجة الاهالى (١١٣). وقد قدرت الاراضى التى حازها العربان حتى منتصف القرن التاسع عشر بـ ١٠٠ ألف فدان (١١٤) .

ويبدو أن الاراضى التى منحها محمد على للعربان اعطته سلطة التدخل فى شئونهم الداخلية حين عين أحد المشايخ من عربان أولاد على فى وظيفة الشياخة بدلا من والده وأمره بالقيام بخدمة المصالح الاميرية أسوة بقرانه كما حثه على ضبط العربان المخلفين (١١٥) .

كذلك قام بتعيين سليمان بن حمدى شيخ عربان الفوايد على قبيلته بدلا من والده وأوصاه بالتفانى فى تادية المطبوعات الاميرية بل وتوصية العربان بطاعته (١١٦) .

من ذلك يتضح أن محمد على كان يعتمد على القوة فى كسر شوكة البدو وفى نفس الوقت يتبع أسلوبا آخر فى اخضاعهم يتمثل فى توطئتهم فى الارض الزراعية .

والحقيقة أن الفضل فى توطئ البدو « لا يرجع لمحبة على وحده حيث غارت كثير من القبائل البدوية أسلوبها فى الحياة فى القرن التاسع عشر بدون تدخل الحكومة نتيجة للتطور العلم الذى حدث فى مجال الزراعة فى ادخال المحصولات الصيفية التى كانت توزع فى الاسواق الاوروبية وما ترتب على ذلك من امكان زيادة الدخل النقدى والرغبة المؤكدة لكسب هذه الدخول لشراء البضائع الاستهلاكية الجديدة كل ذلك شجع على الاستقرار حتى أن شيخ القبيلة كل يأخذ جزءا كبيرا من أرض قبيلته أو من القبائل الأخرى ويضربها البية » .

ويقال أيضا أن اعطاء البدو وبخاصة مشايخهم قطعاً شاسعة من الارض كمكيات خاصة تمهيدا لاستقرارهم قد أدت الى تفكك وحدة القبيلة وبعض اجزاء من القبائل بدأت تتجه الى الاستقرار فى المدن ونجح مشايخها فى الوصول الى مراكز رسمية أو وظائف حكومية بل وتزوجوا من الطبقات م ١٤ - التفيرات

- ٢١٠ -

الحاكمة وبذلك وصلوا الى نفوذ واسع وأصبح مركزهم في الـ
لا يهمهم (١١٧) .

والحقيقة أن مشايخ البدو هم الذين كانوا يستولون على الاراضي
تقاسيط الاطيان كانت تصدر باسمائهم دون أن يحدد فيها نصيب كل
من افراد القبيلة أو حتى تنص على أن ملكية تلك الاطيان مشاع
أفرادها (١١٨) . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت هذه الاراضي ملكا لـ
الشيخ وخرج أفراد القبيلة صفر اليدين وتحولوا الى مجرد أجراء لـ
شيخوخهم (١١٩) .

وبتفتيت وحدة القبائل بمرور الزمن تحول الشيخ الى اعيان
قرى الريف ومنهم من اجتذبهم حياة المدن فنزحوا اليها وتقلدوا الوط
الكبرى وسلكوا سبل الملاك الكبار فاصلوا بالطبقة الحاكمة بينها
أفراد القبائل في القرى يلتمسون سبل العيش بالفلاحة أو نقل البض
على ظهور الابل (١٢٠) .

كذلك أدت زيادة كمية المحاصيل والزيادة المضطردة في سعر المحاد
الزراعية الى اثناء مشايخ العرب وأدى الازدياد الفاحش في ثرو
المشايخ الى كراهية باقي رجال القبيلة وازدياد حقدهم عليهم بل وظه
حزازات بينهم وأحيانا بعض حالات من العصيان ضد هؤلاء المشايخ (١٢١)

وقد أغرى محمد على ما حصله العربان من ثروات من العمل في الح
الزراعي فطلب منهم دفع ضريبة أراضى سنوية ضئيلة ثم زاد من التز
تدريجيا الى أن أوصلهم الى نفس ظروف الفلاحين (١٢٢) .

والجدير بالذكر أن تحول مشايخ البدو وشبه البدو الى كبار ملا
للاراضي لا يعد مظهرا غريبا في المجتمع المصري في القرن التاسع ع
اذ لوحظت عمليات مشابهة في جميع المناطق الأخرى من الشرق العرب
التي شهدت استيطان قبائل بدوية مثل سورية والعراق وإيران .

ومع كل فان الوسائل التي حصل بها المشايخ المصريون على ضمي
واسعة كانت تختلف عن تلك الوسائل الستائدة في الدول العربية الشمال

اذ أن المشايخ الصريين قد حصلوا على ملكياتهم الجديدة من الاراضى كمنح من حكام مصر للقيام بزراعتها أو ضمن وصول إيراداتها للدولة كما اشترى هؤلاء المشايخ بأنفسهم أراضى اضافية أخرى . بعكس السناطين الذين حصلوا عليها بالقوة كمظهر من مظاهر عجز الوالى فى بغداد أو دمشق عن السيطرة على أراضى مناطقهم الادارية .

سادسا - الاجانب :

واخيرا يندرج الاجانب أيضا ضمن كبار الملاك الزراعيين منذ ان سمح لهم محمد على بشراء الاراضى وملكيتها حتى من قبل ان تسمح لهم الدولة العثمانية فى ولاياتها وينطبق ذلك على التجار اليونانيين والانجليز والموظفين فى دولته والعسكريين الذين استفاد من خبراتهم فى حكومته .

فقد منح محمد على بعض اطيان الابعديات للاجانب تشجيعا لهم على استغلال اطيان القطر وتعميرها واصلاحها (١٢٣) . ومن هؤلاء عدد كبير من التجار البريطانيين الذين حصلوا على منح من الاراضى وفى سنة ١٨٤٠ قاموا باستثمارات راسمالية ضخمة على حوالى ٢٥ الف فدان بعضها من اراضى الابعادية التى استصلحوها وزرعوها .

ثم أصبح الاجانب ملاكا للاراضى طبقا للقرار الصادر فى فبراير سنة ١٨٤٢ فقد سمحت لهم الشريعة الاسلامية بملكية الاراضى بشرط دفع الخراج (١٢٤) . كذلك سمح لهم بشراء الاراضى الخراجية التى تركها صغار المزارعين وامتلاكها ملكية تامة (١٢٥) .

وعلى العكس من ذلك يرى البعض أن حكام مصر منذ عهد محمد على قد تجاهلوا القانون الاسلامى الذى ينص على عدم السماح للاجانب بامتلاك اراضى فى الدولة الاسلامية كما أن التطور الزراعى فى مصر فى القرن التاسع عشر وما بعده قد شجع الاجانب على امتلاك الاراضى فى مصر وفى أماكن أخرى بالشرق الاوسط (١٢٦) .

وأخيرا تعهد بعض الاجانب بالقرى العاجزة عن سداد الضرائب فوضعوها ايديهم على بعض اطيان العهد وتمتعوا بحق الانتفاع بها (١٢٧)

وعندما ازداد سخاء محمد على في منح الإبعديات للجانب علق بعض المعاصرين على كبر حجم عزب الجانب وبخاصة عند اقتراب حكم محمد على من نهايته (١٢٨) .

فقد ذكر أن الجانب كانوا يتمتعون بملكيات كبيرة داخل الإمبراطورية العثمانية وبدأوا بتحليلون على قرارها في عدم تملك الجانب بتسجيل ممتلكاتهم باستثناء الاهالى وبذلك ظلوا يملكون مساحات واسعة بالقرب من الاسكندرية على وجه الخصوص (١٢٩) .

والخلاصة أن كبار الملاك الرئيسيين كانوا ينحسرون في ثلاث فئات اولها الاتراك بما يحويه هذا العنصر من أسرة محمد على وكبار موظفيه الاتراك على اختلاف اجناسهم وثانيهما المصريون من كبار الموظفين وأعيان الريف والانتباط وشيوخ البدو الذين الفوا حياة الاستقرار فيما بعد والثالثة هي الجانب بكافة انواعهم سواء اكلوا اداريين أم تجارا والذين استثمروا أموالهم في الاراضى الزراعية .

وليس هناك مدعاة للتقريب بين هؤلاء الجانب طالما انهم على اختلاف فئاتهم كان يجمعهم هدف واحد هو الربح وتجميع الثروة وتولى الوظائف الهامة فملكيات هؤلاء الجانب وامتيازاتهم واستثماراتهم ايا كانت الفئة الاجتماعية التى ينتمون اليها كانت تجعلهم فوق مستوى الاهالى .

(ج) وضع الفلاح في ظل الملكيات الكبيرة :

لا شك في أن تطور الحياة الزراعية وظهور كبار اللالك كان له تأثيره السوء على الفلاحين ففي اثناء القرن التاسع عشر وبخاصة في الثلاثينيات والاربعينيات من نفس القرن تفتتت ملكيات الفلاحين الصغار وغالبا ما اختفت تماما مما ادى الى ظهور طبقة من الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون ارضا » (١٣٠) وذلك كله راجع الى كثرة الضرائب وما استتبع ذلك من هروب الفلاحين بل وخروج عائلات برمتها من الريف وتوزيع اراضيهم على غيرهم وتحولها الى عهدة أو جفلك ، وربما كان السبب أيضا في هجرة هؤلاء البؤساء من الفلاحين هو أنه رغم أن محمد

- ٢١٣ -

على حاول حمايتهم من هجمات العربان وتخريب مزروعاتهم الا ان السلطات المحلية وكذا كبار الملاك استمروا في ارهاقهم مما أدى الى عدم تحسن حالة الفلاح تحسنا بينا .

فبينما كان ينهى محمد على المشايخ والصرافين عن ظلم الفلاحين الا انهم استمروا في غيهم وحصلوا منهم بعض المبالغ على انها من الميرى وبقيت هذه المبالغ في ذمتهم فرأى والى ضرورة خصم هذه الاموال من ديون الفلاحين التى عليهم للحكومة وتأديب المشايخ الذين ظلموا الفلاحين . وازاء هذه المظالم التى تعرض لها الفلاحون رأى بعض المؤرخين وضعهم ضمن الرابضين فى قاعدة الهرم الاجتماعى فى القرية المصرية بأنواعهم الثلاثة سواء : الملاك الصغار وفقراء الفلاحين وكذا ائتنل الارض (١٣١) لان المضار التى لحقت بالفلاح من جراء الملكية الزراعية حالت دون ظهور طبقة مستقلة ومسئولة من صغار المزارعين (١٣٢) .

فكبار الملاك استنادا الى مرتبتهم بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش كانوا يقومون باستصلاح الاراضى واستغلالها اذ كان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخمة مرتبتهم كذلك كانوا يتركون المحصول فى شونهم حتى العام التالى ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول ويعيشون على رواتبهم الكبيرة كل ذلك لكى لا يتعرضون للمساومات التجارية ، أما صغار الفلاحين فكان وضعهم مختلفا ، ولم يكن يوسعهم الاصرار على بيع المحصول بسعر معين خاصة وانهم كانوا ينتظرونه للتغيش بتمنه فاضطروا لرهين أرضهم لشراء البذور والتقاوى وانتهى الامر بكثير منهم الى بيع ارضهم والعمل فى أرض الباشا المجاورة فى الوقت الذى تزايدت فيه الارباح والاراضى والرواتب فى أيدي كبار الملاك .

ومع ازدياد الثروة فى أيدي الطبقة الحاكمة واستنادها الى الارض علاوة على استنادها الى وظائفها اتخذت فى اشباع حاجاتها بطريقة متزايدة وانفصلت عن الفلاح .

واذا كان محمد على قد وضع لائحة خاصة حدد فيها نظام زراعة الجفالك وكيفية معاملة الفلاحين الا ان أحدا من كبار الملاك لم يلتزم بذلك .

بل أن المديرين كانوا يجبرون الفلاحين على العمل فى الجفالك بدون أجر ويضعوا شروطا شديدة لنظر الاقسام وملاحظى الاخطا بخصوص احضار الفلاحين (١٣٣) .

وقد هذا مشايخ البلاد خذوهم حين سخرؤا الفلاحين فى زراعة اراضيهم بدون أجر مما تسبب لهم فى اضرار عظيمة وهكذا اتبع المشايخ نفس اسلوب الملتزمين الاقدمين .

كذلك لم يكن من حق الفلاح اختيار المحاصيل التى يزرعها فقد كان ذلك من حق ديوان الجفالك والعهد الذى يحدد سنويا الديرة الزراعية وأنواع الزروعات فكان الفلاح أداة تنفيذ فقط يتقاضى مقابل ذلك أجرا عينيا هو نصيبه فى حصته ، فراضى الجفالك كانت تقسم الى حصص توزع على الفلاحين الذين يتولون زراعتها مقابل سدس المحصول بالنسبة لجميع المحاصيل ما عدا الذرة الصيفى فكان لهم منها الربع والذرة النيلي وكان يخصهم منها النصف أى أن الزراعة الشتوية كان يستحق الفلاح فيها الربع بينما زراعة « الراحة » يعطى لهم فيها السدس بعد استبعاد التقاوى (١٣٤) وبالرغم من أن هذا التوزيع كان بناء على أمر صادر فى سنة ١٨٣٧ الا أن ذلك القانون لم يطبق على الاطلاق فقد كان الموظفون يأخذون الحبوب لانفسهم ويتركون للفلاحين أقل من نصيبهم .

ورغبة فى تحسين حال المزارعين فى اراضى الجفالك رأى حسب القانون الصادر فى سنة ٣٨ اعطاؤهم خمس الاراضى التى يعملون فيها على أن تقوم حيوانات الجفالك بخدمة ذلك الخمس (١٣٥) .

وفى سنة ١٨٤٠ سمح للفلاحين الذين يعملون فى ضياع الباشا أن يتقاضوا نصف أجرهم نقدا ونصفه عينيا فى كل يوم ثلاثاء بمعدل ٣٠ باره للرجل ، ١٥ باره للشاب ، ١٠ بارات للحدث أما من كانوا يعيشون فى ضياع ابراهيم باشا فقد كانوا يتقاضون ٤٠ باره فى اليوم ٣٠ منها فى شكل حصة من الخبز والباقى نقدا فى مواعيد منتظمة كما كانوا يتقاضون جزءا من المحاصيل (١٣٦) .

بينما بلغ أجر العاملين فى أراضي العهدة ٤٠ باره والمزارعين غير الدائمين من ٢٠ : ٣٠ باره فى الصعيد ومن ٣٠ : ٤٠ باره فى الوجه البحرى وحرر على كبار الموظفين والحكام تشغيل الفلاحين بدون أجر (١٣٧) . وفى سنة ٤٦ سن محمد على لائحة للمزارعة فى الجفالك وقد جاء بها أن جميع الحبوب التى تزرع فى مصر سواء أكلت صيفية أم شتوية أم نيلية يجوز زراعتها بين الحكومة أو غيرها وبين الأهلى بطريق المناصفة وذلك بشرط أن يقوم المزارع بكل ما تتطلبه الزراعة من خدمة أو عمل إلى أن يتم الزرع وعندئذ يأخذ صاحب الأتبان نصف المحصول ويأخذ المزارع النصف الآخر ، أما الخضروات فتباع ويقسم ثمنها منصفة كذلك كان بعض المزارعين يحصلون على جزء من المحصول نظير عملهم فى الإبعديات أو فى أطيان المتعهد (١٣٨) .

هذا عن الفلاح الذى يعمل بأجر سواء فى أرض الجفالك أو الإبعديات أما الفلاح الذى أعطى حصة من الأرض لزراعتها فإنه فى حالة عدم إيفائه بها على حصته وتكرر ذلك العجز كتبت يده عن حصته وتحول إلى أجير يعمل فى أرض الجفالك وقت البذر والحصاد لقاء أجر يومية وتوزع حصته على غيره من الفلاحين .

والحقيقة أن الفلاحين لاقوا الأمرين فى عملهم فى الجفالك فقد أصبح لزاما عليهم أن يجدوا فى عملهم لا ليكسبوا عيشهم فحسب بل ليضمن المشرفون على إدارة الجفالك نصيبهم فى الأرباح ومن ثم تعرضوا لمظالم هؤلاء المشرفين ومغالطاتهم فى الحساب السنوى مما جعلهم يخرجون مدينين بمبالغ ينوء بها كاهلهم ويهبطون إلى مستوى الاجير الذى لا يضمن قربت يومه .

وبالرغم من أن الباشا حاول زيادة أجورهم إذ قدر لكل فلاح فى اليوم قرشا واحدا لمن يعمل فى جفالك ابنه السر عسكر إلا أن بعض المديرين بمساعدة النظار كانوا لا ينصفونهم إذ يعطون لكل منهم عشرة قروش فى الشهر (١٣٩) .

وهكذا أصبحت أحوال الفلاحين وبخاصة جفالك محمد على بالغة السوء لدرجة أن بعض الأجانب المتصلين بمحمد على اقترحوا عليه إقامة

مطاعم جماعية في كل جفلك يستطيع فيها الفلاحون ان يتناولوا غذاءهم أو نقل جزء منه الى بيوتهم كذلك اقترح استخدام نساجين لانتاج قممات لكساء الفلاحين في الجفالك وأن تقام الحفلات لاستخراج الزيت وتبييض الارز لسد حاجات المستهلك الفلاحين لكن هذه المقترحات ووجهت بالرفض .

ونظرا لسوء أحوال الفلاحين فقد تفشيت ظاهرة التسحب من الجفالك فصدرت الأوامر لذري القرى بتسليم الفلاحين الذين لا ينتمون الى تراهم كذلك أرسلت القوات من القاهرة الى المديرية لمساعدة السلطات المدنية وبعد جمع الفلاحين كانوا يساقون جماعات مع زوجاتهم واطفالهم تحت حراسة عسكرية الى القرى التي هلكوا منها وقد اخذ من محافظة البحيرة وحدها ١٢ ألف أسيرة وقيل انه تم اعدام عدد من الفلاحين لانهم حاولوا الهرب (١٤٠) .

لها عن كيفية توزيع المزارعين فقد كان يتم إعطاء العمال للابعديات بواقع خمسة عمال لكل مائة فدان من ابعديات الوجه القبلى وثمانية عمال لكل مائة فدان في الوجه البحري لا بها من زراعت صيفية وهؤلاء العمال يعملون في الزراعة نظير حصة من المحصول أو أجر ولا يذهبون الى العمل في الترع والجسور أي انهم خصصوا للزراعة فقط في الابعديات وتولية لها من العطل (١٤١) .

من ذلك نرى ان الفلاح أصبح مرتبطا بالارض ولا يستطيع أو ليس في مقدورته مبارحتها رغم سوء معاملته وهكذا أصبح وضعه شبيها بنفسه وضعه في ظل نظام الالتزام فكما أن الملتزم كان بمقدوره اعادته بأسرع أيضا الملاك الجدد لهم نفس الحق في الوقت الذي لم يكونوا مكلفين فيه بضمان حصوله على جزء يعادل كده وجهده بينهما يؤول كل ذلك لهم وحدهم .

والحقيقة ان وضع الفلاح سواء الذي حصل على نصيب من الارض طبقا لتوزيع محمد علي من ٣ الى ٥ أفدنة أو الذين كانوا يعملون في الابعديات والوسايا والجفالك « قد وصل الى حالة بالغة في السوء وربما اسوأ مما كانت عليه حالتهم قبل ذلك في الوقت الذي زاد فيه أصحاب الجفالك والابعديات والعهد ومشايخ البلاد من مساحة

أراضيهم (١٤٢) ومن ناحية أخرى ظلت وسائل الانتاج فى أغلبها وسائل تقليدية عتيقة فبالرغم من استخدام السواقي والتوسع فى ذلك فقد ظل الاعتماد على الجهد الحيوانى والبشرى هو السبب المميزة كما ظلت علاقة الفلاحين مع الارستقراطية الزراعية الجديدة تسير على نفس الخط مع زيادة التعنت مستندة الى سلطتها ربما أكثر من المتزمن القدامى « فالقبالة الزراعية الجديدة تعتبر جديدة فقط من زاوية الأشخاص وجقوق الملكية المطلقة التى أعطيت لهم ولكنها فى نفس الوقت تعد قديمة من زاوية انها ورثت وبشكل كامل كل صفات وملامح المتزمن فى بعدهم عن العمل الزراعى وغربتهم عن حياة الفلاحين واحتقارهم لمهنة الزراعة واضطهادهم للفلاحين وامتناعهم الجزء الأكبر من الانتاج الزراعى لنفسه وتحويله الى استهلاك غير منتج فى المدن وفى أنواع الترف الأخرى (١٤٣) »

والحقيقة أن كبار الملاك سواء منهم المتزمن لاسرة محمد على أم كبار الموظفين وحتى العسكريين ورجال الدين الذين كانوا يستولون على ريع الأرض سواء باعتبارهم ملاكاً أو لارتباطهم بالحاكم وجهازه المركزى عاشوا فى المدينة وحكموا القرى بأجهزة الدولة المركزية الذين هم جزء منها .
« فاذن كانت الصفة الأولى للارستقراطية الزراعية فى مصر انها « ارستقراطية بيروقراطية » ونظرا لظروف طغيان الشكل المركزى فى الحكم تقليديا أصبحت الوظيفة هى الوسيلة للسيطرة الاقتصادية وإملاك الأرض التى كانت العملة الاقتصادية الأولى على عكس ما هو شائع من أن السيطرة الاقتصادية هى التى تؤدى الى السيطرة السياسية (١٤٤) » .
وقد ساعد على استمرار ذلك طوال القرن التاسع عشر ان العلاقة بين الفلاح والملاك كان ينظمها العرف حتى ولو صدرت لوائح من حين لآخر لتخفيف الظلم فإنها لم تكن توضع موضع التنفيذ .

وهكذا كان هناك تناقض طبقى واضح يمثل هوة شديدة بين الفريقين فلم يكن هناك أدنى ارتباط بين هؤلاء الملاك وبين المجتمع الريفى يعبرة أخرى لم يكن هناك انتماء طبقى لكبار الملاك يحكم أصولهم القومية الى الريف المصرى اللهم الا اذا استثنينا فئة الاعيان من كبار الملاك الزراعيين .

هوامش الفصل الرابع

- (١) د. رؤوف عباس - المصدر السابق - ص ١١ ، ١٢ ، د. رؤوف - ندوة الجبرتي .
- (٢) فتحي عبد الفتاح - المصدر السابق - ص ٩١ .
- (٣) الحقة - تاريخ مصر الاقتصادي - ص ٧٥ ، الحقة - تاريخ الزراعة - ص ٤١ ، ٤٢ .
- (٤) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٩١ .
- (٥) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٢١٨ ، ٢١٩ .
- (٦) محمد عودة - المصدر السابق - ص ١١٩ .
- (٧) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد - ص ١٢٣ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٣٣ ، محمد كامل مرسى - المصدر السابق - ص ٨٣ .
- (٩) د. عبد العظيم رمضان - صراع الطبقات فى مصر - بيروت سنة ١٩٧٨ - ص ٥٤ .
- (١٠) رؤوف عباس المصدر السابق - ص ٢٩ .
- (١١) يعقوب ارتين - المصدر السابق - ص ٥٢ ، عزيز خاكي - المصدر السابق - ص ٦٥٢ .
- (١٢) محمد السعيد محمد - الاقتصاد الزراعى - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ٥٣ ، ص ٦١ .
- (١٣) خليل سرى المصدر السابق - ص ٣١ ، ٣٧ .
- (١٤) يعقوب ارتين - المصدر السابق - ص ٥٢ ، عزيز خاكي - ص ٦٥٥ ، محمد فؤاد شكرى - ص ٣٣ .
- (١٥) معية بركى - دفتر ٨٠ ورقة ٧١ أمر ٥٨٢ سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٧ م (زراعة) .

— ٢١٩ —

- (١٦) رؤوف عباس — ص ٣٠ ، هيلين ريفلين — ص ٩٢ ، محمد
فؤاد شكرى — ص ٥٢ ، الحقة — ص ٨٣ .
- (١٧) سجل خديوى تركى — ٧٤٨ صحيفة ١٤٦ مكتبة ٢٤٠ سنة
١٢٤٢ هـ — « ابعاديات » .
- (١٨) محمد فؤاد شكرى — ص ٥٢ .
- Gabriel Baer, A history of Land ownership, P. 59. (١٩)
- (٢٠) ديوان المعية السنية عربى أمر ٢٠٦ ص ١١٤ ، ص ١٢٥٣ .
- (٢١) ديوان المعية السنية عربى دفتر ٢ أمر ١٣٠ سنة ١٢٥٠ هـ
أمر الى غطاس أفندى روزنامجى مصر « ابعاديات » .
- (٢٢) د. جلال يحيى — المصدر السابق — ص ٢٠ .
- (٢٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامل —
صفحة ٧٧٧ .
- (٢٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٢ .
- (٢٥) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢١٨ ص
١١٩ سنة ١٢٥١ هـ « ابعاديات » .
- (٢٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٢٥٠ أمر
كريم لعباس أفندى روزنامجى مصر سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٧) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٣٥ أوامر
كرام لروزنامجى مصر سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٨) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ٢ دفتر ٢ أمر ٨ ص
٤٠ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٩) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٨٣ ص ٤٠
سنة ١٢٥٠ هـ « ابعاديات » .
- (٣٠) سجل معية تركى دفتر ٢٠٠ ورقة ٥٦ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣١) سجل معية تركى — ٤٢ صحيفة ٥٠ مكتبة ٤٠٨ سنة ١٢٤٦
هجريه سنة ١٨٣٠ ميلادية « ابعاديات » .

- ٢٢٠ -

- (٣٢) ديوان معية سنينة عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ٢٣ ص ١٩
سنة ١٢٥٠ هـ «زراعة» .
- (٣٣) ديوان معية سنينة عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ١٨٥ ص ٨٢
سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣٤) ديوان معية سنينة عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ١٩٧ ص ٨٥
سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣٥) ديوان معية سنينة عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ٢٠٨ ص ٨٥
سنة ١٢٥١ هـ إلى روزنامجى مصر .
- (٣٦) ج. بيللى - إظهار الملكية العقارية فى الديار المصرية سنة
١٩٢٤ - ص ٢٦ .
- (٣٧) إبراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٣ .
- (٣٨) سجل رقم ٥١ معية تركى - وثيقة رقم ٤٦٤ ارادة إلى البك
الدفتردار آخر ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .
- Gabriel Baer, A history of Land ownership, P. 17. (٣٩)
- (٤٠) ذوقان قرقوط - المصدر السابق - ص ١٢١ .
- (٤١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٩٣ .
- Gabriel Baer, Op. Cit., P. 64 (٤٢)
- (٤٣) بيللى - الملكية العقارية ص ٢٦ .
- Gabriel Baer, Op. Cit., PP. 17 — 18. (٤٤)
- (٤٥) رؤوف غبناس - المصدر السابق - ص ٣٥ .
- (*) انشئ شورى المعاونة فى سنة ١٨٠٥ وكان يتولى الاشراف
على ادارة الجفالك والعهد الخاصة بالباشا وأولاده .
- (٤٦) ديوان المعية السنينة عربى مجموعة ١ دفتر ٥ ص ٥ أمر ١١
سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م ، أمر ٢٠٩ سنة ١٢٥٣ هـ سنة ١٨٣٧ م .
- (٤٧) ديوان المعية السنينة عربى مجموعة ١ دفتر ٣ أمر ١١ ص ٤ .

- (٤٨) قانون الجفالك - سنة ١٢٥٩ هـ - صص ٧٠٤ ، ٣ .
- (٤٩) قانون الجفالك - ص ١٦ ، ص ٢٤ ، ص ٢٩ .
- (٥٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - صص ١٠٤ ، ١٠٢ .
- (٥١) هيلين ريفلين - المصدر السابق صص ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (٥٢) Gabriel Baer, Op Cit., P. 13.
- (٥٣) د. رؤوف عباس - المصدر السابق - صص ٤٠ ، ٤١ .
- (٥٤) Gabriel Baer, Op Cit., P. 13.
- (٥٥) الحنة - تاريخ الزراعة - ص ٥١ .
- (٥٦) د. عبد العظيم رمضان - صراع الطبقات في مصر - ص ص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٥٧) هيلين ريفلين - المصدر السابق - صص ٩٦ ، ٩٧ .
- (٥٨) فتحى عبد الفتاح - المصدر السابق - صص ٤٥ ، ٤٦ .
- (٥٩) التزامات قرى محفظة ابحاث ١١٩ دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا وثيقة رقم ١٢١٤ سنة ١٢٦٣ هـ .
- (٦٠) سجل ٨٥ معية تركى - وثيقة ١٧٢ ، ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٢ هـ .
- (٦١) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢، أمر ٥١٩ ص ٢٢١ ، سنة ١٢٥١ «عهد» .
- (٦٢) محفظة ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ .
- (٦٣) محفظة رقم ٣ محفوظات ديوان التجارة ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ من الجنب العالى الى ارتين بك .
- (٦٤) محفظة رقم ٦ محفوظات ديوان التجارة ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ هـ ٢٣ محرم سنة ١٢٦٤ .

— ٢٢٢ —

- (٦٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٦٥ .
- (٦٦) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (٦٧) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٦٨) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — صص ٤١ ، ٤٢ ،
الجهة تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٨٢ ، تاريخ الزراعة — ص ٥٠ .
- (٦٩) الجهة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٨١ ، يعقوب ارتين —
صفحة ٧٥ .
- (٧٠) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — صص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٧١) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ١ امر ٣٠٥ ص
١٠٥ سنة ١٢٤٦ هـ .
- (٧٢) محمد كلل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٧٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .
- (٧٤) محمد كلل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٧٥) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤٥ .
- (٧٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — صص ٣٩ ، ٤٠ .
- (٧٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤٦ .
- (٧٨) سجل ٥٠ معية تركى وثيقة ٤٨٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ ،
سجل ٥١ معية تركى وثيقة ٤٦٤ سنة ١٢٤٨ « ارادة » .
- (٧٩) سجل ٧٣٦ خديوى تركى — وثيقة ١٠٨ ذى الحجة سنة
١٢٤٢ هجرى .
- (٨٠) د. محمد عودة — المصدر السابق — صص ٢١٧ ، ٢١٨ .
- (٨١) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ امر ٧٩ ، ٨٠
ص ٣٨ اوامر كرام .
- (٨٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٧٢ .
- (٨٣) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — صص ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

- (٨٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ١٨٤ .
- (٨٥) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٦ .
- (٨٦) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٩ .
- (٨٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ .
- (٨٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٩ ، ١٢٠ .
- (٨٩) د. محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٩ .
- (٩٠) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٨١ .
- (٩١) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٦ ، ٤٧ .
- (٩٢) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٣٤ .
- (٩٣) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٥٧ .
- Charles Issawi, Op Cit., P. 225. (٩٤)
- (٩٥) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٧ .
- Gabriel Baer, Studies in the Social History of modern Egypt, PP. 45, 46. (٩٦)
- (٩٧) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٠ .
- (٩٨) دورن وورنر — ترجمة حسن السلمان — الأرض والفقر فى الشرق الاوسط — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ٨٦ .
- (٩٩) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٥ .
- (١٠٠) معهد باسيليويس ببعض القرى المعصرة ليقوم بسداد الضرائب عنها — انظر القرايات قرى محفظة ابحاث ١١٩ دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا وثيقة رقم ١٢١٤ .
- Gabriel Baer, Op Cit., P. 63. (١٠١)
- (١٠٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٦ ، ٩٧ .
- Gabriel Bar, Op Cit., P. 63 — 65. (١٠٣)

- (١٠٤) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٠ ، ٩١ .
- (١٠٥) Gabriel Baer, Op Cit., PP. 57 — 58.
- (١٠٦) 'عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات في مصر ص ٧١ ، د. رؤوف عباس — ص ٩٣ .
- (١٠٧) Gabriel Baer, Op Cit., P. 58.
- (١٠٨) فتحي عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .
- (١٠٩) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٢ .
- (١١٠) Gabriel Baer, Op Cit., PP. 58 — 59.
- (١١١) Ibid., P. 59.
- (١١٢) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ١٨٣ حتى ٨١ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (١١٣) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ١. نمرة ٣٢٨ ص ١٠٨ سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١١٤) فتحي عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .
- (١١٥) ديوان معية سنية عربى — مجموعة ١ دفتر ١ أمر ٢٨٦ ص ٤ سنة ١٢٤٦ هـ .
- (١١٦) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢١١ ص ١٢٧ فرمان جليل الشأن سنة ١٢٥٣ هـ .
- (١١٧) Charles Issawi, Op Cit., P. 214.
- (١١٨) Gabriel Baer, Op Cit., PP. 56 — 57.
- (١١٩) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٨٦ .
- (١٢٠) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٦ .
- (١٢١) Charles Issawi — Op Cit., P. 214.
- (١٢٢) جبريل بير — المصدر السابق — ص ١٩ ، ٢٠ .

— ٢٢٥ —

- (١٢٣) محمد السعيد — المصدر السابق — ص ٦٢ .
- (١٢٤) هيلين ريفلين — ص ٩٣ .
- (١٢٥) خليل سرى — المصدر السابق — ص ٣٣ .
- (١٢٦) جبريل بير — المصدر السابق — ص ١٨٠ .
- (١٢٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٠١ .
- (١٢٨) Gabriel Baer, Op Cit., P. 65.
- (١٢٩) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١٥٢ ، ١٥٣ .
- (١٣٠) Gabriel Baer, Op Cit., P. 26.
- (١٣١) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٠ .
- (١٣٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٦٢ .
- (١٣٣) ٦٣ سجل معية تركى — صحيفة ٦٥ مكتبة ٢٢٥ رمضان
- سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م ، من الجنب العلى الى مدير نصف ثان
- غربية .
- (١٣٤) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ ، دفتر ٣ ص ٤٥
- أمر ١١١ .
- (١٣٥) الحنة — تاريخ الزراعة — ص ٦٠ .
- ١٣٦ هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٠٢ .
- (١٣٧) الحنة — تاريخ الزراعة — ص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، محمد
- فؤاد شكرى — ص ٤١٥ .
- (١٣٨) إبراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
- (١٣٩) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر رقم ٦٣ معية تركى ص ٩٤
- ترجمة أمر تركى ٣٢٦ ، ١٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ .
- (١٤٠) هيلين ريفلين — ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ذوقان قرقوط — ص
- ١٧٦ ، د. رؤوف عباس ص ٣٧ .
- (١٤١) الحنة — تاريخ الزراعة — ص ٨٨ .
- (١٤٢) فتحي عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٥٤ ، ٥٥ .
- (١٤٣) فتحي عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٥٤ ، ٥٥ .
- (١٤٤) نفس المصدر — ص ٦٩ .
- م ١٥ — التفسيرات

الفصل الخامس

الاحتكار واثره فى قطاعى الصناعة والتجارة

- ١ - تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة .
- ٢ - القضاء على الطبقة الوسطى .
- ٣ - الاستثمارات الاجنبية .

الفصل الخامس

أثر الاحتكار فى المجتمع المصرى

ان الاحتكار قلب طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع رأسا على عقب فقد لاحظنا كيف أن الدولة كانت قليلة التدخل فى حياة الناس فى العهد العثمانى فإذا بالمجتمع المصرى يتحول فى ظل نظام الاحتكار الى حياة تشبه حياة الجنديّة وإذا كان الرأسمال الخاص هو الذى نهض بالانتاج الصناعى فى أوروبا فإن الرأسمالية فى مصر كانت محدودة وغير مستنيرة بحيث تستطيع اداء هذا الدور ولكن قضية الاحتكار لا تقتصر على انشاء صناعات مستحدثة بل أن أكثر ما يلفت النظر فى الاحتكار هو الاستيلاء على ما كان ثلثا من صناعات حرفية من قبل أو القضاء على بعض أنواع الصناعات الحرفية أو التجارية الحرة وقد أثر نظام الاحتكار على قطاعات اجتماعية متعددة تتمثل فى الصناع الذين تحولوا من حرفيين الى عمال فى مصانع محمد على الجديدة لقاء أجر يومية واصبحوا مكلفين أو مجبرين على العمل الذى لا يشترط أن يكون متمشيا مع تخصصاتهم اذ أصبح خاضعا لأشراف الدولة بعد أن كان خاضعا لشيخ الطائفة أو النقابة الحرفية .

كذلك أثر الاحتكار التجارى على طبقة التجار اذ قللت هذه السياسة من فرص ربحهم وحدثت من نشاطهم التجارى كما أدت نفس السياسة بعينها الى الاضرار بقطاع من الاجانب الذين كانوا يقيمون فى القاهرة وتمثل ذلك الاضرار فى التقليل من فرص كسبهم وتعاملهم المباشر مع الفلاحين وان كان هذا الامر لا يعنى أن جميع الاجانب قد تأثروا على هذا النحو فقد كان هناك فريق آخر اتيح له حظ وافر من الكسب والتعامل مع الوالى .

ويسنبرز فى هذا الفصل ثلاث نقاط رئيسية هى تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة وأثر سياسة الاحتكار على الطبقة الوسطى وما لحق بهذه الطبقة من اضرار وأخيرا تأثير نفس السياسة على الاجانب .

أولا - تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة :

اختلف وضع الحرفيين كثيرا فى عهد محمد على عما كان عليه الحال قبل تولية الحكم بعبارة أخرى كان الحرفيين ينالون قسما كبيرا من الحرية والكسب قبل أن يشرع محمد على فى سياسته الصناعية التى وضعت الحرفيين بالقوة تحت اشراف الحكومة بعد أن كان هؤلاء يخضعون لاشراف نقاباتهم الحرفية .

وكانت القاهرة تضم ١٦٤ طائفة تتولى حماية مختلف الحرف وتعمل على النهوض بها ولكل منها شيخ أو رئيس يرجع اليه فيما يتصل بطائفته من شئون وقد تعرضنا لمهامه بالتفصيل فى فصل سابق .

ومن مميزات طوائف الحرف انها كانت تترك لكل شخص الحرية فى أن يفارق من يعمل لديه طالما ابدى اسبابا جوهريه كما انها لا تتدخل فى مسائل الاجور ولا فيما يقع من المنازعات بين المشترين والبائعين تاركة هذه المسائل حرة من كل قيد (١) .

وهكذا نجد أن أهم سمة تميز النشاط الحرفى هى الحرية فى العمل والانتاج الصناعى والتعاون مع الزملاء الذين يكونون الطائفة وكان توزيع الانتاج يتم داخل الطائفة بناء على العرف ولم يظهر الاجر الا حينما ازدادت الفروق بين الرئيس ومعاونيه ويلاحظ أن العمل ورأس المال كانا فى هذا النظام ملكا لجموعة واحدة من الناس هى ما تسمى بالطائفة كما يلاحظ أن الحرفى ما كان ينتج الا بناء على طلب سابق أى أنه لا ينتج لعملاء معروفين له ومن مميزات الطوائف الحرفية أنها كانت تتحمل العامل اذا ما قعد به المرض أو الشبخوخة عن العمل (٢) .

وهنا يوجد فرق شاسع بين الطوائف الحرفية والاشراف الحكومى فالاولى دائما حريصة على مصلحة العمال ورعايتهم وضمان حقوقهم ومساعدتهم فى حالة العجز أو الاصابة بينما فى الثانية كان الاهتمام بالفا بجمع العمال اللازمين وتحقيق الارباح الطائلة من الانتاج الذى لا يجب أن يختل مهما كانت الظروف .

ومن مميزات طوائف الحرف أيضا أنها حفظت بدون شك المستوى الفنى للحرف السناعية وكذا المستوى الاخلاقى الذى تجلى فى عدم الاحتكار اذ كان ينظر لهذا الامر بأنه مخالف للخلق الكريم ولبلدين وثانيا فى عدم المنافسة اذ لم يكن هناك أية محاولة لمنافسة الزملاء فهو مجتمع متكافىء وجاء هذا نتيجة لانتوائهم فى تنظيمات خاصة وأن مثل هذا التضامن فى داخل الطائفة لابد أن ينعكس اثره فيها يختص بالعمل والحرفة .

وفى ظل هذا النظم لم يكن هناك بالطبع صلة بين الصناعات المصرية والصناعات الاجنبية ولهذا لم يحدث أى اقتباس أو تأثر كما لم يكن هناك أيضا رؤوس أموال اجنبية واردة من الخارج يمكن أن تعمل على النهوض بالصناعة أو تطبق اساليب جديدة حتى العاملين لم يكن لهم أى اتصال بالعالم الخارجى (٣) .

وعلى العكس من ذلك يذكر بعض الاجانب أن معظم الحرف قد دخلت مصر من الخارج كما ان الاساليب المتبعة فى صناعاتها كانت متبعة فى أوروبا كاستلوب طلى النحاس مثلا كذلك ساهمت المواد الخام الآتية من أوروبا فى التصنيع (٤) .

وعندما ظهر « المحتكر الكبير » الذى يتعامل مع عملاء لا يعرفهم والذى اخذت أعماله فى الاتساع فقد تغير النظام الاقتصادى اذ اخضع هذا الوسيط — الذى يملك المواد الاولى ورأس المال النقدى — الحرفيين له (٥) .

وقد انتقد أصحاب نظرية الاقتصاد الحر وهى النظرية الشائعة فى أوروبا حينذاك سياسة الحكومة الاحتكارية لانهم يرون أن التوسع فى اختصاصات الحكومة ليس عملا حميدا لانها خرجت عن حدها. المألوف وتصدت لتجارة أو الصناعة فشلت بذلك الجهود الفردية ولم تستفد من ذلك كثيرا لانها مجردة من قوة الابتكار لانها أداة للتنظيم كما انها لا تمتاز عن الافراد من جهة الكفاية والنزاهة والمتابعة كذلك كانت محاولة محدود على جعل الفلاح رغم جهلة وتأخره صانعا ماهدا قادرا على العمل

وتحويل مصر بغتة وهى بلا أجهزة معدة الى بلاد صناعية - من المستحيل (٦) .

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا الى موقف محمد على فى سنة حكمه الاولى من الطوائف الحرفية وكيف أنه كان فى البداية يعتمد عليها اعتمادا كليا لتوطيد مركزه اذ كان فى حاجة ماسة لمساعداتها المالية لدفع رواتب جنده المتأخرة ففى سنة ١٨٠٧ ، سنة ١٨٠٨ استعان الباشا بأرباب الحرف والتجار لدفع رواتب الجند وقد حمل التجار نصف المبلغ المقرر لرواتب الجند وهى ٢٠٠٠ كيس على أن يتحمل أرباب الحرف النصف الآخر (٧) وقد اطلق على هذه الاموال التى كانت الحكومة فى حاجة اليها اسم مال الجهاد (٨) .

كما انه انتهز فرصة تكرار طلبات السلطات لتجهيز حملة لمحاربة الوهابيين فى الحجاز فطلب فى فبراير سنة ١٨٠٨ تدبير ٢٤ الف كيس (٩) . ويبدو أن محمد على قد سار على نفس النهج الذى اتبعه سابقوه من الباشوات حين كانوا يلجأون الى أرباب الحرف والصناعات لدفع جوامك العسكر (١٠) .

غير أن هذه الاموال لم تكن تؤخذ بصفة عامة من أجل دفع رواتب الجند بل يبدو انها أصبحت عادة لاخذ الاموال بالقوة ففى سنة ١٨٠٧ طولبت عدة طوائف بدفع مائة وخمسين كيسا مما اضطرهم الى اغلاق حوانيقهم ثم هروبيهم والتجائهم الى الجامع الازهر واستنجادهم بالسيد عمر مكرم الذى تشفع فيهم حتى رفعوا الغرامة عنهم (١١) .

لكن هذا لا يمنع من تكرار المحاولة مرة بعد اخرى ففى اغسطس سنة ١٨٠٨ تم فرض ضريبة قدرها ٤٪ على كافة انواع المأكولات التى تباع فى الاسواق والميلدين وجميع انواع السلع (١٢) .

ثم أصبح الهدف بعد ذلك من تحصيل الضرائب هو الحصول على جزء من الربح الذى يحصله بعض الحرفيين وفى بعض الاحيان الحصول على الربح كله كما فعل الباشا حين احتكر صناعة النشوق فى سنة

١٨٠٩ (١٣) لما كان يدره من موارد مالية كبيرة للعاملين فيه فيذكر الجبرتي أن هذه الصناعة كان يعمل بها دقاقون وصناع كثيرون ولهذا أمر كتخدًا بك بتجميعهم ومنعهم من الجلوس فى الأسواق وتم تعيين ناظر عليهم يقوم هو بشراء الدخان اللازم لتلك الصناعة من تجاره بثمن محدد لا يزيد عليه ولا يشتريه سواه ويقوم هو ببيعه على صناع النشوق بثمن محدد أيضا ومن وجد من صناع النشوق يقوم بتصنيعه بعد هذه القدرات يتبض عليه ويغرم .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل قاموا بتوزيعه على القرى رغم عدم وجود من يقوم بتصنيعه كما حددوا كراء طريق المعينين وكلفتهم وعليق درابهم وما حدثت بالنسبة للنشوق طبق أيضا على النطرون واجبر الفلاحون على شرائه بحجة أنه من الضرورى استعماله فى الحياكة كما أن غزل الكتان وبياض قماشه فى حاجة له (١٤) .

كذلك تعرض الحرفيون لمراقبة مشددة من المحتسب الذى كان يطوف بالاسواق ليتجسس عليهم ويقبض على كل من اغلق حانوته أو تركه خلويا أو من يبيع بالزيادة ولم يكن الغرض من ذلك هو الرقابة على الاسعار وخدمة المستهلكين بقدر ما كان هذا الاهتمام راجعا فى أساسه الى تحصيل المال والمكاسب وقطع ارزاق العاملين .

وكان على عمال الباشا بمجرد أن ينتهبوا الى أن هناك صناعة معينة تدر الوفير من الارباح لا يلبثوا أن يذكروه بها وينبهوه الى اهميتها وما يتحصل منها من المال والمكاسب التى ينالها ارباب تلك الحرف وبسرعة فائقة يقع الفحص على أصل الشيء وما يتفرع عنه ثم ما يؤول اليه اذا احكم أمره وما يتحصل منه بعد التسعيرة .

فنجد على سبيل المثال أنه عندما تبين ما تدره المذابح والسلخانة من مكاسب طائلة تعزى على العاملين فيها تقرر ابطال جميع هذه المذابح التى بجهات مصر والقاهرة وبولاق خلاف السلخانة السلطانية وتولى رئاستها أحد الاشخاص الاتراك وأصبح ثمن شراء اللحم منها أكثر من بيعه بكثير لهذا خسر الجزارون واغلقوا حوانيتهم (١٥) .

كذلك تم الحجز على عمال الشمع حين صدرت الاوامر بعدم صناعته
لا من قبل الشماعين ولا من غيرهم وكان المحتسب يطوف الشوارع
والاسواق للتنبيه بذلك كما تم اصطحاب عدد من ارباب الصنائع والحرف
مع العساكر الاتراك والمغاربة الذين ذهبوا الى الحجاز وارسل عدد آخر
من الصناع الى السويس لبناء قصر خاص للباشا .

ولم يكن أخذ الصناع الى الحجاز وتسخيرهم فى أعمال الباشا هو
وحده الذى أضر بصناعاتهم وفرص كسبهم فان احتكار الدولة لبعض
الصناعات قد أضر بحرفييها ففى مارس سنة ١٨١٧ خصص محل لعمل
الشمع لحساب الحكومة الذى يصنع من الشحوم واحتكروا جميع الشحوم
التي فى المذبح وغيره فلمتنع وجود الشمع من حوانيت الدهانين كذلك
منعت صناعته فى المنازل بل وتتبع المحتسب من كان عنده جزء منه فأخذه
كما حذروا صناعته خارج المعمل تحذيرا شديدا وحددوا ثمنه (١٦) .

وبالدرغم من هذه التشددات والتحذيرات فييسدو أن العاملين بتلك
الصناعة وغيرهم من الحرفيين لم يأبهوا بذلك رغم دقة مراقبتهم مما حدا
بالباشا الى عزل المحتسب عثمان اغا الوردانى وتعيين آخر من المعروفين
بتشدهم كمصطفى كرد الذى اطلق له العنان لمعاقبة المخالفين بعد أن
سأه عدم خضوع الحرفيين له وإنصياهم لأوامره .

يقول الباشا فى هذا الصدد « لقد سرى حكمى فى الاقاليم البعيدة
والقريبة وخلفى العربان وقطاع الطرق خلاف ستوتة مصر فانهم لا يرتدعون
بما يفعلونه فيهم ولاية الحسبة من الاهانة والايذاء فلا بد لهم من شخص
يقهرهم ولا يرحمهم » .

وبالفعل اتبع المحتسب الجديد كثيرا من الوسائل الرادعة التى تشمئز
منها النفوس لمعاقبة الحرفيين وشيوخ طوائفهم فقد تم شنق حجاج
الخضرى شيخ طائفة الخضرية رغم انه كان صاحب كلمة عليا فى نواحي
الرميلة (١٧) .

وإذا كانت الحكومة قد احتكرت الصناعات التي يمكن أن تسيروها الدولة فيبدو أن هناك بعض الصناعات لم يكن بالوسع انتزاعها من أيدي الأهالي فلجأت الحكومة في هذه الحالات كما يتضح من وثيقة صادرة في سنة ١٨٣٠ إلى فرض الضرائب على أصحاب الحرفة ومن هذه الحرف الفنانون وصانعو المخلل ومعجون الحشيش والدقاقون وصانعو الاواني والقدور ومبيضوا النحاس والسكرية والحدادون والحنوتية وطائفة البهلوانيين والفجر والطبالون والجمالون وغيرهم حين فرض عليهم قدر معين حسب ربحهم وتجارتهم وقدرتهم على الدفع (١٨) ، وكذا الفراشون والحلاقون والخبازون الذين أصبح من حقهم أن يحتكروا مزاولة مهنتهم في مقابل دفع مبلغ للحكومة (١٩) .

وقد اعتبرت هذه الفروض بمثابة اتاوات ثقيلة على الحرف بل وضرائب مباشرة بلغت من الظلم منتهاه اذ أخذت هذه الضرائب تنصب بجمعها في خزانة الباشا (٢٠) .

كذلك تدخل محمد على أيضا حين قام بتحديد أسعار السلع وبخاصة المنتجات القطنية بعد أن رأى انتشار الأنوال التي تنسج الاقمشة على اختلاف أنواعها وتبيع انتاجها في السوق التجارية للمستهلكين وقد تمكن الباشا بهذا التحديد من الحصول على المنسوجات اللازمة لسد حاجة جيشه ، وباحتكاره أيضا للمنتجات الزراعية تمكن من الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة تمهيدا للنهضة الصناعية الحديثة (٢١) .

وهذا يتمشى مع ما ذكر من أن برنامج الباشا الصناعي شأنه في ذلك شأن الكثير من أعماله الأخرى، لم يكن نابعا من سياسة رسمت بوضوح وتم تنفيذها بل انها نبعت من فترة كان فيها الباشا يبحث عن طرق لزيادة إيراداته وسارت على خطوط يحددها الزمن والظروف ومنذ بدايتها سار تطورها في اتجاه مزدوج يتمثل في استغلال الصناعات القديمة بالشكل الذي يعود على الباشا بالارباح وادخال الصناعات الحديثة .

وفي نفس الفترة التي ادخل فيها محمد على سياسة احتكار الزراعة ليجنى من ورائها الارباح فقد قام باحتكار الصناعة المحلية حين اغلق

الورش الاهلية التى كانت تنتج الاقمشة القطنية والغى الاساليب التى درجت عليها طائفة النساجين وجهاز آلات لنسج الاقمشة القطنية فى ورش الحكومة بالقاهرة وأمر أصحاب الاعمال والحرفيين السابقين بدخول تلك الورش باعتبارهم عمالا مأجورين وكانت السلع التى تصنع فى ورش الحكومة اما يستبقونها الباشا لاستعماله الخاص أو تباع للتجار (٢٢) .

ورغم ما عاناة العمال فان حياة المدينة بعد ايجاد فرص العمل لادخال الصناعات الجديدة قد اغدت الفلاحين بالهجرة من الريف والعمل فى الصناعة خاصة وانه كانت هناك صناعات كثيرة لا تحتاج الى خبرات فنية اذ يكفى فيها التدريب السريع وكلما ازداد عدد الاهلى فى المدينة كلها تخلخل البناء الاجتماعى والاقتصادى القديم اذ بدأ نطق الاسواق والحارات يتفكك كما تخلخلت الطوائف الحرفية وهى أساس البناء الاجتماعى والاقتصادى للمدينة .

كذلك بدأ يظهر الانقسام بين العمل ورأس المال ففى غالب الاحيان كان صاحب العمل هو العامل وابناؤه ومعه عدد من الصناع والصبية وام يكن هناك حد فاصل بين رأس المال والعمل (٢٣) ، أما فى ظل احتكار محمد على الصناعى فقد اصبح مالكا لرأس المال وفى مقدرة التحكم فى العمال وتوجيههم حسب ما يريد .

ومن هنا ينشأ التساؤل عن هدف محمد على من وراء سياسته الاحتكارية للصناعة ؟

قيل أن الاحتكارات الصناعية تشابهت الى حد كبير مع سياسة محمد على الزراعية فى كونها بدأت من أجل زيادة موارد الخزينة وكما تم ادخال الحاصلات النقدية فى الزراعة فقد تحولت سياسة الباشا الاحتكارية فى الصناعة الى خطة عمدانية جريئة لادخال الصناعة الكبرى فى مصر (٢٤) .

كما كان الغرض منها أيضا هو امداد الجندى المصرى بما يحتاج اليه فى ساحة القتال اذ أن المعارك الحربية والبرامج السياسية يتوقف نجاحها

— ٢٣٧ —

على تدبير أدوات الانتاج وتنظيم العمل فالفلاح فى الحقل والعمال فى المصنع والجندى فى ساحة القتال كان على الجميع المشاركة فى بناء الدولة ومن هذا المنطلق استطاع محمد على أن يحشد العدد الضخم من العمال فى مصانع الدولة .

ومن أهداف سياسته الصناعية أيضا رغبته فى بسط سلطة الدولة على كل شئ وإدارة شئونها بنفسه .

وكان هناك هدف رابع من عملية التصنيع تمثل فى الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى وتوفير احتياجات السوق المحلى وتعليم المصريين الصناعة.

ويضاف الى ما سبق تحقيق فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل فى صالح الدولة حتى لا تتسرب أموال الدولة الى جيوب الموردين (٢٥) . ومن ذلك يتضح مدى ارتباط فكرة الاكتفاء الذاتى ارتباطا وثيقا بفكرة الميزان التجارى .

وقد فسر محمد على نفسه فكرة الميزان التجارى فى بعض احاديثه مع البارون « دى بوالكميت » فقال : « لقد ادخلت تغييرا على علاقتى التجارية مع الدول لأن المصانع التى أنشأتها استطاعت ان تخلصنى اليوم من تلك الجزية التى كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوروبية وهكذا بقيت فى مصر جميع الاموال التى كنت ادفعها ثمنها لاجواخكم وحرائرکم » .

أما فكرة الاكتفاء الذاتى فقد فسرها القنصل الروسى دوهاميل عندما قال أن الباشا انما انشأ المصانع الكثيرة لانه اراد أن يجعل من مصر بلدا صناعيا وذلك لانه اعتقد أن الشعب الذى يريد الثراء يجب عليه أن ينتج بنفسه ما هو فى حاجة اليه حتى لا يبتاع الا سلعا قليلة ليس من شرائها مضار على الاطلاق (٢٦) .

واذا امعنا النظر فى وجهة نظر محمد على ازاء الصناعة نرى أنه كان محقا فى بعض الوجوه اذ أنه ضمن عدم خروج الاموال المصرية لشراء المنتجات الأوروبية وتمكن بالفعل من أن يجبر العمال على الانتاج الصناعى لكنه لم يرفع مستوى المعيشة وبعبارة أدق لم يكن عمال المصانع يحصلون

على المكاسب التى تتناسب مع عملهم اذ كان معظمها أما ينفق على المشروعات الاخرى او تؤل الى خزينة الدولة كما لم يستفد المستهلك .

وقد تضاربت الاقوال حول تاريخ تأسيس المصانع فى مصر فمن قائل بأنه بدىء فى تأسيسها فى سنة ١٨١٦ (٢٧) ، بينما يقال انه اقترح ادخال الصناعة الحديثة فى مصر على محمد على منذ سنة ١٨١٤ فى الوقت الذى كان فيه الباشا فى حاجة ملحة لايجاد طريقة تزيد موارده حتى يستطيع مواصلة الحرب فى شبه الجزيرة العربية وتعويض خسائره الناتجة عن تدهور التجارة (٢٨) .

بينما يرى آخرون انها بدأت فى سنة ١٨١٧ عقب المحاولة الاولى لتكوين الجيش النظامى اذ اهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بالصناعات الحربية التى استأثرت بالنصيب الاكبر من عوامل الانتاج الصناعى والمصنوعات الذائعة الاستعمال كالقمشة القطنية (٢٩) .

ويدى أيضا أن معالم السياسة الصناعية الجديدة بدأت تظهر معالمها الواضحة فى سنة ١٨١٨ عندما أسس محمد على مصنعا كبيرا فى جبة بين الصورين وجهزه بالعدد والآلات وعين به نحو ٤ آلاف عامل يعملون فيه فكان هذا العمل نواة لتأسيس الصناعة الحديثة اذ حشد العمال ووجه الانتاج الى نطاق جديد وتركزت الصناعة فى يد الدولة وبهذا كله تجمم آلاف العمال يعملون تحت سقف واحد ويخضعون لادارة واحدة وينتجون انتاجا كبيرا (٣٠) .

من ذلك يتضح كيف أن العامل الحرفى بدأ يتحول الى عامل فى المصانع ويخضع لاشراف الدولة بعد أن كان خاضعا للمعلم او لنقابته الحرفية التى ينتمى اليها كذلك لم يعد صانعا ينتج للاستهلاك المحلى فقط .

ويتمشى ذلك مع ما ذكره البعض من أن الصناعات اليدوية التى كانت موجودة فى بداية حكم محمد على لم تعد تصلح لسد حاجات الجيش لذلك لجأ الى انشاء الصناعات الحديثة الكبرى فى شكل فابريكات ومعامل

وكان الطلب الجديد آتيا تارة من جانب الاسطول والجيش وتارة أخرى من جانب الاعيان والمدن المتزايدة والحاجة الى التصدير (٣١) .

وطوال فترة الاحتكار وانصائع يورد منتجاته من الصناعات المحتكرة الى الشئون الاميرية بالثمن الذى حددته الحكومة ، وكانت صناعة النسيج من أهم الصناعات التى احتكرتها الحكومة فحينما نجحت زراعة القطن سنة ١٨٢١ أمر بأن يمنع الاهالى عموما من تشييل أنوال الفزل وعمل الدوبارة (٣٢) ، فأفصح بذلك عن سياسته فى اخضاع الصناعة للدولة وتوجيهها لخدمة أغراضها كما أخضع الزراعة من قبل .

فقد كانت هناك عدة مصانع للمنسوجات التيلية والحريية فطلب ان تسلم اليه وظل الكتان ينسج فى الارياف لكنه لم يعد ينسج الا لبيع له اذ أنه لم يكن مسموحا للفلاح ان يصنع لاستعماله الخاص تلك المنسوجات التيلية الخشنة التى يلبسها ولا تلك القطع من الحصر التى تقبى رطوبة الارض بل كان عليه ان يسلمها للحكومة أولا وهى صنع يديه ثم يعود الى شرائها من جديد بثمن أعلى اذ أنه لم يكن فى استطاعته ان يلبس غير المنسوجات التى تحمل طابع مصانع الباشا وهكذا لم يبق فى مصر كلها مصنع واحد لا يديره الا من فى خدمة الباشا من الموظفين (٣٣) .

وقد حاول دروفتى عبثا ان يقنع الباشا بالتخلى عن سياسة الاحتكار اذ أن اشراف الدولة يضر بالمصالح الحقيقية للحكومة لانه قضى على طبقة كاملة من العمال المحترفين ذوى التراث كما أن فرض الضرائب على الحرفيين بدلا من اجبارهم على العمل لصالح الحكومة لا يتمشى فقط مع العدالة بل يعود بالربح على الميرى على المدى الطويل لكن الباشا وسم دائرة احتكاره ليشمل ليس فقط صناعة الاتمشة القطنية بل سائر المنسوجات (٣٤) .

فقد جاء فى محافظ ابحات الصناعة أن القماش والخيط البرائين منعت صناعتهم منعاً باتاً وتم معاقبة من تجرأ على مزاوله هذين الصنفين المنوع صنعهما وكذلك بيعهما أو شرائهما بالضرب الشديد أو ارسالهم الى العمل

فى مصنع الحديد ليعملوا فيه بدلا من قتلهم أو صلبهم على أن تبلغ هذه العقوبات الى كاشفى الاقاليم الصعيدية ومأمورى الانوال للعمل بها(٣٥).

كذلك امتد الاحتكار الصناعى ليشمل كل أعمال الحياكة وكل ما يصنع بالكوك وما ينتج على نول أو نحوه من جميع الاصناف فى ابريسم أو حرير أو كتان فى سائر الاقليم المصرى وانتظمت لهذا الباب دواوين ببيت محمود بك الخازن دار واياها ببيت السيد محمد المحرقى والمعلم غالى والمعلم يوسف كنعان الشامى والمعلم منصور القبطى .

وليضمن البائسا تحقيق أغراضه وسير العمل على النحو الذى ارتآه كان لابد من تعيين كتاب ومباشرين للاشراف على صناعة النسيج على أن يوزعوا فى النواحي والبلدان والقرى نظير أجر معين ويكلف هؤلاء باحصاء ما يكون موجودا على الانوال بالناحية من القماش والاكسية الصوف ويكتبون عدده على ذمة الصانع ويكون ملزوما به حتى اذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالثمن الذى يحددونه وان ارادها صاحبها اخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها بعلامة الميرى وان وجد شئ عند شخص بدون تلك العلامة اخذت منه وعوقب وغرم تأديبا على اختلاسها وتحذيرا لغيره (٣٦) .

وبالرغم من هذه الاوامر المشددة فيبدو أن كاشفى قلوب والغريبة والمنوفية أصبحوا عاجزين عن منع التهريب الذى استمر قائما فى كاشفياتهم مما حدا بالجناب العالى الى دوام التنبيه عليهم بمنع بيع وشراء القماش والصوف والكتان وخيوطهما ومعاينة كل من يرتكب هذا العمل بعد أن بلغت قيمة المهربات ضعف ما كانت عليه اذ بلغت قيمة المهربات فى الغريبة ٤٧١٤ قرشا وفى المنوفية ٦٠٩٠ قرشا (٣٧) .

كذلك أوصى الجناب العالى بضرورة وصول قائمة البرانى فى كل شهر وان ينهى ببيعهم أملا أعينهم وقطع دابر كل من يفعل ذلك وضرورة الاعتناء بالقطن البرانى (٣٨) .

وكان شيخ القرية يعد وكيلا عنها فهو المسئول عن احصاء الانوال والشغلين عليها بل واجبر غير العاملين بالنسج على الانوال التى ليس لها صناع على أن يتقاضوا أجرا كغيرهم من الدولة ويدفع هذا الوكيل لشخصين أو ثلاثة عدة ذراهم ليطوفوا على النساء اللاتى يغلزن الكتان بلنواحي ويجعلنه اذرعاً ويشترى ذلك منهم بالثمن المفروض ويأتون به الى النساجين ثم تجمع اصناف الاقمشة فى امكن للبيع بالثمن الزائد مع تخصيص امكن لذلك كخزان ابر طقية وخان الجلال ويشرف على ذلك المعلم كنعان (٣٩) .

وكان من واجب وكيل الغزالات أن يصحب النساء الى مخزن الغزل « شون الغزل » لتزويدهن بالكتان كما كان من واجبه الاشراف على العمل الجارى بينهن وحثهن على زيادة الانتاج وأن يبلغ القائمقام — رئيس الناحية — ومشايخ القرية بحالات الاهمال ولكى يثير الوكيل حماسا اكبر بين النساء كلن يتأكد أيضا من أن مدير ورشة التبييض — ناظر المبيضة قد دفع للغزالات المبالغ المسنحة لهن وهى قيمة الخيط المغزول مخصوما منها قيمة المادة الخلم .

كذلك كان شيخ النساجين مسئولا عن الاشراف الدقيق على النساجين ليتأكد من أن احدا منهم لا يعمل بغزل مخالف لما اعطى له من مخازن الحكومة أو ينسج قطعة من القماش أطول من الطول المحدد بقصد الاحتفاظ بالزيادة للملابسه الخاصة أو لبيعها فاذا مرض نساج وعجز عن أتمام عمله تكون مسئولية الشيخ أن يوزع العمل الذى لم يتمه على النساجين الآخرين (٤٠) .

اذن كان اهتمام الحكومة منصبا على الانتاج وضرورة زيادته وحسن سير العمل وتوزيعه على غير المعاجزين لكى لا يختل الانتاج بصرف النظر عن حالة العمال .

ومن هنا رؤى ضرورة تعيين موظفين كثيرين لدفع حركة الانتاج الى الامام فكان على وكيل كل مصنع أن يعمل معدلا حسنا من الانتاج والا حل محله وكيل آخر أو يتعهدون عند تعيينهم بدفع الثمن اذا كان غير مقبول (٤١) .

ففى ورشة التبييض على سبيل المثال نجد ناظرا يديرها ويتضمن مسؤولياته الاشراف على جميع موظفى المبيضة وفحص القماش الذى يحضره النساجون لامين المخزن ليقرر مدى صلاحيته ويقوم بلفت نظر النساج المخطيء وكذلك الشيخ الذى تحقق العمل الردىء تحت اشرافه مؤكدا عليهما بضرورة المحافظة على المستوى الذى تطلبه الحكومة كما كان يشرف على دفع مستحقات كل من النساء الغزالات والنساجين .

وهكذا يمكن القول بأن مهمة الناظر كانت تتشابه مع مهمة شيخ الطائفة من حيث اشرافه على العاملين فى الصنعة وان كانت مهمة الناظر غير شاملة كشيخ الطائفة لأنه كان بالإضافة الى الناظر المشرف كان هناك ناظر آخر يتولى مهمة البيع .

وكان بيع القماش يتم تحت اشراف ناظر آخر يساعد به مباشر يقوم بقبض ثمن المبيعات ويسجل حركة العمل . ويخضع ناظر مبيعات القماش لتعليمات تقضى بأن يبيع للتجار الحقيقيين وحدهم وعليه تقع مسؤولية ملاحظة أى المنتجات هى المطاوعة وأن يبيع كلا من المنسوجات غير المرغوب فيها والمنسوجات المرغوبة حتى لا تقع أية خسارة على الحكومة (٤٢) .

كذلك تدخلت الحكومة فى الانتاج والتوزيع وفرضت سعرا يعتبر عاليا بالنسبة للاجور .

وهنا نجد فارقا جوهريا بين الحكومة والطائفة الحرفية فالأولى تحرص على البيع والكسب دون أن تهتم بجودة الصنف بينما فى الثانية كان الاهتمام بجودة الصنف يعنىها بالدرجة الاولى نظرا لتخصيصها .

ولضمان الربح أيضا رأى مأمور التشغيل المحروسة ضرورة توفير خيط غزل الكتان من النساء الفتيات المقيمت فى مصر وبولاى ووصى العتيقة وفى خمس عشرة قرية القريبة الى المحروسة وبذلك ضمن غزل الفين وستمئة قنطار من قماش الكتان فى السنة (٤٣) .

والحقيقة أن اختيار النسوة الفتيات له دلالة فهم يرغبون فى الاستفادة من مجهودهن بسعر أقل من غيرهن .

- ٢٤٣ -

وأخيراً فإن الاحتكار الصناعي للقماش النيل من قبل الحكومة والذي كان يخضع لأشراف دقيق في ظل نصوص لائحة زراعة الفلاح قد الغى في النهاية إذ أن الحكومة صرحت في سنة ٣٤٠ ببيع القماش النيل في السوق الحرة بعد دفع ضريبة محددة عن كل قطعة (٤٤) .

كذلك أصبح من حق كل فرد أن يشتغل بصناعة النسيج على أن يدفع عن كل نول ضريبة شهرية قدرها ستة وثلاثون قرشاً وكان المتحصل من هذه الضريبة في سنة ٣٦٠ عشرين ألفاً كينس بينما كان عدد الأنوال ثلاثة وعشرين ألفاً (٤٥) .

وكان القصد من ذلك هو تحسين حالة الأهلى العاملين في تلك الصناعة (٤٦) . فربما كان فرض الضريبة يعتبر أخفاً وطاة من احتكار الصناعة .

وبعد أن كان الباشا يبيع أيضاً من احتكار النيل ما يقرب من ٦٥٣٨ كيساً أى ما يعادل ٣٢٦٩٠٠ جنينها أخذ في العدول عن إدارة مصانع النيل لحسابه الخاص وأثر أن يتركها لمشايخ القرى القريبة منها على أن يسلموا الحكومة جميع ما ينتجونه من النيل مهما كان نوعه بسعر الامة الواحدة ثلاثين قرشاً ، ورأى الباشا أيضاً أنه من الأفضل التعاقد مع بعض المتعهدين وترك لهم الأشراف على عدد معين من الأنوال وهيأت لهم الحكومة المواد الخام على أن يسلموا الحكومة ما ينتجونه تبعاً لتعريفه معينة (٤٧) .

لكن يبدو أن الحال لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما عادت الحكومة من جديد إلى نزاع معامل النيل من عهدة المشايخ وتشغيلها لحساب الحكومة مرة أخرى (٤٨) . وهكذا لم يستمر الاحتكار بصورة شاملة بل أدخلت عليه إجراءات تخفيف من حين لآخر حتى قبل سنة ١٨٤٠ .

ومن الصناعات الأخرى التي خضعت لاحتكار محمد علي صناعة الخيش والقصب وقد ساعده على احتكارها كثرة مكاسبها التي أصبحت تزيد على ألفي كيس في السنة (٤٩) .

ويبدو أن حاجة محمد على الماسة أيضا الى بعض الصناعات دفعته الى اجبار العاملين فيها على توريد الكميات اللازمة له فنجده يجبر العريان على توريد كميات معينة من الصوف الى الحكومة في نظير مبلغ معينة تصرف الى مشايخ قبائلهم تقدر بمائتين كيس لكل منهم على أن تؤخذ منهم سندات باقتسامهم وكلما تم توريد القدر المطلوب صرف لهم مبالغ أخرى (٥٠) .

وهكذا كثفت الحكومة تسعا لنظام الاحتكار هي الموجهة الاسلسية او الراسية للخطوط الاسلسية للانتاج والقلعة أيضا بتوزيعه حسب السعر الذي تراه من هنا فقد الصناع كل استقلال كانوا يتمتعون به في ظل النظام الحرفي وأصبحوا اجراء لدى الحكومة ويتوقف قدر اجرهم على قدر انتاجهم .

كذلك أدى احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة في مصر الى تقييد حرية آلات الصناع في أنحاء القطر المصري والتدخل في شئونهم بل ومراقبة الصناعة المنزلية وإن كثفت هذه المهمة صعبة جدا لأن جزءا كبيرا من الانتاج كان يستهلك محليا في القرية ولذا لم تتمكن الحكومة من تنفيذ ذلك النظام بدقة مما أدى الى شيوع التهرب من قيوده وانتشار الانتاج « البراني » .

كما تعرض الصناع لظلم الخبيرين وبعض رجال الادارة الذي استخدمتهم الحكومة للتجسس عليهم وقد استغل هؤلاء سلطتهم وتمسكوا في استعمالها ضد الصناع ، ويمكننا القول بأن الاحتكار كان يعد وسيلة لتأمين حصول الحكومة على الضرائب (٥١) .

ومن مساوئ الاحتكار أيضا حرمان الصناع من ارباحهم الكاملة المشروعة ومن التصرف في ثمره كدهم مما اضعفت من رغبتهم في الانتاج وحمل بعضهم الى ترك العمل فاضر ذلك بالصناعات الصغيرة وادى الى اضمحلالها . كذلك أدى تلاعب بعض رجال الادارة بالتواطؤ مع الكتبة بالموازين والمكييل الى اضرارهم على حساب الصناع ، كما كان التسويف في دفع استحققات الصناع في المواعيد المقررة من الاسباب التي اضررت بأصحاب الحرف .

وأخيرا حل احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الاستثمار الفردى كما أدى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية الى زيادة نفقات المعيشة والاضرار بالمستهلك فضلا عن الضرر الذى لحق بالصناعات الصغيرة من جراء نظام احتكارها منذ سنة ١٨٠٩ بقصد اجتناء الربح منها (٥٢) ، فان التوسع فى انتاج المصانع الحكومية حرم صغار الصناع من المواد الاولى ومن الاسواق كما أدى أيضا الى نقص الطلب من تلك المصنوعات الحرفية .

وهكذا ربط نظم احتكار الصناعة عددا كبيرا من الاهالى والنساء لاول مرة بأجهزة الدولة وهذه الاجهزة الحكومية المثلة فى الموظفين والاداريين كانت لا تتوفر فيها النزاهة والعدالة وتلك هى مشكلة ابدية وما تزال ملحوظة وقد ترتب على سيطرة الدولة على الصناعات ان صنادق النشاط الفردى صعوبت فضلا عن كونه محدودا من الاصل فشح العاملون فى قطاع البناء والتجارة والخرابة لانهم الزموا بالعمل لحساب الدولة وغيرها أما مقابل أجر يتقاضونه أو بتسخيرهم مما أدى الى اختفاء الكثيرين منهم نتيجة لابطال صناعاتهم واغلاق حوانيتهم كما كان المشرف على هذه الحرف ملزما باحضار الحرفى عند معمل الباشا اما ليؤدى العمل المطلوب منه أو يفتدى نفسه أو يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده .

وإذا معنا النظر فى العبارة السابقة نجد تشابها بين كل من المكلف بالاشراف على الحرفيين فى ذلك الوقت وبين الملتزم الزراعى فكما كان الاخير له الحق فى اعادة القلاح بعد هروبه لزراعة أرض الفلاحة كان المشرفون على الصناع لهم أيضا نفس الحق فى ارجاع صاحب الحرفة للعمل بالاكراه .

لهذا ترك الحرفيون صناعاتهم وتكسبوا بحرفة أخرى فتعطلت بذلك احتياجات الناس فى التعمير والبناء بحيث أن من اراد أن يبنى له كائنا أو مزودا لدابته تحير فى أمره واقام أياما فى تحصيل البناء وما يحتاجه من الطين والجير وغيره لأن الباشا منع الناس من أخذه ومن احتاج اليه استزراه بأعلى الاثمان وإذا ضاع لانسان مفتاح خشب لا يجد نجارا يصنع

له مفتاحا آخر الا خفية ويطلب ثمنه خمسة عشر نصف فضة وكان ثمنه قبلها نصف فضة (٥٣) ، ويرجع ذلك الى حشد جميع العمال من اثنين وفعلة ونجارين واغزالهم في المراكب بالقوة ليعملوا بسورا وابراجا ناحية رشيد (٥٤) ، او للعمل في المصانع وقد بلغ عدد العاملين في المصانع ثلاثين الفا وقد اتبع في احضارهم نفس الوسائل التي اتبعت في تجنيدهم للخدمة العسكرية اذ كانوا يؤخذون قسرا رجالا ونساء واطفالا ويرسلون الى المصانع الجديدة ويمكن بها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها وعلى الرغم من ان مرتباتهم كانت باثقة التواضع فلم تكن تدفع بانتظام بل كثيرا ما تبقى لهم من قيمتها متأخرات لعدة اشهر وكثيرا ما اضطروا الى ان يسم مرتباتهم بعد خصم من ١٥ الى ٢٥ من قيمتها تبعا للظروفا (٥٥)

ويقال ان العمال المصريين كانوا يؤخذون عبادة من اوساط الفلاحين ويرسلون الى العمل ويرسلون الى المصانع ويطلب في نفس الوقت من النظار التعهد بعدم تأخر الزراعة (٥٦) .

وقد خططت الحكومة سياستها الصناعية على اساس امداد المصانع الحربية بفرق من العمال العسكريين للعمل فيها ولم يقتصر الامر على ذلك لانه كانت هناك رغبة شديدة في تعليم الشعب الصناعات الجديدة ومن هنا كانت الهمة بذولة في جمع المتسولين والشحاذين وتعليمهم العمل في المصانع الحكومية وتشغيلهم فيها وبالطبع كان الشحاذون يؤخذون هم وغيرهم الى المصانع قهرا عنهم وبذا يتضح ان العمال كانوا في مجوعهم يجلبون على العمل .

ويقال ان عمال مصانع محمد علي لم يكونوا يختلفون كثيرا عن عمال أوروبا في عهد نظم المذهب التجارى اذ ان كلاهما لم يكن مهتما بالاعتبارات الاقتصادية بقدر اهتمامهم بالدين والمهنة (٥٧) .

ولذلك كان لا بد من جمع العمال بالقوة للعمل في المصانع وكان ذلك يتم عن طريق العهد وكبار المشايخ الذين يجمعونهم ثم يذهبون بجيوشهم الى الباشا ورغم هذا كانوا يتعرضون لاقصى انواع العقاب اذا هم جمعوا انفرادا ثم ثبت انهم غير لائقين للعمل الصناعي (٥٨) .

وفي أكتوبر سنة ١٨١٨ جمع مشايخ الحارات والزموا بجمع ٤٠٠٠ شاب ليفعلوا تحت إيدى الصناع في مقابل أجر يومي على أن يعودوا الى ذويهم في المساء وكانت الحكومة تنوي تعبئة ١٠ آلاف آخرين للعمل في مصانع الحكومة (٥٩).

وإذا كان اهتمام محمد علي في السنوات الأولى من حكمه منصبيا على الصناعات العسكرية لإمداد جيشه والوفاء باحتياجاته فانه في السنوات التالية لذلك بدأ يحرص على تعليم الصناعة للاهالي للنهوض بدولته الحديثة فنجد في سنة ١٨٣٠ يقرر جمع ألف من أولاد اهالي أقسام الدرب الأحمر ودرب الجماليز والخليفة ويولاق ومصر القديمة والازيكة وعابدين والجهالية وباب الشعرية واخذ في توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب ويولاق وقد استغرقت عملية الجمع والتوزيع عشرة ايام وأوصى الباشا رؤساءهم بحسن معاملتهم (٦٠).

ولم يكن المشايخ والعهد هم المكلفون وحدهم بجمع العمال اللازمين للمصانع بل كلف النظار أيضا بهذه المهمة على أن يخصص لهم يوميات محددة وذلك بعد أن صدرت الاوامر من محمد علي بنهى المشايخ عن اخذ أحد من الاهالي مباشرة بل الرجوع أولا الى النظار (٦١) الذي حث على « عدم الاهمال في توريد الانفال اللازمين للغاورية » (٦٢).

وإذا كان محمد علي حريصا على تحبيب الصناعة الى الاهالي حين أوصى مديره بهم خيرا إلا أن الاهالي كانوا ينظرون الى تلك المصانع كما ينظر الانسان الى كارثة نزلت به اذ اخذوا يوازنون بين ما يلقونه فيها وما يلقونه في الجيش من قسوة وعنت ولما كانوا ينفرون من البقاء بين جذران المصانع ومن الارتباط بعمل يومي فقد عجز محمد علي عن أن يجد العدد المطلوب والكافي من الرجال الذين يعملون في مصانعه بمحض اختيارهم ومن ثم عمد الى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافي من الايدي العاملة كما صار يجتهد في هذه المصانع صغار السن من لا يصلحون للخدمة في الجيش ، الا أن الوثائق تؤكد أن اهتمام محمد علي انصب على ضرورة تحديد اعمال العمال الذين يعملون في الورش الجديدة

على أن يكونوا من سن اثني عشرة سنة حتى عشرين سنة وان تسجل اسمائهم ويوضعون تحت التمرين (٦٣) ولم تكن النساء بمنأى عن الصناعة اذ كانت توزع على القرويات مقادير معينة من الكتان يطلب اليهن الفراغ من غزلها في زمن محدد ، ولما كان هذا العمل يشق عليهن ويضيق به ذراعهن فقد كن يعمدن الى شتى الحيل للتخلص منه ولو ادى الامر الى احداث عاهات في ايديهن على أن اشتراك النساء في الجهد الصناعي لم يقف عند حد العمل في المنازل فقد كن غريق منهن يشتغل في المصانع الى جانب الرجال تحت اشراف دقيق (٦٤) ، وبخاصة في مصانع القطن لكنهن كثيرا ما كن يفضلن اصابة أنفسهن بالعمى - بنفس الطريقة التي كان الرجال يشيروهوا بها أنفسهم ليهربوا من الخدمة العسكرية - عن أن يستسلمن لهذا الانتهاك لتقاليد البلاد الخاصة بتحجب النساء (٦٥) .

وبالرغم من أن التقاليد الاسلامية كانت لا تجعل لصاحب السلطان سبيلا اليهن الا أن محمد على اجبرهن على العمل وسار في هذا الطريق الى ما هو أبعد من ذلك حين استخدم منهن نحو مائة وخمسين في كل من مصانع دمياط والمنصورة وكن يشتغلن محجبات الى جانب الرجال وقد حالت شدة مراقبة رؤساء المصانع لهن دين حدوث أية اضرار من وراء هذا الاختلاط (٦٦) .

كذلك استخدمت النساء والبنات في صناعة الطرابيش على أن يتقاضوا مقابل ذلك اجرا يوميا وليس راتبا شهريا كغيرهم من العمال التونسيين الذين استخدموا في هذه الصناعة (٦٧) .

ولم يكن العمل الاجباري وحده هو الذي جعل العمال وغيرهم ينفرون من الصناعة والعمل في المصانع بل أدت الاجراءات البيروقراطية العقابية وتحكم المشرفين على الصناعة في العمال وتأخير الاجور الى عزوف الحرفيين والاهالي عن العمل في هذا المجال .

فمنذ تلك اللحظة التي ابطال فيها الباشا دواليب الصناع وجعلهم ينسجون في المناسج التي احدثها بالاجرة وابطل مكاسبهم وطرقهم التي الفوها واخذ حاجته من صناعاتهم والباقي اعطاه للتجار ليبيعونه على

الناس بأعلى ثمن والحرفيين يأنفون من الصناعة ويعملون فيها وهم مكرهين بل تطور الامر الى هروبهم من تلك الورش كالحوض المدمود - وبدأوا يقيمون في جهك مديريات المتوفية والقلوبية ونصف أول وسطا لهذا صدرت الاوامر بتعقبهم والقبض عليهم والتوجه بهم الى الورش مرة أخرى ليقوموا بأشغالهم كما نبه على مشايخ النواحي والمديريات بضبط هؤلاء الهاربين وتحذير من يعاود الهرب مرة ثانية بصلبه على باب منزله (٦٨).

وكان هؤلاء الهاربون من البرادين والنقاشين والحدادين وبلغ عددهم ١٨ شخصا اما من قرروا الى القلوبية فبلغ عددهم ٩٢ شخصا سواء داخلها أو في ضواحيها (٦٩) .

كذلك بلغ عدد الهاربين من ورش القلمة الى الاسكندرية ٧٣ شخصا (٧٠) وقد انتشرت هذه الظاهرة أيضا في الوجه القبلي (٧١) .

ويمكن تفسير تلك الظاهرة أي ظاهرة التهرب بعدم الاعتماد على العمل المنضبط أو لانخفاض الاجور أو لكلا السببين معا ويلاحظ في جميع الحالات أن مبدأ العمل الاجباري كان هو السائد ولا يساعد هذا على خلق طبقة عمالية واعية في ذلك الوقت على أنه بعض الزمن واصرار محمد على على تكوين الصناعة الكبيرة تكونت في مصر طبقة من العمال البراعمين الذين صاروا موضع إعجاب شديد من شاهد أعمالهم وبذلك شاركوا في تقدم مصر الصناعي .

وهكذا حقق محمد على بعض أهدافه التي كان يرمى اليها كالوقوف على مدى قبول الشعب لنظمه الجديدة وتوجيهاته الحديثة في الصناعة والتي لم يتعودها الشعب من قبل وفي نفس الوقت حقق الاكتفاء الذاتي من الصناعة سواء للجيش أو الشعب .

ويناء على التنظيم الجديد ونظرا لأن النشاط الصناعي عم معظم المناطق فقد اهتم ظروف العمل بإنشاء ديوان خاص يسمى باسم ديوان الفابريكات وعلى هذا النظام الحديث يسار العمل تحت إدارة منظمة وتوجيه دقيق لا يعرف فيه العامل الا محمد على وإدارته بعد أن كان خاضعا لطاقته

— ٢٥٠ —

الجرجية. وفي ظل هذا النظم الصناعى الجديد لم يزاول العامل مهنته فى ورشة صغيرة ولم يعرف معلما خاصا ولا نقيا لطائفة يشهد له بحسن العمل فى ختام المطلق ولكنه عرف المصنع الكبير والإدارة الدقيقة وأصبح عامل الدولة. ولم تكن مصانع مخيد على مصانع إنتاج فحبيب وانما كانت الى جانب هذا مدارس صناعية يتعلم فيها العامل أساليب الصناعة الحديثة وكثيرا ما كان محمد على يامر بجمع آلاف الحبيبين ويلجئهم بالمصانع ليعلمهم الصناعة الحديثة على أيدي الخبراء الأجانب وربما كان يريد تكوين طبقة جديدة ينشئها تنشئة حديثة لتحل محل الخبراء الأجانب فى الصناعة وتكون عدته الصناعية أو التمهيد للثقل الصناعى فتكسب معز حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا الهامة التى يعتمد عليها البناء الاقتصادى (٧٢).

ولهذا الشعب نفسه اهتم بالصناعات الحربية الى جانب الصناعات الاستهلاكية فنجده يند ارباب الصنائع ويحثدهم فى التلعة ويجمع لهم الخشب والجديد ليشروعوا فى صنع آلات الحرب (٧٣).

ومما ساعد على استمرار عملية الصناعة فى التقدم تحسين أجور العمال وفى الوقت الذى جند فيه محمد على العمال لانجاز بعض المقام فقد تولت الأوامر فى نفس الوقت لحث المسؤولين على زيادة أجور العمال لترغيبهم فى العمل وتشجيعهم ومن هؤلاء النجارين والحداين والنشازين الخراطين الموجودين فى معمل رشيد والمحلة والمنصورة (٧٤).

كذلك اهتم نفسه بالرفاهية والرفاهية لعمال المعمار وكذا العمال المرتبطين بمصنع الجديد لزيادة عدد هؤلاء العمال العاملين فى هذين الميدانين (٧٥).

وقد تراوحت زيادة أجور العمال ما بين ١٥ بارة ، البارات للحداين والعمالين فى من المعمار فيصبح مرتب الاوائل ٤٠ بارة بدلا من ٢٥ والآخرين ٣٠ بدلا من عشرين أو أربعين بدلا من ثلاثين وهكذا (٧٦).

كذلك زيد اجر صغار عمال اليومية حسب جهودهم وبهذا أصبح لا يخرم القادرون على العمل منهم من الكسب بهذه الطريقة (٧٧).

ويقال ان محمد على ضاعف أجور العمال في مختلف الصناعات حتى وصلت إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه مع أن نفقات المعيشة لم تزد إلا قليلا (٧٨) .

وربما أراد محمد على من ذلك تحبيب العمل الصناعي للشعب المصري الذي تالف معظمهم الزراعة دون غيرها من المهن الأخرى .

كما تهدف إلى تحسين مستوى المصريين المعيشي لئلا يذوقوا عموم المصانع في أوامر سنة ٣٧ أنه يجب النظر لما فيه أصول رفاهية الشعب وزيادة يومية أولئك الشغيلة وضرورة صرف أجورهم فيكون ذلك بما لمناهضتهم (٧٩) .

وقد ذكر كاهيل في تقرير له سنة ١٨٤٠ أن أجور العمال من أبناء العرب وصلت إلى ١٦٣٠٠٠٠ قرش (٨٠) .

بذلك تكلف إنشاء المصانع نفقات باهظة بينما لم يكن عائداتها كبيرا أو حتى موازيا لنفقاتها فقد قدر باورنج ما انفقته الباشا في إقامة جميع المصانع وشراء ما لزمها من آلات ومواد أولية بما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات الانجليزية وقيل أيضا أن نفقات تشييد المصانع حتى بدء إنتاجها بلغ ٢٠٠٠٠٠ كبري أي خمسة ملايين من الدراهم (٨١) .

ويعلق كلوت بك على ذلك بقوله أنه من البديهي إذا كانت إدارة الأعمال قد كلفت الكلف الفادحة ولم تأت من الثمرات بما يعوض بعض ما انفق في سبيلها من الأموال الباهظة فإن السبب في ذلك يرجع إلى إخلاء الحكومة في وقت غير مناسب سبيل المديرين والمعلمين الأوروبيين الذين عهدت إليهم بأدارة تلك المصانع وتعليم صناعاتهم ثم رغبنا في تعيين الاتراك والمصريين في وظائفهم أي الحلول محل الأوروبيين قبل أن يحصل هؤلاء على الخبرة والتدريب الضروري في عملهم (٨٢) .

كما يذكر آخرون أن النفقات الباهظة التي تحملها الباشا بسبب هذه المصانع يرجع إلى الأجور العالية التي كان يدفعها للأوروبيين والبلغاريين من الماطنين وغيرهم الذين استخدمهم في مصانع الحديد

وغيرها لمهارتهم الفنية من جهة ولارشاد العمال المصريين من جهة أخرى (٨٣) والذين لم يكن جلهم حريصين على الاموال المصرية ولم يكن غرض بعضهم مصلحة مصر (٨٤) ، وكذلك ما تكلفته البعثات التي أوفدها الى الخارج لاقتلن اساليب الصناعة وفنونها .

ومهما كانت الاسباب فمن الطبيعي أن تلقى هذه الصناعة الناشئة المصاعب لأن تكاليف الانشاء لا تغطي الا على المدى البعيد وحتى ذلك لم يتحقق لأن الصناعة لم تعش طويلا الا انها نجحت في تكوين طبقة من الاداريين المصريين المشرفين على المصنع الذين لم يكتف بهم الباشا اذ اعتمد أيضا على لفيفة من الخبراء الاجانب سواء من النمساويين أو الانجليز أو غيرهم . فقد اعتمد على احد المتخصصين في صناعة الدباغة لتعليمها الى الاهلى وأوصى بالاعتناء بها وترويجها ومده بالآلات اللازمة (٨٥) .

كذلك استدعى الباشا من بلاد الشام العمال الماهرين في صناعة الحرير ومن المغرب مهرة الصانع في عمل الطرايش الذين حقق المصريون على أيديهم هذه الصناعة (٨٦) .

وينفرد جبريل بير بالرأى القائل بأن تجربة محمد علي الصناعية على حد قوله قد عاشت لفترة قصيرة للغاية بحيث لم تتمكن من احداث تغييرات على المجتمع الحضري حيث انها لم تعش أكثر من عشر سنوات كما انه لم يمارس ضغطا من الناحية الادارية على طوائف الحرف كما لم يمارس الحكم من بعده ضغوطا كهذه عليها وحتى الربع الاخير من القرن التاسع عشر كانت الحكومة غير قلادة على استبدال طوائف الحرف بنظام اداري جديد ومن ثم اضطرت للبقاء عليها كما هي دون أن تمس .

وهكذا لم تصدر قرارات حكومية بإيقاف الطوائف الحرفية كما انها لم تتفكك علاوة على انها لم تستبدل بنظام آخر بعد ظهور مجتمع صناعي حديث وانما كان اضمحلالها واختفاؤها ناجما اسلسا عن التأثيرات التي احدثتها أوروبا المتمثلة في تدفق البضائع الأوروبية وتدفق الأوروبيين

المقيمين في مصر وقد حدثت هذه العملية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ويضيف جبريل بير أن إنشاء صناعة كبرى لم يقض على نظام الطوائف القديم إذ ظل عدد أعضاء الطوائف على حد قوله أكبر بكثير من عدد العمال الذين كانوا يعملون في مصانعه كما أن الصناعة الجديدة كانت تتكون من فروع جديدة في الإنتاج لم توجد في مصر من قبل ومن ثم فإنها لم تدخل في منافسة مع الحرفة التي يمارسها أعضاء الطوائف . كما أن تجنيد العمال الحرفيين في الصناعة لم يكن كثيرا للدرجة التي تسبب خسائر مميّنة للطوائف وحتى الطوائف التي أضرت من كثرة تعبئتها في عصر محمد على كعمال البناء عادت إلى حالتها الطبيعية وأصبحت إحدى الطوائف المشهورة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكن هناك استثناء واحد ألا وهو طائفة عمل النسيج التي ألغاهها محمد على لاحتكاره لهذه الصناعة وفي النهاية يستنتج جبريل بير أن الأضرار التي لحقت بهذه الطائفة ربما تكون هي التي حدثت بمعظم المؤلفين إلى التعميم فيها يتعلق بتأثير صناعة محمد على على طوائف الحرف (٨٧) .

وفي النهاية ظل محمد على رغم خسائره في الصناعة يحبل على كفيه هذا العبء الضخم حتى كان الاتفاق التجاري الإنجليزي التركي في سنة ٣٨ وتمهد الباب العالي ببلغاء نظام الاحتكار في أنحاء الإمبراطورية العثمانية والزامها إياه بالعدول عن نظمه هذا وإغلاق مصانعه الواحد تلو الآخر (٨٨) .

وإذا كان فرمان سنة ١٨٤١ قد أدى هو الآخر إلى القضاء على التصنيع فيقال أن بوادر هذا الانحلال كانت قد بدأت من قبل إذ تركبت الحكومة سنة ٢٦ ، سنة ١٨٢٧ تشغيل معاصر الزيت للأهالي كما أحلت في سنة ١٨٣٥ عددا من المصانع الخاسرة إلى متعهدين بشرط أن يسلموا منتجاتها إلى الحكومة بثمن أقل من نفقة الإنتاج في المصانع الحكومية ، كما أغلقت الحكومة بعض مصانع الغزل وحولتها إلى ثكنات للجند كذلك أغلقت في سنة ٤٠ أثناء النزاع مع السلطان العثماني كثيرا من المصانع التي لا تدر ربحا كما أغلقت في تلك السنة بعض المصانع رغبة في تقليل المصروفات (٨٩) .

وإذا تم تطبيق نظام الاحتكار بصورة شاملة واتيحت الفرصة للرأسماليين
الخاص والاشغال الفردى لى ينمو فى ظل هذه التحولات الاجتماعية
والاحتكاك بأوروبا .
ثالثا : القضاء على الطبقة الوسطى :

لم يتضح التقسيم الطبقي فى مصر بنفس الصورة التى اتضح بها
فى أوروبا فى ذلك الوقت حينما ظهرت الرأسمالية التجارية وتعرف على
أن المشتغلين بالتجارة والصناعة يمثلون طبقة وسطى بين الطبقة الكادحة
أم الطبقة الفقيرة وبين طبقة الاقطاعيين .

والسؤال الذى يجدر طرحه هو هل وجدت فى مصر قبل عهد محمد
على طبقة وسطى ذات شأن ؟

لا شك أن أصحاب الحرف والتجار يمكن مقارنتهم بالطبقة الوسطى
الأوروبية مع الفرق وهو انه فى حين حاولت الطبقة الوسطى فى أوروبا
أن تحقق مكاسب سياسية وتشترك فى السلطة لم تستطع الطبقة الوسطى
فى مصر أن تكتسب هذا النفوذ فى القرن الثامن عشر وفى عهد الحملة
الفرنسية فقد حاول نابليون ربما بتأثير من افكار الثورة أن يشترك هذه
الطبقة فى الحياة العامة فخصص بعض المقاعد فى الديوان التجارية ولكن
الديوان كان جهازا استشاريا .

ومن جهة أخرى فإن انغلاق الاقتصاد المصرى والفوضى السياسية
التي اعتبت الحملة لم تسمح بنمو هذه الطبقة ثم جاء نظام الاحتكار
فحذر من نمو التجارة الخاصة كما قضى على أصحاب الحرف ومع ذلك
فقد اضيقت عناصر جديدة الى الطبقة الوسطى فى مصر ممثلة فى الموظفين
وستفرد الحديث عن هذه الفئة فى فصل خاص بها باعتبارها طبقة جديدة
ونقصر الحديث هنا على التجار المصريين ثم الأجانب .

اضرت سياسة محمد على عموما وسياسة الاحتكارية خصوصا
بالطبقة الوسطى وتجلت ذلك فى أشكال شتى منها اخذ السلف من مستلزمات

- ٢٥٥ -

الناس والتجار ثم التضييق عليهم باحتكار التجارة الداخلية والخارجية والاشراف على معاملاتهم سواء بالحد منها أو عرقلة لها تماماً حين منعهم من التعامل مع الفلاحين وغيرهم .

فمنذ اللحظة الاولى ومحمد على يعمل على السيطرة على كل ناحية من احوال الانتاج والتجارة بعبارة أخرى : « كانت تخضع التجارة الداخلية والخارجية لاحكام خاصة ومراقبة دقيقة مما ترتب عليه التقليل الى حد كبير من فرص كسب الافراد في مقابل منفعة الدولة » (٩٠) .

وترجع سياسة الاحتكار التجارى الى عدة اسباب اولها خشية الباشا من عجز ايراداته في التبعات التي ينقص فيها بيع المحاصيل فيضطر الى الاقتراض من الخارج في حين ان يسيطر على السوق كانت تمكنه من بيع الصفقات تبعاً لمصلحة البلاد .

وثانيهما : انه أدرك شاقب بصره انه اذا ترك للفلاحين حرية التصرف في محصولاتهم ذهبوا ضحية المضاربين والمرابين فيقد كل هؤلاء في ظل حكم المماليك يقرضونهم بعض المبالغ بضممان محصولاتهم ثم لا يلبث ان يستولوا على محصولاتهم لاوهى الاسباب .

وثالثها : هو رغبته في زيادة موارده من اتباع سياسة الاحتكار عن طريق قيامه بعمليات تجارية على نطاق واسع وشجعه على ذلك ما كلفه للانجليز من جيوش في شبه جزيرة ايبيريا وبالطمة وصقلية وبحاجتها الملحّة لتموين تلك الجيوش بالفلل خاصة وأن محبته على كان لا يجبى ضرائب الصعيد الا غللاً وهو وجده الذي يستطيع أن يجمع بالشراء مقادير كبيرة من المنتجات ويبيعها بالشن الملائم فتبت الصفقات له ووجه الاهلية في هذا الموضوع هو انه بعد أن ظهر احمد على فوائد توسيع نطاق التجارة الخارجية بعد أن تضاعف شأنها في الاقتصاد المصرى كل التساؤل في ان يتخذ من هذا السلوك قاعدة أخرى لسياسته الاقتصادية .

والوجه الثانى لاهمية هذا الامر هو تولى ولى الامر بنفسه شئون التجارة الخارجية لان مصر اذ ذاك بها في ذلك البيوت التجارية الأوروبية

فى مصر لم تكن تملك شيئاً من أدوات تهريب وتنظيم تجارة خارجية واسعة النطاق ويعتقد البعض « ان احتكار محمد على للتجارة لا يرجع لميل غريزى أو مكتسب فى نفس الرأى للتجارة بل يرجع لضرورات الموقف التى دامت تقريبا طوال مدته » (٩١) .

وربما كان شقيق غربال محقا فى قوله من حيث أنه لم يكن هناك من ينظم التجارة الخارجية أو يرتى بها لكن مما لا شك فيه أن محمد على كان يرمى الى تحقيق مكاسب طائلة تغنيه عن الاقتراض وتحقق له موارد وفيرة يستغلها فى اصلاحاته المختلفة .

ويتجلى ذلك فيما ذكره نفس المؤلف فى مكان آخر حين قل « لقد فهم البلايا التجارة الخارجية على وجهها الصحيح من حيث انها تقوم على تبادل المنفعة لكنه كان حريصا على أن يحدد هو وجه انتفاعه منها لا أن يحدد له وان كان حريصا على أن ينفع وينتفع ولا يستغل » (٩٢) .

وهذا يوضح أهمية التجارة الحكومية اذ ان ٩٥٪ من صادرات البلاد اخذت من مخازن الحكومة وأن ٤٠٪ من الواردات وردت لحساب الحكومة فى سنة ١٨٣٦ (٩٣) .

ومن الاسباب التى دفعت محمد على الى الاحتكار أيضا أن الضرائب كانت تدفع عينا بسبب قلة وجود النقد واذا كان قد اليم على ذلك فإن احتكاره للتجارة لم يوقفه نجاحها بل كان سببا فى تقدمها وانتشارها اذ كانت فى أوائل القرن التاسع عشر تقتصر على مرور المراكب المصرية على شطوط الديار المصرية الى الاستلة غير أن محمد على وبسع دائرة عمل هذه السفن فى بادئ الامر الى ملطة وليفورن ثم الى تريستا ومرسيليا وليفربول (٩٤) .

وقد برر البعض سياسة محمد على الاحتكارية بقولهم « ان السبيل الذى سلكه محمد على بوضع نفسه موضع المحرك المباشر للزراعة والتجارة بطريقة الاحتكار الحكومى خلق نوعا من الدكتاتورية الزراعية والتجارية كانت حاجات البلاد تقتضيه بلا مناص .

وإذا كان هناك من اقترح عليه أن يفرض ضرائب ثقيلة على الصائرات وأن يزيل قيود الزراعة ويطلق بيع المحصولات فإن الباشا وجد أولا أن الجهد الزراعى فى مصر يستلزم دائما تنظيما وتحديدا وأن الفلاح إذا ترك وشأنه رجع الى ما اعتاده من الاهمال واكفى بزراعة الفول والذرة .

وثانيا : ان هذه الرسوم مهما زادت قيمتها فلن تتعادل مع الارباح التى يحصلها من بيع المحصولات فضلا عن انها ستكون مبعنا لشكاوى متعددة من جانب التجار الذين تتعطل اعمالهم بسببها يضاف الى ما سبق خطر التهريب الذى كان من المتوقع أن يشتغل به الاوروبيون والذى ستصبح مقاومته اشق من مقاومة ما يقع من غش وتلاعب فى بيع المحصولات ولأن الفلاحين لا يعرفون من يطلبون اليه شراء ما لديهم من القمح والذرة (٩٥) .

فإذا ترك الفلاح وشأنه يقتصر فى حاصلاته تحكم المشترين فيه بفرض الشروط المجحفة واخذ المحصول بثمن بخس فيصبح الفلاح فى حالة لا يستطيع معها سد حاجته اليومية فى الوقت الذى يحقق فيه التجار بهذا الشراء فوائد مضاعفة (٩٦) .

وقبل تطبيق سياسة الاحتكار ظهر موقف الباشا المتشدد من التجار ولجأه الى أسلوب السلف مع عدم ردها وقد تكرر هذا الامر منذ سنة ١٨٠٥ حتى سنة ١٨٠٨ وقد تذرع حين فرضها بعدة أسباب منها حاجته الى المال أو دفع علفات العسكر ورغبته فى رحيهم أو الاستفادة مما كان يحصله المتزعمون والتجار من مكاسب (٩٧) .

ويكن أكثر تلك الاتاوات اضرارا تلك التى فرضت فى سنة ١٨٠٨ حين حمل نصف المبلغ المقرر لرواتب الجند وهو ٢٠٠٠ كيس لارباب الحرف كما طلب من التجار نحو الفى كيس على سبيل السلفة (٩٨) ، وامام تدهور احوالهم أمرهم عمر مكرم برفع بضائعهم من الاسواق (٩٩) ، غير أن بعضهم لم يقتنع بذلك الاسلوب وفضل عليه الفرار .

ومن مفارقات القدر انه حينها يذهب المدينون للباشا ليشكوا حالهم يأمر بكتابة أمر وينادى به شرطى فى الاسواق بأنه سيجعل الربا جهاراً أى ان المدينين يستطيعون أن يستدينوا من العسكر بالزيادة التى قدرت بخمسين قرشا على كل كيس فى الشهر الواحد .

غير أن المضار لم تلحق بمساكن الناس والتجار العاديين فقط بل شملت أيضا شاهبندر التجار حين أمر الباشا بعزلة من نظارة الضربخانة وعين أحد أقاربه بدلًا منه (١٠٠٠) .

وقد تعرض الاقباط الذين ينتمون لنفس هذه الطبقة أيضا لاجراءات مماثلة حين اتهم المعلم غالى باش محاسبجى فى ستة آلاف كيس على انها متأخرات عليه وصدر الامر بحبسه هو واخيه فرنسيس وخازنذاره سمعان واضطروا الى بيع ممتلكاتهم من منقولات وعقارات ثم اطلق سراح المعلم غالى فى مقابل اربعة عشر ألف كيس (١٠١) ، وبعد أن تمكنت الحكومة من شل حركة التجار ومنعتهم من التعامل مع الاهالى دخلت لأول مرة كوسيط بين الفلاحين والتجار ومنعت تعامل الاخيرين مباشرة مع المنتجين مما قلل من فرص كسبهم .

كذلك منع التجار من بيع أكثر من كيلو جرامين من القمح دفعة واحدة ثم صدر امر آخر بالا يباع أكثر من كيلو جرام واحد بسبب الازمة المترتبة على احتكار الباشا لتجارة الحبوب وكان ذلك فى ربيع سنة ١٦ حين باع للتجار المحليين ألف أردب من القمح ثم أمر بتوزيع ألف أخرى وبالرغم من ذلك لم تكف هذه الكميات الاستهلاك المحلى مما اثار غضبا مريرا بين الفئات الشعبية (١٠٢) .

كما ترتب على سياسة الاحتكار التجارى أن تكسدت الغلال فى الشئون الحكومية ومنها مقادير كبيرة من الحنطة التى اقترح الباشا بشائها على بـوغوص بك شحنها الى أوروبا لتباع هناك بالثمن الملائم .

وقد حدث نفس الشئ بالنسبة للفول الذى جلب ووضع فى شئون الاسكندرية لعرضه للبيع (١٠٣) ، وكذا الشعير والذرة الشلمية بحيث أصبح لا يباع منها شئ لغيره ، وفى نفس الوقت اجبر التجار والموظفون على شراء تلك الحاصلات من الشئون الاميرية بالثمن الذى حدده الوالى (١٠٤) .

وقد ترتب بالطبع على شراء الباشا لهذه المحاصيل ان جنى ارباحا وفيرة. واصبح يتحكم فى الغلات الرئيسية وبذلك حرم التجار من مورد اساسى لربحهم ثم امتد احتكاره التجارى الى المحاصيل النقدية الاخرى كالقصب حين حدد اسعارها ومنع التجار من شرائها بناء على الاوامر الصادرة من الديوان الخديوى الى المأمير كذلك منعه الاهالى من بيع محاصيلهم الا للحكومة (١٠٥) ، وصدرت اوامر مشددة الى المأمير ومشيخ البلاد بمضاعفة زراعة القصب لما يدره من مكاسب تجارية ومعاقبة من يتهاون فى ذلك (١٠٦) وبالنسبة للقطن صدرت الاوامر الى مدير الامور الافرنجية وتجارة مبيعات الاسكندرية بضرورة شراء الشون الاميرية لحصول القطن وتحديد سعر الصنف الجيد بـ ١٦٠ قرشا ، ١٤٠ للمتوسط ، ١٢٠ للردى وعدم خلطه ومنع التجار من شرائه بحجة انهم كانوا يعرضون اثامًا زهيدة على الفلاحين (١٠٧) .

كذلك منحت التسهيلات اللازمة لكل من عبد الله اغا عبد العلطى وحسن اغا وهما من ملتزمى بحر الغرب لتمهدهم بشحن القطن من الاسواق الى الاسكندرية فى مدة اقصاها خمسة عشر يوما (١٠٨) .

وقد حققت تجارة القطن للباشا مكاسب طائلة قدرت سنويا من ١ : ١٥ مليون من الفرنكات ، وان كانت قد قفزت الى ثلاثين مليونا من الفرنكات فى سنة ٢٣ ثم اعتوره النقصان فى الاعوام التالية .

وقد قدرت ارباح محمد على من جراء اتباع سياسة الاحتكار والاتجار بالغلات المحتكرة والمحاصيل المتنوعة ٦٢٣٨٠٠ ج او ٢٠٪ من الايرادات وذلك خلال سنتى ٣٤ ، ٣٥ وقد ذكر دوهاميل فى تقرير له فى سنة ١٨٣٧ ان ما ربحته الحكومة من احتكار البن وحده بلغ ٢٠٧٢ كيبا أى حوالى ٣٦٠ ٣٥٠ جنيها (١٠٩) .

فقد كانت الحكومة تبنيه الى التجار المحليين من دار التحميص ويقل انهم كانوا يحصلون عليه بسهولة ويبيعونه فى الاسواق ليستفيدوا من تجارته بدلا من الاجانب الذين منعتهم الحكومة من استيراده من الخارج* .

— ٢٦٠ —

من ذلك يتضح أن الاحتكار انصب على تجارة الجملة التي كان كبار التجار في القرن الثامن عشر يحققون منها أرباحا كبيرة في حين بقيت تجارة القطاع بيد القاطنين بها من صغار التجار .

والأرجح أن هناك علاقة بين انتزاع تجارة الجملة والتجارة الخارجية من يد الأفراد وبين تأكيد سلطة الدولة بمعنى أنه في بداية عصر محمد علي تكونت شياذات شعبية من كبار التجار والعلماء ساعدته في القضاء على المماليك، ولذلك رأى أن يتخلص منهم ليؤكد انفراده بالسلطة .

كذلك قدر مانجان دخل الحكومة من احتكار بيع الارز والذرة واليالة والقصب وغيرها في سنة ٢١ بما يساوى ١٩٠٥٧٥ جنيها وفي سنة ٣١ بـ ٤٥٠ ألفا بينما قدرها ديهايل سنة ٣٧ بمبلغ ٦٨٥٦٤٠ جنيها (١١٠) .

وإذا نظر إلى هذه الأرقام باعتبار مصالح الدولة فإنه يمكن القول إن مصر دخلتها أهوال أكثر مما لو تركت التجارة الخارجية للاسقاط الفردي في حين أنه لو نظر إلى هذا الموضوع من ناحية المصالح التجارية فإنه يمكن القول أن تسما كبيرا من ثروة كبار التجار قد ذهبت لمصلحة الدولة .

ومن هذا المنطلق كان يلقي اللوم على من في حاشية الباشا من الأرمن وعلى دورفتي قنصل فرنسا السابق فقد كان للمسيو بوغوصي أخصا يعتبر من كبار التجار في تريستا أما بالنسبة لدورفتي فكان من أنصار الفلسفة الاقتصادية الليبرالية التي تميل إلى الاحتكار واتباع سياسة الحماية الجمركية وكان له نفوذ كبير على الباشا وقد وصف قنصل بريطانيا العام هذا النظام التجاري الذي تكامل في نهاية سنة ١٨ والذي أصبح الباشا بهفتضاه بائعا لكل البضائع الأجنبية بأنه أدى إلى قسط كبير من عدم الثقة كما أنه أوقف كل التجارة التي كان يقوم بها التجار الوطنيون الذين لم تكد تبقى لديهم أية وسيلة يستطيعون بها أن يتوصلوا إلى حياة شريفة (١١١) .

والحقيقة أن الأمر لم يقتصر على التجار الوطنيين فحسب بل أن الأفرنج أيضا كانوا يجدون صعوبات عدة في تجارة المصناعات إذ كان نجاحها يتوقف على اتصالهم بالمنتج المحلي وهذا ما تعذر عليهم أن يفعلوه لأنه لم يكن ثمة

— ٢٦١ —

من سبيل للحصول على منتجات البلاد بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالاسعار التى يحددها الباشا نفسه ، وبفضل هذا النظام الذى اتبعه الباشا صار يجمع فى العام الواحد على حد قول دروفتى فى كتاب له الى حكومته فى نوفمبر سنة ١٢ نحو عشرين مليوناً من القروش ولهذا اعتبر من اغنى الباشوات فى الامبراطورية العثمانية (١١٢) .

ومهما يكن فان سياسة الاحتكار التجارى مست الى درجة كبيرة التجارة الداخلية قبل التجارة الخارجية بالنسبة للداخل نجدها تفرض عدة عقبات على التجار الوطنيين اذ كانوا يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤٪ بينما يدفع الازميون الوطنيون المسيحيون ٥٪ هذا عدا القروش والالتزامات الجديدة التى خضعوا لها وعدا ضريبة النقل وغيرها مما اعفى منه الاورنج تماماً .

كذلك أدت سياسة الباشا المتشددة فى الداخل الى جعل الاهالى يمتنعون عن احضار تجارتهم الى الاسواق خشية من استيلاء الحكومة عليها. بالاثمان الضئيلة التى حددتها ونظرا للرسوم التى فرضتها الحكومة على نقل المحصولات من مكان الى آخر مما تعذر على اصحابها نقلها (١١٣) .

وعندهما علم الباشا بأن التجار الذين يشترون الحبوب من الحكومة بشرط بيعها فى الخارج يعودون الى بيعها فى مصر منتحلين بعض الاعذار ليربحوا مبالغ كبيرة من المال ارسل الى بوغوص بك مدير ايرادات ومبيعات الاسكندرية، يلغى نظره الى الاهتمام بهذا الامر ومنعهم من ذلك وعدم محاباتهم (١١٤) . كما انه منع الاهالى من بيع محصولاتهم لبعض قبل موعد الحصاد كذلك طلب من بوغوص بك احضار مائة الف اردب من القمح من الخارج لتهدط اسعار القمح وبذلك تقل الاسعار التى يبيع بها الدجارج (١١٥) .

وقد تقاضى الباشا رسوما على دخول القمح من ابواب مصر من قبل اصحاب البوسايا والاشخاص البرانيين بعد ان تعذر منع دخولهم مصر وتراجعت هذه الرسوم ما بين ثمانية ريالات عن كل اردب من القمح او ستة ريالات على الحبوب الاخرى وكذا الذين يدخلون القمح بعد

شرائها (١١٦) ، كذلك تم تطبيق نفس الشيء على الفلال الآتية من الخارج باسم رسم جهرى قدر بـ ٨٦ بارة عن الفلال المقيدة باسم العلماء واعلم الشيخ حسن العطار بأن هذه العوائد تؤخذ من أفراد أسرته ومن جميع ذوى البيوت فى مصر (١١٧) .

ومن هنا فقد العلماء المشتغلون بالتجارة امتيازاتهم السابقة أمام سطوة الدولة وهذا مظهر من مظاهر انكماش إحدى الطبقات الوسطى ومما يؤكد قوة التدخل فى التجارة الداخلية أن الحكومة لعبت دوراً فى المعاملات التجارية بين الأفراد فحرمت البيع بالنسيئة (بالاجل) إذ كان بعض التجار يعطون الفلاحين مبالغ من النقود مقدماً لشراء المحاصيل التى لاتزال بالحقل والتى لم تنضج بعد وبهذا يشتري هؤلاء التجار تلك الحاصلات بالثمن البخس ، ولذا قررت الحكومة فى سنة ٣٨ ابطال ذلك البيع وتأديب البائع واخذ النقود التى دفعها التجار مقدماً وخصنها مما على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئاً من المحصول بعد الحصاد وعلى الرغم من ذلك الاجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل حصدها وذلك بدفع مبالغ من المال مقدماً لأصحابها كذلك كان تجار الفاكهة يعطون اصحاب الحدائق نقوداً بفائدة تصل الى ٢٥٪ فاذا جاء وقت محصول الفاكهة اخذوا مبلغهم وربحهم من المحصول مع بخس الثمن والوزن وان بقى شيء من النقود حرروا به سنداً آخر على اصحاب الحدائق بفائدة ٢٠٪ وحسبوه على محصول العام التالى ولذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٠ تحصيل مقدار الريا الذى اخذه تجار العنب ورده الى اصحابه والغناء هذا النظام (١١٨) .

ويقال أن الباشا نجح فى ابطال تعامل المزارعين مع التجار وأصبح كل شيء يباع على ذمته لاهل الاقاليم وغيرهم (١١٩) .

كما انه استحدث عدة عوائد على الارز والكتان والملح حتى ارتفعت أسعارها وذلك لمنع التجار من شرائها ثم الذهاب بها الى الوجه القبلى لبيعها والاتجار فيها .

ويبدو أن هذه الرسوم كانت سببا في غلاء أسعار بعض السلع التجارية فازداد سعر الصابون وشح وجوده بعد أن رفع تجاره في وكالة الصايون ثمته محتجين بما عليهم « من المغارم والرواتب لاهل الدولة » (١٢٠) .

وإذا كان الرأى قد سيطر سيطرة مباشرة وضيق الخناق على التجار المستغلين وغيرهم فإنه كان يعطى لبعضهم بمحض اختياره التزام التجارة في أصناف معينة كامتياز لهم إذ كانت التجارة في مصر تسير على نمطين أما بنظام الامتياز أو الاحتكار الحكومى وكان النظام الاول عبارة عن منح امتياز شامل لتاجر أو أكثر للتجارة في سلعة معينة وكل من يتم تعاقد بين الحكومة وبين صاحب الامتياز أو الملتزم لمدة سنة أو أكثر يحدد فيه جملة الانتاج الذى تسلمه صاحب الامتياز بسعر يحدد مقدما وكانت الامتيازات تعرض في المزاو ويستخدم صاحب الامتياز في بعض الاحيان المميزات التى اعطيت له وحده ليعوض الثمن الذى دفعه (١٢١) .

وكان الباشا يتنازل عن احتكاره للتجار في بعض السلع لمن يريدون الالتزام بها لقاء قدر معين من المال حتى يبيعونها للمتسبين كالمح كمثل الفواكه والخبز والسوائل كذلك حدث نفس الشئ بالنسبة لبعض الماكولات والغلال عند دخولها القاهرة وكذا المواشى الآتية الى القاهرة والمرسلة الى الاسكندرية إذ كانت تفرض عليها عوائد الجملة التى تحصلها الحكومة بطريقة الالتزام فيلزم شخص ما بتحصيلها لنفسه على حسب الفئات المقررة نظير دفع مبلغ معين للحكومة في السنة ويعرف ذلك الشخص باسم المحلى وإذا أخذ عوائد أكثر من المقرر ألزم بردها الى أصحابها .

كذلك منح امتياز تجارة البذور التى تأتي من الصعيد كالشمر والينسون والكراوية والكمون الى احد النصارى الارمن وأصبح ملتزما بها وذلك مقابل قدر كبير من الاكياس على أن يتولى هو شراءها دون غيره وبيعها بالثمن الذى يفرضه وقد قدر ما ألزم بدفعه من الاكياس للخرينة خمسمائة كيس وكانت في عهد الامراء المصريين عشرة اكياس فقط (١٢٢) .

كذلك احيلت تجارة السنمكى الى عهدة الخواجة روشى — ربما دروفتى — لمدة سنتين واصبح ملتزما بها (١٢٣) .

ولم يقتصر الالتزام على التجارة بل كان من الممكن أيضا اعادة التزام الجمارك الى عهدة البعض ممن يرغبون في ذلك فقد اعيد التزام جمر مصر القديمة الى عهدة المعلم يعقوب القطاوى وشركاه الحاج عثمان اغا والمعلم حبشى ويضائل لمدة سنة ببدل قدره ٣١١٠ كيس (١٢٤) .

كما ظل ديوان المكس ببولاق يتزايد فيه المزايدون حتى اوصلوه الى الف وخمسمائة كيس في السنة وكان في عهد الامراء المصريين لا يتجاوز ثلاثين كيسا واذا كان المشرفون عليه في العهد السابق لمحمد على يتسلمون في كثير من البضائع الواردة اليه الا انهم أصبحوا في عهد الباشا منشدين ولا يسلمون احدا حتى ولو كان من العلماء أو غيرهم (١٢٥) .

واذا كان الباشا كما سبق أن ذكرنا يعتمد في سير تجارته على نمطين احدهما منح الامتياز لبعض التجار فقد كان هناك أيضا نمط آخر تمثل في الاعتماد على بعض الوكلاء لضمان سير التجارة ثم سرعان ما علمته التجربة انه لضمان الحصول على ربح أوفر عليه أن يبيع منتجاته الى تجار يقيمون في مصر ممن يستعدون لدفع الثمن المحدد ويكون باستطاعتهم تقديم الضمانات الكفيلة لوصول التجارة الى المكان المطلوب ، كذلك عهد محمد على الى تعيين موظفين للإشراف على الاحتكار التجاري والهيمنة على حركة النقل ووضعهم في موضع المسؤولية التامة عن أي تأخير أو تلف يحدث للسلع أثناء نقلها وقد بلغ عدد هؤلاء ٢١٣٠ موظفا (١٢٦) .

ومن مهامهم أيضا الإشراف على الاسواق العامة فوظفتهم كوظيفة المحتسب سواء بسواء وقد اشتهر بعضهم بارتكاب ابلشع أنواع الظلم والقسوة وكان احدهم يسمى على بك وكان ناظرا للقماش وقد اباد الكثيرين من خلفاءه وامره (١٢٧) .

ولا شك أن كثرة التعامل التي نشأت عن تغيرات المجتمع واقتباس عادات جديدة وكثرة الاستهلاك قد اتاحت حتى في ظل الاحتكار وجود طبقة رأسمالية - ان صح التعبير - موجهة من الدولة .

— ٢٦٥ —

ويرجع اهتمام محمد على بالتجارة الى السنوات الاولى من حكمه حين انشأ قلما يسمى قلم التجارة ليُشرف على الحركة التجارية ابتداء من سنة ٩ وما بعدها وكان هذا القلم فى أول الامر صغيرا ويخضع لديوان الخزينة المصرية بمقره القاهرة (١٢٠٠) .

ويبدو أنه كان غير ديوان التجار الذى انشأه محمد على للنظر فى الاحوال الناجمة عن المعاملات التجارية. والذى كان يتكون من تجار من مختلف الديارات والموطن تحت رئاسة شهبندر التجار .

وعندما نمت التجارة واتسعت دائرتها وازدادت معاملات محمد على مع البلاد المختلفة وكشف عن سياسته التجارية التى رسمها وهى سياسة الاحتكار انشأ ديوان للتجارة مستقلا فى سنة ٢٥ ومقره بالاسكندرية وعين الخواجة بوغوص بك يوسف ناظرا عليه يديره وينظم أموره. ويتصل بالتجار الاجانب والمصريين من كبار المصدرين والمستوردين .

أما عن اختصاص ديوان التجارة فكان همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة أو هو الادارة الحكومية التى يستطيع التجار أن يتعاملوا معها لشراء الصفقات خاصة محصول القطن والتمج وغيرها من الغلات المصرية التى تصدر الى الاسواق الاجنبية ولهذا عد هذا الديوان الادارة المهيمنة على حركة الصادرات المصرية .

وقد حدد هذا الديوان التسعيرة المقررة ، ومن مهله أيضا اهتم صفقات البيع سواء بالتسعير أو بالمزاد فى الخارج كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار سواء كان البيع نقدا أو بأجل (١٢٠٨) .

وعندما اعيد تنظيم الحكومة فى سنة ٣٧ تكونت نظارة للتجارة والشئون الخارجية « ديوان التجارة المصرية والامور الافرنجية » وعين بوغوص بك رئيسا له وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته فى سنة ١٨٤٤. وخلفه ارتين بك الذى عمل ناظرا للتجارة والشئون الخارجية حتى نهاية عهد محمد على (١٢٩) .

وتوطيدا للأعمال التجارية أنشأ محمد على ديوانا آخر فى القاهرة فى سنة ٢٦ - محكمة تجارية - منحها حق الفصل بين الذميين - المسيحيين الوطنيين والاوروبيين وتبحث هذه المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة أما أعضاء المحكمة فيختارون من بين الأشخاص الذين استقر بهم المقام فى مصر فهناك تاجران من الأتراك وثلاثة من المصريين، واثنان من المغاربة واثنان من الليفانتين اليونانيين واثنان من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة اليونانية من الأرمن واثنان من اليهود ويرأس الجميع تاجر تركى يدعى عمر شريف أغا ويلقب « بباشا تجار مصر » (١٣٠) .

وفى سنة ١٨٤٥ أنشأ محمد على مجلسا لتجار الاسكندرية يتألف من ١٢ عضوا ورئيس ومعاون وباشا كاتب وكاتب ، ٨ من التجار خمسة منهم من الوطنيين ، ٣ من الاوروبيين وكان ينظر فى القضايا التجارية بين الاهالى والاوروبيين وبين الاهالى وبعضهم (١٣١) .

ويرأس مجلس تجار الاسكندرية السيد أحمد العزبى وأعضاؤه الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة والسيد ابراهيم من التجار المسلمين والخواجات توسيجه وانطون عيد من الاروام ، أما مجلس تجار دمياط فكلف محمد على بإنشائه على خليل بك محافظ دمياط على نظام مجلس تجار المحروسة ويرأسه أحد التجار ذوى المكانة للفصل فى المنازعات التى تقع بينهم (١٣٢) .

وكانت قرارات مجلس التجار سواء فى القاهرة أو الاسكندرية تقدم الى ديوان الخديوى لاعتمادها وهذا يبين مدى سلطة الوالى على المجالس وإحكامها .

وعموما فقد أحدثت سياسة محمد على التجارية تغيرا أساسيا فيما كان قائما من قبل حيث الدور الذى تقوم به الحكومة فى شئون التجارة وفى القرن الثامن عشر كان التجار الوطنيون ينتظمون فى طوائف يرأسها الشاهبندر وهو فى العادة أغنى التجار بينما كانت التجارة الأوروبية فى ايدى المشاركة

المسيحيين واليهود الذين كانوا وكلاء للمصدرين الاجانب وكانت الحكومة تبثش رقابة على تلك التجارة من خلال موظف يعرف باسم المحتسب بينما كانت التجارة الاجنبية تنظمها نصوص معاهدات الامتيازات الاجنبية .

ولا يجب أن نغفل هنا أيضا ما مارسه الباشا من قيود مشددة على التجار بواسطة المحتسب الجديد الذى عينه فى سنة ١٧ والذى كان يطوف على الباعة والاسواق ويفتش على المخزون ويدفع الاثمان لاصحابها بالسعر المقرر ثم يقوم بتوزيعه على ارباب الحوانيت ليبيعهونه للناس بزيادة بسيطة وكانت يضاحب البضائع الى أماكن البيع ويبيثش بيعها بنفسه أو بواسطة نوابه كما طلب من تجار الاقمشة الهندية قوائم مشترياتهم وعاقب من ينقص فى الميزان بالضرب بالسوط (١٣٣) .

واذا كانت سلطات المحتسب قد خبت فى أواخر عهد محمد على فهذا لا يمنع من انها قد تركت بصماتها فى سياسة الاحتكار على التجار الوطنيين « الذين كانوا يجهرن بالشكوى من سوء الحال اذ قل الدخل بينما ازدادت نفقات المعيشة » كما اضمحل شأنهم نتيجة لتقييد التجارة الداخلية بسبب الاحتكار وحتى بعد أن ألغى محمد على ذلك النظام لم تعد للتجارة الداخلية حريتها الكاملة الا فى عهد سعيد عندما تقرر تحصيل الضرائب نقدا .

كذلك تناقص عدد المحلات التجارية فى القاهرة وكذا عدد التجار المصريين اذ كان فى الاحياء التجارية والصناعية فى القاهرة نحو ألف وثلاثمائة وكالة (١٣٤) .

فقد كان الكتخدا ينتحل شتى الحيل ليحصل على أكبر قدر ممكن من الاموال فكان يرسل الى أهل حرفة من الحرف ويأمرهم ببيع بضاعتهم بنصف ثمنها ويظهر انه يريد الشفقة والرافة بالناس مبينا أن ارباب الحرف تعدوا الحدود فى غلاء الاسعار فيأتى اليه أهل الحرف بدفاترهم وبيبان راسمالهم وما استحدث عليها من الجمارك والمكوس وارتفاع ثمن النقل فى البحر والبر فلا يستمع لقولهم ولا يقبل لهم عذرا ويأمر بحبسهم فلا يجدون مفر من المصالحاة على أنفسهم بقدر من المال يدفعونه ويوزعونه فيما بينهم وبالإستمرار فى اتساع هذا الاسلوب تم جمع قدر كبير من المال وهى فى الحقيقة سلب لاموال الناس من الاغنياء والفقراء (١٣٥) .

ويرى الرافعى أيضا ان طبقة التجار تراجعت الى الوراء واضمحلت شأنها لاحتكار الحكومة للتجارة الداخلية والخارجية فبالرغم من ازدياد متاجر مصر فى ذلك العصر فان مكاسب التجار كانت تعود على الحكومة وعلى الوسطاء من الافرنج الذين يتبادلون واياها حركة التجارة الخارجية ولذلك اقترنت زيادة حاصلات مصر وتجارها الخارجية بظاهرة غريبة وهى تضائل الثروات الشخصية فحينها كانت حاصلات مصر اقل مما وصلت اليه كان الاهلى ايسر حالا ولما زادت الحاصلات حل الفقر محل اليسر عند الاهل كما تنقص عدد التجار المصريين فى القاهرة ومما يؤكد ذلك انه لم يظهر فى ذلك العصر من التجار الوطنيين من شغل مركزا كبيرا فى عصر محمد على مثل السيد احمد المحرقى كبير تجار مصر فى اوائل القرن التاسع عشر وابنه السيد محمد المحرقى وهذا كله راجع الى مساوىء الاحتكار (١٣٦) .

ويؤكد آخرون ان محمد على حطم طبقة التجار المحليين كما حطم الحرفيين فمات ذلك نمو طبقة وسطى مصرية فعوق بذلك النمو التجارى والصناعى وعمل ايضا على تقليص دور طبقتى التجار والحرفيين عن طريق نظلمه الاحتكارى الذى انشأه حيث اعتبر نفسه التاجر الوحيد والصانع الوحيد (١٣٧) .

ويضيف يعقوب ارتين انه اذا كان الباشا باحتكاره للتجارة لم يوقف نجاحها بل ساهم فى تقدمها وانتشارها لانها عادت بالارباح الطائلة عليه فانه بدون شك قد اضر بالتجارة ضرا جسيما ومن كانوا يرتزقون بالعمل فى التجارة (١٣٨) .

غير ان فئة التجار كفئة اجتماعية لم تضار فقط من الوجهة الاقتصادية بل اضررت ايضا من الناحية السياسية فالتقوى الاجتماعية النشطة كتوة التجار كانت قد صفت سياسيا بتصفية قيادة عمر مكرم وحوصرت اجتماعيا بسياسة الاحتكار التى فرضها محمد على .

والخلاصة ان سياسة محمد على العالمة وسيلسته الاحتكارية على وجه الخصوص قد اضررت بالتجار على اختلاف فئاتهم سواء مياسير الناس منهم او متوسطى الحال وحتى صغار التجار .

ثالثا - الاستثمارات الاجنبية :

يبدو أن رؤوس الاموال الاجنبية وجدت لها مجالا واسعا لنفيتها في مصر في ظل حكم محمد على اذ لم يقتصر عملها في تلك الفترة على حقل واحد بل امتدت لتشمل فروعاً متعددة سرعانما في الحقل التجارى أو الصناعى وحتى الزراعى ، واذا كانت هناك بعض التنظيمات من قبل محمد على أو المضايقات الا انها كانت قليلة وتلاشت بأثرها في نهاية عهده مما أدى الى فتح ابواب مصر على مصراعيها لرؤوس الاموال الاجنبية وشجعها على ذلك عدم نمو الطبقة البورجوازية الوطنية التى كان من الممكن أن تأخذ مكانها ، دلا من هؤلاء الاجانب ، ثم ميل الشعب الى تفضيل البضائع الأوروبية والطابع الأوروبى (١٣٩) .

يقال أنه من الصعب رسم صورة واضحة لنظام التجارة الذى طبق في مصر اذ كان اكثر من تسعة اعشار التجار من المغامرين الذين لم يكن لديهم في البداية أى رأسمال وما ان وصلوا الى مصر حتى عقدوا الصلات مع رجال البلاط ليقتنعوا بالبائسا بصدور فرمان يمنحهم كمية معينة من الحبوب تستحق الدفع بعد الاستلام بعدة أشهر وبهذا يدخلون السوق فاذا نجحوا عن طريق السمسرة — التى تبشر في مصر بالفرمانات مثلما تبشر في انجلترا بالعمولات — في أن يحققوا ربحاً في هذه الفرصة الاولى سار كل شيء على ما برام .

غير أنه لم يرتفع شأن هؤلاء التجار في بداية عصر محمد على وإمام حصلوا على قدر من الارباح الا في سنة ١٧ اذ أصبحوا دائنين للحكومة بما يصل الى ثلاثمائة وأربعمائة ألف قرش .

وعندما يكون البائسا في حاجة شديدة الى النقود فنته يفرض على دائنيه مبلغاً يتفق مع ما يفترضه بخصوص امكلياتهم ويرسل تساويشاً الى الاطراف المعنية ينتظر حتى يدفع المبلغ المطلوب بالريالات ، وتعتبر اقامة حساب جار مع البائسا ضرورة ملحة الى درجة أن بعض الاوروبيين ليسوا فقط راضين بتحمل هذه الفجوة في امتيازاتهم بل انهم كثيراً ما يضطرون الى تصريف بعض البضائع بخسارة تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٠٪

لواجهة الحاج الطلب غير أن الباشا مراعاة لمصالحه الخاصة لا يبدو مستعدا للضغط عليهم إلى ما يتجاوز حدا معيناً الا اذا أصبح عجزهم عن الدفع شديداً الوضوح أو حين يفقدون رضا البلاط وعندئذ يأمر بتقديم دفاترهم إلى أشخاص يعينهم لاتخاذ قرار بشأنهم (١٤٠) .

وبالرغم من جودة محاصيل سنة ١٩ إلا أن الاسعار كانت منخفضة والتجارة راكدة وقد وضع أسعار القطن والطعام التجار المدينين للباشا في وضع بالغ الحرج بل أن وسائل الباشا في تدبير أعماله قد هددت التجار الذين ظلوا غير مدينين وبدلاً من أن يخفض محمد على أسعاره قرر في البداية أن يخزن محاصيله ثم اضطر في النهاية إلى تخفيض أسعارها لينشط الطلب لكنه مع ذلك احتكر كل التجارة القائمة .

ولم يكن باستطاعة أى تاجر أن يقف موقفاً مستقلاً ضد استبداد الباشا فالجميع كانوا يخشون أن يثيروا غضب وكلائه الذين يعتمدون عليهم وبينما اقصى التجار الوطنيون تملأ عن مجال الاعمال التجارية نجد التجار الاجانب الذين غضبوا لعدة حصولهم على حصصهم المقررة يستحثون حكوماتهم في نهاية الامر على الضغط على الباب العالي لى يكبح جماح والى مصر وكانت شكاوى التجار تنصب في معظمها على سياسة الاحتكار، وتصدير الباشا لكل السلع التى لها مزايا خاصة في الاسواق الاجنبية ولحسابه الخاص كالعصفر الذى احتفظ به لنفسه وجزءاً كبيراً من بذر الكتان الذى لم يكن يبيعه الا بسندات على الاستانة وهناك سوء تصرف آخر هو خلط السلعة الرديئة بالجيدة كما حدث في كثير من الاحيان بالنسبة للقطن والكتان .

ولذلك كانت السلعة المباعة للتاجر تحقق سعراً يقل عن سعر السلعة المصدرة لحساب محمد على الى اسواق أوروبا ، والشكاوى الثالثة للتجار تتمثل في اقتصار البيع على الموظفين العاملين في الادارة في الموانى والذين يصبحون عندئذ بطبيعة الحال ذوى مصلحة في عرقلة مصالح التجار وكثيراً ما يتسبب هذا في تأخير الشحن والى تحصيل رسوم غير مقررة تسبب التأخير باستمرار وتمكن موظفيه من الحصول على ائلى مزايا الاسواق .

كذلك يتخذ الاسلوب التعسفى فى تحديد الاسعار من الاسباب التى كانت منبعث لشكوى التجار الاجانب اذ كان نادرا ما يعرف حالة السوق الحقيقية او لا يعرفها على الاطلاق بحكم احاطته برجال غير متخصصين (١٤١) .

وعلى العكس من ذلك نرى انه كان على علم دقيق بحالة السوق ولهذا كان يفرض السعر الذى يريده ويشجعه وكلاؤه على ذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح .

ويضاف الى المظالم السابقة التى تعرض لها التجار الاجانب عدم ثبات قيمة النقود والهبوط المخيف فى قيمتها اذ أصبح الدولار يساوى ١١ قرشا ونصف قرش من العملة المصرية .

وقد ارتكب التجار ازاء هذه المضايقات بعض التصرفات غير اللائقة مما جعل محمد على يقرر فى سنة ١٩ تسوية حساباته مع عصابات هؤلاء التجار التى تغلغت فى مصر بقصد الاثراء دون أن يكرن لها رأس مال وبعد جهود محمومة قام بها هؤلاء التجار لتعديل قرار الباشا أعلن محمد على فى أكتوبر سنة ٢٠ أنه سيوافق على تسوية المسألة مع مدينيه ووعده بمنح مهلة لمن سيدفعون كل المدغ الذى يدينون به بل أنه فى بعض الحالات خفض الديون بنسبة ٩٠٪ وأعلن استعدادده لقبول الباقي فى خلال خمس سنوات أما من عجزوا عن الدفع أو دفعوا قدرا ضئيلا جدا فقد ابلغوا أن كمبيالانهم سترد اليهم بشرط أن يدفعوا ما يستطيعون دفعه ثم يفادروا البلاد ، ومنحت تلك الشروط لكل الاجانب بغض النظر عن انتماءاتهم القومية وكانت القاعدة المتبعة إما الدفع أو الرحيل .

وحاول الاجانب التأثير على محمد على ليتخذ موقفا أقل تشددا وإشاروا الى أن المدينين فى بغض الحالات لا يملكون حتى النقود الكافية لرجيلهم عن مصر ووافق بوغوص بك على دفع هذه النفقات لكنه أوضح انه لا يمكن تقديم أية تنازلات ، ورغم أن محمد على لم يكن يستطيع فى ظل الامتيازات الأجنبية أن يجبر الاجانب على الرحيل فقد كان لزاما على ممثلى الدول الأجنبية أن يسلموا بأن الاجراءات التى اتخذها كانت أكثر من كريمة من المدينين له بكل هذا القدر من النقود (١٤٢) .

وعلى العكس من ذلك يرى أن الباشا سلك في تحصيل الديون من التجار المتنعين طريقة خاصة وهي إصدار أوامره بالقبض عليهم في حالة امتناعهم عن دفع ديونهم وقرر توزيع الجزاء عليهم أما بالحبس أو الجلد والتعذيب وذلك فوق الزام التاجر بدفع المبلغ الذي عليه ثم أن العقوبة ما كانت توقع على التاجر الا بعد عرض امرها عليه وتخيره لأن الوالى كان يقضى أحيانا ببيع ممتلكات التاجر وملابسه ليوفى من ثمنها ما على التاجر من ديون لا فرق في ذلك بين رعاياه والرعايا المتمتعين بالامتيازات الأجنبية (١٤٣) .

وربما فعل ذلك لكى لا يعتقد المخطئون من التجار أنه بإمكان قنصلياتهم حملتهم بل ليجبر قنصلياتهم على تقدير موقفه حينما أبعدهم عن مصر ، وربما كان السبب أيضا في إصداره لهذا القرار هو اشتغال بعض الأجانب بأعمال التهريب المختلفة ، ورغم اتخاذه لهذا القرار الحازم فقد ظل عدد البيوت التجارية يزايد بسبب انخراط القطن طويل التيلة اذ وصل عددها في سنة ٢٠١ ، سنة ٢٢ الى ٣٥ بيتا في الاسكندرية ، ١٥ بيتا في القاهرة (١٤٤) ثم وصلت في سنة ٤ الى حوالي مائة حانوت للتجار الاوروبيين في الاسكندرية هذا فضلا عن محلات كبار التجار من الافرنج الهولنديين بل من تجار الجفلة .

أما القاهرة فكان بها سنة ٤٠ محل انجليزى واحد ، ٩ للنمساويين ، ٤ محلات للتبسكتية واثنان لسردينيا واثنان لليونان وعشرة للرعايا العثمانيين في بلاد الشرق ، ٦٣ لتجار صغار من الاتراك والمغاربة ثم اخذ عدد التجار الاجانب يزداد في مصر وكذا عدد المحلات التجارية الأوروبية تبعاً لتنمية تجارة مصر الخارجية اثناء القرن التاسع عشر .

فقد تفوقت إنجلترا على فرنسا في علاقات مصر التجارية في سنة ٣٢ بسبب شرائها لمعظم القطن المصرى لاستهلاكه في مصانعها .

لكن هل كان تعامل هؤلاء التجار مقصورا على الحكومة أم أنه شمل التعامل مع الافراد ؟

لم يكن مسموحا للتجار الاجانب بالشراء من داخل البلاد بل من الشئون الحكومية الرئيسية فى الاسكندرية والقاهرة ورشيد .

وربما كان الباشا على حق فى اتباع ذلك الاسلوب ليمنع به استغلال هؤلاء التجار للفلاحين الذين كانت حاجتهم للمال تدفعهم لبيع محاصيلهم بابخس الاثمان فيستفيد الاجانب من ذلك ويجنون ارباحا طائلة تعود عليهم وحدهم دون أن تستفيد البلاد منها شيئا .

كذلك حرص الوالى على بيع منتجات الحكومة فى الخارج لحسابه وبخاصة القطن حين باعه بواسطة صمويل برجس Samuel Briggs التاجر الانجليزى بالاسكندرية (١٤٥) والذي كان له بيت تجارى مستقر فى مصر وانجلترا (١٤٦) .

وفى سنة ٢٨ حاولت الحكومة انشاء وكالات تجارية فى الخارج لبيع الحاصلات للمستهلكين الاجانب مباشرة ولكن المحاولة فشلت لعدم كفاءة البكلاء كما اتبع الباشا أسلوب البيع بالاجل عند حاجته الشديدة للمال ففى سنوات ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٩ كانت الحكومة تأخذ من التجار الاجانب مبالغ من المال مقدما مقابل اعطائهم الحاصلات عند حصادها (١٤٧) .

وقد أدى الحصول على النقود بهذا الاسلوب السهل بالوالى الى التورط فى اتفاقات مع التجار لا يستطيع الوفاء بها فكثيرا ما كان يبرم عقودا متناقضة تملأ ببيع بمقتضاها المحاصيل مقدما لمجموعة من التجار ثم عندما يجيء الحصول لا يقوم بالتسليم بل يبيع المحصول لمجموعة أخرى بحيث يجد من اشترى المحاصيل مقدما أن مركزهم التجارى قد أصابه ضرر بليغ إذ لم يكن باستطاعتهم الحصول على نقودهم أو على المحاصيل التى وعدوا بها فكانوا يعمدون الى قنصلهم للضغط على محمد على لكنهم كانوا فى الغالب يضطرون الى الانتظار أكثر من سنة قبل أن يستطيع الحكومة الوفاء بالتزاماتها وتقوم بالتسليم ، وحاولت المؤسسات الأكثر ثراء تجنب هذه المصاعب بالموافقة على أن تقدم للباشا نقودا عن نصف مشترياتها على أن يدفع الباقي عند تسليم النصف الاول لكنها سرعان ما اكتشفت أن الحكومة تقوم بتسليم نصف الشحنة بسرعة لتحصل على

بأى النقود ثم تتأخر فى شحن النصف الثانى ، وفى سنة ٣٣ تولى الباشا عن أسلوب البيع سلفا وانتقل الى بيع منتجاته فى بيوت عملة اما بأسعار محددة واما بالمازاد الذى دخله المضاربون وبالفوا فى رفع اسعار المنتجات المصرية مما ادى الى انسحاب المؤسسات الكبيرة التى لم تكن مستعدة لتحمل مخاطر لا لزوم لها (١٤٨) .

وأخيرا اتبع الوالى أسلوب البيع بالمازاد كما حدث فى سنة ٣٥ وكانت هذه الوسيلة من احسن الطرق بسبب المنافسة بين التجار الاجانب الذين ازداد عددهم اذ ذاك عما كان عليه من قبل (١٤٩) .

كذلك كان الباشا يعتقد اتفاقات مع بعض الشركات الاجنبية لنقل التجارة عبر مصر عن طريق البحر الاحمر وتد اثنى الانجليز على الباشا لعنايته بتشجيع النقل بين انجلترا والهند عن طريق مصر (١٥٠) .

وقد قدرت التجارة العابرة التى ينتظر مرورها فى مصر فى سنة ٤٠ بـ ١٠ مليون جنيه سنويا اذ كانت الحكومة المصرية تجنى رسوما على مرورها وقد استمرت هذه التجارة فى الزيادة (١٥١) وان كانت هذه الدخول تحصل لحساب الدولة فان بعض آثارها قد انعكست على المجتمع فلا شك ان نظام الحكومات السابقة لم يكن يسمح بتوظيف ذاك العدد الكبير من الاهالى أو القيام بأية خدمات مما كان له ابعد الاثر فى تطور المجتمع المصرى .

ومن أهم التجار الاجانب الذين حظوا بسمعة حسنة التاجر توسيجه لانه كان مسئولا عن سداد قيمة بعض الصفقات لاجانب آخرين كما كان الحاجة بوغوص مكلفا بتنفيذ أوامر الباشا فيما يتعلق بالمعاملات مع التجار الاجانب (١٥٢) .

ويبدو ان الاتصال بالمجتمعات الغربية قد خلق لدى الطبقات العليا حاجات استهلاكية جديدة مما زاد من الاستيراد ولو بدرجة اقل من التصدير من امثلة ذلك ما جاء فى إحدى الوثائق من أن محمد على اشترى كمية من الفرو من الخواجه فوده التاجر على أن يعطيه بثمنها حذلة مما يشير الى انه تعامل بأسلوب المقايضة (١٥٣) .

ولم يكن الاجانب العاملون فى الحقل التجارى مجرد مشترين عاديين
أو وكلاء تجاريين انما كان منهم أيضا بعض الملتزمين فقد تمكن الخواجة
أندراوس باعتباره ملتزما للساحة بشغل الاسكندرية من شراء الفى اردب من
الحنطة والفين من الفول من مأمور منوف واشمون بناء على الاسعار
المحددة (١٥٤) .

كما سبق يتضح أن البائثا كان مهتما بالتجارة المصرية ويشترك بنفسه
فى تصريف محصولات الاطيان ويحتكر الغلال ويتولى بيعها للتجار الاجانب
مع تحديد السعر الذى يراه مناسبا والذى يحقق له الربح المطلوب .

وقد ساعده فى الماضى فى سياسته انه كان على خزائن حبيبه وكلاء
لا يسلمون منها شيئا الا بأمره وربما كانوا اكثر تشددا منه .

وعموما فقد شكلت الاساليب الاحتكارية التى مارسها محمد على منذ
بداية حكمه نمط السياسة التجارية التى سار عليها طوال الجزء الاكبر من
حكمه فكل المنتجات المصرية بلا استثناء الى جانب كل المنتجات التى ترد
من سنار وكردفان واليمن كانت تخضع هى الاخرى للاحتكارات اذا بيعت
للتصدير « فقد تم ارسال محصول سنة كاملة من الصمغ الوارد من
السودان الى الخواجة بئرو يومسفا فى تريسته لبيعه على ذمة
الحكومة » (١٥٥) .

كما استولى على اهم السلع التى ترسلها بلاد العرب وداخل افريقية
الى أوروبا مارة بطريق مصر واصبح لا يمكن لسواه أن يبيع وارادات بلاد
العرب من بن وبخور وعطور ولا ما يرد من قلب افريقية من ريش نعل
وصمغ (١٥٦) .

وكل هذه انماط من التجارة التى كانت موجودة من قبل عصر محمد على
ويشتغل بها عدد من التجار المصريين ويحققون منها ارباها طائلة .

كذلك قام بتحصيل رسم جبرك قدره ٥٪ من البضائع الواردة من عدن
الى وكيل قنصل فرنسا فى السويس (١٥٧) ، وان كانت النسبة التى
حصلها من البضائع الواردة من الهند الى السويس والتى كانت تأتى
بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى أوروبا رأسا أقل من التى حصلت
من سابقتها اذ قدرت بـ ٣٪ (١٥٨) .

ولم يكن تقليل رسوم الجمارك هو الأسلوب الوحيد الذى قصد به تشجيع التجارة الاجنبية المارة عن طريق مصر أو الموجودة فى مصر ذاتها بل كان هناك عدة تسهيلات أخرى تمثلت فى أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لاتاوت غير ضريبة ٣٪ وهى الضريبة المعمول بها فى الدولة العثمانية وفى ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الاجنبية لأن الباشا كان يحترم جميع المعاهدات القائمة مع الدول الاجنبية والباب العالى كذلك لا تدفع السفن ضريبة على حمولتها فى الموانئ المصرية .

كذلك اعفى الاجانب من الاتاوت الجبزية وعوائد المرور التى كان يدفعها التجار المسلمون والذميون ، ويعزى سبب هذه المحابة التى يحظى بها الاجانب الى عوامل مختلفة منها اكرام الغرباء وقلة اكتراث الاتراك والاهالى بالتجارة ونفورهم من الملاحاة وربما كان هناك تفسير آخر اكثر اقتناعا وهى ما اشتهر به الاتراك من تشبث بكل ما جرى به العرف وحرصهم على تنفيذ المعاهدة التى عقدتها الامبراطورية العثمانية مع فرنسوا الاول فى القرن السادس عشر ومن ثم عدا ذلك عرفا واجب الاتباع (١٥٩) .

ولو لم يعط محمد على التسهيلات العديدة للاروبيين من التجار لما اقتنوا الجياد الاصيله والمنازل الانيقة ولما عاشوا عيشة الترف والنعيم التى كانوا عليها ولما غصت بهم الاسكندرية التى كانت تبدو وكأنها مدينة اوروبية .

وبعد ضمان حقوق التجار الاجانب فى مصر من التسهيلات التى حازوها والمكاسب التى حققوها اذ أن محمد على حرص على تحصيل المبالغ المطلوبة من بعض الاشخاص فى مصر للتاجر المدعى دولن لدولف التابع لحكومة فرنسا (١٦٠) ، والتحقق ايضا فى الالتماس الذى قدمه قنصل عام حكومة النمسا بشأن مسألة الدنطة التى سلمها التاجر النمساوى جوزديه موريورغو الى شيخ الخبازين بالمحروسة ولم يتمكن من تحصيل ثمنها وانفادته بنتيجة التحقيق (١٦١) .

كذلك كان موافقته على التماس قنصل انجلترا بخصوص عدم تحصيل رسم جمرى فى جمارك السويس من الذيلة المستوردة الى مصر بمعركة التجار الانجليز من التسهيلات التى حازها الاجانب (١٦٢) ، كما انه كان يبيعهم الارز بنفس الاسعار التى يبيع بها للتجار المصريين .

وبالإضافة الى كل ذلك كان يعين التجار الاجانب لانقاذهم من الافلاس
اذ تم اقراض المدعو مور بورفو مائة ألف قرش اعانة له ووثيقة له من
الافلاس زيثما تأتيه رسالة الخشب التي ينتظرها بالاسكندرية (١٦٣) ،
كما سمح بعضهم فيما كان عليه من أموال بسبب افلاسهم حتى اضطروا
الى التسول كالخواجة فرنسيسكي دمياني (١٦٤) .

كذلك ذلت معاهدة التجارة المشهورة التي عقدها اللورد بونسومبي
Ponsomby مع رشيد باشا في اغسطس سنة ٣٨ العقبة القائمة
في وجه تجارة أوروبا التي كانت جميعها ملكا لحمد على تلك المعاهدة
التي تعهد فيها الباب العالي بالفناء الاحتكارات مقابل زيادة رسوم الجمارك
من ٣ الى ١٢٪ (١٦٥) ، كذلك منحت المعاهدة رعايا بريطانيا حق التمتع
بامتياز الدولة الاولى بالرعاية بحيث تسرى عليهم في الحال وبدون مقابل
اية امتيازات تجارية او جمركية تمنح لرعايا أية دولة أخرى (١٦٦) .

ويقال أنه رغم توقيع هذه الاتفاقية الا أن محمد على حاول أن يحتفظ
بسياسته التجارية واخذ يتعلل باعذار مختلفة لعدم تنفيذها أو حتى التدرج
في الفناء الاحتكار كي لا تتأثر حالة البلاد الاقتصادية اذا تم تنفيذ المعاهدة
دفعة واحدة ولم تتم حرية التصدير الا بعد ذلك حينها أعلن الفناء الاحتكار
في ٢٦ مايو سنة ٤٢ ، ورغم اعلان القناصل بذلك فقد اتبع سياسة
التدرج التي صمم عليها من قبل (١٦٧) .

وعلى العكس من ذلك يرى انه بتوقيع هذه المعاهدة بطلت حاجة
محمد على الى الاحتكار وبدأت مصر تفتح ابوابها للتجارة الاوربية .

غير أن ذلك لم يكن أمرا حقيقيا فبالرغم من اعلان محمد على للقناصل
في مارس سنة ١٨٤٢ بأن تجارة جميع المنتجات أصبحت حرة عدا القطن
مؤكدًا على ضرورة الانتقال التدريجي وأن وزيره بوغوص بك أعلن في
مايو سنة ٤٢ بأن محصول القطن لعام ١٨٤٣ سيكون حرا الا أن الباشا
واسرته باعتبارهم ملاك الاراضي ظلوا يعرضون على الفلاحين أسعار بيع
القطن مما يدل على أن الاحتكار استمر عمليا (١٦٨) .

ويؤكد ذلك أيضا أنه بالرغم من أن التجار أصبحوا في الفترة من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٨ لهم الحق في التجول في القرى والاتصال بالفلاحين وشراء محاصيلهم دون اعتراض عليهم من جانب الحكومة فإن الباشا كان يعاقب الذين يقومون بهذا العمل (١٦٩) .

ولهذا لم يأل القناصل التجاريون جهدا الا بذلوه حتى يقضوا على نظام الاحتكار الذي قامت عليه سياسة الباشا الاقتصادية .

غير أن - الحجة - يرى أنه طبقا لمعاهدة سنة ٤٢ تلك المعاهدة التجارية بين إنجلترا وتركيا وتنفيذ بنودها أصبح للتجار الاجانب الحق في شراء الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية لبيعها في داخل القطر أو تصديرها للخارج وبذلك أصبحت تجارة الصادر حرة وصار التجار الاجانب يجولون داخل البلاد المصرية لشراء الحاصلات من المنتجين ونقلها الى الموانئ لتصديرها (١٧٠) .

ومن دواعي الاسف ان انتهاء سياسة الاحتكار واحلال السياسة الاقتصادية الحرة مكانها في الزراعة والصناعة والتجارة لم يحسن حال المصريين لأن الذي استفاد من هذه الحرية حقيقة هي الرأسمالية الاجنبية التي دخلت البلاد في وقت كانت فيه خالية أو تكاد تكون خالية من الرأسمالية الوطنية .

وهكذا أخذ الاوروبيون يستثمرون أموالهم في مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكافة أنواع النشاط المالى ويساعدتهم على ذلك أن محمد على كان قد قضى على البورجوازية الوليدة - الطبقة الوسطى - الممثلة في المشايخ والتجار والحرفيين ولهذا كانت عملية الغزو الرأسمالى الاجنبى منذ أواخر عصر محمد على سهلة ولم تواجه بمقاومة الا في أواخر القرن التاسع عشر (١٧١) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن معظم الاستثمارات الاجنبية اتجهت الى شركات الاراضى الزراعية وينوك الرهن العقاري - بعد العصر الذى ندرسه بالاضافة الى بعض مشروعات النقل والخدمات وبذلك استولت

الاحتكارات الاجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الارباح الى الخارج وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ مما ادى الى انكماش السوق المصرية واضعف القدرة الشرائية للمواطن المصرى (١٧٢) .

ولم تكن التجارة هى المجال الاوحد الذى استثمر فيه الاجانب اموالهم انما تعدوا هذا المجال الى قطاع آخر له اهميته الا وهو القطاع الصناعى، فقد انشأ أحد الاجانب مذبغة للجلود فى مصر وكان يشتري الجلد النئ من الحكومة ويدبغه ويبيعه للحكومة بثمن محدد (١٧٣) .

كما اوصى الخواجة فرلانديس باحضار صانع دباغة نمساوى وسنة من المساعدين وتم استدعاء يوسف كنعان والخواجة جوانى للاتفاق معه لممارسة العمل اما بمرتب شهري او اتخاذه شريكا ان رغب فى ذلك ولما كانت هذه الصناعة تفيد الدباغين فقد اوصوا بترويجها والاتفاق على تحديد أسعار الجلود المدبوغة وغير المدبوغة فى عقد المقولة وان يتم تسليم الآلات الخاصة بالصناعة مع أخذ سند بها (١٧٤) .

كذلك تم الاعتماد على أحد الانجليز المدعو « فلاوة » لاستيراد الآلات اللازمة لمصانع الحكومة (١٧٥) .

ولم يقتصر الامر على الاعتماد على الخبرات فحسب بل أن الباشا قد وافق بالفعل على مشاركة رأس المال الاجنبى فى الصناعة حين سمح للخواجة هارس باحضار اربعين رجلا صالحا من المصانع الاوروبية ليكونوا شركاء له فى صناعة القطن الذى يجرى تشغيله فى المصانع المصرية (١٧٦) .

ولم يكن الاجانب مجرد شركاء فى رأس المال فحسب بل أصبح بعضهم أيضا أصحاب مصانع قائمة بذاتها واعطوا رخصا لفتح مصانع خاصة بهم فقد تمكن احدهم من فتح مصنع لصنع شمع العسل الاوروبى على الا يضر بشمع مصر وتعهدهم هذا الاجنبى أن يبيع بسمير رخيص فضلا عن تعليم هذه الصناعة لاثنيين من الوطنيين وازاء هذا التعهد قرر الباشا

عدم تبكين غيره من فتح مصنع آخر لسمع العمل وذلك لكى لا يسمح بمزاومة الآخرين له على أن يستمر ذلك لمدة ست سنوات حسب التماس الاوربى فى مقابل الا يعدل هى الآخر عن الشروط المتفق عليها (١٧٧) .

كذلك قدم الخواجة روس والخواجة رفائيل تقريراً اقترحاً فيه انشاء مدبغ صغير فى بولاق أو رشيد أو دمياط على أن يوسع وفقاً لما تقتضيه ظروف العمل وتدبغ فيه أصناف الجلود على الطراز الاوربى على أن يؤل الانتاج لحسابهما مدة خمس سنين من أول شروعهما فى العمل على أن تتشاركهما الحكومة فى اخذ نصف الجلود التى تدبغ ادة ثلاثة سنين ثم التلت فى السنة الرابعة والخامسة ويترك لهما الثلث الباقى على أن تباع لهما قبل غيرهما الجلود اللازمة للتشغيل بالسعر الجارى ويتوليا ادارة المدبغ الى انقضاء المدة المتفق عليها ولا يتدخل أحد فى شئونهما نظراً لمنفعة هذا المشروع لارباب الحرف وسكان المنطقة (١٧٨) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل يقال أن الباشا نشر اعلاناً فى مالطة ابدى فيه رغبته بأنه سيقدم شروطاً طيبة للصناع والحرفيين الذين يقبلون الاقامة فى مصر ويمارسون مهنتهم وحرفهم وانشأ ورشة لتبويض فى بولاق عرفت باسم مالطة لاستخدام المالطيين فيها وكانت ترسل اليها المنتجات القطنية من المصانع الاخرى لتبويضها ، كذلك ارسل محمد على وكلاء الى أوروبا لاستقدام طبقة من العمال ذوى الخبرة على أن الحكومة البريطانية رفضت مساعدته فى محاولة جلب عمال بريطانيين وحظرت الهجرة ، كما حاولت الحكومة الفرنسية منع هجرة عمالها لكن الوكلاء المصريين نجحوا فى اقناع عمال فرنسيين ذوى خبرة بالهجرة دون موافقة حكومتهم (١٧٩) .

واذا كان هدف الحكومة الانجليزية من منع سفر عمالها للعمل فى الصناعة المصرية هو عرقلة انتشار الصناعة المصرية لتجد فى مصر سوقاً رائجة لمنتجاتها فان بيت بريجز قد نجح فى تصدير كميات كبيرة من خيط غزل القطن المصرية الى مغازل الهند وانجلترا (١٨٠) .

ويعلق بوالكمت قائلا « وليس من المستطاع أن نعرف المدى الذي ذهب إليه الانجليز في استغلال حاجة الباشا الى الآلات الصناعية حتى انهم باعوها اليه بافدح الاثمان وكذا الكثير من الآلات التي لم تكمل اجزاؤها فضلا عن ردايتها وسبق استخدامها بل وعدم صلاحيتها للعمل ولولا أن الطمع الشخصي والرغبة في الكسب يكفيان لتفسير ذلك كله لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة (١٨١) .

وعندنا أن الفرض الاساسى من اتباع ذلك الاسلوب كان يهدف الى القضاء على النظام الاقتصادى الذى انتجه محمد على والقائم فى اساسه على سياسة الاحتكار ، وبالفعل اضطر محمد على الى اقبال معظم مصانعه وورثه وكان هذا بالتالى فرصة أخرى للجانب « من يونانيين وانجليز وماليين وايطاليين وفرنسيين لشراء معظم تلك الآلات وبأبخس الاثمان » .

كذلك سمح انتهاء الاحتكار للجانب باغراق الاسواق بمنتجاتهم التى تفوق فى اتقانها الصناعات المحلية فأصبحت مصر سوقا للنسوجات الاوربية مما أدى الى زيادة توسع رؤوس الاموال الاوربية فى مصر ونشأة طبقة تعمل كوكلاء لتوزيع المصنوعات لحساب الاوربيين واصبح فى وسع هذه الطبقة أن تربح أموالا طائلة من العمولات التى كانت تتقاضاها خاصة وانها كانت تعمل لحساب الجانب وبرؤوس أموالهم (١٨٢) .

وبالطبع لم يكن هذا الاسلوب متبعا اثناء سياسة محمد على الاحتكارية التى كانت تحول على حد قول كامل « دون دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر كما كانت تحول أيضا دون انشاء مؤسسات دائمة فيها » (١٨٣) .

وان كان قد سمح فى بعض الحالات القليلة لارباب الاعمال الاجانب بانشاء مصانع فى مصر (١٨٤) .

هكذا اتاح إلغاء الاحتكار والقضاء على الطبقة الوسطى الممثلة فى الحرثيين والتجار الفرصة للاستثمارات الاجنبية أن تغزو السوق المصرى دون أن تجد لها منافسا فى المجالات المختلفة وحرصوا على توثيق صلاتهم بالدولة أكثر من توثيق صلاتهم بالمجتمع .

ولم تختلف نوعية الاوروبيين الوافدين الى مصر بحثا عن الثروة في التجارة والزراعة في العهود التالية عنها في عهد محمد على الا من حيث العدد واتساع المصالح والاستغلال .

وبذلك أخذت هجرة الاجانب تنفذ وتنزل بالريف المصرى وتسرب راس المال الاجنبى اليها بطرق مختلفة واشكال متعددة كان أهمها القروض الاجنبية .

ويعد الغزو الرأسمالى الاجنبى لمصر منذ اواخر عصر محمد على عملية سهلة ولم يواجه بأدنى مقاومة الا في اواخر القرن التاسع عشر .

هوامش الفصل الخامس

- (١) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - صص ٦١٧ ، ٦١٨ .
- (٢) رفعت المحجوب - النظم الاقتصادية - القاهرة سنة ١٩٥٦ - صص ٢٧ ، ٢٨ .
- (٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد فى العالم الاسلامى - صفحة ١٢٩ .
- (٤) Girard Op Cit., pp. 253 — 255.
- (٥) رفعت المحجوب - المصدر السابق - ص ٢٦ .
- (٦) يوسف نحاس - المصدر السابق - صص ٢٦ : ٢٨ .
- (٧) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٣٩٦ .
- (٨) الجبرتى - ج ٤ - نوفمبر سنة ١٨٠٧ - ص ٧١ .
- (٩) ذوقان قرقيوط - المصدر السابق - ص ٧٨ .
- (١٠) الجبرتى - ج ٤ - مايو سنة ١٨٠٤ - ص ٢٩٧ .
- (١١) نفس المصدر - سنة ١٨٠٧ - ص ٦٢ .
- (١٢) ذوقان قرقيوط - المصدر السابق - ص ٧٨ .
- (١٣) الحقة - تاريخ مصر الاقتصادى - ص ١٥٥ .
- (١٤) الجبرتى - ج ٤ - يناير سنة ١٨١٠ - ص ١٠٣ .
- (١٥) نفس المصدر - ج ٤ - سنة ١٨١٦ - ص ٢٧٠ .
- (١٦) نفس المصدر - ج ٤ - مارس سنة ١٨١٧ - ص ٢٧٢ .
- (١٧) الجبرتى - ج ٤ - المصدر السابق - يوليو سنة ١٨١٧ - صص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
- (١٨) ديوان خديوى تركى - دفتر ٧٧٧ صحيفة ٢٤ مكتبة ١٩ سنة ١٢٤٦ هـ - سنة ١٨٣٠ م - صص ٢ : ٧ .

- (١٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٧٦ ، ٧٧ .
- (٢٠) نفس المصدر — ص ٢٧٩ .
- (٢١) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ٨٩ ، ٩٠ .
- (٢٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٧٩ .
- (٢٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ١٣١ .
- (٢٤) شفيق غربال — محمد على الكبير — صص ١٠٥ ، ٥٤ .
- (٢٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٩ ، الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٥٩ .
- (٢٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٠ .
- (٢٧) نفس المصدر — ص ٧٠٥ .
- (٢٨) هيلين ريفلين — ص ٢٨٢ .
- (٢٩) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٦٠ .
- (٣٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٣١) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (٣٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٨ .
- (٣٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٧٩ .
- (٣٥) محافظ أبحاث الصناعة محفظة ١٠١ دفتر رقم ١٠ معية تركى — وثيقة ٥٠٣ جمادى الاولى سنة ١٢٣٨ هـ « أوامر » .
- (٣٦) الجبرتى — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨١٧ — صص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .
- (٣٧) محافظ أبحاث الصناعة دفتر ٦ معية تركى — مكتبة ٧٧٧ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .
- (٣٨) محافظ أبحاث الصناعة — دفتر ٦ معية تركى — ترجمة المكتبة رقم ٦٩٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .

— ٢٨٥ —

- (٣٩) الجبرتي — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨١٧ — ص ٢٨٣ .
- (٤٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٨٠ ، ٢٨١ ،
حليم عبد الملك ص ٤٣ .
- (٤١) محفظة أبحاث الصناعة — ١٠١ أمر معية تركي ٨٠٦ سنة
١٢٥٢ هجري .
- (٤٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٨١ ، ٢٨٢ .
- (٤٣) محفظة أبحاث الصناعة — دفتر ٧٤٤ ديوان خديوي — ترجمة
أمر عالي رقم ١٥ رمضان سنة ١٢٤٣ هـ .
- (٤٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٢ .
- (٤٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٥ « تقرير
دوهاميل سنة ١٨٣٧ » ، الحقة — ص ١٥٨ .
- (٤٦) محفظة ٧ ديوان خديوي تركي — وثيقة ٩٠ محرم سنة ١٢٥٨ هـ .
- (٤٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة
١٨٣٧ صص ٧٨ ، ٨٤ ، ٣٢٩ .
- (٤٨) محافظ أبحاث الصناعة محفظة ١٠١ دفتر رقم ٦٣ معية تركي
ص ٧٦ — ترجمة افادة تركية رقم ٢٦٣ سنة ١٢٥١ هـ .
- (٤٩) الجبرتي — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨٢٠ — ص ٣١٤ .
- (٥٠) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ ص ١١٠
سنة ١٢٥١ هـ أمر الى مدير نصف أول وسطا .
- (٥١) على الجريتللى — تاريخ الصناعة فى مصر سنة ١٩٥٨ —
صفحة ٦٦ .
- (٥٢) د. على الجريتللى — المصدر السابق — ص ٦٦ .
- (٥٣) الجبرتي — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٥٩ .
- (٥٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٠٦ .
- (٥٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٠٦ .

— ٢٨٦ —

- (٥٦) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢٥١ —
صفحة ١٤٠ .
- (٥٧) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — صص ٤٤ : ٤٧ .
- (٥٨) محافظ ابحاث الصناعة دفتر ٥١٠ معية تركية أمر على
رقم ٣٨ صفر سنة ١٢٣٤ هـ .
- (٥٩) الجبرتي ج ٤ أكتوبر سنة ١٨١٨ ص ٢٩١ — هيلين ريفلين
— المصدر السابق — ص ٢٨٤ .
- (٦٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٢ .
- (٦١) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٨٨ —
١٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ .
- (٦٢) ديوان معية سنية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٥ أمر ٢٥
ص ٩ — سنة ١٢٥٢ هـ — سنة ١٨٣٦ م ، دفتر ٤ أمر ١٢٤ — ص ٨٢ .
- (٦٣) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ٧٨٧ ديوان خديوى قرار
١٨٠ ذى الحجة ١٢٤٨ هـ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٤ .
- (٦٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٩ .
- (٦٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (٦٧) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٨٨
ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ ، وثيقة ٣١٥ جمادى اول سنة ١٢٤١ هـ .
- (٦٨) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٢ ص ١٦ سنة
١٢٥٢ هجرية .
- (٦٩) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٣ ص ١٨ سنة
١٢٥٢ هجرية .
- (٧٠) ديوان معية سنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٧ ص ٢٠ مسسنة
١٢٥٢ هجرية .

— ٢٨٧ —

- (٧١) سجل ٨١ معية تركى — وثيقة ٢٩٨ ارادة الى باقى بك ذى
الحجة سنة ١٢٥٢ هـ — سنة ١٨٣٧ م .
- (٧٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ٩٢ : ٩٣ .
- (٧٣) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٢ .
- (٧٤) دفتر معية تركى ١٥ — ترجمة امر رقم ٩٢ صفر سنة ١٢٣٩
هجريه من الجنب العالى الى ناظر رشيد .
- (٧٥) دفتر ٣ معية تركى — ترجمة امر ٣٦٠ شوال سنة ١٢٣٤ هـ
من الجنب العالى الى كتحدا بك .
- (٧٦) دفتر ٥ معية تركى — ترجمة وثيقة رقم ١٨٣ شعبان سنة
١٢٣٥ هجرية .
- (٧٧) دفتر ١٩ معية تركى — وثيقة ١٨٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ .
- (٧٨) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١١٤ .
- (٧٩) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩١ .
- (٨٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٨٥ .
- (٨١) نفس المصدر — ص ٧٠٦ ، هيلين ريفلين — ص ٢٨٥ .
- (٨٢) كلوت بك الجزء الثانى — ص ٤٥٨ ، الحنة — تاريخ مصر
الاقتصادى — ص ١٧٥ .
- (٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٨٣ ، ٧٠٥ .
- (٨٤) كريم ثابت — محمد على — ص ٢٥٦ .
- (٨٥) دفتر ١٠ معية تركى — ترجمة الوثيقة ٨٤٨ ذى الحجة سنة
١٢٣٨ هجرية .
- (٨٦) أمين مصطفى عفيفى — صص ٩٤ ، ٩٥ ، محفظة ديوان
التجارة والمبيعات محفظة ١ مكتبة ٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٣٨ هـ .
- (٨٧) جبريل بير — التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — صص
٣٠٢ : ٣٠٤ .

— ٢٨٨ —

- (٨٨) صبحى وحيدہ — المصدر السابق — ص ٥٠ .
- (٨٩) الحثہ — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٨١ .
- (٩٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧١ .
- (٩١) شفيق غربال — المصدر السابق — صص ٥٤ ، ٥٥ ،
- د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٤ .
- (٩٢) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ١٠٨ .
- (٩٣) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٩٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٥٠ ، ١٥٩ .
- (٩٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامل — سنة ١٨٤٠ — ص ٧٩٢ .
- (٩٦) كلوت بك — المصدر السابق — الجزء الثانى — ص ٢٩٩ .
- (٩٧) الراقى — عصر محمد على — ص ١٨ ، الجبرتى — ج ٣ — صص ٣٣٨ ، ٣٤٦ .
- (٩٨) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٣٩٦ .
- (٩٩) الجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٠ .
- (١٠٠) نفس المصدر — نوفمبر سنة ١٨٠٨ — ص ٨٣ .
- (١٠١) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ٣٦ .
- (١٠٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٦٢ .
- (١٠٣) محفظة ١ ديوان التجارة والمبيعات ٦ جمادى اول بسنة ١٢٣٨ هـ ، ١٥ جماد اول سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٠٤) الحثہ — تاريخ مصر الاقتصادى — صص ٢٦٦ ، ٢٦٩ .
- (١٠٥) محافظ ابحاث الصناعة — وثيقة ٣١٩ — ص ١٣٢ دفتر ٧٦٩ خديوى تركى صفر سنة ١٢٤٦ هـ .
- (١٠٦) دفتر ٥١ — معية تركى — ص ١١٣ — ترجمة أمر ٤٨٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .

- (١٠٧) ديوان التجارة والمبيعات محفوظة ١ وثيقة ٣٦ آخر شوال سنة ١٢٦٠ هـ .
- (١٠٨) ديوان معية سنية عربى - مجموعة ١ دفتر ٢ أوامر كريمة رقم ٣١٨ ص ١٣٤ .
- (١٠٩) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ص ٧٨ ، ٢٢١ .
- (*) ديوان التجارة والمبيعات - محفوظة ٥ رمضان سنة ١٢٥١ هـ .
- (١١٠) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٧٨ .
- (١١١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٥٥ .
- (١١٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (١١٣) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ٥٥ .
- (١١٤) محفوظة ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ .
- (١١٥) محفوظة ٥ ديوان خديوى تركى - وثيقة تركية رقم ٧١ رجب سنة ١٢٥٣ هـ - سنة ١٨٣٦ م .
- (١١٦) دفتر ٥٠ معية تركى أمر ٣٦٣ صحيفة ١٨ سنة ١٢٤٩ هـ .
- (١١٧) دفتر ٥٠ معية تركى وثيقة ٦٧٩ ورقة ٦٢ ضرائب سنة ١٢٥٦ هجرية .
- (١١٨) الحقة - تاريخ مصر الاقتصادى - ص ٢٧١ .
- (١١٩) الجبرتى - ج ٤ - يناير سنة ١٨١٢ - ص ١٥٤ .
- (١٢٠) نفس المصدر - سبتمبر سنة ١٨١٦ - ص ٢٥١ .
- (١٢١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٦٢ .
- (١٢٢) الجبرتى - ج ٤ - سبتمبر سنة ١٨١٦ - ص ٢٥٢ .
- (١٢٣) محفوظة ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات من الجناح العالى الى الباشى معاون سنة ١٢٥٩ هـ .
- ١٩ - التفريعات

— ٢٩٠ —

- (١٢٤) محفظة ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ، رمضان
سنة ١٢٥٩ هـ .
- (١٢٥) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ٥٣ .
- (١٢٦) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٤١ .
- (١٢٧) ادوارد لين — المصريون المحدثون — ص ٧١ .
- (١٢٨) تقول هيلين ريفلين فى ص ٢٩٢ انه أنشأ ديوان خاص بالشئون
التجارية فى سنة ١٩ وهى العام الذى طبق فيه سياسته الاحتكارية وضغط
على التجار الوطنيين والاوروبيين .
- (١٢٨) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٩ .
- (١٢٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٦١٦ .
- (١٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦١٦ .
- (١٣١) عزيز خاتكى — المصدر السابق — صص ١٠ ، ١١ ، الحقة
— المصدر السابق — ص ٢٧٣ .
- (١٣٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٨ .
- (١٣٣) الجبرتى — ج ٤ — يوليو سنة ١٨١٧ — ص ٢٧٩ .
- (١٣٤) الحقة — المصدر السابق — صص ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ .
- (١٣٥) الجبرتى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨١١ — ص ١٣٣ .
- (١٣٦) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤٩٨ .
- (١٣٧) د. عاطف أحمد عبد اللطيف — السلطة والطبقات الاجتماعية
فى مصر — رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٥ — صص ١٠٦ ، ١٠٧ .
- (١٣٨) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ١٣٦ .
- (١٣٩) (Charles Issawi, Op cit., p. 24.
- (١٤٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .
- (١٤١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .
- (١٤٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

- ١٤٣) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٧ .
- ١٤٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٥٩ .
- ١٤٥) الحقة — المصدر السابق — صص ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
- ١٤٦) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ١٠٨ .
- ١٤٧) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٢٨٦ .
- ١٤٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٦٥ ، أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ١٧٦ ، ١٧٧ .
- ١٤٩) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٨٦ .
- ١٥٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٤٢ .
- ١٥١) الحقة — المصدر السابق — ص ٣١٧ .
- ١٥٢) محفظة ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ١ — ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٣٨ هـ .
- ١٥٣) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ١ — ٢٣ جمادى الآخر — سنة ١٢٣٨ هـ .
- ١٥٤) دفتر معية سنوية عربى — مجموعة ١ دفتر ١ أمر ٦١ — ص ١٢ — ٢٣ صفر سنة ١٢٤٥ هـ .
- ١٥٥) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — ٢٦ جمادى الثانى سنة ١٢٦٢ هـ من الجنب العالى الى ارتين بك .
- ١٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٣٢ .
- ١٥٧) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٤ — ٣ ربيع ثانى سنة ١٢٥٩ هـ من الجنب العالى الى الباش معاون .
- ١٥٨) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ من الجنب العالى الى الباش معاون .
- ١٥٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٥٢ ، ٥٣ .

— ٢٩٢ —

- (١٦٠) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — من الجنب العالى —
الى مدير الديوان الملكى سنة ١٢٥٤ هـ .
- (١٦١) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — من الجنب العالى —
الى الكتخدا باشا جماد أول سنة ١٢٥٤ هـ .
- (١٦٢) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — محرم سنة ١٢٦٠ هـ
— من الجنب العالى الى الباشا معلون .
- (١٦٣) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — ٢١ ذى الحجة سنة
١٢٥٠ هـ .
- (١٦٤) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — ٢١ شعبان سنة
١٢٦١ هـ من الجنب العالى الى أرتين بك .
- (١٦٥) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٢٩ .
- (١٦٦) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٦٨ .
- (١٦٧) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٨٠ .
- (١٦٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
- (١٦٩) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٨١ .
- (١٧٠) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٨٧ .
- (١٧١) د. محمد أنيس — دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٧ .
- (١٧٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٢٥١ .
- (١٧٣) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (١٧٤) محافظ إبحاث الصناعة — دفتر رقم ١٠ معية تركى — ترجمة
وثيقة ٨٤٨ — ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٧٥) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — من الجنب العالى
الى بوغوص ناظر التجارة وثيقة رقم ٩٤ — آخر ذى الحجة سنة ١٢٤٢ هـ
- (١٧٦) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ أوامر ٢٢ ربيع أول
سنة ١٢٤٩ هـ .

— ٢٩٣ —

- (١٧٧) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ٧٤٥ ديران خديوى ترجمة
امر على رقم ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٣ هـ .
- (١٧٨) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر رقم ٢٤ معية تركى ترجمة امر
تركى رقم ٢٨١ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ .
- (١٧٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٣ .
- (١٨٠) امين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٦ .
- (١٨١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٩ .
- (١٨٢) د. جلال يحيى — مصر الحديثة — ص ١٧ ، ١٩ .
- (١٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامبل يوليو
سنة ٤٠ — ص ٧٨١ .
- (١٨٤) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٧٣ .

الفصل السادس

التعليم واثره فى نشوء طبقة الافندية

- ١ - الموظفون المصريون •
- ٢ - الموظفون الاتراك •

الفصل السادس

التعليم وأثره فى نشوء طبقة الافندية

لا شك أن نظام التعليم الحديث الذى أدخله محمد على كان له أبعد الاثر فى حياة المجتمع المصرى ورغم أن هدفه لم يكن فى الاصل هو نشر الثقافة الا أنه حقق هذا الغرض بطريق غير مباشر ، والذى يعنىنا هنا هو أنه نجح فى أن يربط التعليم ببناء الدولة الحديثة وخلق طبقة قادرة على تحمل مسئولياتها اذ أصبح المصريون يشغلون بعض الوظائف الهامة ويؤدون خدمات للدولة بعد أن كانوا مبعدين ابعادا تاما عن ممارسة تلك المهام سواء فى عهد العثمانيين او فى عهد المماليك .

وسنعنى هنا بابرار عدة نقاط لتوضيح ذلك التطور الذى طرأ على المصريين فى هذا المجال كدراسة المثقفين المصريين المتمثلين فى علماء الازهر وكذا الموظفين قبل بناء الدولة الحديثة سواء اكانوا من الاثراك أو الاقباط ثم أثر التعليم الحديث فى ظهور طبقة الافندية المصريين والاثراك وان كانت النظرة العنصرية تظهر بوضوح فى التعليم اذ كان هناك اعداد خاص لكل من المماليك والاثراك ليتولوا الوظائف الكبرى لانه لم يوجد فى ذلك الوقت أصلح منهم لها ، ثم لم يلبث أن خصص الباشا للمصريين قسما كبيرا من الوظائف الهامة .

خضع المجتمع المصرى لتأثيرات شبه عنصرية لوجود بقايا اجناس غريبة غير مرتبطة ببنيته الاجتماعية من ناحية انتماؤها لقومية غير قومية ولحصولها على امتيازات طبقية واسعة عمقت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولة المماليك وما انضم اليها من عناصر تركية والباشية .

بدأ محمد على بتغييرات اجتماعية قامت على انقراض النظام المملوكى وتمثلت فى ايجاد طبقة من الموظفين الوطنيين لتعبر عن نفسها كجزء من هيكل المجتمع الجديد (١) .

ولا نعتقد أنه كان بإمكانها تحقيق ذلك منذ بداية تكوينها لان الوالى كان يمثل الوصاية الابوية المنشودة على هذه الطبقة رغم أن التعليم الحديث الذى أوجده هو الذى ساعد على خلق هذه الطبقة فالازهر والكتاتيب كانت تمثل مراكز التعليم الاساسية فى البلاد هذا بالاضافة الى المدارس الاهلية فالازهر بفروعه فى المدن والقرى اعتبر المعهد العلمى الوحيد الذى كانت تستقى منه مصر ما تمد به ابناءها واستمرت هذه التربية حتى عصر محمد على .

وهكذا استمر التعليم جامدا لم يمسه الممالك أو الفرنسيون بتغيرات جوهرية ، فليس للازهر قانون يحدد الدراسة فيه بنظام معين بل كانت رغبة الطالب هى الاساس فهو الذى يختار دروسه وأستاذه ويبقى فى الازهر حتى يأنس فى نفسه الكفاءة فينتقدم بأذن من شيخه الى حلقة الدرس التى يحضرها بعض الطلاب فيناقشهم ويناقشوه فان فهموا وأمادوا أقبلوا عليه وصار من العلماء (٢) .

وقد بلغ عدد طلبة الازهر ألفين من بينهم عدد من غير المصريين (٣)، وعموما كان التفضيل بين المتقدمين يقوم فى أساسه على المعرفة العلمية وليس التمييز الطبقي أو الشخصى (٤) .

وقد بلغ من تقدير واحترام العلم فى الازهر أن كان المنتسبون اليه يمنحون بعض المميزات مثل الاعفاء من التجنيد والعمل فى الحقل الزراعى كذلك أصبح ملاذا يحتوى به المظلومون ويودعون فيه ما يخافون عليه من الضياع .

وهكذا أصبح ملتقى عربيا واسلاميا وتشكلت فى رحابه أروقة خاصة بكل قطر وكان معقل مصر الوطنى وملجأ الشعب الوحيد لرفع المظالم .

واذا كان الازهر موطننا للدراسة العالية فيمكن اعتبار الكتاتيب موطننا للدراسة الاولى ، وكما ظل التعليم فى الازهر حرا لا يخضع لنظم أو قوانين فقد ظل التعليم فى الكتاتيب حرا وكان الغرض من انشائها تحفيظ القرآن .

وبذلك كان الكتاب صورة مصغرة من الازهر وهو على اى حال المدرسة الوحيدة التى تعد تلاميذها للالتحاق بالازهر غير أن هذه الكتاتيب لم تلبث أن أصابتها روح الجمود لأنها لم تتابع الزمن فى تطوره ولم تعلم مبادئ العلوم الحديثة وبذلك لم تحقق الاغراض العاجلة التى توخاها محمد على من التعليم الحديث ولهذا لم يهتم بتحويلها الى مدارس تسير فى تعليمها على النظام الحديث بل أهملها وأنشأ بجانبها المدارس التى يريدونها غير انها لم تأبه اذ ذاك بهذه النزعة الحديثة فى التعليم وآثرت كما فعل الازهر أن تسير فى طريقها الذى درجت عليه وجمدت أمام التطور .

واذا كان الكتاب هو أداة التعليم الوحيدة فى الريف فنجد أن كثيرا من الاغنياء والموسرين فى المدن يؤسسون بعض المدارس فى المساجد على مثال الازهر ويجلبون لها أساتذة من خريجي الازهر يدرسون لمن لم تمكنهم ظروف الحياة من النزوح الى القاهرة طلبا للعلم كما كان الاغنياء اذا ما برموا بأرسال أولادهم الى هذه المدارس أو الكتاتيب التى يخالطون فيها أبناء العامة فائهم كانوا يحضرون لهم الفقهاء من اهل الازهر أو غيره من المساجد ليقوموا على تربية أبنائهم ومن ملكت أيمانهم .

وهكذا كان التعليم فى البلاد مستمدا من الازهر وعلمائه وظل هو الينبوع الذى تنهل منه الثقافة فى مصر ورغم هذا فقد كان المترددون على الازهر قليلى العدد بالنسبة لمجموع الامة بل قل منهم من كان يواصل الدرس فيه حتى نهايته اذ كانت مناهج الدراسة فى الازهر خالية من العلوم التى تفيد صاحبها فى أمور الحياة العامة كالزراعة والصناعة أو التجارة وكانت رسالة الازهر فى نواحي العلم والبحث قاصرة على تخريج فئة منفصلة عن المجتمع وسواء اكانت هذه الفئة ممتازة بعقليتها أم لم تكن فالمثبت أنه لم يكن لها كبير حظ فى تثقيف هذا المجتمع لأن الاتصال لم يكن وثيقا بين العلم الذى يلقى فى الازهر وبين سواد الناس بل كانت هناك هوة تباعد بين الفريقين .

ولم يكن حظ الكتاتيب بأجدى من حظ الازهر فى نشر الثقافة اذ أن هذا النوع من التعليم لم يكن يساعد الآخرين على ايجاد التفكير أو بيعث

— ٣٠٠ —

فيهم شوقا الى مواصلة العلم أو استخدام ما تعلموه في تحسين حالهم من الوجهة العقلية أو الاجتماعية أو المادية بل أن كثيرا منهم كانوا ينسون القراءة والكتابة بمجرد اهمال المرات عليها .

وبالرغم من أن هذا النوع من التعليم كان له جوانب سلبية فقد كان له أيضا نواحي ايجابية ومؤثرة سواء في القرى أو المدن .

فالتعليم الديني في مصر في مستهل القرن التاسع عشر عجز عن أن يكون مصدرا فعالا من مصادر التثقيف غير أنه لا يجب أن ننفل ناحية أخرى من نواحي التثقيف الشعبي في مصر كان لها أثرها فقد أخذ علماء الدين يفقهون العلة في فرائض الدين وتفسير القرآن ويقصون عليهم القصص الدينية ، فاهتم الناس بهذا الضرب من التعليم الديني اهتماما يختلف شدة وضعفا باختلاف ظروفهم المادية والاجتماعية وهكذا أثر التعليم الديني في تثقيف الناس (٥) .

والحقيقة أن أمر التعليم كان متروكا لجهود أفراد أو هيئات غير حكومية قاموا بإنشاء الكتاتيب في بيوتهم أو في قسم من المسجد وبعض المدارس الدينية الملحقة بالمساجد وكان أمر الصرف عليها متروكا للجهات الخيرية من الاوقاف المرسدة عليها .

أذن كان هذا النوع من التعليم أو هذه المؤسسات التعليمية بمثابة مؤسسة أهلية حرة (٦) ، ومن هنا كانت لها قوة آراء الدولة بل قوة فعالة ومؤثرة لأنها ليست خاضعة لسلطة الدولة وبغير حاجة اليها ولا لمساعداتها .

وقد أطلق على هذا النوع من التعليم بعد أن أدخل محمد علي التعليم الحديث اسم التعليم القديم بميزا له عن النوع الجديد من التعليم الذي دخل مصر لأول مرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر وظل بها الى الوقت الحاضر غير أن ذلك لم يمنع من استمرار التعليم القديم من الحياة في عصر محمد علي فلم يكن يرجى منه الحصول على الوظائف ورغم هذا فإن الاهالي لم يخلوا بدفع مبلغ ولو بسيط لتعليم أولادهم يتراوح ما بين

— ٣٠١ —

٣ — ٣٠ مدينى فى الاسبوع وكانت المدارس العمومية كثيرة جدا فى القاهرة وفى المدن الرئيسية ولكن من النادر أن نرى مدرسة واحدة فى الريف وعلى الآباء الذين يريدون تعليم أبنائهم أن يرسلوهم الى أمم المسجد (٧) .

وهنا يجدر بنا أن نتساءل هل ظل الوضع على ما هو عليه ؟

لقد تغير كل شئ بالنسبة للتعليم فى عصر محمد على فلم يعد التعليم قاصرا على الازهر والكتاتيب والمدارس الاهلية بل أنشئت المدارس الحديثة وأصبح لها مناهجها الخاصة وعلومها الحديثة كما أرسلت البعثات الى الخارج لحاجة الدولة الماسة الى تخريج موظفين للدولة للمساهمة فى بنائها والاهتمام بشتى نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تغير نظام ادارة المدارس ولم تعد خاضعة للاهالى أو القاضى أو الاوقاف الخيرية للاشراف عليها بل تعهدت الدولة بمهمة الاشراف أو الانفاق وأنشأت ديوانا خاصا للاشراف على المهام الادارية احتوى على العديد من الموظفين والاداريين .

ويبدو أن هذه الخطورة كانت على جانب كبير من الاهمية لانها تعد من ركائز بناء الدولة الحديثة يقول محمد فؤاد شكرى « ليس بين منشآت محمد على ما هو أكثر تشريفا له من المدارس وإذا شئنا أن نقدر جميع ما قلم به فى هذه الناحية تقديرا عادلا فمن الواجب ألا نفعل قط النقطة التى بدأ منها ، فالطلبة الذين يدرسون العلوم الرياضية ويدربون على فنون الرسم هم أبناء الفلاحين الذين يجهل أغلبهم القراءة والكتابة وقد ذكر الوالى نفسه أنه عندما تولى الحكم لم يكن بمصر مائتان من الاشخاص يعرفون كتابة الحسابات اللهم الا اذا استثنينا الكتبة الاقباط (٨) .

ومن أهم العقبات التى صادفها محمد على عند التفكير فى انشاء المدارس تعذر الحصول على مدرسين يعرفون لغة البلاد فقد كان جميع الاستاذة الذين قدموا من فرنسا يعجزون عن القاء دروسهم الا اذا استعانوا بالترجمين كما أن اعداد فريق من الطلبة يمكن الاطمئنان اليهم فى النهوض بوظائف التدريس لم يتم الا فى تدرج بطيء .

غير أن هذا لم يثنه عن عزمه فنجدته يستمر في اعداد العدة لانشاء المدارس الجديدة لكنه في نفس الوقت يتخير تلاميذها ومعلميها من المعهد القديم — الازهر — بعد أن رأى من بعض أساتذته كالشيخ حسن العطار استعدادا لتجديد المعارف وفقد الثقة بالعلوم القديمة والانبهار بعلموم الفرنسيين بل وقراءتها لتلاميذه .

وقد روى عن الشيخ حسن العطار أنه كان يقول أن بلادنا لا بد أن تتجدد فيها العلوم والمعارف وقد بدأ بنفسه حين تعلم على يد نفر من الفرنسيين لغتهم أو حتى على الأقل مبادئها (٩) .

كذلك احتاج الباشا الى بعض مشايخ الازهر للتدريس في مدارسها الجديدة أو لتصحيح الكتب المترجمة وكان تلاميذ العطار أمثال التونسي والدسوقي والطنطاوى خير من قام بالواجب ومن أقرب تلاميذ العطار أيضا رفاعة الطهطاوى لهذا رشحه املا لحدى فرق الجيش الجديد حينما طلب محمد على ذلك من العطار ثم أصبح املا للبعثة .

وكان رفاعة هي بداية التجسيد الفعلى لتيار التجديد والداعية الاسلامى له ، ويقال أن أنبغ من ظهر من تلاميذ المدارس والبعثات هم من أخذوا من تلاميذ الازهر وشيوخه وكانت طائفة المحررين والمصححين لكتب الترجمة كلها من شيوخ الازهر ولم يكن انحراف المشايخ عن المدارس الحديثة تماما بل لقد ابتعد بعض الشيوخ بأولادهم عن الازهر وادخلوهم المدارس فأدخل الشيخ عوض القنياتي ابنه سالم — الدكتور سالم باشا سالم فيها بعد — مدرسة الطب وصحب الشيخ نصر الهورينى ابنه سعيد — الدكتور سعيد فيها بعد — معه في بعثة الى فرنسا (١٠) .

ومن المعروف أن هذه حالات فردية وحينما أراد محمد على حشد الطلبة للمدارس الحديثة استخدم القوة لتحقيق هذا الفرض كذلك عارض كثير من الازهرين سياسة الباشا التعليمية .

فقد اقبلت فئة قليلة من الشيوخ على قراءة بعض هذه الكتب وتفهمها وأعرضت الفئة الاخرى — وهى الاكثرية — عنها اما حذرا واما كرها شأن الانسان في كل مجتمع ونظرته الى كل جديد واعتداده بكل قديم وخاصة لما يتسم به عموما رجال الدين من الطابع المحافظ ، ويمكن تلمس العذر

— ٣٠٣ —

لهؤلاء المعرضين اذ أن معظم الكتب الحديثة والمترجمة كانت كتباً علمية بحتة تبحث في فن التشريح أو الامراض والهندسة والكيمياء وهذه العلوم تحتاج الى أسس من المبادئ الأولية لم تتح الفرصة لشيخ الأزهر لتلقيها.

لكن هل كان محمد على محققاً عندما ترك معاهد العلم القديمة كما هي وأنشأ الى جانبها المدارس الحديثة ؟

وإذا كان محققاً في تصرفه هذا فهل كان محققاً أيضاً عندما ترك التعليم القديم على قدمه أم كان من الأفضل أن يحاول تطعيمه بشيء من البرامج والدراسات الجديدة حتى تستطيع هذه المعاهد القديمة أن تقترب ممضى الزمن شيئاً فشيئاً من المعاهد الجديدة .

وأخيراً هل نجح محمد على في محاولاته ؟

إن غاية ما نستطيع أن نقرره أن هذا الجمود من شيخوخة الأزهر وقفهم وبمعهدهم عن السير مع القافلة فتركزت العناية بالعلوم الحديثة وبالكتب المترجمة في المدارس الجديدة وتلاميذها ومدرسيها وخريجها وبدأوا بهذا يحتلون مقام الزعامة الفكرية في مصر ، وهكذا مهدت المدارس الجديدة وحركة الترجمة بوجه خاص السبيل للاندنية أن يظفوا المشايخ في الزعامة الفكرية في مصر (١١) ، وإن كان هذا لا يعنى اندثار مكتبة الأزهر « فقد ترك التعليم الدينى وشأنه وأقيمت بجانبه مدارس للتعليم على النظام الغربى وصار النوعان من التعليم جنباً الى جنب (١٢) حتى اذا بدأ الزوال يوضع دعائم جديدة للنهضة الاقتصادية وحربية جديدة احتاج الى طوائف من أهل البلاد تعيينه على القيام على ما تتطلبه هذه النهضة من أطباء وضباط ومهندسين وصناع ولكن الأزهر لم يكن يعلم الطب أو الفنون الحربية أو الرياضة أو الصناعة ، أدرك محمد على أنه من العبث أن يتفقد أعوانه هؤلاء في أروقة الأزهر وحول أعمدته فقد كانت الهوة سحيقة بين ما يلقي في الأزهر وبين ما يتطلبه المجتمع المصرى في حاجاته الجديدة فلم يصبح أمام الباشا الا أحد أمرين إما أن يضع من النظم ما يحول الأزهر الى الكتائب الى نحو يحقق أغراضه في اعداد أهل البلاد لولاية شؤونهم في الادارة والجيش والمصانع والمدارس والمستشفيات وإما أن

— ٣٠٤ —

يهمل التعليم القديم وينشئ بجانبه مدارس للتعليم الحديث تعد التلاميذ ليكونوا أعوانه في حركة الإصلاح وكان المثال الغربي للتعليم واضحا أمام عينيهِ وكان أداة الحكومة في إعداد من تحتاج اليه من الموظفين ولم يكن التعليم غرضا في ذاته تقوم به الحكومة لترقية الشعب والنهوض به بقدر ما كان وسيلة اتبعتها الحكومة لتكوين فئة من الموظفين موالين لشئون الإدارة والاقتصاد والحرب .

ولما كان الأزهر لا يمكن أن يحقق أغراض الحائِمْ في خريج من سيساهمون في هذه النهضة كان طبيعيا أن يحول وجهه عن الأزهر والتأليب وينشئ نظاما تعليميا قائما بذاته يسير في خط مدارج مع التعليم القديم دون أن يلتقى معه وحين بدا ينشئ التعليم الحديث خشي من إمارة حفيظة العلماء وما يتبع ذلك من تهيج للشعور الديني بين العامة وهذا أبغى التعليم القديم (١٣) .

ولم يعن ذلك أن الحكومة قد احتكرت التعليم في يدها أو حتى تولت الاشراف على معاهده جميعا فظل الأزهر محتفظا بشخصيته وبإساده وأساليبه في التفكير والدرس ونجح في ذلك لأنه لم يذعن من المساومة طويلا فقد كان تيار التعليم الحديث جارفا فما لبث أن تأثر الأزهر به وأن لم يفته أن يؤثر فيه كذلك ، ولو لم يكن للحكومة سلطان قوى في شؤون التعليم لعجزت عن أن تدفع التلاميذ إلى مدارسها وعن أن تحسن الاشراف على منشأتها العلمية ، ورغم هذا بقي التعليم القديم محتفظا به عددا كبيرا من التلاميذ أكبر مما تجتذبه مدارس الحكومة فقد بلغ عدد تلاميذ المكاتب والمساجد ٢٠.٠٠٠ تلميذ .

غير أن استمرار الأزهر في عنايته بالفرد من حيث تربيته الدينية فقط وعدم تمكنه من توفير أسباب الرزق له في المجتمع الذي يعيش فيه وابتنائه عن مجال التوظيف قد باعد بينه وبين كثيرين من خيرة الناس فقد كانت المناصب التي يشغلها خربجو المدارس والنراء والاحترام الذي يحظون به في أنحاء البلاد جلب الباب الناس وجذبهم إلى المدارس التي

— ٣٠٥ —

تقدم كل ذلك وبدأ كثير من تلاميذ الأزهر يتركونه الى المدارس اما بدافع من انفسهم او بدافع من سلطان الحكومة .

ولما كانت حاجة الحاكم ماسة للأزهر فقد استعان بمدرسين منه فكون بذلك فريقا هاما من موظفى المدارس ورؤساء المدرسين — الباشخوجات — كما كان نظار مكاتب المبتديان من علماء الأزهر وهم خير من عرفتهم المكاتب الابتدائية فى طورها الجديد المنظم فهم القائمون بالتدريس فى مكاتب المبتديان وكتبهم هى التى تدرس كما حملوا معهم أيضا طريقتهم فى التدريس ولهذا كان الحفظ من أهم المظاهر التى اقترنت بالتعليم فى عصر محمد على وأخيرا استعين بهم كترجمين ومصححين ، ومن الأزهر اختارت الحكومة ثلاثة أوفدتهم فى بعثة سنة ٢٦ الى فرنسا .

وكان هؤلاء التلاميذ يمثلون مدرسة جديدة قائمة على الأخذ بحظ من كلتا الثقافتين ثقافة الأزهر الدينية وثقافة الغرب القائمة على التكرير الحر والنظرة الجديدة الى الحياة (١٤) .

واذا كان الأزهر له تأثير عميق على المدارس الحديثة فى بداية نشأتها اذ اعتمدت على رجاله وكتبه وطريقته فى التدريس الا انها لم تلبث أن تحررت من نفوذه بتنظيم المدرسة التجهيزية التى بدأت تأخذ منها كفايتها اذ أدركت الحكومة ان طلاب الأزهر لا يمكنهم متبعة دراسة العلوم الحديثة .

كما اقتضت البعثات المصرية الى أوروبا على خريجى المدارس الخصوصية كذلك بدىء بالتحرر من كتب الأزهر فى مكاتب المبتديان لكنها كانت بداية ضعيفة وظلت الغلبة لكتب الأزهر فى المكاتب والمدارس على السواء كما لم يمكن الاستغناء عن مدرسى اللغة العربية والمصححين من الأزهر لحاجة الحكومة اليهم وإن كان قد استبدل بأساغة الأزهر الذين كانوا نظارا على مكاتب المبتديان الاطباء المتخرجين فى مدرسة الطب لادارة تلك المكاتب ومعالجة تلاميذها .

- ٣٠٦ -

وعندما رأت الحكومة نبوغ بعض خريجي مدرسة اللسان في اللغة العربية شجعها ذلك على تعيينهم مدرسين لهذه اللغة ليحلوا محل رجال الأزهر وهكذا أخذ خريجو المدارس يزاحمون رجال الأزهر في الميدان الذي احتكروه طويلا غير أن هذه المزاحمة لم تستمر طويلا إذ سرعان ما أدرك عدد من الأزهريين أهمية العلوم الحديثة والاخذ بها بل وادخل أولادهم الى مدرسة المبتديان ومن هنا عادت الصلة من جديد بين الأزهر والمدارس وإن كانت هذه الصلة أقوى في عصر محمد علي من العصور التي تلتها (١٥) .

وعلى كل حال ظل التعليم التقليدي وهيئة مشايخ الأزهر وطلابه في غالبيتهم العظمى معادين للكتب الأجنبية والمترجمة التي لم تجد في البلاد قراء ولا مفتنعين بتلك الكتب والفنون (١٦) . وعلى العكس يرى أن النظام الجديد للتعليم الذي كان يقوم على النمط الأوروبي لم يتعرض للأزهر لكنه خلق الى جانب الأزهر نظاما تعليميا علمانيا كاملا يقوم على المدارس التجهيزية والعلية ونظام البعثات الى أوروبا وعلى حركة واسعة النطاق من النقل والترجمة من علوم الغرب ولقد ترتب على ذلك النظام التعليمي الجديد ظهور طبقة جديدة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية ولا سيما الفرنسية ويمثلهم تمثيلا دقيقا في عهد محمد علي رفاعة الطهطاوي (١٧) .

كان هذا هو ما تعلق بالمثقفين المصريين ودورهم بالنسبة للتعليم الحديث وموقفهم منه وأعنى بهم علماء الأزهر — فمما لا شك فيه أنهم قد ساهموا الى حد بعيد في التأثير على التعليم الحديث والتأثر به وإن كان التأثير يحمل بين طياته طابع المحافظة والتشكك في كل جديد .

على أنه قبل أن نتناول هذه الفئة الجديدة من الموظفين المصريين لابد وأن نلقى نظرة على فئة الموظفين قبل عهد التعليم المصري ويلاحظ هنا تغيير جذري في هذه الفئة فبعد أن كانت معظم الوظائف في يد الأقلية القبطية أو في يد العناصر التركية الوافدة فتح الباب أمام عامة المصريين لكي يلتحقوا بالسلك الوظيفي .

من المعروف أن الاقباط كانوا يشكلون طبقة مدنية على أعمال الحسابات ولهذا كان يعهد اليها بجمع الضرائب حتى من قبل عصر محمد على « كما كانوا يحتكرون الكتابة الادارية منذ قرون فكانوا كتبة الدواوين وجباة الاموال وصيارفة الاقاليم وملتمزمى الجمارك وعهوما فقد كان معظم موظفى الحكومة الاقباط اما كتابا أو محاسبين وحتى الذين عملوا فى الجيش فيما بعد من الكتبة كانوا من الاقباط وحصلوا على درجة ملازم اول وتقاضوا المرتب المخصص لهذه الرتبة وهو ٣٠٠ قرش فى الشهر (١٨) .

كذلك كان الجزء الاكبر من الاقباط الذين يعيشون فى المدن يوظفون بصفة رئيسية فى استلام الضرائب وفى ادارة العزب الخاصة برؤساء البلد والاشخاص الذين لهم علم بهذا اللون من الوظيفة قد جعلوا من انفسهم اشخاصا لهم بعض الاهمية (١٩) . كما عهد اليهم عدد من اغنياء الترك والماليك وابناء العرب بادارة اموالهم الخاصة .

وهكذا كان الاقباط يعيشون على هامش المجتمع بل نوعا من الحياة الخاصة ليس فيها الاضطهاد ولا التمييز الطائفى وليس فيها كل التسامح فهناك بعض اشياء فرضتها التقاليد أو العرف قد جعلت هناك شيئا من القيود على حياة الطوائف غير الاسلامية وخصوصا فى المدن ولا يعتقد أن الاقباط فى الريف احسوا بهذه القيود (٢٠) .

وبالرغم من أن بونابرت حاول ايجاد فرقة اجتماعية باعطاء بعض المناصب الادارية لاهل الذمة وتنصيبهم كجباة ضرائب الا أن ذلك لم يؤد الى فتنة طائفية وكان هؤلاء يعيشون فى بحيرة من العيش وذوى دخول مرتفعة ولكنهم كثيرا ما تعرضوا للمصادرة ولنهب اموالهم ليس من باب الاضطهاد الطائفى وانما شأنهم فى ذلك شأن بقية التجار المصريين ومنهم من حاز شهرة عالية وكون ثروة ضخمة جعلتهم ضمن كبار الاثرياء ومن هؤلاء المعلم غالى الذى كان كتابا لدى الالفى بك والذى حاز ثروة ضخمة وكثير من الاتباع والجوارى والتابعين الذين قاموا بتصريف أعماله (٢١) .

وكما عمل المعلم غالى مع الالفى بك فقد عمل ايضا مع الباشا الذى جعله كاتب سره واسند اليه حسابات جمع الدفاتر وأقلام المبتدعات وحكام الاقاليم (٢٢) .

وقد كان كثير من الاقباط يملكون أكثر من كبار اليسار المصريين ومن هؤلاء الاثرياء المعلم واصف كبير المباشرين الذى كان خبيرا بشئون إيرادات البلاد ومتصرفا ويده نسخ من سجلات الروزنامة (٢٣) .

وهكذا ظلت حسابات الدولة فى ايدى الموظفين الاقباط الذين جعلوا منها نموذجا تلتها من التعقيد بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم كما انها أخفت سرقاتهم (٢٤) .

وقد اشتهر بعض الاقباط وبخاصة الصيارف منهم بالشدة والعنف فى معاملة المسلمين ومن هؤلاء يعقوب القبطى (٢٥) ، وحنا الشامى ومطى القبطى وعندما تبين عدم نزاهتهم تم اعدام الآخرين وصودرت محلاتهم ومنزلهم (٢٦) .

واتبع محمد على هذا الاسلوب فى بداية حكمه ثم ما لبث أن غير سياسته لحاجته لخدماتهم فقد اعطى يوسف الذمى الذى كان يعمل فى الجبخانه تذكرة صادرة من الديوان العالى حتى لا يتعرض لاية ملحوظة بسبب زيه (٢٧) .

على أن الباشا ما لبث أن رفع عنهم موضوع الزى المعين وانتقى منهم الاكفاء لمساعدته فى تطوير البلاد ما ادى الى ظهورهم كقوة هامة فى الادارة (٢٨) .

ويعد محمد على اول من اعطى الاقباط المراتب المدنية (٢٩) ، كما انه اول من وضع القوانين المنصفة لطبقة الاقلية وبخاصة الاقباط ولم يلف الحال به عند هذا الحد بل رفع البعض منهم الى مرتبة البكوات (٣٠) .

ويعد الاقباط ونصارى السوريين والارمن من رجال الصفوة فى عصر محمد على وهم جميعا يتفقون فى انه بالنسبة لهم كان ولى النعم فقد تعهدهم بالتعليم وانعم عليهم بالارزاق السخية من مال واراض ورفع من قدرهم بين الناس (٣١) . كذلك اختار والى بعض المآمر من نصارى البلاد ومن المعروف انه لم يسبق لمن حكموا مصر من المسلمين ان قلدوا احد المسيحيين مثل هذه الوظائف ، ومن ابرز الشخصيات التى حازت ثقة الباشا عبود النصرانى الذى كان كاتباً للخزينة ويتقاضى مرتبا كبيرا ووصلت ثقة الباشا فيه لدرجة انه رغب فى توليه الدفتردارية (٣٢) .

وفى الوقت الذى أشفق فيه محمد على على بعض الاقباط وخصهم برعايته نجده يقبض بيد من حديد على نواصى الجبابة والمقيمين على الاموال الذين جعلوا همهم الاستفادة من المصائب التى تحيق بالجمهور فنجده يغرم جرجيس الجوهري ٤٨٠٠ كينس كان قد استولى عليها بغير حق (٣٣) كما أنزلوا قوائم البلاد والحصص التى كانت تحت التزام جرجيس الجوهري الى المزاد فاشتراها القادرون والراغبون (٣٤) ، وما حدث مع المعلم جرجيس الجوهري لم ينبج منه باقى متولى الحسبة فى الاقاليم ثم أعاد العمل معهم مرة أخرى فاستخلص منهم أموالا كثيرة فاضطر المعلم جرجيس الجوهري الى الفرار والالتجاء الى الممالك خشية تجدد ذلك الازهاق (٣٥) .

وفى سنة ١٨١٠ بدأ محمد على يشتبته فى أن موظفى الروزنامة يختلسون مبالغ كبيرة من اموال الدولة ويستولون عليها . ولذا عين خليل أفندى ليعمل مراقبا للروزنامة وأصدر تعليماته بأن كل الاوامر الصادرة من الروزنامة يجب أن تمر أولا على هذا المسئول بالذات وأن تمهر بثوقيعه ، ولم تحقق هذه الاجراءات الاثر المطلوب لان موظفى الروزنامة واصلوا خداع الحكومة وقد اعتقل كبل الاقباط أكثر من مرة فى سنة ١٨١٠ بتهمة الاختلاس وعلى رأسهم المعلم غالى ، ولا شك أن هذه الاتهامات كانت تقوم على أساس قوى وان يكن اعتقال هؤلاء الموظفين الاقباط — الافندية — البارزين قد زود محمد على بوسيلة لانتزاع غرامات كبيرة منهم وما أن تؤدج تلك الغرامات حتى كان يعينهم من جديد فى مراكزهم السابقة (٣٦) .

ومن هؤلاء كما جاء فى رواية الجبرتى المعلم غالى والمعلم جرجيس الطويل وأخيه وفلتيوس وفرانسيسكو وقد أفلقت دويرهم وأخذوا دفاترهم لحاسبتهم بموجبها وقرر عليهم بواسطة حسين أفندى الروزنامجى سبعة آلاف كينس بعد أن كان قد طلب منهم ثلاثين ألفا كينس .

كذلك اتبع نفس الأسلوب مع ثلاثة من كتبة الاقباط الذين كانوا يعملون فى قياس الاراضى بالمنوفية لانهم « أخذوا البراطيل والرشاوى » ويعد أن تدخل البعض لدى الباشا أفرج عن هؤلاء الاقباط بعد أن صالحوا على انفسهم بأربعة وعشرين ألف كينس وبعدها نزل فرمان الرضا عن

المعلم على ورفاته وخلع الباشا عليه خلعا ونزل له عن أربعة آلاف كيس من الاربعة والعشرين الف كيس المطلوبة في المصالحة (٣٧) .

وقد تعرض كبار المسئولين المسلمين لنفس المعاملة فقد اتهم حسين أفندي الروزنامجي من جانب عدد من مرعوسية بتهمة الاختلاس في سنة ١٨١٣ وحين عجز عن رد المبلغ فصل من وظيفته نهائيا وذلك رغم أن حسين أفندي ربما كان ضحية حسد وتآمر مرعوسية وجشع الباشا .

ولهذا ديفت رقبة الباشا بانها لم تكن عادلة باستمرار وان كانت أحيانا مجرد حيلة هدفها الابتزاز كما أن إجراءاته كانت مسكنات مؤقتة وعندما انشغل بأمور أخرى استشرى الفساد وأصبح جزءا لا يتجزأ من الادارة المالية برمتها ، مما جعله يصدر أوامره الى مديري بعض الاقاليم بضرورة تحصيل الاموال المتأخرة في ذمم بعض النصارى الكتاب في جهات مديريتهم (٣٨) .

وان كان هذا لا ينفي وجود اكثرية في عهده من الموظفين الاقباط المستقيمين الذين لم يكن يخشى منهم ضرر .

كما أنه كانا الذين اعتنقوا الاسلام حين منحهم منحا نقدية وعينهم في الوظائف الحكومية (٣٩) .

ومهما فقد كان محمد علي يشجع الكفاءة حيثما وجدت وتتضح سياسته الحرة في أنه أنعم بلقب البكوية على كثير من المسيحيين وهو أمر ظلت تمتلكه الدولة العثمانية لا عهد لها به حتى استحدثه محمد علي ، فقد تولى باسيلوس بك وهو من الوطنيين الاقباط منصب مدير الحسابات .

وفي ظل التسامح كان من الطبيعي أن يقبل الاقباط جميعا الا القليل منهم ليتعلموا الكتابة لأن جلهم يعمدون لشغل وظائف الكتبة وقد بلغ عدد الاطفال الاقباط في المدارس حوالي الفين وما يكاد الفتى يتعلم القراءة والكتابة حتى يقبل على البحث عن وظيفة فهو يؤثر أن يكون كاتباً ضئيل الايراد على أن يكون صانعا يكسب المال الوفير ذلك بأن الحصول على

لقب أفندى هى مطمح اسمى من السعى وراء الغنى فى ذلك العهد وكان هذا الشعور متغلغلا فى المجتمع الشرقى كله وعقبه كاداء تحول دون انتشار الرخاء (٤٠) .

ولهذا نجد الاقباط يقومون بالتعليم الدينى الذى احتضنته بعض الارساليات وبخاصة الارسالية الانجليزية لأن غرضها كان انشاء كلية تدريبية للشباب الاقباط لتخريج القسيس للكنيسة القبطية غير أن هذه الفكرة لم تنجح بينما نجحت الجمعية فى انشاء عدة مدارس درست فيها العلوم واللغة وأقبل الاقباط عليها لأن محمد على كان يوظف خريجي هذه المدارس فى أغلب الاحيان (٤١) .

كما أقبلوا أيضا على مدارس الارساليات الالمانية التى يقال انه كان لها دور نشط فى تعليم الاقباط (٤٢) ، وفى الوقت الذى أقبل فيه الاقباط على مدارس محمد على من أجل الحصول على لقب أفندى وتولى المهام الادارية نجدهم يرغبون عن التعليم الدينى لانه لم يكن يستهوى نفوسهم او بعبارة أخرى لم يكن يعد مطحاً لهم .

والدليل على ذلك هو فشل جهود الالمان الذين جاءوا فى سنة ١٨٢١ من أجل تعليم اقباط مصر تعليمًا دينيًا وتم اغلاق المدرسة التى أنشئت فى سنة ١٨٤٠ بعد أن لقيت أعراضاً من اقباط مصر (٤٣) .

وهكذا ظل الاقباط متمسكين بالتعليم المدنى الذى يؤهلهم للمناصب الهامة فى الدولة سواء أكان ذلك قبل عهد محمد على أم فى ظل حكمه الذى رفع من شأن الكثيرين منهم بدرجة لم يألوها من قبل ، « وقد بلغت مرتبات الكتبة الاقباط وغيرهم من المستخدمين ٢٠ ألف كيس » وهذا يدلنا على كثرة اعداد الموظفين الاقباط وغيرهم فى الدولة .

أما الموظفون الاتراك فكانت لهم مكانة خاصة فى المجتمع ونفوذ واسع على بقية المواطنين المصريين سواء أكانوا من المسلمين أو الاقباط اذ كانوا يشغلون الوظائف الهامة التى لا يرقى اليها الاقباط ورغم قلة عددهم فقد تشكلت منهم الارستقراطية الحكيمة كما استمتع « العثماني » استمتاعاً

كلها بما فى ايدىهم من سلطة حتى بدا أنها أصبحت وقفا على هذه الاقلية اما الخضوع فكان من نصيب الاكثرية من اهل البلاد الاصليين ويعمل معظم الاتراك القاطنين فى العاصمة فى خدمة البلاط والحكومة وهناك عدد آخر من الموظفين الموزعين فى ارجاء البلاد (٤٤) .

واذا عدنا قليلا الى الوراء نجد أن بعض الاتراك قد شغلوا وظيفة المحتسب كحسن أغا محرم الذى فصل من وظيفته فى سنة ١٨٠١ ، وطولب بمائتى كيس مقدار الحسبة فى الثلاث سنوات التى تولاه ايام الفرنسيين (٤٥) . ومنهم أيضا مصطفى أغا كرد الذى اشتهر بتشدده فى ممارسة وظيفته اذ كان يطوف ليلا ونهارا بالاسواق ويقبض على التجمعات بأدنى سبب ويضرب من يصادفه راجعا من سهره أو يقطع من أذنه أو أنفه (٤٦) .

ولما كان الموظفون الاتراك يحظون بمكانة خاصة فى المجتمع وظل هذا الوضع قائما أصبح من المتعذر تغييره فجأة ، لهذا كان من غير الانصاف القاء مسئولية بقاء هذه المكانة واستمرارها على عواهن محمد على لأن الوالى قد بذل كل ما فى وسعه لتغيير تلك الحالة أو تعديلها طبقا لمقتضيات الظروف بمحاولة ضرب الاتراك المتسلطين المعروفين بعزة النفس ومحاولة احلال المصريين محلهم (٤٧) .

ولما كانت الحكومات فى بلاد الشرق هى المصدر الاكبر لاي قوة اجتماعية منظمة فلا تستطيع أى طبقة أن تمارس سلطة ذات شأن خارجها لانه لم يكن هناك الا افراد قلائل لهم من الاستقلال الاقتصادى ما يمكنهم من المخاطرة بالتعرض لمعارضتها وعداوتها وبسبب هذا الترابط القوى بين القوة الاقتصادية والسياسية وبسبب الفقر وسوء الحال الذى تعانيه الاغلبية العظمى للسكان كانت وظائف الحكومة من مخصصات الطبقة العليا وقد كانت مكانة الموظف الحكومى عالية لسببين أن الحكومة ومن ينطقون بلسانها يهتمون باحترام شديد وخشية اكبر والثانى أن الموظف الحكومى يحتل أن يكون منتها الى طبقة اجتماعية عالية ، واذا كان الاتراك قد استأثروا بالوظائف العليا فيعزى ذلك الى تكاتفهم الشديد فى محاولتهم الحيلولة دون اقتحام الوظائف الحكومية وشغلها بغيرهم أو الى الاضمحلال والخمول الذى تخيم على المجتمع المصرى قرونا طويلة (٤٨) .

وهكذا كون هؤلاء الاتراك هيئة احتكرت اسرار الادارة واساليبها المعقدة ومن ثم احاطوا انفسهم بهالة من التمجيد بالاضافة الى تمتعهم برواتب ترتفع من وقت لآخر ولا تخضع لتقلبات الربح والخسارة وقيلهم بعمل نظيف حتى اطلق عليهم اسم اصحاب الياقات البيضاء واصبحت هذه الطبقة - الموظفون او الافندية - طبقة جديدة فى المجتمع لها احترامها وحرصت على كيانها الذاتى وخاصة من قبل المحكومين (٤٩) .

وقد شكل هؤلاء اعدادا لا بأس بها ويتضح ذلك من المرتبات التى خصصت لكبار الموظفين والتى بلغت ٣٩٨٠٠ كيس (٥٠) .

ولما كان محمد على يؤمن بضرورة خلق الصفوة الفعالة فقد حرص على ربطها بالحكومة باقوى الروابط واذا كانت هذه الصفوة تتكون فى بداية عهده من المالك والعقلاء فانه لجأ فيما بعد الى طريقة الاختيار او الفرز بمصطلح العصر من بين تلاميذ معاهده الدراسية ، ولم يكن هؤلاء من رجال الحرب بل هى ارسنقراطية الفنيين الذين أعدوا اعدادا خاصا لمواجهة التطورات الجديدة وتعميداتها (٥١) ، وفى نفس الوقت الخضوع التام لمحمد على ويتضح ذلك مما ذكره الباشا بنفسه حين قال « وحيث انى قد رببتكم وعلمتكم القراءة والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم الى ما انتم فيه من الدرجات وجعلتكم اولادا لى وصرت لكم أبا بحق وجب انكم لا تمتنعون عن قبولى أبا لكم ويشتم من هذه العبارة أنه فرض عليهم نوعا من الوصاية الأبوية التى تزرع بها لفرض تعليماته وأوامره ورغم هذا فان معظم الخطر الذى كان يهدد اصلاحات الحاكم ناجم عن أسلوب الاتراك فى التعامل اذ كانوا اشد مراسا فى معارضة الباشا من أية جماعة أخرى وطنية او أجنبية ولم يكن كبار الموظفين يجرؤون على المعارضة العلنية فهم يظهرون خضوعهم وطاعتهم العمياء ولكنهم من جهة أخرى يعطلون جميع الاوامر والتعليمات التى يصدرها محمد على وجميع الاصلاحات التى يريد ادخالها اما بجهلهم واما بتنفيذهم اباها تنفيذا خاطئا ينطوى على سوء القصد والنية مما يؤدى الى وقوع كارثة .

لذلك كانت كل مجهوداته من أجل الاصلاح مصيرها الفشل مادام العثماني يتملقون بما تسبغه عليهم حكومته من نفوذ وسلطان لهذا يقال

أن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد على هي الحاجة الماسة الى استخدام موظفين اترك لشغل الوظائف العامة (٥٢) . اذ أن هؤلاء الاتراك وبخاصة المقيمين في مصر كانوا من حثالة القوم اذ اتوا من أجل الحصول على وظائف يثرون عن طريقها ومن الممكن أن يقال عنهم أن فيهم كل ما في جنبهم من نقائص فهم جميعا عدا القليل منهم أقرب الى أن يكونوا افرادا لا يعتنقون أى مبدأ نبيل ولهذا اعتبر هؤلاء الموظفين مسئولين عن ابشع ضروب الاسراف والطفيل (٥٣) .

وحتى الذين اختارهم محمد على وأرسلهم في بعثاته الى أوروبا عادوا الى مصر دون أن يحرزوا أى تقدم ملموس لانفصالهم عن الاختلاط بالجموع الذى عاشوا فيه فعادوا وهم أشد تعصبا وأكثر عداوة ، ورغم هذا القصور من الاتراك فقد كان لانباء الروزنامة والايتم الاسبقية في الالتحاق بمدرسة المبتديان اذ كان ديوان المدارس يعتبر هؤلاء الايتام غلمانا « لولى النعم » كما كان بالمدرسة أيضا طائفة من مماليك الباشا يتعلمون اللغة التركية على ايدي معلمين أحضروا خصيصا لهذا الغرض (٥٤) .

كذلك تقدم بعض الاتراك بقيد أولادهم في المكاتب وتم قبولهم على أن تؤخذ الضمانات على آبائهم (٥٥) ، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا الا وهو سيطرة الموظفين الاتراك التامة على مقاليد البلاد فسرعان ما بدأ محمد على ينهض بتعليم الاهالى المصريين ليحملوا جزءا من هذا العبء الادارى الذى كان يقع على كاهل الاتراك غير الكفاء وبالفعل أوجد هذا الاتجاه واعنى به التعليم الحديث ظهور طبقة من الافندية الجدد سواء من المصريين أو الاتراك الذين لعبوا دورا كبيرا في بناء الدولة الحديثة سواء كانوا من كبار الافندية أو صغارهم « ويلاحظ أن نظام التعليم في عصر محمد على كان اجباريا من أوله الى آخره لأن طريقة التجنيد امتدت حتى شملت التعليم نفسه اذ كان يطلب الى الجهات المختلفة أن تقدم عددا معيناً من الاطفال الصغار يرسلون الى المدارس العامة حتى تتكفل الحكومة بطعامهم وكسائهم ومسكنهم وتعليمهم على نفقتها (٥٦) .

وقد كانت هذه المحاولات تقابل بصدود عنيفة من قبل الشعب وفى بعض الاحيان الاخرى بقبول بمحض ارادتهم ، وهكذا كان يتنازع الاهالى عاملان عامل التخلص من نفقات المعيشة بالنسبة لابنائهم لان الحكومة كانت تتكفل بمصاريف التعليم ولانهم يصبحون فى حالة احسن بكثير من حالتهم بين ذويهم والعامل الثانى ينطوى فى اساسه على خوفهم من احتجاز ابنائهم والحاقهم بالجيش ودفعهم الى اتون الحرب .

والواقع أن التعليم الحديث لم ينشأ نشأة طبيعية اى يبدأ بالمرحلة الابتدائية ثم الثانوية ثم العملية فنجدته يبدأ بالاخيرة لشدة الحاجة الى المتخصصين (٥٧) . كما انه كان تعليميا عنصريا ينتمى فيه الطلاب الى منبعين جنسيين مختلفين فعلى حين يقتصر دخول أبناء الممالك والشراكة على المدارس الحربية كانت قلة من اهلى البلاد الاصليين تمد المدارس الطبية والبيطرية والخدمات الادارية وهكذا كانت القيادة من نصيب الممالك والأتراك بينما اقتصرت الوظائف التى تولاها أبناء الشعب على العمل فى دواوين الحكومة (٥٨) .

وربما كانت نظرة محمد على للتعليم فى البداية عنصرية حين اهتم بارسال أبناء الممالك والأتراك الى البعثات ثم اردنهم بأبناء المصريين . أو ربما اضطرته الظروف الى ذلك مما جعلنا نلتهم له العذر « اذ كانت البلاد تعاني من تأخر شديد وكان الفلاح المصرى لازال يخشى المدرسة ويغضها بغضه للخدمة العسكرية رغم التسهيلات والفوائد التى كانت تعود عليه من جراء التعليم (٥٩) » .

أما الازهريون فقد احتاجوا الى وقت أطول حتى يدركوا مزايا التعليم العصرى ومن هذا المنطلق نشأ البعض عن محمد على تمهده واختصاصه بالاعتماد على الاتراك والممالك دون المصريين معززين وجهة نظرهم بأن المصريين هم الذين كانوا يكرهون التعليم الحديث (٦٠) .

وليتغلب محمد على على هذا الاتجاه كلفت شيوخ البلاد باستعجال ارسال التلاميذ الذين يخصصون كل مديرية الى مكتب أبى زعل ومعه كل منهم وثيقة ضمان بختم شيخ بلده ولم يقتصر الامر على ذلك بل ان الحكومة

كان من سلطتها معاقبة التلاميذ المهملين والتدخل فى حياتهم الخاصة فقد عرّقب تلميذ لانه تزوج بدون ترخيص وجوزى آخر لتزوجه وتغيبه بدون اجازة فتم ضربه ٣٠٠ زخمة أمام الطابور بعد طلاق زوجته وحرمانه من الاجازة التى تمنح يوم الجمعة لمنع التلاميذ من ذلك (٦١) .

وفى الوقت الذى كان فيه محمد على متشددا مع المصريين نجده على العكس من ذلك يولى اهتماما كبيرا لابناء الشراكسة والاكراد والارمن و يعطيهم امتيازات كبيرة ليشجعهم على التعليم فقد الحق بالدرسة التجهيزية التى انشئت فى سنة ١٨٢٥ خمسمائة من ابنائهم ليتعلموا فنون الحرب وعين لهم المعلمين والنظار والضباط ويقام بصرف مرتبات شهرية وكساء وماكل يكفيهم بل يزيد عما يحتاجونه وكانت هذه المدرسة تعد لمدارس الطب والمشاه والفرسان والبحرية والمهندسخانة واركاب الحرب ولوظائف الدواوين الصغرى فهى تجمع بين التعليم المدنى والتعليم الحربى وان كانت الصفة الحربية تغلب عليها وقد أخذ عدد تلاميذ هذه المدرسة فى الزيادة حتى بلغوا فى سنة ٢٣ ١٢٠٠ تلميذ منهم مئتان من المصريين ومائة وخمسون من الترك ومئتان وخمسون من غلمان المماليك أى أن العنصر الغالب فى هذه المدارس كان من غير المصريين (٦٢) .

وكان الغرض من انشاء المكتب العالى بالخانقاه سنة ٣٦٠ تعليم ممالك الباشا واليتامى من أبناء المماليك والاطفال الآخرين الذين يحظون بعطفه مع أنجال الاسرة الحاكمة وقد تلقى العلم به من أبناء محمد على الاميران عبد الحليم ومحمد على بك ولهذا كان تلاميذ المكتب العالى يميزون عن زملائهم فى المدارس الاخرى فى الطعام والمرتبات فبينما كان تلاميذ الابتدائيين لا يتناولون من الحكومة فى كل شهر الا ستة قروش تزداد الى سبعة ثم الى ثمانية حتى اذا التحقوا بالتجهيزية أخذوا عشرة قروش ثم بالخصوصية خمسة عشر قرشا كان التلميذ الملتحق بالفرقة الخامسة وهى أدنى الفرق بالمكتب العالى يتناول فى كل شهر عشرين قرشا وتلميذ الفرقة الاولى وهى أعلى الفرق ستين قرشا وقد حدد عدد التلاميذ فى المكتب سنة ١٨٤٢ بمائتى تلميذ ، ولكن الامتيازات التى كان يتمتع بها تلاميذ المكتب كانت كفيلة بأن ترغب كل الناس فى تقييد اولادهم فيه حتى

وصل عدد تلاميذه بعد ثلاث سنوات الى ٣٩٣ تلميذا ثم اضطردت حتى وصلت الى ٥٦٣ تلميذا وكان معظمهم من أبناء موظفى القصور وغللمان الخديوى وأولاد الاعيان وكبار الموظفين وبعض الاجانب ثم اخذ عددهم فى الزيادة حتى وصل فى سنة ٤٧ الى ٦٤٠ تلميذا ، ونظرا لهذا الاقبال كان لابد من الشروع فى تنظيم بناء المكتب على أن يتسع لالف تلميذ .

وحتى البعثات التى ارسلت الى اوروبا كبعثة بسنة ٢٦ نلاحظ ان تلاميذها كانوا من اصل ارمنى أو عثماني واقتصرت دراستهم فى هذه البعثات على الادارة الحربية والمدنية والبحرية وفن السياسة أما المصريون الذين دخل آباؤهم فى خدمة الباشا فقد خصصت لهم المواد الاخرى كالطب والعلوم الميكانيكية والزراعية .

وعندما عاد أعضاء هذه البعثة كانوا عون الحكومة فيما أنشأت من مدارس ومؤسسات علمية وحربية واقتصادية ومن هؤلاء مختار بك أول مدير لديوان المدارس وأرتين بك الذى عين بعد عودته عضوا بشورى المدارس ثم سكرتيرا للوالى ثم مديرا للشئون الخارجية وحسن باشا الاسكندراني الذى أصبح فيما بعد ناظرا للبحرية المصرية واسطفان بك الذى اشترك مع أرتين بك فى عضوية شورى المدارس ثم عين ناظرا للخارجية ومحمد بيومى أستاذ الرياضيات ورفاعة ومظهر باشا المهندس المصرى الذى تقلد بعد ذلك نظارة الاشغال (٦٣) .

والحقيقة أن محمد على كان يرمى من ارسال البعثات الى تكوين فئة من المصريين المثقفين لا يقلون عن أرقى طبقة مهذبة فى أوروبا وأراد من جهة أخرى أن تجد مصر من خريجى هذه البعثات كفايتها من المعلمين فى مدارسها العالية والقواد والضباط لجيشها وبحريتها وإدارة حكومتها .

كما كان الغرض من البعثات أيضا هو تعلم اللغات الاوربية ودراساتها للتخصص فى مختلف المهن كما أعدت مدرسة المحاسبة الكتبة والمحاسبين للادارات والمصالح المختلفة (٦٤) ، وقد أنشئت فى سنة ٢٩ لتدريب الموظفين على طرق المحاسبة الحديثة (٦٥) وكان الغرض من انشائها فى

بداية الامر محدودا وهو تخريج كتبة للجيش ثم أصبحت حاجة الحكومة ماسة اليهم فى الدواوين وبذلك ارتفع عددهم من ٣٠ تلميذا عند انشاء المدرسة سنة ٣٧ الى ٣١٦ تلميذا بعد عدة أشهر (٦٦) . وقد تم تعيين الخريجين فى الدواوين ونشر بيان بالامندية المحاسبين الذين تعلموا فن المحاسبة بالوثائق المصرية كذلك وضع مجل عملهم (٦٧) .

أما من كانوا يدرّبون تدريبا عمليا على المحاسبة ويعدون فى عداد التلاميذ فقد قسموا الى رتب ومنحوا مرتبات تبعا لها فأصحاب الرتبة الاولى يتقاضون ستين قرشا ماهية شهرية وبديل كسوة ٥١ قرشا والثانية أربعين قرشا وبديل تعيين وكسوة مثل الاولى والدرجة الثالثة ثلاثين قرشا وبديل تعيين وكسوة مماثل لسابقيهم (٦٨) .

أما عن نظام توظيف خريجي المدارس فقد أرسل الى خزينة المدارس افادة يفهم منها أن تلامذة الفرقة الاولى الذين يوظفون فى اشغال خاصة يمنحون وظيفة الاسبران ، ١٠٠ قرشا شهرى والباقيون يظلون حتى تظهر لهم اشغال فيخرجون اليها (٦٩) كما ألقت افادة أخرى ضوعا على الترتيب الذى صدر بشأن توظيف خريجي المدارس الذين يعينون برتبة اسبران ثان بماهية ١٠٠ قرش وبديل تعيين وكسوة وثانى سنة يأخذ رتبة اسبران أول بماهية ١٥٠ قرش وبديل تعيين وكسوة وثالث سنة ان ثبت اجتجاده يمنح رتبة الملازم الثانى (٧٠) غير أن هذا الترتيب بشأن مرتبات وترتب الخريجين صار منوطا بالامر والامتحان العام (٧١) .

وقد بلغت النفقات اللازمة لصيانة معاهد التعليم ودفع مرتبات الاساتذة والموظفين المعينين فيها ثلاثين ألف كيس أى خمسة عشر مليونا من القروش فى السنة وبذلك يتكلف الواحد فى المتوسط ١٦٠٠ قرش سنويا أما مرتبات الموظفين المدنيين فقد بلغت وحدها ٣٨٥٠٧ كيس بينما بلغت اعانات زوجات المتوفين وابنائهم ١٧٨٠٠ كيس .

ومن المدارس التى اهتمت باعداد الموظفين للدولة أيضا مدرسة الفنون والادارة الملكية والزراعة والهندسة والطب :

فمدرسة الفنون كانت تعد الموظفين لجميع المناصب التى تتطلب الملم بالعلوم الطبيعية والرياضة ولما كان محمد على فى حاجة الى عدد كبير من الموظفين المثقفين ثقافة جديدة لمساعدته فى ادارة ما انشأته حكومته من دواوين ومصالح واقلام فقد بادر بإنشاء مدرسة الادارة الملكية فى سنة ٣٤ واختار لها ثلاثين تلميذا من تلاميذ الدرسة الملكية وعين للتدريس بها اثنين شكرى افندى واسطفان رسمى افندى عضوا للبعثة الى فرنسا اللذان تخصصا فى دراسة الادارة الملكية (٧٢) .

وكانا يقومان بترجمة دروس الادارة المدنية وإعدادها ولما كان من اغراض المدرسة تخريج مترجمين وموظفين لغروع الادارة المصرية اشارت اللائحة الى أن تقدم لهم كتب فى التاريخ باللغة الفرنسية وتترجم لهم ومن أجل حصول اثلاث التلاميذ بالمصالح المصرية تقدم للمدرسة نسختان من الوثائق المصرية وتترجم لتلاميذها واذا ما انتهوا من دراستهم النظرية ونجحوا فيها كان عليهم أن يهرنوا عمليا على الادارة المصرية غير أن هذه المدرسة لم تدم طويلا اذ سرعان ما الفيت بعد علم وبضعة أشهر من انشائها ونقل تلاميذها الى مدرسة اللسان (٧٣) .

اذن كان الحصول على لقب افندى ليس من الامور السهلة بل كانت هذه الوظيفة تتطلب جهدا كبيرا ويخاصة فى الدراسة النظرية والعملية .

أما مدارس الزراعة فكان الغرض عند انشاء أول مدرسة فى سنة ٣٠ هو تحصيل فن الفلاحة وعلم الزراعة ، وعين لها ناظرا هو محمد افندى الادرنلى وسعد بمجلس من المدرسين وبلغ عدد طلبتها ١٢٠ تلميذا خصص للممتازين منهم ١٥٠ قرش والمتوسطين ١٠٠ قرش والمتأخرين ٨٠ قرش بالاضافة الى بدل كسوة هو ٣٣٠ قرش ثم تحولت من غرضها الاول الى تعليم الطلبة ليكونوا موظفين فى دواوين الحكومة ومصالحها ثم رؤى عدم ضرورتها بعد تنظيم التعليم الى ابتدائى وتجهيزى وخصمى .

كما تم انشاء مدرسة أخرى فى سنة ٣٣ فى شبرا الخيمة مما مكن التلاميذ على المران العملى لانها كانت تقع فى وسط زراعى كما مكنت الاساتذة من تطبيق نظرياتهم العملية وخصصت الحكومة مائة فدان بجوار

حديقة شبرا ليقوم على الزراعة بها اعضاء البعثة الزراعية الذين عادوا من أوروبا على أن يعلموا ثلاثين شخصا من أبناء كبار مشايخ البلاد والاغنياء المقتدرين وقد وعد محمد على بالانعلم على كل منهم بعد عودته الى بلده بمائة فدان رزقة بلا مال على أن يعلموا أولاد الفلاحين وبينما اقتضت هذه المدارس الزراعية على العنصر المصرى نجد عزوفا من الاتراك عن الانضمام اليها أو حتى تعليم أولادهم فيها (٧٤) .

ومن هنا يتضح لنا أن الاتراك ظلوا لفترة طويلة يتولون المناصب الادارية الكبرى بينما ظل المصريون تحت رئاستهم رغم محاولات محمد على احلالهم محل الاتراك .

أما مدرسة الهندسة فقد بلغ عدد تلاميذها ١٢٠ تلميذا (٧٥) وكان الغرض منها تخريج مدرسين للرياضة بالمدارس الاخرى ومعيدين بالهندسة وعين محمد بيومى أفندى بعد عودته من فرنسا بمدرسة الهندسة وتقرر الاستغناء عن المدرسين الاجانب وتعيين مدرسين من التلاميذ الذين ارسلوا الى فرنسا ورجعوا قبل اتمام دراستهم كما عين لفيفاً من المدرسين لتدريس العديد من المواد الاخرى منهم احمد فايد أفندى وابراهيم رمضان أفندى واحمد دوقلى أفندى وعبد الرحمن أفندى وتلميذان متخصصان فى هذه المواد لاعادتها .

وكان ذلك بدء استخدام المدرسين المصريين بمدرسة الهندسة ، وفى السنوات الاخيرة من حكم محمد على كان هؤلاء قد استقلوا بالتدريس فيها دون الاجانب وبعد سنة ٣٧ قوى العنصر المصرى فى هيئة التدريس غير أن قابلية التلاميذ لم تكن قوية بالدرجة التى تؤهلهم للمستوى اللائق بالعلوم الهندسية فتم فصل اثنين وستين تلميذا والحقوا بالجيش ، بعد ذلك رأى لامير أن تدبير الوظائف لخريجى المدرسة يشجع تلامذتها وينشطهم فطلب تعيين بعضهم مدرسين بالمدرسة التجهيزية وبعضهم الآخر بقلم الهندسة بديوان المدارس أو معيدين بالمدرسة التى تعلموا بها وقد ساعد هذا على تقدم المدرسة ونجاحها فى تخريج عدد كبير من المهندسين والمدرسين المصريين وقد قسمت المدرسة الى ثلاثة أقسام قسم يعنى

بتخريج مدرسين للرياضة والثانى لتخريج مهندسين للمصانع والثالث لتخريج مهندسين للاشغال العلمية (٧٦) . كما كانوا يمنحون رتبة الاسبران الاول (٧٧) . لكن ادارة المدرسة ظلت بأيدي الاتراك فكان يديرها ارتين بك ثم خلفه بعد ستة اشهر حكاكيان افندى بالاشتراك مع لامير (٧٨) .

ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى ان بيومى افندى كان استاذاً لجيل من المهندسين بأكمله اذ تتلمذ على يديه من كان يصغره سناً ولم يأنف ان يتلمذ على يديه من كان يكبره سناً أيضاً امثال سلامة باشا ومحمود باشا الفلكى واسماعيل باشا محمد وعامر بك وكلهم من نوابغ المصريين فى القرن التاسع عشر (٧٩) .

اما مدرسة الطب فكان قوامها ١٥٠ طالباً وقد اقترح على والى ارسال الطلبة الى فرنسا كل اربع سنوات لامداد المدرسة باساتذة وطنيين على ان يكون هؤلاء من اكفأ خريجي المدرسة وقد ثار جدل طويل حول المناصب التى يقدونها والوظائف التى يطلب منهم اداءها وقد وضع مجلس ادارة المدرسة الوظائف التى يعهد اليهم القيام بها كترجمة الدروس وشرحها للطلبة مع التبرين عملياً على العلوم التى درسوها وقد أدرك مجلس المدرسة ان المستقبل لهؤلاء معاونين المصريين وان اليوم الذى سيعهد اليهم بالتدريس فيه للطلبة مستقلين لن يكون بعيداً لهذا رأى ان يبدأ بأن يعهد اليهم تدريجياً بتدريس مبادئ علوم الطب حتى يتمكنوا من التدريس فى المستقبل مستقلين دون مساعدة الاساتذة الاجانب وان يرافقوا الاساتذة فى عياداتهم وحفظ الملاحظات وتطبيقها عملياً ، كما تم منحهم رتبة اليوزباشى ، ٦٥٠ قرشاً كل شهر اما الذين عادوا بعد عامين فقد منحو رتبة الصاغ اسوة بالطباء الاوروبيين وخصص لكل منهم مرتب شهري قدره الف قرش .

وقد ظلت الحكومة على سياستها فى تشجيع اوائل الخريجين وتمصير الدراسة فكانت تعين النابهين من المتخرجين فى وظائف خوجات ثوان او معيدين او تبعث بعضهم الى فرنسا من وقت لآخر وفى سنة ٤٥ تولى وكالة المدرسة أحد خريجها الاوائل محمد افندى الشافعى وبذلك غلب العنصر المصرى فى مدرسة الطب وكان ذلك من اعظم العوامل شأناً فى

توطيد المدرسة اذ برهنت على قدرتها فى الاكتفاء بنفسها فى التدريس والادارة ، غير أن عدد تلاميذ المدرسة أخذ فى النقصان عقب لوائح سنة ٣٦ ثم سنة ٤١ حتى أصبح ملائها للظروف اذ أخذ مجال العمل أمام الاطباء يضيق كما ان المجال الرئيسى وهو الجيش ضاق كثيرا بعد انقاص عدده (٨٠) هذا بالاضافة الى ان الديوان كان يبقى التلاميذ الوسط والدون للاعادة أو يستغنى عنهم ويلحقهم بمدرسة السوارى (٨١) ، أو ارجاع غير الكفاء منهم الى المدرسة وقيدهم بها مع التلاميذ (٨٢) .

ومن المصريين الذين اشتهروا فى الطب على هبة الذى عين مدرسا بمدرسة الطب و ابراهيم النبراوى الذى كان عضوا فى بعثة سنة ٣٢ وعند عودته عين مدرسا والدكتور أحمد حسن الرشيدى الذى عين مصححا ومحررا بها ، حسين غانم الرشيدى مصححا أيضا وعيسوى النبراوى وكان مترجما ومحمد الشباسبى وعين مدرسا لعلم التشريح ومحمد الشافعى مدرسا للأمراض الباطنية ثم تولى ادارة مدرسة الولادة ثم عين وكيلا لمدرسة الطب ثم مديرا بها (٨٣) . كما تم تعيين ستة من أعضاء البعثات من اولاد العرب فى وظيفة أساتذة مساعدين بمدرسة أبى زعل (٨٤) .

وأخر المدارس التى عنت بتخريج الموظفين للدولة هى مدرسة اللسن وقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدرسة أول أنشائها خمسين تلميذا انتقاهم رفاعة من مكاتب الاقليم ثم زادوا الى مائة وخمسين وفى سنة ٤١ قررت لجنة تنظيم المدارس أن يكون العدد ستين وظلت مدرسة اللسن محتفظة بنحو هذا العدد حتى نهاية عصر محمد على وهما يذكر بالفخر لمدرسة اللسن أن نفرا من تلاميذها شغلوا بعد تخرجهم فيها مناصب التدريس بها ففى سنة ٣٩ تخرج أول فريق من تلاميذ المدرسة فعين بعضهم مدرسين للغة الفرنسية والبعض الآخر مدرسين للغة العربية فحلوا محل أساتذتهم ولما أنشئ قلم الترجمة سنة ٤١ ألحق به كل خريجى المدرسة كلهم وكانوا لا يمنحون الرتبة حتى يترجم كل منهم كتابا يحوز الرضا السامى وكانوا يظلون حينما بالمدرسة بعد تخرجهم تحت الطلب حتى اذا احتاجت مدرسة أو مصلحة الى أحدهم استدعته ومنحته الرتبة ومرتبها (٨٥) .

- ٣٢٣ -

أما عن الغرض الاساسى من تأسيس مدرسة اللسن فكان تخريج مترجمين لخدمة المصالح والمدارس الحكومية ولما وضعت قوانين التعليم ولوائحه سنة ١٨٣٦ أصبح الغرض منها تخريج المترجمين وامداد المدارس الخصوصية الاخرى بتلاميذ يعرفون اللغة الفرنسية (٨٦) .

وقد عهد بادارة المدرسة لرعاية الطهطاوى وكان يشرف على المدرسة من الناحيتين الفنية والادارية كما كان يرأس لجنة الامتحان ويمتحن التلاميذ كما عين فى المدرسة نخبة من مشايخ الازهر الممتازين لتدريس اللغة العربية وفى سنة ٤٥ الحق بالمدرسة قسم لدراسة الادارة الملكية العمومية لتخريج الموظفين الاداريين فى المديرية والمصالح وعاشت مدرسة اللسن نحو خمسة عشر عاما بدأت تسيطر على شئون الثقافة العلمية فى مصر (٨٧) .

كما تمكنت مدرسة اللسن بفضل رعاية الطهطاوى ان تخرج اكثر من مائة مترجم خلال عشر سنوات . وقد عين الفوج الاول من خريجي هذه المدرسة فى مختلف الوظائف بدواوين الحكومة (٨٨) .

من ذلك يتضح ان هدف الدولة من التعليم سواء فى المدارس أو بإيفاد البعثات هو تخريج الموظفين للحكومة وتعيينهم فى الدواوين والمصالح المختلفة وبذلك أوجد التعليم طبقة من الاداريين أو الافندية الذين قاموا بمهامهم على خير وجه سواء فى الوظائف العلمية أو فى التدريس ، ولا نعننى هنا بطبقة الافندية من عملوا بالتدريس فقط بل كل الذين شغلوا الوظائف الحكومية عموما وأطلق عليهم لقب أفندى .

وكانت سياسة قصر التعليم الديوى والفنى على اعداد موظفى الحكومة ومستشاريها ذات أثر فعال فى جعل الاجيال الناشئة من المصريين تنظر الى التعليم الديوى كوسيلة للدخول فى سلك الخدمة المدنية فحسب وقد كانت الخطوة التالية فى هذا الاتجاه هى النظر الى التعليم مهما كان قاصرا على انه يؤدى الى الوظيفة الحكومية (٨٩) .

فبالنسبة للمدارس فقد أنشأ محمد على مجالس لإدارتها وعين فيها العديد من الموظفين غير أنها أبطلت في أواخر عهده بعد أن غلب العنصر المصرى فى التدريس وفى تولى مناصب النظارة ، وإذا كانت هذه الوظيفة فى البداية قاصرة على المهام الإدارية الا أنها لم تلبث أن رأت الحكومة أن يكون الناظر ذا مهارة فى جميع الدروس وهكذا دخل الناظر السلك الفنى بالمدرسة وأصبح أستاذا يحرق الدروس التى تدرس للتلاميذ (٩٠) .

كما كان الباشخوجة أى رئيس المدرسين يجمع هو الآخر بين مهامه الإدارية والفنية (٩١) . وكان هؤلاء الموظفون أما يعاقبون فى حالة اهمالهم فى عملهم أو يمنحون زيادة فى مرتباتهم تشجيعا لهم لممارسة عملهم باجتهاد (٩٢) وكان صاحب هذه الفكرة رفاعة الطهطاوى ، كذلك كان المدرسون يخضعون لأشراف دقيق من قبل ديوان المدارس .

وإذا كان مديرو ومدرسي المدارس الخصوصية فى بداية عهدها من الاجانب الا أن الحكومة أخذت فى الاستغناء عنهم واحلال المصريين محلهم الذين عادوا من بعثاتهم وأن بقيت بعض العناصر الأجنبية القليلة كمدرس اللغات ، غير أنه فى السنين الأخيرة من عصر محمد على كان مدرسو المدارس الخصوصية جميعا من المصريين الذين تلقوا علومهم فى بلادهم ومنهم من أتم دراسته بأوروبا كما كانت المدارس تفتقى المتفوقين من تلامذتها وتعينهم معيدين ثم ترقى بهم فى سلك التدريس وهو نظام طيب. قصد به امداد المدارس بنخبة من المدرسين المصريين المتفوقين ولم تكن وظائف المعيدين مقصورة على المدارس الخصوصية بل كان من تلاميذ المبتدئين المتفوقين فى مادة من يعين معيدا لدروسها وكان يمنح نصف المرتب الذى يمنحه المعيد بالمدارس الأخرى كما كان يتم تعيين المعيدين فى المدرسة التحضيرية (٩٣) ؛

والمعيدون فى المدارس الخصوصية والمعيدات فى مدرسة الولادة طبقتان معيدون ثوانى ومعيدون أول والمعيدون لم يخرجوا من زمرة التلاميذ وكانوا يمنحون لذلك ستين قرشا فى الشهر وجراية تلميذ (٩٤) .

كما نجحت مدرسة المهندسخانة فى تخريج أجيال من المدرسين بها وبالمدرسة التجهيزية وقد قام هؤلاء المدرسون والخريجون بترجمة الكثير من الكتب كما استلزم قيام المدرسة تعيين مصريين بها من خريجي مدرسة اللسن لتدريس الفرنسية وترجمة دروسها ومن أبرز مدرسيها صالح مجدى وعبد الله أبو السعود وهما من أنبغ تلاميذ رفاعة ومن أنبغ خريجي اللسن .

ومن النظار المصريين الذين تم تعيينهم فى المدارس يوسف كاشف الذى تولى النظارة فى مدرسة المعادن التى أنشئت سنة ٣٤ وكان أول ناظر مصرى يعين فيها (٩٥) .

وهكذا نال الشعب المصرى من التعليم ما لم يكن يؤمله فى السنين الماضية وترقى أبناءه درج الوظائف بعد أن كانت محصورة فى المالكين والبكوات وقد امتاز فى هذا الوقت من نبغاء المصريين من كان فخرا لمصر . وكان على رأس هؤلاء مصطفى مختار بك أول مدير للمدارس بمصر فى سنة ١٨٣٦ (٩٦) .

وإذا كان التعليم قد فشل فى أن يتغلغل فى طبقات المجتمع كلها إلا أنه نجح فى تكوين طبقة ذات عقلية خاصة فى المجتمع تميزت على بقية مجموع الشعب الجاهل ليس بعقليتها فقط ولكن بثرائها أيضا بالنسبة للأغلبية الفقيرة وهذه الطبقة هى طبقة الافندية أو الارستقراطية المتعلمة وعلى الرغم من أن التعليم قد انتهى بتكوين طبقة ارستقراطية متعلمة فى شعب مازالت الامية تسيطر عليه فإنه ضم التلاميذ الذين أخذوا من كل الاوساط فمنهم أبناء الذوات من الموظفين والعلماء ومنهم أبناء الفلاحين ذوى الجاليلب الزرقاء ومنهم الاغنياء والفقراء .

وقد أدت هذه السياسة الى ادماج بعض قطاعات فى المجتمع المصرى تساوا جميعا أمام الحكومة وفى ميدان العلم لكن من ناحية أخرى أدت هذه السياسة الى خلق طبقة جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل وهى طبقة الافندية من أهل البلاد الذين شغلوا مناصب الدولة وأصابوا منها

المال والاحترام والتقدير ومن هنا ظهرت طبقتان متميزتان طبقة الامنية وطبقة الفلاحين وقد زاد من هذا التميز أن أفراد الطبقة المتعلمة لم يعودوا الى بيئاتهم التي نشأوا فيها ليرفعوا من مستواها بل تحولوا الى بيئات أخرى جديدة فاكثرت بهم المدن التي أقاموا فيها طلبا للشهرة والغنى واحتكروا التعليم (٩٧) .

كذلك خلق التعليم الاجنبى نوعا معينا من الطلبة وطبقة معينة من الناس أطلق عليها اسم الطبقة الغنية الارستقراطية التى تسير أمور البلاد مما زاد من نفوذ هذا النوع من التعليم وبالتالي من نفوذ هذه الطبقة حتى أصبحوا ينظرون الى غيرهم من طبقات المتعلمين فى المدارس الحكومية الوطنية نظرة متعالية وهم فى برجهم العاجى لا يختلطون بالشعب (٩٨) .

والحقيقة أن وظائف الدولة الكبرى ظلت فى عصر محمد على يغلب عليها الاتراك لا سيما وأن لغة الادارة ظلت التركية ولكن هذه الطبقة لم تكن كلها تركية الجنس بل لقد كانت ارستقراطية لغوية قبل أن تكون جنسية اذ كان فيها اخلاطا من أمم الشرق كما كانت هذه الطبقة تتسع كذلك للمصريين الذين يؤهلهم تعليمهم ووظائفهم لخدمة اللغة التركية والاندماج فى أفراد هذه الطبقة (٩٩) .

وقد نسب الى محمد على قوله « ان ما ذاع عن حرمانهم من مناصب القيادة لمصريتهم وهم يحتاج الى تبديد » (١٠٠) .

أى أن الباشا أزال بالتعليم الفوارق بين الطبقات فقد تقلد الحكومة ابن الريفى الفقير من المناصب ما قد يصل اليه ابن المدينة الغنى وكان هذا تحولا خطيرا فى المجتمع المصرى ووضعنا لاسس جديدة فى تقسيم الناس الى طبقات قوامها العلم فمن أصاب العلم أصاب الجاه والمال ومن حرمه لم يصب من هذين شئ (١٠١) . فالحكومة تتعهد الخريجين بالرتب والمرتبات والوظائف ثم تسبغ عليهم من هيبتها سطوة ومقلا فالتعليم يرفعهم من حضيض الجهل والفاقة الى مصاف الامنية أبناء الباشا .

صعود فردى أكثره كان شاقا ، لكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا وإن لم يحقق مطامعهم الفكرية إذ أصبحوا فى النهاية جزءا من جهاز محمد على واتخذ منهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها ارادة فيها تصنع (١٠٦) .

ويلاحظ أن صلاح عيسى تمادى فى البأس هذا العصر تصورات سياسية عصرية لم تكن تنطبق عليه .

وعلى العكس من ذلك يعتقد أن الموظفين المصريين سواء الذين احتلوا المناصب الصغيرة فى الجيش أو الدولة وأقطعهم محمد على بعض الاراضى الزراعية هم الذين انتهى بهم الأمر فى أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البورجوازية المصرية التى ثادت الكفاح الوطنى ضد الأتراك والتدخل الأوروبى (١٠٧) .

ورغم هذا فقد كانت هذه الطبقة الوسطى التى تفت بين طبقة أعلى وأخرى أقل منها اقرب الى الطبقة العليا فى تعليمها ومسالحتها الاقتصادية وأهدافها واتجاهاتها (١٠٨) .

كان هذا هو الفكر الجديد للطبقة الوليدة التى تأثرت بالتعليم الحديث يشقيه سواء المحلى الممثل فى مدارس محمد على أو التعليم الخارجى الذى لقنفته لهم البعثات بينما كان بعض من المتعلمين فى المدارس المحلية والاجنبية يفتعلون على أهل البلاد ويأبسون الاختلاط بهم نجد الفريق الآخر على العكس منهم يسعى الى اعادة عراقة أسرهم القديمة ومكانتهم الاجتماعية .

وربما كان هذا من الاسباب التى جعلت محمد على يتخوف من التوسع فى التعليم وفى تعيين كل الخريجين فى وظائف الحكومة فأخذ يعيد نظره من جديد فى هذه السياسة ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذكر من أن محمد على « أصبح يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الأتراك والمماليك لهذا دأب حتى بعد أن استتب له الأمر على اقتصائهم عن مراكز القوى الحقيقية » (١٠٩) .

لأن تعليم المصريين واستناد الوظائف لهم كان سببا فى وجود قومية مصرية لم تعرف فى البلاد أو فى خارجها قبل ذلك. وشرع المصرى يعتبر نفسه مصرية بعد أن كان عثمانيا (١١٠) .

الذى كان يتزعمها بوغوص بك وتضم الشباب الذين تعلموا في
وبريطانيا وكان اقرب الرجال الى الباشا سليمى بك واحمد بك
وشريف باشا ومصطفى باشا ومختار بك ويوسف بوغوص بك
هذا الاخير لم يكن احد من الحاشية مخلصا لمحمد على اذ لم تكن
به سوى مصالحهم الذاتية لهذا لم يجرؤ احد على معارضة خوفا
من الطرد وحذا حذوهم المصريون الذين احتلوا الوظائف الحكومية

لهذا نجد ان الفكر الجديد لهذه الطبقة من المثقفين المصريين
حول حسم قضية السلطة في المجتمع التي كانت أمنية من أمنيات
المصريين الذين عاشوا حالة حصر ذهني مهيت عقب عودتهم من
الى أوروبا فالمجتمع الذي احتكوا به هناك والذي اقتنعوا به
وملاهم بها كان مرفوضا بشدة في مصر حيث سيخطر الفرد المستبد
الفكري والاجتماعي ومن هنا فمجموعة الافكار الاساسية التي
وشاهدوا مؤسسات تطبيقها قد وضعتهم في تناقض حقيقي مع
محمد على الاوتوقراطية ولعل افكارا مثل الحرية الفردية وحرية
و ضمانات الفرد ازاء السلطة كانت من أكثر الافكار الحاحا عليه
وان بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاسي لاسباب بعضها نزوات أو
وربما كان العامل الحاسم في هذا الصدد أن التطوير الاجتماعي ك
عن فكرهم وأن القوى الاجتماعية النشطة التي كانت تستطيع
مثل هذا التيار وهي قوة التجارة كانت قد صفيت سياسيا بتصف
عمر مكرم وحوصرت اقتصاديا بسياسة الاحتكار التي فرضها محمد
كما أن الحلفاء القدامى لهذه القوة - مثقفى الأزهر - انتقلوا الى
الوالى ، والتناقض بين افكار من لم ينتقل منهم الى ذلك المعسكر
به الليبراليون لا يسمح بادماج سريع يقود الى حركة موحدة .

وشمة عامل ذاتي أثر في حركة مثقفى التيار الليبرالى تأثيرا س
أن أكثرهم كان ينتهى الى أسر فقيرة وإن كانت ذات أصول عربية
تفكك المجتمع المملوكى وعمليات الاستنزاف التي كان يقوم بها وقد
رغبتهم في إعادة مجد هذه الأسر مع القيمة الجديدة التي أرسى ه
قواعدها في المجتمع المصرى وهى التعليم ومن هنا كانت كل

صعود فردى أكثره كان شاقا ، لكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا وإن لم يحقق مطالبهم الفكرية إذ أصبحوا فى النهاية جزءا من جهاز محمد على واتخذ منهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها ارادة فيها تصنع (١٠٦) .

ويلاحظ أن صلاح عيسى تمادى فى البأس هذا العصر تصورات سياسية عصرية لم تكن تنطبق عليه .

وعلى العكس من ذلك يعتقد أن الموظفين المصريين سواء الذين احتلوا المناصب الصغيرة فى الجيش أو الدولة وأقطعهم محمد على بعض الاراضى الزراعية هم الذين انتهى بهم الامر فى أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البورجوازية المصرية التى شادت الكفاح الوطنى ضد الأتراك والتدخل الأوروبى (١٠٧) .

ورغم هذا فقد كانت هذه الطبقة الوسطى التى تنفّت بنى طبقة أعلى وأخرى أقل منها اقرب الى الطبقة العليا فى تعليمها ومصالحها الاقتصادية واهدافها واتجاهاتها (١٠٨) .

كان هذا هو الفكر الجديد للطبقة الوليدة التى تأثرت بالتعليم الحديث يشقيه سواء المحلى المتمثل فى مدارس محمد على أو التعليم الخارجى الذى ألفتته لهم البعثات بينما كان بعض من المتعلمين فى المدارس المحلية والاجنبية يفتعلون على أهل البلاد ويأبسون الاختلاط بهم نجد الفريق الآخر على العكس منهم يسعى الى اعادة عراقة أسرهم القديمة ومكانتهم الاجتماعية .

وربما كان هذا من الاسباب التى جعلت محمد على يتخوف من التوسع فى التعليم وفى تعيين كل الخريجين فى وظائف الحكومة فأخذ يعيد نظره من جديد فى هذه السياسة ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذكر من أن محمد على « أصبح يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الأتراك والمماليك لهذا دأب حتى بعد أن استتب له الامر على اقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية » (١٠٩) .

لأن تعليم المصريين واسناد الوظائف لهم كان سببا فى وجود قومية مصرية لم تعرف فى البلاد أو فى خارجها قبل ذلك. وشرع المصرى يعتبر نفسه مصريا بعد أن كان عثمانيا (١١٠) .

— ٣٣٠ —

كما بث التعليم فى نفوس الاهالى روحا معنوية جديدة ساعدت على تكوين طبقة متوسطة متنورة من المصرى القح صارت ركنا فى تاريخ النهضة الحديثة (١١١) ، وان كانت تعيش فى مجتمع تضيق فيه كل ابعاد الحرية اذ تحكمه سلطة مستبدة وتكثر فيه الانتماءات الجماعية المحافظة وافكار تستوجب الطاعة (١١٢) .

لكن الوظائف عموما قد فتحت أمام العديد من الافراد الفرصة للثراء كما ان عددا ليس بقليل من الفقراء والمتواضعين أصبحوا من الاغنياء او من كبار الموظفين (١١٣) .

لكن لا ينبغي أن نغفل نقطة هامة ألا وهى أن الوظيفة الحكومية كانت فى ذلك العهد بمثابة القيد الثقيل الذى يعوق انطلاقات فكره ذلك أنه وهو يرسف فى هذا القيد فهو موظف امكانياته الخلاقة فى خدمة السلطة وتبرير أفعالها وان كان ذلك لا ينطبق على بعض المفكرين كرفاعة الطهطاوى مثلا ، لانه أكثر تجديدا من كثيرين غيره كما أنه استغل وظيفته الحكومية لصنع التغيير كما استعانت به الحكومة فى نفس الصدد (١١٤) وان كانت بعد ذلك قد لجأت الى نظام الاستبداد وتأجيل دفع المرتبات أو تخفيضها للنصف (١١٥) كما أصبح محمد على متخوفا من تعميم التعليم بين العامة خوفا من نقل الشعب الى حال من النضج السياسى والقومى لا تترتاح اليه الحكومة وقد يبغضهم فى بيئاتهم التى نشأوا فيها فينزعون الى بيئات أخرى فيها ما يتوهمون من رخاء ومدنية وقد يجبرهم على الثورة على المهن التى نشأوا عليها ويطلبون من الحكومة أن تفسح لهم مكانا فى مجال العمل الاميرى النظيف .

كما كان يخشى أن يستمر فى تعليم الناس ثم لا يجد لهم مجالا للعمل اذ كان يخشى ما أصبح مع الزمن فى مصر داء اجتماعيا خطيرا (١١٦) .

لهذا سعى الى انقاص عدد المدارس الخصوصية وتقليل تلاميذها كما انقص تلاميذ المدرسة التجهيزية ورأى أنه لابد من اعادة النظر فى نظامه التعليمى ليلائم بينه وبين حاجة البلاد وليخفف من الاجهاد المالى الذى لازم حكمه .

فبالنسبة للموظفين قام بحجز مرتباتهم وفرض طلبات غير معقولة على من كونوا ثروات ضخمة أثناء قيامهم بخدمته ، فكانت المرتبات تتأخر شهورا وأحيانا سنوات وعند دفعها فى نهاية الامر كان الموظفون يحصلون على سندات حكومية لا يمكن صرفها الا بالخصم وفى مثل هذه الظروف كان لابد من انتشار الفساد والتراخي والاهمال فى أداء الوظائف كذلك على كبار الموظفين الاتراك فى الحكومة من سياسة محدد على كثير منهم اندفعوا الى خدمة الباشا بعد أن بذلت لهم الوعود بمرتبات ضخمة تصل الى ٢٠ ألف فرنك أو ٤٠ ألف فرنك فى السنة على الاقل على الورق غير أن الوالى كان يطلبهم بمساعدته ماديا بصفة دورية ففى سنة ٢٦ فرض على كبار الموظفين مساهمات اختيارية فكان على كل منهم أن يقدم مبالغ كبيرة كما استبدل بالمئونة المخصصة لهم مبلغا صغيرا وحتى هذا المبلغ أجل دفعه لهم وعندما أصبح فى حاجة ماسة الى النقود أرغم كبار الموظفين والضباط الذين اثروا فى خدمته على أن يقبلوا مسئولية دفع الضرائب عن القرى المتأخرة فى ذلك ولم يترك لهم فرصة للرفض .

وبالإضافة الى ذلك كان يفرض عليهم غرامات باهظة فى حالة فشلهم فى أداء واجباتهم وأخيرا كان يلحق بهم الاهانت والمذلة ويلجأ الى أساليب غير عادية ليضمن طاعتهم المطلقة .

يقول الجبرتى فى هذه المناسبة « وقد وقع لكثير ممن تقدم فى منصب أو خدمة الدولة انه حوسب وأهين والزم بما رافعه فيه وقد استهلكه فى نفقات نفسه (١١٧) .

ويقال انه فعل ذلك معهم بعد أن اكتشف مفسادهم الخطيرة التى زحفت الى الادارة اثناء انشغاله بالحرب كما أدان كثيرا من الموظفين الاتراك بتهمة تبديد أموال الحكومة ، ولجأ الى احلال المصريين محلهم غير أن هذا لم يؤد الى اشارة عداء الاتراك فحسب بل الى تحقيق التحسن المالى فقد أثبت المأمير المصريون الجدد ومن دونهم من الموظفين انهم اقل تعاطفا مع المصريين من الاتراك بل قاتلوا اسلافهم فى الارهاب اذ كانوا على حد قول هيلين ريفلين يفوقون الاتراك فى خوفهم وكانوا اكثر اهتماما باظهار

كماءتهم فقاموا بهملهم بضمير وحمية واذا كان محمد على قد قصد برفع اقدارهم أن ينزع من الفلاح آخر درهم فقد وجد منهم رجالا قادرين على تحقيق هذا الهدف رغم أن مرتباتهم كانت ثقل كثيرا عما يتقاضاه أسلافهم الاتراك اذ كانوا يتقاضون ٣٠٠ فرنك فى الشهر يضافاً إليها وسام من الماس . وبذلك خفض محمد على نفقات ادارته لكنه زاد من عبء الفلاح لأن الموظفين الجدد أسرعوا فى مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . غير أن سياسة محمد على الخاصة باستخدام المصريين لم تجد قبولا لدى الاتراك أو لدى الاوروبيين كما أنها لم تؤد الى تحسين نوع البيروقراطية الحكومية القائمة بل كان لها دلالة كبيرة اذ أدت الى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية وفرضت اللغة العربية بالتدريج على الادارة الحكومية وان ظل الجهاز الادارى قائما فى معظمه على الطبقة التركية الحاكمة (١١٨) .

والخلاصة فان حاجة الدولة للموظفين والخريجين سواء اكلوا من المصريين أو الاتراك كانت تعد نقمة ونعمة فى وقت واحد فهى نعمة بالنسبة للطرفين اذ استفادت الحكومة فى أول الامر من خبراتهم حين ساهموا فى بناء الدولة الحديثة بمجهوداتهم كما بلغوا هم أيضا شأوا من المجد والرفعة والمكاسب من خلال تواجدهم فى وظائفهم ومن الناحية الأخرى نجد أن حاجة الدولة للموظفين كانت نقمة أيضا اذ سرعان ما بدأت تستغنى عن خدماتهم بل وترهقهم بدفع الاموال لمساعدة الدولة بالاجبار استيفاء لما حققوه من ثروة لانفسهم من خلال عملهم بالحكومة .

هوامش الفصل السادس

- (١) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٢٠ .
- (٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٨ — ص ٣ ، ١٢ .
- Charles Issawi; op cit, p. 27. (٣)
- (٤) زهير الشايب — وصف مصر — ص ٦٦ .
- (٥) د. أحمد عزت عبد الكريم — نفس المصدر — ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .
- (٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العالم الاسلامى — صفحة ٨٩ .
- (٧) زهير الشايب — وصف مصر — ص ٦٠ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣٧ .
- (٩) د. يونان لبيب — رفاعة الطهطاوى وقضايا عصره — ندوة رفاعة الطهطاوى — كلية الالسن — ١٨ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ — صفحة ١٠ .
- (١٠) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ١٢١ ، ٢٢٦ .
- (١١) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
- (١٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — صفحة ٢٠ .
- (١٣) المصدر السابق — ص ٥٥٧ — ٥٥٩ ، الرافعى عصر محمد على — ص ٤٩٧ .
- (١٤) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٥٦٢ — ٥٨٠ .

— ٣٣٤ —

(١٥) د. عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٥٨١ ،
٥٨٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ .

(١٦) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٥٧ .

(١٧) د. محمد انيس — مجلة الكاتب — دراسة في المجتمع المصري
صفحة ١١٦

Charles Issawi; Op cit, p. 28.

(١٨) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ص
٣٢٥ ، ٤٧٧ .

Reynier, Egypt after the battle of Hiliopolis, London (١٩)
1802 — p. 73.

(٢٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢١) د. محمود متولى — المصدر السابق — ص ١٥ .

(٢٢) الجبرتي — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٧ — ص ٢٧١ .

(٢٣) د. متولى — المصدر السابق — ص ١٥ .

Henry Dodwell, Op cit, p. 208. (٢٤)

(٢٥) الجبرتي — ج ٣ — سبتمبر سنة ١٨٠١ — ص ١٩٥ .

(٢٦) مذكرات نقولا الترك — ص ١٣٠ .

(٢٧) جاك تاجر — أقباط ومسلمون — ص ٢٣١ .

Charles Issawi, Op cit, p. 25. (٢٨)

(٢٩) د. شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٦٥ .

A.A. Paton, A history of the Egyptian revolution. V. II. (٣٠)
p. 281.

(٣١) د. شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٧٩ .

(٣٢) الجبرتي — ج ٤ — ابريل سنة ١٨١٩ — ص ٣٠٣ ، رمزي

تادرس — الاقباط في القرن العشرين ج ١ — ص ١ .

— ٣٣٥ —

- (٣٣) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٣٣٣ ، الجبرتي —
ج ٣ — يونيو سنة ١٨٠٥ — ص ٣٤٣ .
- (٣٤) الجبرتي — ج ٣ — سنة ١٨٠٥ — ص ٣٤٥ .
- (٣٥) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٠١ .
- (٣٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١١٧ .
- (٣٧) الجبرتي — ج ٤ — فبراير ومارس سنة ١٨١٠ — ص ١٠٩ ،
أكتوبر سنة ١٠ ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
- (٣٨) ديوان معية سنوية عربى دفتر ٢ مجموعة ١ نمرة ٣٦ — ص
١٥ — سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣٩) جاك تاجر — المصدر السابق — ص ٢٣٤ .
- (٤٠) محمد فؤاد شكرى — تقرير دوهايل سنة ٣٧ — ص ص
٣٨٩ ، ٦٦٥ .
- (٤١) جرجس سلامة — تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر — ص ٤٥ .
A.A. Paton, Op Cit, V. II. p. 281. (٤٢)
- (٤٣) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٨٨ .
- (٤٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهايل سنة
١٨٣٣ — ص ٣٨٩ .
- (٤٥) الجبرتي — ج ٣ — ص ١٩٤ .
- (٤٦) نفس المصدر ج ٤ سنة ١٨٢٠ ص ٣٠٨ .
- (٤٧) كلوت بك المصدر السابق — ص ص ٥١٥ ، ٥١٦ .
- (٤٨) مؤروبرجر — البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة — القاهرة
سنة ١٩٥٩ — ص ص ٢٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .
- (٤٩) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ٩٢ .
- (٥٠) محمد فؤاد شكرى — تقرير دوهايل سنة ١٨٣٣ .
- (٥١) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ص ٨٤ ، ٨٥ .
- (٥٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٥١ .

- (٥٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل —
٦ يوليو سنة ١٨٣٧ .
- (٥٤) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٩ جزء ٤ عرضحالات ص ١٥٣٥
— ١٥ جمادى الاول سنة ١٢٦٢ هـ .
- (٥٥) ديوان المدارس عربى دفتر ٢٧ ج ٢ مكتبة ٥٨ — ص ٦٦٧ —
٢٥ محرم سنة ١٢٦٢ هـ ، اولاد ترك بالكتاب الى مكتب بوئس .
- (٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٦٠ .
- (٥٧) د. احمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العالم الاسلامى
— صص ٩٥ ، ٩٦ .
- (٥٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — صص ١٤٣ ، ١٤٤ .
- (٥٩) انطون يعقوب — مصر الحديثة فى ثلاث سنين — سنة ١٩١٧
صص ٩ ، ١٠ .
- (٦٠) ابراهيم زكى — التطور المالى — ص ١٨٣ .
- (٦١) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٥٥ جزء ثانى — ٧٥٦ مكتبة
١٩٨٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ .
- (٦٢) د. احمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عهد محمد على —
صص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .
- (٦٣) د. عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٢٤١ ، ٢٤٣ ،
صص ٤٣٥ : ٤٣٨ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣٨ .
- (٦٥) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٣٠٧ .
- (٦٦) احمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٢٦ .
- (٦٧) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٦٠ مدارس عربى ص ٥٣٤ مكتبة
رقم ٢ ، ٢ ربيع ثانى سنة ١٢٦٦ هـ من أعقاب كرام الى الديوان قسم
الحاسبة ، دفتر ١٤٧ صحيفة ١٤١٧ وثيقة عربية رقم ٨٤٤ — ٢٩ ربيع سنة
١٢٦٦ هـ .

— ٣٣٧ —

(٦٨) ديوان المدارس عربى ٥٠ من الديوان الى الحسابات تلاميذ قسم المحاسبة — دفتر ١٥١ ص ٢٢٢٧ — مكتبة رقم ٨٩٤ — ١٨ جمادى الثانى سنة ١٢٦٦ هـ .

(٦٩) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٧ جزء ثانى مكتبة رقم ٢٩٧ ص ٦٩١ غرة محرم سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٠) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٤٨ جزء ٧ مكتبة ٧١١ ص ٢٤١٧ ربيع آخر سنة ١٢٦٣ هـ .

(٧١) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٤٣ ص ٦٥٩ وثيقة رقم ٣٧ — ١٨ محرم سنة ١٢٦٦ هـ .

(٧٢) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٣٨ .

(٧٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٢٧ ، ٣٢٩ .

(٧٤) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٤٥ ، ٣٥٦ ، البهجة التوفيقية — ص ١٨٤ .

(٧٥) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٨ جزء ثالث مكتبة ١٧٥ ص ١١٠٣٧ — ١٧ صفر سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٦٣ ، ٣٦٥ .

(٧٧) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٥ جزء ثانى ص ٦١٤ مكتبة ٦٨ — ٢٧ شوال سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٨) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٢٨ .

(٧٩) نفس المصدر — ص ١١٢ .

(٨٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ص ٢٨٠ .

(٨١) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٥٦ مدارس عربى ص ٩٣٣ — ١٣ محرم سنة ١٢٦٥ هـ ، دفتر ١٢٧ ص ١٢٧٢ نبرة ٢٦٣ . صفر سنة ١٢٦٥ هـ .

م ٢٢ — المتغيرات

— ٣٣٨ —

- (٨٢) ديوان المدارس عربى دفتر ٣ جزء ٣ ص ٨٧٦ مكتبة ٢٩ -
٤ صفر سنة ١٢٦١ هـ .
- (٨٣) د. جمال الدين الشيل - المصدر السابق - ص ١٠٢ - ١٠٨ .
- (٨٤) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٦٧١ .
- (٨٥) جاك تاجر - حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر -
ص ٣٢ ، جمال الدين الشيل - المصدر السابق ص ٣٩ .
- (٨٦) جاك تاجر - المصدر السابق - ص ٣٠ .
- (٨٧) د. جمال الدين الشيل - المصدر السابق - ص ٤٠ ، ٤٣ .
- (٨٨) د. لويس عوض - المصدر السابق - ج ٢ - ص ٩٣ ، ٩٦ .
- (٨٩) موروبرجر - المصدر السابق - ص ٣٨ .
- (٩٠) د. أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق - ص ٣٥٦ -
ص ٥٣٨ .
- (٩١) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٨ جزء ثالث مكتبة ٩٣ ص ١١٠٤
٤ ربيع أول سنة ١٢٦٢ هـ
- (٩٢) ديوان المدارس عربى دفتر ٩٣ ج ١ وثيقة ٧ ص ٢٢ ، ص ٢٣
سنة ١٢٦٤ هـ .
- (٩٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق - ص ص
٥٤٨ - ٥٥١ .
- (٩٤) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ١١ ج ٤ ص ٤٠٧٤ - ربيع
الثانى سنة ١٢٦١ هـ عرضحالات .
- (٩٥) د. جمال الدين الشيل - المصدر السابق - ص ٢٧ ، ٢٨ .
- (٩٦) صالح جودت - مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة ،
سنة ١٩٠٤ - ص ١٨ .
- (٩٧) د. أحمد عزت عبد الكريم - المصدر السابق - ص ص
٦٥٠ - ٦٥٢ .
- (٩٨) د. جرجس سلامة - المصدر السابق - ص ١٩ ، ٢٠ .

— ٣٣٩ —

- (٩٩) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٦٦٠ .
- (١٠٠) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ٨٧ .
- (١٠١) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٦٦٠ ، ٦٦١ .
- (١٠٢) كلوت بك — المصدر السابق — ص ٥١٧ .
- (١٠٣) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٧ ، محمد نؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٥٨ .
- (١٠٤) د. محمد أنيس — مجلة الكتب — ص ١١٦ .
- (١٠٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٤٩ ، ١٥٠ .
- (١٠٦) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٨ — ١٥٠ .
- (١٠٧) د. محمد أنيس — المصدر السابق — ص ١١٦ .
- (١٠٨) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٢٧ .
- (١٠٩) د. لويس عوض — المصدر السابق ج ١ — ص ٨٨ .
- (١١٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٣٨ ، ١٣٩ .
- (١١١) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٥٧ .
- (١١٢) د. يونان لبيب — المصدر السابق — ص ١٨ .
- (١١٣) Charles Issawi, Op cit, P. 228 — 229 .
- (١١٤) د. يونان لبيب — المصدر السابق — ص ٥ ، ٦ .
- (١١٥) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .
- (١١٦) نفس المصدر ص ٤٠ ، ٤١ .
- (١١٧) الجبرتى — ج ٤ — نوفمبر سنة ١٨١٥ — ص ٢٣١ .
- (١١٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٥٦ : ١٥٩ .

الفصل السابع

• الاجانب

• التأثيرات الاجنبية في المجتمع المصري

الفصل السابع

الامم

يختلف الارمن واليونانيون عن الجاليات الاوروبية الاخرى في ان معظمهم كانوا من رعايا الدولة العثمانية وقد وجدوا في دولة محمد علي مكانا للحرية والتسامح اذا ما تورن بالولايات العثمانية الاخرى وفرصا اكبر للعمل والترقى .

شاهد عصر محمد علي وفود العديد من الجاليات الاجنبية وكان هؤلاء بالطبع ينتمون الى قوميّات مختلفة فمنهم الايطاليون والفرنسيون والانجليز واليونانيون وغيرهم ولم يكن هؤلاء ينتمون بالضرورة الى طبقة اجتماعية واحدة بل تفاوتت اصولهم الاجتماعية فقد وفد على البلاد اصحاب رؤوس الاموال كما وفد عليها العاملون والمغامرون والفنيون .

وقد ساهم بعض هؤلاء الاجانب بحق بدور لا يمكن تجاهله في بناء الدولة الحديثة ويمكننا ان نقسم هؤلاء تقسيما فئويا حسب النشاطات التي مارسوها ودرجة اهميتها فمنهم من عملوا في النشاط التجارى ومنهم ايضا الرحالة الاوروبيون .

والى جانب هؤلاء كان هناك فريق آخر لم يدخل ضمن هذه التقسيمات الفئوية كموظفي الحكومة الاجانب الذين استعان بهم محمد علي .

وسنحاول هنا ان نبرز دور كل من هؤلاء في اطار كل جنسية على حدة وسنتناول بالحديث التأثيرات الاوروبية على المجتمع المصري والمدي الذي وصلت اليه واستجابة المصريين لها وموقفهم ازاءها .

لم يكن دخول الاجانب الى مصر حادثا طارئا اقتصر على عصر محمد علي وبدأ ببدايته انما كان هناك وجود لهؤلاء الاجانب عقب خروج الفرنسيين ففي شهر ربيع الثاني من سنة ١٢١٨ « تم تعليق اعلام الملوك الانجليزية

فى مدينة مصر وكان هذا امرا حديثا فى هذه المملكة وضاق المسلمون من ذلك وتبلبلت افكارهم فأول من رفع البنديرة فتنصل الانجليز ثم فتنصل الموسكوف والنمسا ثم فتنصل فرنسا كما أقيم احتفال كبير للفتنصل الفرنسى عند وصوله الى مصر لمقبله ابراهيم بك .

وسرعان ما لجأ كثير من النصارى والشوام الى الافرنج للدخول فى حمايتهم وسعى القادرون منهم الى شراء فرمانات سلطانية للاحتماء تحت لواء هؤلاء الاجانب مما أثار سخط الاهالى والمشايخ والعلماء فاضطر القنصل الفرنسى أمام هذا السخط العام الى رفع أسماهم من سجلاته على الا يدرج فيها الا أصحاب فرمانات (١) .

والسؤال الذى يجب أن يطرح هنا هو هل ظل شعور الاهالى ازاء الاجانب على هذا النحو بعد تولى محمد على الحكم ؟ .

لقد اضطر الشعب الى تغيير شعوره ازاء الاجانب أمام قوّة محمد على واصراره على الاستعانة بهم ، فالباشا لم يدخر وسعا فى أن يوجب الى الاجانب القدوم الى بلاده كما طلب الى شعبه أن يهوى نفسه لذلك ، ولم يسع الشعب الا أن يصدع بها أمر (٢) .

تخير محمد على فى اختيار القاعدة التى يقيم عليها مجتمعه فهل يتخير القواعد القديمة التقليدية أم القواعد التى يثير تقدم المجتمع الغربى وقوته باتخاذها ؟ .

اراد محمد على الاستفادة من الخبرات الاجنبية وفى نفس الوقت عدم البعد كثيرا عن التفكير الاسلامى الجديد والقديم (٣) .

اولا — الجالية الإيطالية :

بدانا بالحديث عن الجالية الإيطالية دون غيرها من الجاليات الاخرى لكثرة أعدادهم ومجيئهم المبكر الى مصر وازدياد نفوذهم ومدى تأثيرهم حتى من قبل مجيء محمد على .

ففى سنة ١٧٣١ أمر البابا الرهبان الفرنسيين فى مصر بأخذ اطفال الاقباط وارسالهم الى روما لى يتعلموا وفق تعاليم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ورغم أن هذه الطريقة لم تنجح الا أن عددا من الذين ارسلوا للتعليم عادوا الى مصر يتقنون الإيطالية واللاتينية وحتى ذلك الوقت كانت كل مجهودات الفرنسيين فى مصر موجهة الى الناحية الدينية .

ومع وفود العديد من السوريين والموارنة اللبنانيين الكاثوليك وبعض التجار الكاثوليك الاوربيين فقد ازداد نشاط الفرنسيين فى مصر خاصة بعد أن أصبح أولاد هؤلاء الكاثوليك فى حاجة ماسة الى التعليم فانقل نشاط الفرنسيين فى مصر من الناحية الدينية التبشيرية الى الناحية التعليمية والحق بالكنيسة مدرسة صغيرة تجمع كل الاطفال الكاثوليك على أن يدرس لهم الرهبان الفرنسيين اللغتين العربية والإيطالية وذلك فى سنة ١٧٣٢ فى حى الموسيقى وكانت هذه هى أول مدرسة فى مصر تدرس بها لغة أجنبية أوربية ، وقد ظلت اللغة الإيطالية هى اللغة الأوربية ذات النفوذ منذ ذلك الحين وحتى أوائل القرن التاسع عشر كما كانت أولى اللغات الأجنبية التى درست بالمدارس المصرية فيما بعد وهذا راجع الى الجهود المتواصلة التى بذلها الفرنسيين فى مصر وإلى كثرة التجار الإيطاليين ولا سيما الذين وفدوا الى مصر من البندقية منذ القرن السادس عشر (٤) .

وهكذا كان للإيطاليين سواء المنتهين الى رجال الدين أم المنتهين الى فئة التجار تأثير على بعض فئات المجتمع المصرى .

لكن لماذا اتجه محمد على الى الدويلات الإيطالية بينما كان كل من فرنسا وإنجلترا أقوى من الناحية السياسية ؟

الحقيقة أن عدد الجالية الانجليزية فى مصر كان صغيرا بالإضافة الى اطماع الإنجليز فى مصر عقب خروج الفرنسيين أما بالنسبة لفرنسا فقد اشترك محمد على فى اخراج الفرنسيين من مصر وبعد انسحابهم كان يشمر بما تركوه من آثار ولكنه كان لا يزال

متخوفاً منهم خاصة أثناء وجود نابليون فى السلطة لأن تفكيره فى بناء امبراطورية شرقية لم يتوقف ثم أن عدد الجالية الفرنسية قد نقص نقصاً كبيراً بعد خروج الحملة فلم يكن من الطبيعى أن يتجه محمد على أول ما يتجه الى فرنسا وان كان سيتجه اليها بعد قليل لعوامل أخرى .

كانت هذه هى الاسباب التى جعلت محمد على يتحول عن الاتجاه الى هاتين الدولتين والاستعانة برجالهما أول الامر رغم ما كان لهما من زعامة واتجه الى الايطاليين فقد ظلت العلاقات التجارية بين مصر والدول الإيطالية متينة ووثيقة وكان للايطاليين حتى أوائل عهد محمد على جاليات كثيرة فى ثغور مصر والشام وموانئهما وأصبحت لغتهم أكثر شيوعاً وتداولاً فى المخابرات الرسمية وحتى بين القنصليات غير الإيطالية وعندما انتهت مذبة القلعة وأصبح أولاد المماليك وغلماهم اتباعاً لمحمد على بدأ الخطوة الأولى لتكوين جيشه الحديث فأنشأ لهؤلاء الغلمان مدرسة فى القلعة على نمط مدارس المماليك القديمة وكان يدرس فيها اللغة الإيطالية كما درست نفس اللغة فى مدارس محمد على كمدرسة بولاق والقصر العيني ثم فى مدرسة المهندسخانة ببولاق وفى بعض المدارس الحربية فى سنيها الأولى (٥) .

كذلك قام الخواجه اويس السمعانى الرهمانى وهو من طائفة الافرنج بفتح مدرسة فى حارة الموسخى وأخذ يعلم فيها اللغة العربية والفرنسية والإيطالية كما كان يذهب الى بعض المنازل ليلاً ونهاراً ليعلم تلك اللغات لمن يريد ولم يكن أوربى الجنسية بل كان سورياً وعاش حقبة فى إيطاليا وفرنسا ثم جاء الى مصر بقصد التكسب .

وفى الوقت الذى لم تظهر فيه اتهامات الحكومة بهذه المدرسة أو حتى موقفها منها كان محمد على يستعين بعدد من المدرسين والضباط الايطاليين وكانت أولى بعثته فى سنة ١٨٠٩ ، سنة ١٨١٣ الى مدن إيطاليا واختارت الحكومة المؤلفات الإيطالية وترجمتها الى العربية والتركية ومن أعضاء البعثة الأولى الى إيطاليا نقولا مسلبكى (٦) الذى تخصص فى فن السبك والطباعة .

- ٣٤٧ -

وقد ذكر كلوت بك فى تقريره عن الطب فى مصر الذى قدمه فى ديسمبر سنة ٣٧ للدكتور بورنج مبعوث الحكومة الانجليزية فى مصر انه بدأ عمله فى مصر والادارة الصحية يشرف عليها فى معظمها الايطاليين ثم ذكر أن مائة وخمسة من الاطباء والصيادلة فى الجيش والمستشفيات العسكرية كانوا من الايطاليين فى مقابل اثنين وثلاثين من الفرنسيين وستة من الانجليز وخمسة من الالمان وأربعة من البولنديين واثنين من الاسبان .

كما كتب رئيس البعثة الحربية الفرنسية التى جاءت لتفظيم جيش محمد على الى المسيو جومار Jomard عضو المجمع العلمى الفرنسى والشرف على بعثات محمد على الى فرنسا فيها بعد يقول « وجدت أن ادارة الشئون كلها فى مصر فى ايدى الايطاليين واللغة الفرنسية فى المحل الثانى فهم لا يعلمون الا الايطالية ولا يترجمون سوى الكتب التى وضعها مؤلفون من هذا الشعب وهدرسو الرياضيات واللغات والعلوم والفنون وغيرها كلهم ايطاليون » (٧) .

وتم الاعتماد على بعض المدربين الايطاليين لاعداد الجيش فقد عهد الى مهندس قديم من نابولى يدعى شياند Shiandi ويعرف بقاسم اغا بتدريب المجندين الذين تم حشدتهم فى بنى عدى .

وكان الرجل يطمع فى أن ينال من الحظوة لدى الباشا ما ناله سليمان الفرنساوى ويرى بواييه رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التى جاءت من أجل تدريب الجند ايضا أن هذا الرجل اعد اثنى عشر الفا من المجندين غير انهم كانوا لا يصلحون الا لمقاومة عدو داخلى ، واضلف أن معظم المدربين كانوا من البيدمونتيين واهل مملكة نابولى وكلهم من ارازل القوم وكذلك قاسم اغا وكان لفصله صدى بعيد ودوى شديد بين زملائه من قدامى المدربين غير أن فصله قد أعاد بلا شك الى الباشا صوابهم فزاد اهتمامهم بعملهم (٨) .

كما أن معاقبة المخطئين ممن كانوا يستغلون نفوذهم قد أدت الى عدم انتشار الفساد والمحافظة على كرامة المصريين وعدم استغلالهم من جانب هؤلاء الذين ضرب محمد على على أيديهم بحزم لمنهم من الغطوسة والحد

من كبريائهم ، فعندما اعتدى قنصل سردينيا على ارسلان اغا امين جمرک بولاق بالضرب ولم يقابل بالمثل اوجب ذلك اضطراب ضمير محمد على فأمر بإبعاد القنصل عن مصر مع نقل امين الجمرک لعدم محافظته على شرف وناموس الحكومة لقبوله الضرب وعدم مقابلة القنصل المذكور بالمثل (٩) .

غير أن الامر لم يقتصر على الايطاليين اذ كانت الحملة الفرنسية قد شددت انتباه الدول للاهتمام بمصر فأخذت تتسابق ليكون لها مركزها ومن هنا وفد الاجانب الى مصر عنى هيئة تجار أو بعثت دينية وبدأ النفوذ الاجنبى والثقافى والدينى يتجمع ليكون لهذه الدول نفوذ سياسى بمصر وساعد على ذلك نشاط الارساليات الاجنبية ففتح الباب على مصراعيه للوفود الى مصر .

ثانياً — الجالية الفرنسية :

كان لقصر المدة التى أقامها الفرنسيون فى مصر وعدم ثقة المصريين بهم اثر فى اقلية الحواجز بين المصريين والفرنسيين وما أن تولى محمد على زمام الامور حتى بدأت مصر توفد بعثاتها التعليمية الى الخارج وفى نفس الوقت ترحب بالاجانب الذين نزحوا اليها ويحملون معهم كثيراً من عناصر النشاط الاقتصادى وبصحبته عدد من الارساليات الدينية الذين أرادوا نشر نشاطهم الدينى فى بلد كان الاجانب يعتبرونه حقلاً بكرًا وعندما خرج التعليم فيما بين سنة ١٨٠١ ، سنة ١٨٠٥ فى فرنسا من ايدى رجال الدين وانتقل الى الحكومة والجامعات فقد بدأ رجال الدين والهيئات الارسالية الدينية يبحثون عن نشاط وميادين لهم خارج فرنسا ذاتها .

وقد ساعد على وفود هذه الهيئات الكاثوليكية الى مصر الى جانب وفود غيرها من الارساليات البروتستانتية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر عدة عوامل أهمها :

١ — ان حكام مصر لم يمانعوا فى ذلك على الاطلاق بل على العكس شجعوا على احترام هذه الهيئات بإنشاء المدارس ومنحهم أموالاً وهبات وأراضى كثيرة .

٢ - استمرار الرغبة القديمة عند هذه الهيئات لتحويل اقباط مصر الى الكاثوليكية او البروتستانتية حسبما تتبع هذه الهيئات من مذاهب .

٣ - ان المدارس المصرية لم تكن تقبل التلاميذ الاجانب فى مدارسها فقد ظلوا يقبلون مرادى بالمدارس وبعد استئذان ديوان المدارس (١٠) .

ولم يكن الديوان يشجع قبولهم بالمدارس الخصوصية وان كان يسمح فى بعض الاحيان بقبول الطالب الاجنبى بصفة خارجية بالمدرسة التى يريد دخولها (١١) ، لانه يرى فى النظام الداخلى مزايا لا يجب ان ينهتج بها سنوى أبناء البلاد او يرفض محتجا بوجوب الاذن من الوالى . كذلك كانت الحكومة تختار احيانا بعض أبناء الاجانب الذين فى خدمتها وتلحقهم ببعثاتها وتجري عليهم ما تجريه على أبناء البلاد من لباس ومرتبكات وعلى العموم لم يوضع نظام ثبت للطلبة الاجانب بالمدارس الخصوصية (١٢) . اذ كان اهتمام الحكومة مقصورا على تعليم فئة اجتماعية معينة من أبناء الاجانب الذين يعملون فى خدمتها بينما كانت تضع المراقيل فى وجه البعض الآخر ولما كان الامر كذلك سمعت الارشاليات الى انشاء الكنائس أولا ثم ما لبثوا ان الحقوا بها مدرسة اى اكثر ليقوم رجال الارشالية بالتدريس فيها .

وكان لابد أن يقوم الفرنسيون بمجهود ضخم لاحتلال نفوذهم محل النفوذ الايطالى وساعدهم على ذلك مركزهم السياسى فى البحر المتوسط خاصة وفى السياسة الدولية عامة وكذلك نشاطهم فى مصر كتجار وموظفين وبذلك أخذت اللفة والنفوذ الايطالى ينكمش وحل محله الفرنسيون المشتغلون بالتعليم وبغيره فى مصر .

فقد تم تعيين كلوت بك نظرا لمدرسة الطب وصار معظم المدرسين فيها من الفرنسيين (١٣) . وفى عام ١٨٣٦ تألقت لجنة فى مصر اسند اليها النظر فى تنظيم المدارس المصرية كانت تتكون من أعضاء فرنسيين ، كما تم افتتاح أول مدرسة اجنبية كاثوليكية للبنات نتيجة لمجهود قنصل فرنسا والراعى الصالح du Bon Pasteur بالقاهرة فى يناير ١٨٤٦ هذا وقد ساعدت العوامل السياسية الداخلية والخارجية على قيام هذه الهيئات

الدينية ذلك أنه فى سنة ١٨٤٠ بدأ الرئيس العام لارساليات الفداريين فى مساعدة محمد على اذ ذهب الى سورية للدعاية لمحمد على بين المارون بقصد دعم حكمه فى بلاد الشام .

وفى ظروف هذا التفاهم بين محمد على والكاثوليك الفرنسيين كان من الطبيعى أن تنشط الارساليات الكاثوليكية الفرنسية ولذلك قررت الارساليات ارسال قسيس وسبع من الراهبات وصلوا الى الاسكندرية فى يناير سنة ١٨٤٤ لانشاء مدارس بمصر لنشر الثقافة الفرنسية استجابة للرغبة الكاثوليكية ولم يكن فى وسع الباشا الا أن يساعد هؤلاء القسس والراهبات وأن يمنحهم حصنا قديما تحول بعد هدمه الى كنيسة ومدرسة . وهكذا بدأ التسرب السلمى للارساليات الدينية الى مصر والكاثوليكية على وجه الخصوص فى سنة ١٨٤٤ ، وبذلك تنوعت وتعددت المدارس الكاثوليكية بتعدد الارساليات الكاثوليكية الوافدة الى مصر اذ تسالبت هذه الارساليات الى انشاء مدارس ملحقه بكنائسها ويدرس بها رجال الدين من الكاثوليك ويغلب عليها جميعا الطابع الدينى (١٤) .

على أن هذه الجهود اقتصرت على فئلت محدودة جدا من المجتمع خاصة الاقباط بل أن الكنيسة الارثوذكسية قاومت ويلاحظ أن معظم هذه المدارس قد انشئت فى أواخر عصر محمد على بعد أن ضعفت الدولة المصرية فأصبح بإمكانها أن تتخطى الحدود التى رسمت لها أثناء وجود الدولة ، فانها من الناحية التبشيرية لم يجدوا أى صدى وانما اقتصر دورهم على نشر الثقافة الفرنسية . أو الايطالية وأن القليل من المصريين الذين اقبلوا عليها كانوا يسعون لتعليم اللغات وليس لتقبل التبشير .

كذلك ساهم الفرنسيون بخدماتهم فى قطاع التعليم وعلى رأس هؤلاء هامون الذى كان مديرا لمدرسة الطب البيطرى وطبيبة فرنسية اسمها جوليت عينت فى مدرسة الولادة وكلهم تحت رئاسة كلوت بك الذى خلفه دفينو وبرون كما استعين بأحدى الفرنسيين فى مدرسة الطوبجية وكان يدعى Brunhout حتى عهد الى المصريين بإدارة مدرسة الطب فيها بعد (١٥) .

كذلك عهد الى المسيو جومار بالاشراف على أول بعثة مصرية الى فرنسا كان نواتها أربعين شلحا من الاتراك والمصريين فى سنة ٢٦ (١٦٠٠)، غير أن جهود الفرنسيين لم تقتصر على المجالات التبشيرية والتعليمية بل امتدت لتشمل ميادين أخرى فهم الذين أشرفوا على تدريب جيش مصر الحديث .

وقد قدر عدد الذين عملوا فى خدمة الباشا من الفرنسيين بسبعين فردا استمتعوا بمكانة ملحوظة فى الدولة علاوة على عدد آخر من المواطنين الفرنسيين الذين قدر عددهم بـ ٣٠٠ فرنسى (١٧) .

ورغم اعجاب محمد على بالفرنسيين الا أن دودويل يذكر أن محمد على لم يعهد اليهم بالعمل الادارى العلم حقيقة أنهم كانوا يعملون فى الترسانات البحرية والجيش انما قل أن كان يعطى لهم عمل ادارى والاشارة الوحيدة لعملهم المدنى هى تلك التى أخبر بها محمد على ابنه ابراهيم بأن يعين فرنسيا فى الجيزة مكان أحد الجبابة الاقباط الذين اعدموا بسبب سوء سلوكهم وكان ذلك فى سنة ١٨٢٢ (١٨) .

كما استعان محمد على بفئة من الفرنسيين الذين عملوا فى فابريقاته وتدريب على أيديهم عدد من الشبان المصريين ، وكان معظم الذين استقدمهم محمد على من الفرنسيين ذوى شهرة وخبرة عظيمة اذ كانوا يمدونه بكل تعاضيد ومشورة وان كان هذا لا يمنع من أنهم أحيانا كانوا يطبعون ذلك التعاضيد وتلك المشورة بالطابع الفرنسى غير أن محمد على كان حريصا على تنفيذ ما يتفق مع مصلحة البلاد .

ومن هذا المنطلق نجده يستعين بالبعثة الفرنسية برئاسة البارو Boyer لتنظيم الجيش المصرى على النمط الفرنسى ومعظم رجال هذه البعثة كانوا ممن خدموا تحت قيادة نابليون كما أسس له الضابط الفرنسى Planat مدرسة أركان الحرب فى سنة ١٨٢٥ (١٩) .

وكان من حسن طالع محمد على أن وافقت حكومة شارل العاشر ملك فرنسا على حضور سيريزى الى مصر والتحاقه بخدمة الباشا الذى اعتمد عليه فى بناء بحريته كما عهدت الي دروفتى قنصلها فى مصر أن يبايع

الباشا بأنه سيلقى كل مساعدة من أجل زيادة منشآته البحرية والتدريب على وسائل الحرب الأوروبية ، أما المعلمون والمدربون فكانوا جماعة من الضباط الفرنسيين الذين التحقوا بخدمة الباشا وأهمهم Besson الذى قدم الى مصر فى سنة ٢٠ وما لبث أن حصل على أعلى الرتب .

ويضاف الى هؤلاء Goudin رئيس مهندسى الوالى واليه يرجع الفضل فى اعادة انشاء معمل البارود الذى سبق أن أسسه الكيميائيون من علماء الحملة الفرنسية قتل ذلك بحوالى ربع قرن فى مصر القديمة كما تم تأسيس معمل آخر للأسلحة والبنادق على يد فرنسى آخر يدعى Guillemain سنة ٢٣ ، كما كان معمل صب المدافع تحت اشراف فرنسى يدعى جونون وان كان يعوزه الخبرة ولهذا لم يحز رضاء الباشا .

ولما كان الباشا لا يريد الاقتصار على هؤلاء فقد عهد الى تورنو أحد تجار الاسكندرية بمهمة البحث فى فرنسا عن مدربين لجيشه من بين ضباط الجيش الامبراطوى السابق على أن يفضل عند الاختيار أولئك الذين خدموا فى مصر ابان الحملة الفرنسية بحيث تتألف البعثة المطلوبة من ضابط واحد برتبة جنرال اما سائر أفرادها فيكفى أن يكونوا من الضباط العاديين وبناء على هذا التكاليف رحل تورنو الى فرنسا فى صيف سنة ٢٤ واتصل فى باريس بالجماعة التى ظلت تعرف فى فرنسا باسم المصريين لسابق خدمتهم فى مصر تحت امرة نابليون وكان من بينهم بليار الذى وقع معاهدة تسليم القاهرة سنة ١٨٠١ وقد لقى تورنو من هؤلاء تشجيعا وترحيبا وأخذ على عاتقه مهمة تأليف البعثة المطلوبة وفق رغبات محمد على وقد أدرك الوالى منذ البداية انه من الضرورى أن يعامل أعضاء البعثة معاملة تميز بينهم وبين المدربين والمعلمين السابقين فخص رئيس البعثة بمرتب قدره ألفا من الفرنكات فى السنة يضاف الى ذلك بدل الغذاء وعلف الخيل ونفقات السفر وأثمان الملابس (٢٠) .

وعموما كان الاجانب يتقاضون مرتبات عالية وبخاصة الذين يحتلون المناصب العليا اذ قدرت مرتبتهم بواحد وعشرين كيسا فى الشهر أى ١٢٦٠ جنيها فى السنة بينما كان يتقاضى الآخرون من ستة أكياس الى

— ٣٥٣ —

اثنى عشر كيسا كل شهر أى مبلغا يتراوح ما بين ٣٩٠ ٠ ٧٨٠ جيفيسا
فى السنة (٢١) .

ومع انه اشترط فى عقود عملهم أن يخلعوا على أنفسهم اسماء
اسلامية دون حاجة الى تغيير دينهم فان أعضاء البعثة لم ينفذوا هذا الشرط
ورغم ذلك لقى بوايية رئيس البعثة واخوانه من الباشا كل عطف وتشجيع .
وفى اعتقادنا انه ربما أثار الاعتماد على الاجانب بعض السخط من
المشايع أو الرعية لما حازوه من مكثنة خاصة لدى الباشا وتحصيلهم لمثل
هذه المرتبات الضخمة فى الدولة الاسلامية فأراد بهذا الاجراء — أى هلمهم
اسماء اسلامية — أن يهدى بعض الشئ من هذا السخط .

ثم ما لبث أن دب الانقسام بين أعضاء بعثة بوايية أنفسهم منذ أن
وضع رئيس البعثة على رأس المشاة أحد أولئك الاعضاء وهو الكولونيل
جودان Goudin تاركاً له حرية التصرف وأظهر جودان من اللين
والمرونة ما حبه الى المصريين وجعلهم يؤثرون الاتصال به فيما بعد من
الشئون فكان يفصل فيها دون استشارة رئيسه ثم عظم نفوذه حتى بلى
يعتقد انه الرئيس الحقيقى للبعثة ولم يكن غريبا والحالة كذلك أن يتمك
صفو العلاقات بين الرجلين وما لبثت هوة الخلاف أن ازدادت عمقا واتسعا
اذ امتد ليشمل جماعة بوايية وجماعة جودان وأخيرا تمكن جودان من
أن يثبت أقدامه ويصبح مقربا الى الباشا نفسه وذلك خلافا لما حدث
لرئيسه بوايية اذ فقد ثقة الباشا به وعطفه عليه لاهتملة بلقاء ثروته مما
جعله يترك تصريف الشئون بيد الكولونيل جودان وأخيرا استقل بواييه
فلم يتردد محمد على فى قبول هذه الاستقالة وبالرغم من الظروف التى
أحاطت بهذه البعثة فقد أمكنها اعداد ستة آليات جديدة من المشاة تتألف
من خمسة وعشرين الف رجل وقرق أخرى من المهندسين العسكريين والعاملين
بسلاح المدفعية .

ومن ضباط المدفعية الذين حازوا سمعة حسنة Rey الذى قلم بتدريب
رجال المدفعية وعمل على تحسين المواد التى تصنع منها المدفعية
والاسلحة (٢٢) ، كما تم الاستعانة أيضا بأحد الفرسان القدامى فى
الجيش الفرنسى لتنظيم قوة الفرسان المصرية .

م ٢٣ من المتغيرات

وأُسند الأمر الى بولان دى تاراييه فُقد طلب الباشا منه اعداد سبعة آلاف دفعة واحدة فى سنة ٢٩ واعتبر تاراييه ذلك مجازفة لا داعى لها غير انه لم يسعه مخالفة الباشا .

كما تولى ادارة مدرسة الفرسان فاران وأشرف على تعليم ابناء الممالك وكان حفله من النجاح موفورا غير أن مهمته كانت قلصرة على النواحى الفنية بينما قام بالاعمال الادارية مدير محسرى (٢٣) .

وهكذا تكونت فئة من الموظفين الفرنسيين الذين كانوا بمثابة خبراء أو مستشارين فى بعض القطاعات كقطاع التعليم والصناعة والجيش .

والحقيقة أن الباشا كان يؤثر الفرنسيين على اى جنسية أخرى مما جعله يجيب بطريقة مرضية على مذكرة دورفتى الرفوعة له بخصوص سوء معاملة الرعايا الفرنسيين حين كلف مندوب الممثل العام الفرنسى بالقاهرة L'agent du Commissaire generale أن يبلغ دورفتى بحسن نيته تجاه الفرنسيين خاصة بعد أن تعرض المتمتعون بالحماية الفرنسية لبعض الاجراءات الخاصة التى تعرض لها غيرهم من المسيحيين والاقباط واليونانيين واليهود بأجبارهم على المساهمة فى دفع بعض الاموال لحمد على سواء فى القاهرة أو دمياط أو رشيد (٢٤) .

ومهما قيل فإن محمد علىبقى للنهائية ينتفع بخدمات رجال نابليون الذين اضلهدتهم الحكومة الفرنسية عقب عودة الملكية فولوا وجوهم شطر مصر ، كما كان لدى محمد على نحو ثمانين فرنسيا من العساكر والطينجية وكان هؤلاء قد هربوا من الفرنسيين وخدموا عند السناجق وبعد رحيل الفرنسيين من مصر اجتمع بعضهم وحضروا الى مصر وخدموا عند محمد على أما بقيتهم فاستمروا عند الغزفى الصعيد « لابسين كنسم الممالك وكثوا يعلمون العبيد والممالك البيض الذين كانوا عند محمد باشا علوم حرب الافرنج » (٢٥) .

ويبدو أن نجاح الفرنسيين الى هذا الحد يرجع الى احساسهم بالمرارة من تفوق الايطاليين وسعيهم الدائب الى ضرورة الحلول محلهم

- ٣٥٥ -

والقضاء على نفوذهم وقد ساعدهم على ذلك أن الطوائف الأولى من الايطاليين لم تكن من العنصر الممتاز بل كان معظمهم يشبهون ذلك اللفيف من الأطباء الذين وصفوا بأنهم كانوا من أفلى الطليان في الوقت الذي ترك فيه الفرنسيون القلائل الذين التحقوا بخدمة الباشا وخاصة سيف وكلوت بك أطيّب الاثر واجله .

هناك عامل شخصي قد يكون له بعض الفضل في غلبة الفرنسيين على الايطاليين ذلك أن محمد علي كان قد اتصل في شبابه بتاجر فرنسي يدعى المسير ليون وقد اخلص له هذا الرجل وأفاده كثيرا في شئون التجارة كذلك يرجع بعض الفضل الى أن فرنسا كانت تسعى برجلها وعلماؤها وضباطها الى مصر وإلى محمد علي الذي كانت تعتبره منقذا ومتما لما بداه علماء الحملة من أبحاث ولما بداته الحملة نفسها من اصلاحات (٢٦) .

وهكذا كانت خدمة الفرنسيين في الحكومة المصرية أبعد اثرا في حياة البلاد وكان دور الموظفين اصلاحيا لا ينطوي على السعي الى السيطرة السياسية على خلاف ما سيحدث بعد عصر محمد علي ، غير أن محمد علي لم يكن أسيرا لفرنسا وللثقافة الفرنسية وحدها بل كان يجب دائما أن يستعين برجال كل دولة نالت شأوا كبيرا في ناحية من نواحي العلم أو الخبرة ، لذلك نجده يعتمد على الانجليز واليونانيين ثم الامريكيين والارمن والبولنديين .

ثالثا - الجالية البريطانية :

لما كان أعجاب الباشا شديدا بالفرنسيين فقد كان اعجابه بالانجليز لا يقل عنه وخير مثال لذلك ما ذكره حين قال « ان الحاكم ينبغي أن يحذو حذو ما جعله الفرنسيون مثالا يحتذى في مصر وأن يقلد سلوك الانجليز بملهم (٢٧) .

وهنا يجب التساؤل عن تكوين الجالية البريطانية وأوجه نشاطهم ؟ تكونت الجالية البريطانية من الارساليات الانجليزية والتجار والقناصل الذين كانوا يتعهدون بحماية رعاياهم والفصل في قضاياهم .

ومن أهم الرسائل الانجليزية التي حضرت الى مصر جمعية ارسلية الكنيسة الانجليكانية التي وفدت في سنة ١٨١٥ غير أن عمل الارسلية لم يبدأ الا في سنة ١٨٢٦ وكان هدفها هو تعليم اقباط مصر غير أن هذه الفكرة لم تنجح نظرا لمقاومة الاقباط لها واقتلت المدرسة في سنة ٤٨ غير أن الجمعية كان لها في سنة ١٨٤٠ بالقاهرة ثلاث مدارس ، المدرسة الاولى كان عدد تلاميذها ٢٥ مسيحيا وتدرس لهم العليم واللغة فقط وكان خريجوا هذه المدارس يوظفهم محمد على في أغلب الاحيان والمدرسة الثانية كانت للبنين وعدد تلاميذها سبعون تلميذا والثالثة للبنات فيها سبعون تلميذة غير أن هذه المدارس كانت تقاوم مقاومة شديدة من اقباط مصر وكهنتها ، وكانت هناك مدرسة أخرى بالاسكندرية أشرف عليها أحد رجال الارسلية الانجليزية سنة ١٨٣٤ لتعليم الاقباط واليهود والمسلمين ومختلف الاجناس غير أن محمد على لم يسمح بذلك واشترط أن تكون المدرسة للمصريين على ألا يتدخل أحد في عقيدة التلاميذ .

وكانت هذه المدرسة تسير على قواعد المدارس الأوروبية في ذلك الوقت المسماة Lancasterian نسبة الى منشئها في نهاية القرن الثامن عشر في إنجلترا (٢٨) .

والواقع أن الرسائل البريطانية كان هدفها نشر التعليم الاجنبى والدينى بين أبناء البلاد وربما أيضا تحويل بعض الاقباط الى المذهب البروتستانتى .

وقد حاولت الارسلية البروتستانتية الانجليزية أيضا في سنة ١٨٤٠ افتتاح كلية تدريبية لينتخرج فيها شبان الاقباط كقسس الكنيسة القبطية وهو ما لم يكن من الممكن أن تقبله الكنيسة القبطية على الاطلاق ، إذ أنه من غير المعقول أن تقوم ارسلية بروتستانتية أجنبية بتدريب القسس للكنيسة الارثوذكسية القبطية وبذلك أخفقت هذه الكلية واقتلت في سنة ١٨٤٨ غير أن هذا لم يمنع من تحول عدد لا بأس به من الاقباط الى المذهب البروتستانتى وخصوصا أن رجال الدين الاقباط في ذلك الوقت كان ينقصهم التعليم الكافى بينما كان البروتستانت يدرّبون قسسهم في مدارس اللاهوت

ويعلمونهم ويصقلونهم من الناحية الدينية فكلوا عندما يعظمون بالكنايس البروتستانتية يجذبون الناس بحسن عظائمهم مما يساعد على نشر المذهب البروتستانتى غير أن شعور الكنيسة القبطية الارثوذكسية بخطر هذه الارساليات أدى الى نهضة كنسية حين أنشأ الاقباط مدارس اللاهوت على المذهب الارثوذكسى وعلموا القسس والوعاظ لكى يستطيعوا المحافظة على كيانتهم وإنشأوا المدارس القبطية (٢٩) .

من هذا يتضح أن فئة رجال الدين من الجالية الاجنبية البريطانية قد نجحت فى التأثير على فئة الاقباط المصريين الذين تأثروا بهم وسعوا الى اصلاح شئونهم ومدارسهم « ومن الجمعيات الدينية الانجليزية أيضا جمعية التوراة البروتستانتية التى وفدت فى سنة ١٨٤٠ وكان لها غرض دينى وهو نشر المذهب البروتستانتى بين اقباط مصر على يد جمعية التوراة أو نشر الدين المسيحى بين يهود الاسكندرية على يد نفس الجمعية » .

وإذا كان الانجليز بدأوا نشاطهم ببداية دينية فى ذلك الوقت « الا أنهم سيتحولون بعد الاحتلال البريطانى الى نشر الثقافة الانجليزية والمحافظة على عادات ولغة الجالية الانجليزية فى مصر » (٣٠) .

غير أن تأثير فئة رجال الدين من الانجليز لم يقتصر على الاقباط انها امتد ليشمل المسلمين أيضا فبعد أن اطمأن المسلمون الى أن هذه الارساليات تعمل فقط فى الحقل القبطى التحقوا بمدارسهم خاصة وان المتحقين بها كانوا يتمتعون ببعض المميزات كعدم الاشتغال بأقلية السكك الحديدية والطرق أو الالتحاق بالجيش كما انها كانت تعلم اللغات الاجنبية وهو أمر لم يكن متيسرا فى المدارس المصرية ، ومن أجل ذلك بدأ المسلمون يلحقون ابنائهم بهذه المدارس بالتدريج خاصة الطبقات الجديدة المستنيرة التى ظهرت فى عصر محمد على ، وربما تبلورت هذه الظاهرة فى أواخر عهده اذ أخذوا يرسلون أبناءهم للتعليم فى مدارس غير المدارس الحكومية التى يتعلم بها عامة الشعب ووجدوا فى المدارس الاجنبية المجال الذى يمكنهم من تحقيق ذلك .

وإذا كانت هذه الفئة قد نجحت الى حد ما فى نشر التعليم بين أبناء الطبقة العليا وكونت منهم ارسقراطية منفصلة الا أن هذا الجناح كان محدودا وقاصرا على فئة معينة من المجتمع اذ لم يكن هؤلاء الاجانب من القوة بحيث يمكن أن يؤثروا على التعليم فى مصر أو على الاتجاه التعليمى العام للدولة بل على العكس تأثروا هم باللغة العربية (٣١) .

وهكذا بعد أن كان غرض الارسلات هو التبشير بالدين أو نشر التعليم الدينى عموما بدأوا يهتمون بنشر لغتهم وثقافتهم بمحاولة اجتذاب بعض فئات المجتمع المصرى اليهم .

وأخيرا فإن كل هذه المجهودات البروتستانتية السابقة كانت موجهة نحو نشر البروتستانتية بين أقباط مصر وكانت الجالية البريطانية فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر قليلة العدد بحيث لا يمكن مقارنتها بالجاليات الكاثوليكية وفيما عدا نشاط الارسلات الاسكتلندية بالاسكندرية فإن جميع الارسلات الانجيليكية البروتستانتية الاخرى قد أوقفت نشاطها منذ سنة ١٨٤٨ وأصبحت الارسلات بدون رجال عاملين (٣٢) .

ولا شك أن اتخاذ التبشير كمدخل للعلاقات الثقافية البريطانية أو الفرنسية بمصر قد نفر المصريين من التأثير بهذا النوع الثقافى ولو أن الاوربيين اتخذوا مدخلا آخر فربما كان تأثيره أعظم شأنًا .

وبالإضافة الى فئات رجال الدين الذين كانوا ينتمون الى الجالية البريطانية كان هناك فئات أخرى تنتمى اليها كالقنصل الموميين ووكلائهم فقد كانوا وبخاصة الذين يشتغلون بالتجارة لا يبرحون الاسكندرية ، وقد قدر عدد الرعايا البريطانيين فى الاسكندرية بنحو الفين بما فى ذلك أهل جزر الايونيان والمالطيين وأهل البلاد الاخرى الذين تشملهم القنصلية بحمايتهم ومن شأن هذه الجالية الكبيرة أن تهىء للمؤمر القنصلية من العمل ما يكفى لشغل وقته لانه من مهامه حفظ وتسجيل كافة الوصايا والمعقود والمستندات القانونية الخاصة بالرعايا البريطانيين .

وقبل أن يتم لمحمد على تدعيم دولته الحديثة كان يتلقى قنصل عدد من الدول الاجنبية أمر تعيينهم فى مصر من سفرائهم لدى الباب العالى

وكان يسمح لهم وقتذاك بجباية رسوم قدرها ٢٪ عن جميع ما تحمله سفن بلادهم من صادرات وواردات وكان نصف هذه الرسوم يدفع للسفير لكن بعد أن تولت الحكومة تعيين قناصلها في مصر انتهى العمل بهذا النظم (٣٣) .

وقد حظى القنصل العمومي في الاسكندرية بمكانة خاصة مما كان عليه زملائهم في بلاد الشرق الأدنى واصبحوا ارفع شأنًا فهم يؤدون وظيفة السفراء بما تستدعيه من وسائل الحماية والدعاية كما يتصلون بالوالى اتصالا مستمرا ليرفعوا اليه بلاغات حكوماتهم ويعالجوا معه المسائل السياسية .

لهذا نادى كلوت بك بضرورة أن تحذوا فرنسا حذر انجلترا وروسيا بأن يكون لها وكيل خاص يعهد اليه بالشئون السياسية خاصة بعد أن أصبحت فرنسا تهتم بشئون مصر وتؤيد محمد على ، كذلك طالب فرنسا بالاعتداء بانجلترا للفصل بين الاختصاصات السياسية والتجارية في منصب القنصل العام .

وغير خاف ما للشئون التجارية من الاهمية العظمى فان القنصل العام الذى يكلف بالنظر فيها سيكون العمل لديه كثيرا والمشاكل عظيمة بالنسبة لاضطراره للنظر فى شئون القنصليات التابعة له بالقطرين المصرى والسورى بالإضافة الى توليه شئون أبناء وطنه المقيمين بدائرة سلطته فهو يديرها بمقتضى القوانين المعمول بها فى الشرق مع حرصه على أن يكون أهلا للثقة التى وضعتها فيه حكومته ، وابعد الدسائس والمنافقين الذين يحاولون ابتزاز أموال الشعب المصرى وانتحالهم ما ليس لهم من الاعتبار والصفات للتفجير بهم (٣٤) .

وقد سبقت بريطانيا الى انشاء قنصليات عديدة بجانب المقر الرئيسى للقنصلية فى الاسكندرية فى رشيد ومخا والقصر وقناة السويس .

ويأتى كبار التجار فى المرتبة الثانية بعد القنصل وهم يقيمون غالبا فى الاسكندرية وينبغى أن يضاف اليهم الوكلاء التجاريون فينبما لم يكن بالاسكندرية سنة ١٨٢١ سوى انجليزى واحد لتجارة القطن بلغ عدد

- ٣٦٠ -

البيوتات التجارية تسع بيوت تجارية كبرى فى سنة ٣٧ وصل عدد الرعايا الى اكثر من مائة انجليزى يقيمون فيها بصفة دائمة فى سنة ١٨٤٣ .

وفى سنة ٣٩ كانت التجارة الانجليزية تحتل المركز الاول فى مصر ، وقد لمس القناصل منذ وقت مبكر فى حكم محمد على المحابة التى كان يخص بها الاجانب واطروا ذلك كثيرا الى حكوماتهم بل لاحظ بعضهم تسلطهم على اهالى البلاد فكتب يصفهم عندهما رأوا أنفسهم تحت حماية صاحب السلطان فى البلاد بأنهم فضوا عن أنفسهم على الفور رداء الذلة والخنوع وأخذوا يسرون فى كل مكان كما لو كانوا سادة الامة والقائمين على تربيتها وهم يستغلون حالتهم الجديدة بشتى الطرق مطمئنين الى أن السلطات المحلية ستتحل الى جانبهم (٣٥) .

ويبدو أن العمل بالتجارة لم يقتصر على الوكلاء التجاريين فان ما حققه هؤلاء من مكاسب أغرى القناصل بالعمل فى هذا الميدان أيضا وأصبحت لهم تجارة واسعة أداروها لحسابهم مع الباشا نفسه « غير أن هذا لم ينطبق على القناصل المقيمين الى الجنسية الانجليزية او الفرنسية وكذا النمساوية والروسية والاسبانية والبلجيكية » بل يبدو أن من عمل فى الميدان كلى من قناصل الدول الصغرى ورغم ما حققوه من ثروات طائلة من وراء تعاملهم مع الحكومة غير أنهم لم يأتوا عملا يدل على استقلالهم كما كانوا يمنحون حمايتهم لمن لا حق لهم فى الحماية بقصد الارباح التى تعود من وراء ذلك (٣٦) ، لتحقيق أغراضهم الخاصة لا لتحقيق أغراض عامة ، وإذا كان القناصل العموميون لم يشتغلوا بالتجارة فان وكلاءهم وخاصة من الاهالى قبلوا على المعاملات التجارية فنجد فى احدى الوثائق التى تعود الى سنة ٣٧ ما يشير الى أن ميخائيل حنا سرور قنصل الانجليز كان يتعامل مع أحد الاهالى فى الحقل التجارى فى شفر دمياط وأن هذا الاخير فر عليه دراهم للقنصل فصدرت الاوامر بالبحث عنه للايفاء بدينه اذا ظهر الحق بيد القنصل (٣٧) .

وعلى العكس من هؤلاء نجد التجار البريطانيين يمارسون تجارتهم المشروعة أو يأتون الى الباشا بتوصيات من انجلترا عن أعمال يريد

انجازها هناك بينما كان ذوو المشارب من الاوروبيين يخدعون البائسا ويكلفونه نفقات باهظة لتحقيق اغراضهم الخاصة وهكذا اثرى التجار الاوربي ويعثر البائسا امالا كان يمكن الانتفاع بها فى تحسين احوال البلاد (٣٨) .

وهكذا استمدت هذه الفئة مكانتها فى المجتمع عن طريق ممارستها لعملها سواء اكان سياسيا ام تجاريا وبلاضافة الى الغنيتين السابقتين نجد طبقة ثالثة تتألف من تجار التجزئة فقد كان بالاسكندرية نحو مائة حانوت للتجار الاوربيين للاقمشة والجواهر والزجاج ويترج تحت هذه الطبقة ايضا اصحاب المطاعم والقهوى وارباب الصنائع والحرف (٣٩) .

كذلك بلغ عدد الوكالات الاوربية فى القاهرة ١٣٠٠ وكالة وائف ومائتين قهوة وقد شجع البائسا اقامة القهى حين صرح فى احدى رسائله بأنه لا يرى مانعا من اجابة صديقه قنصل انجلترا الى اقامة قهى فى قسم بولاق بشرط أن تكون فى جهات غير مأهولة بالسكان .

ومن المؤكد أن هؤلاء الاجانب المشتغلين بالحرف أو أصحاب المقاهى كانوا اقوى تأثيرا من غيرهم على حياة المجتمع المصرى فقد أصبح ارتياد المقاهى من العادات التى اكتسبها المصريون من الاوربيين ومارس هذه العادات بعض طوائف الحرف والصناع .

أما فئة موظفى الحكومة فلم يكن عددهم كبيرا وبالأذات الانجليز الذين اقتصر عملهم على المصانع والفايريات وكانوا يزايلون أعمالهم بمثابة مديرين لحركتها أو كصناع فيها فقد جىء بمعلمين من الانجليز لبعض المصانع لتعليم الصناع المصريين ذوى الاستعداد للفهم كل يوم ساعتين (٤٠) .

وعمرها فقد كان هؤلاء جميعا سواء القناصل منهم أو التجار أم الموظفين يسكنون أحياء خاصة بهم ولا يجوز لافراد كل طبقة أن تتعدى فى علاقاتها وروابطها بقية الطبقات بمقتضى وظائفهم أى حرفهم أو ثروتهم ويمتاز أهل الطبقة العليا بالتوسع فى الانفاق على ما هو مألوف فى الهياكل الاجتماعية الاستثمارية كما كانوا يتعهدون الفقراء من بنى جنسيتهم بالرعاية وأخيرا

- ٣٦٢ -

هناك الرحالة الاوربيون الذين يريدون الاستمتاع بأوقات فراغهم أو حل رموز العلم وفريق ثالث منهم يأتى بقصد طلب المال ومعظم هؤلاء من العسكريين والتجار والاطباء والمهندسين وذوى المشروعات اما من كانوا يحضرون للنزهة فيقابلهم البنات بحفاوة ويخصص لهم بعض القصور لاقامتهم وكان عدد كبير منهم من ذوى المقامات العالية والراتب الخطيرة انما تم فى نطاق العمل التبشيري فالارسلانيات الامريكية التى توافدت القطر المصرى بواسطة فواصل الدول التابعين لهم (٤١) .

كما عمل بعض الانجليز فى الخدمات العامة فعندما أنشأ الضابط الانجليزى واجهرن بريداس سريما بين الهند واوروبا عن طريق السويس فمصر فالاسكندرية نظم له مصلحة سميت مصلحة الترانزيت كان كل عملها من الانجليز وقد اشتراها منه محمد على ثم زاد فى تنظيمها واخذ فى تعيين موظفين من المصريين ليحلوا محل الاوروبيين (٤٢) .

والخلاصة ان هذا التقسيم الفئوى لم يكن ينطبق على الجالية البريطانية وحدها بل شمل الجاليات الاوربية التى عاشت فى مصر والى تكون منها هى الاخرى فئات تجارية وصناعية وموظفين حكوميين ورحالة وبالإضافة الى هذه الفئات كان هناك فئات أخرى أصبحت تندرج ضمن فئة الملاك الزراعيين وأصحاب العقارات وقد تنازل محمد على منذ بداية سنة ٣٨ للاوربيين وبخاصة الانجليز عن عدد من القرى والاراضى الملحقة بها لتكون فى حوزتهم .

وقد تناولنا ذلك بالتفصيل فى فصل سابق حين تعرضنا للاجانب باعتبارهم من كبار الملاك الزراعيين .

ويكن هدف محمد على من منح هذه الاراضى الى هذه الفئة هو الاستفادة من رأس المال الاجنبى فى قطاع الزراعة لافادة الدولة ومحاوله تحسين حالة الفلاح خاصة بعد ان عدل عن نظمه الاحتكارى وقد أضر من جراء اتباعه لفترة طويلة .

والحقيقة ان اباحة تملك الاطيلان والعقارات للاجانب فى مصر ظل سارى المفعول خلال سنة ٤٢ كما كان يسمح لهم بدخول البلاد والاقامة فيها دون قيد أو شرط (٤٣) .

لكن هل كان يسمح لهم بشراء العقارات مع أنه ليس في الامتيازات ما يمنع الاجنبى من أن يشتري أو يمتلك البيوت أو الاراضى ؟ . ان المادة التى تعفى الاجنبى من دفع الضرائب تمنعه بالضرورة من شراء العقار الثابت واقتنائه لان جميع العقارات الثابتة خاضعة للضرائب اذ انها اهم مورد للدخل وبناءا على ذلك عمدت الحكومات الاوربية الحاصلة على الامتيازات الى اصدار تعليمات تمنع رعاياها من امتلاك الارض بل لقد وصل الامر الى أن امرت القنصل ان يبيعوا بيعا جبريا الاراضى التى قد يجدونها فى حوزة رعايا الدول التى يمثلونها وكان من اثر ازدياد علاقات الصداقة والتسالمح التى توطدت اركانها بين المسلمين والاجانب بمضى الزمن ان نشأت حالة جيدة اذ ان مساحات واسعة من الارض وعددا عظيما من المنازل والمخازن أصبح فى حوزة الاوروبين « المستوطنين » أى كان التسجيل فى معظم الاحيان باسماء السيدات اذ اتضح ان هذه الطريقة انسب واسهل وكلفت سجلات المحكمة تحقيرى على عدد من الاسماء بوصفهم ملاك معترف لهم بما فى حوزتهم من الارض وكانوا يلقون كل تشجيع وضمن لما يشترون ويقتنون من املاك (٤٤) .

الخلاصة ان الجالية البريطانية قد تكونت من فئات عديدة منها الدينية والسياسية والتجارية وارباب الصناعات والحرث وموظفو الحكومة وأخيرا فئة الملاك سواء اكانوا ملاكا للاراضى أم للعقارات .

رابعا : جاليات اخرى « اليونانيون والارمن - الامريكيون والافرنج المحليون » :

اختصت فئات اليونانيين والارمن بالذات دون الجاليات الاخرى بشغل وظائف الادارة كما حظيت بعطف محمد على فيقال ان الارمن واليونانيين قد تولوا وظائف الادارة اسوة بالاقباط وقد ارتفع شأن الارمن فى مصر بفضل ما استمتع به بوغوص فى كنف محمد على من نفوذ واسع وجساه عريض وقد شعر الباشا بأنه لا يستطيع القيام بعمل من الاعمال دئنه مساعدة هؤلاء .

وكان تضلع الارمن فى اللغات يؤهلهم بنوع خاص لوظائف السكرتارية والترجمة وقد اختص الباشا بوغوص بك بوظيفة الناظر لتعدد جوانب

معرفته (٤٥) اذ عهد اليه بمباشرة أمور التجارة والبحرية وأصبح يحمل لقب مدير عام التجارة (٤٦) .

ويمكن القول بأنه من أهم فئات البيروقراطية المصرية الارمن اللذين لعبوا دورا هاما فى الجهاز الادارى المصرى على عهد محمد على وكان اختيارهم يتم بناءا لاعتبارات فنية أو تاريخية (٤٧) .

بعبارة أخرى ظلت قيادات هذا الجهاز الادارى من الارمن المورالية أو الجراكسة والارناؤوط وقد أدى تشجيع محمد على للاجانب الى العمل فى جهازه الحكومى والى تزايد اعدادهم وجالياتهم فى مصر .

الى جانب هذه الفئة الادارية كانت هناك فئة أخرى زراعية وقد تم استدعاء بعض الارمن من ازمير ليقوموا بزراعة الافيون فى مصر .

كما ظهرت هناك فئة أخرى عملت فى حقل التعليم فقد بدأ النشاط التعليمى الحقيقى للارمن فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر عندما ازداد نفوذهم فى عهد محمد على وقد ساعدت هذه المكانة الارمن على أن ينشئوا لهم أول مدرسة فى سنة ١٨٢٨ وعندما ازداد عدد الجالية الارمنية لم تعد المدرسة كفية لسد حاجات الجالية فقام أرمنى آخر كان يمثل مركزا هاما فى الحكومة ببناء مدرسة جديدة بالاشتراك مع الاسقف الارمنى (٤٨) .

كذلك تم الحاق الارمن بمدارس المبتديان بعد الغاء المكتب العالى ومن هؤلاء التلامذة ابراهيم سركييس (٤٩) .

كما عين يوسف افندى وهو ارمنى الاصل ناظرا أول لمدرسة الزراعة بنبروه التى انشئت فى أواخر سنة ٣٦ (٥٠) ، كما تم ادخال أبناء الارمن الذين يعملون فى خدمة محمد على فى المدرسة التجهيزية الحربية التى انشئت فى سنة ٢٥ .

ومن أعضاء الجالية الارمنية أيضا بعض الفئات التى تنتمى الى أرباب الصناعات والحرف فقد عمل عدد كبير منهم فى صناعة الذهب والفضة كما

اشتغل آخرون بمختلف الصناعات اليدوية بالرغم من أن جملتهم كانوا على شيء من التعليم ، وقد بلغ عدد الجالية الارمنية في مصر ١٥٠٠ فرد وكانوا يعيشون في المدن ويمارسون مهنا مختلفة كما رأينا وبينهم من كان يعمل بالتجارة (٥١) .

كان تشجيع قدوم الاوربيين بقصد السياحة والنجارة هو مبدأ تكوين الجاليات الاجنبية التي لعبت دورا مهما في الشؤون التجارية والمالية في مصر . أما اليونانيون فقد وفدوا الى مصر منذ زمن بعيد غير أنه قد زاد عدد المهاجرين منهم الى مصر الى الحد الاقصى بعد الثورة اليونانية سنة ١٨٢١ . ومنذ ذلك التاريخ أصبح من الضروري ايجاد تنظيم للجاليات اليونانية في مصر من ناحية والمحافظة على ثقافتهم ولغتهم من جهة أخرى وكان من جراء ذلك أن بدأ يونانيو الاسكندرية يفكرون في انشاء اول تنظيم لهم خاصة وأن الباشا كان يعطف عليهم وبذلك انشئ أول تنظيم يوناني بالاسكندرية في مايو سنة ٤٣ وبالرغم من أن أول جالية لم تنشأ الا في هذا التاريخ الا انه كانت هناك فئة من اليونانيين التي اهتمت بتعليمهم فقد كان لهم مدارس بدأت منذ سنة ١٦٤٥ واستمر الحال على ذلك حتى سنة ١٨٠٠ حين شرع البطريك في تنظيم المدارس اليونانية ومحاولة رفع مستواها غير أن هذه الفئة التي عيّنت باصلاح التعليم قد لقيت معارضة من فئة رجال الدين انفسهم « رجال الكنيسة » ذلك أن الاعتقاد السائد بينهم كان انه كلما زاد تعلم المرء قل اعتقاده في الله لكن الظروف التي واثت اليونانيين في عصر محمد علي وعطفه عليهم بانشاء جاليتهم بالاسكندرية كل ذلك مهد لنهضة تعليمية ذلك أنهم افتتحوا مدرسة لهم في سنة ١٨٤٣ كانت تسمى مدرسة اليونان (٥٢) .

كما تم ادخال عدد من أبناء اليونانيين الذين كانوا يعملون في خدمة محمد علي في المدرسة التي تم انشاؤها سنة ٢٥ تحت اسم المدرسة التجهيزية الحربية لتعليمهم الحركات العسكرية وركوب الخيل كما ضمت المدرسة لفيها آخر من أبناء الترك والاكراد (٥٣) .

والى جانب هاتين الفئتين الدينية والتعليمية كان هناك عدد من التجار اليونانيين الرأسماليين وقد بلغ عددهم اثنا عشر تاجرا وكان بعضهم مشمولاً

بخطايا دول أجنبية أخرى كإنجلترا والنمسا بينما كان يتمتع بعضهم بالحماية اليونانية ، وقد بلغ عدد البيوت التجارية اليونانية ١٦ بيتا منهم عشرة من اليونانيين الكاثوليك وستة من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة .

ومن هذه البيوت التجارية بيت D'Anastasy, tossizza التى كان ممثلوها من القناصل المشتغلين بالتجارة والذين أخذوا فى بناء سفن للنقل وبخاصة فى بحر الأرخبيل (٥٤) .

ولم يقتصر عمل اليونانيين على التجارة فقط — حقيقة أن الجزء الأكبر منهم يمارس التجارة مع بلاده الا أنهم فى نفس الوقت يمارسون مهنا عديدة وعموما كان التجار الأوربيون المستقرون فى مصر يعضون جميعا تحت اسم الفرنجة وكانت لهم جهاتم الخاصة فى القاهرة كما كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات وان كانت تضايقتهم بعض عمليات اغتصاب أموالهم (٥٥) التى كانوا يتعرضون لها فقد اتخذت عدة اجراءات فى القاهرة ودمياط ورشيد لاجبار المسيحيين الاقباط واليونانيين واليهود على دفع بعض الاموال وقد قام أحمد أفندى أمين عام الخزانة بتوزيع منشور دورى على جميع القناصل المقيمين ومحوى هذا المنشور أن الباشا يريد وضع حد للاضطرابات التى تجتاح مصر وبالتالي تسبب مشاكل للتجارة تمس مصالح كثير من الأوربيين وأنه لذلك يرغب فى تخفيض عدد قواته المسلحة وتسريحها وهذا لا يأتى الا بصرف مستحقاتهم ومناخراتهم من رواتب ولهذا فهو مضطر الى طلب القروض واقترح ان يقوم كل قنصل بنفسه بتوزيع المبالغ المطلوبة تحصيلها على الافراد التابعين لحمايته ويقوم بتحصيلها منهم بدقة أحمد أفندى كما خصص دخل الجمارك لضمان وسداد هذه القروض وطلب من القناصل تعيين شخص لكى يحصل هذا الدخل أولا بأول عند وروده (٥٦) .

ويبدو أن الوالى كان فى بدايه حكمه فى حاجة ماسة الى الاموال لدفع مرتبات الجند لضمان عدم ثورتهم وما يتبع ذلك من مضار تلحق بالبلاد لهذا اضطر الى فرض فرض جديدة على الرعية اليونانية فى فبراير سنة ١٨٠٦ (٥٧) .

وبالرغم من ذلك فقد شهد عصر محمد على نزوح الاجانب بكثرة وبكر اليونانيون بوجه خاص في المجيء الى مصر منذ سنة ١٨١١ وانخراط عدد منهم في جيش الباشا بعد ان قضى على المماليك في مذبحه القلعة (٥٨) .

غير ان رجال الجالية اليونانية لم يكن كل فئاتها ممن يعملون في مناصب ذات شأن فقد ضمت هذه الجالية عددا من الخدم والحراس الذين كُتوا يعملون مع الاسر التركية وقد بلغ عدد هؤلاء ثلاثمائة من اليونانيين الذين اسلموا كما كان هناك عدد من الجوارى اليونانيات الاصل وصل الى ستمائة جارية (٥٩) ، بينما بلغ عدد الجالية اليونانية بما فيهم القادمين من سورية ثمانية آلاف (٦٠) .

كان نشاط الامريكيين في العالم الخارجى ما يزال محدودا جدا في عصر محمد على ولذلك فإن اول اتصال يجرى بين الامريكيين وبين مصر انما تم في نطاق العمل التبشيري فالارسلانيات الامريكية التى تواجدت على منطقة البحر المتوسط منذ سنة ١٨٢٠ لم يكن من الممكن ان تتجنب مصر مع وجود مبدأ التسامح الدينى الذى طبقه محمد على .

وعندما أتت الارسلانية البروتستانتية الامريكية الى مصر لم يكن الغرض من وجودها على الاطلاق رعاية ابناء الجالية الامريكية في مصر ولم يكن الغرض من انشاء الارسلانية لمدارسها أن تهىء لابناء الجالية تعليما خاصا بهم وانما هدفها كان ايجاد كنيسة ومدرسة تكون المكان الذى يلتقى فيه ابناء في سن معينة يمكن تشكيلهم تربويا وتوجيههم التوجيه الخاص المطلوب وتكون المدرسة اذن هي المركز الذى يمكن ان يتصل عن طريق هؤلاء الناس بالجمهور وينشرون فيه المذهب البروتستانتى (٦١) .

وهكذا لجأت الارسلانية الامريكية الى أسلوب غير مباشر لنشر مذهبها فعمدت الى أن تكون المدرسة المنشأة هى التى تقوم بهذه المهمة بدلا من الارسلانية ربما لما وجدته من اعراض ومقاومة من جانب اقباط مصر ازاء نشر المذهب البروتستانتى الذى كان واضحا وموجها ضد الارسلانية البريطانية من قبل فأرادت ان تتحاشى مثل هذه المعارضة

وبالطبع تطلب وجود بعض الامريكيين فى مصر ضرورة تعيين قنصل عام حتى يضمن مواطنوا الولايات المتحدة فى مصر وسورية سلامة ارواحهم واملاكهم فاذا حدث أن أسئلت معاملة احد هؤلاء يقوم قنصلهم برفع الظلم عنهم ، وقد أظهر الباشا موافقته على تعيين قنصل عام للولايات المتحدة وقد ابلغ بوغوص بك وزير الخارجية بل وأكد لوليم هودجون من أعضاء السفارة الامريكية بالقسطنطينية أن الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديرا عظيما وأنه يتمنى ان تزداد العلاقات معها توثقا لما يتوسمه من الخير لصالح البلدين .

وقد أشار الى أن هناك تشابها بين الولايات المتحدة وبين مصر فكل البلدين مدين بثروته للزراعة والتجارة .

وقد تم بالفعل تعيين مسنر جليدون قنصلا ولم تمنع صفته الوظيفية من اعتبارها فاتحة لعلاقات تجارية يتمنى الباشا مخلصا أن تزداد توثقا (٦٢) .

وهكذا اقتصر الوجود الامريكى على فئة من رجال الدين وفئة أخرى من التجارين وان كان نشاطها غير متضح المعالم .

وهناك فئة من الاجانب الذين طالت اقامتهم فى مصر أو ولدوا فيها فصاروا يعرفون بالاجانب المحليين هؤلاء لا يرتبطون بجنسية مسينة وقد مارسوا اعمالا مختلفة فى السقل الزراعى والتجارى .

وكان من بين هؤلاء رجال الاعمال الاوروبيين الذين تولوا الاشراف على شئون الجملة الخاصة بالسلع الواردة من أوروبا (٦٣) .

واذا كان عدد الاجانب عموما قد ازداد زيادة كبيرة بسبب تشجيع محمد على لهم للاستفادة من خبراتهم المتعددة فى المجالات المختلفة فهذا لم يستتبع بالضرورة أن يكون كل هؤلاء جديرون بالاحترام . « فقد كان من بين الاجانب جماعة من المغلرين الذين اتوا جريا وراء المال لضيق ذات ايديهم (٦٤) ، أى ممن كانوا يحلمون بالثراء العاجل من أيسر السبل ومن الفلارين من وجه العدالة فى بلادهم وكان الاوروبيون الذين قسّدوا فى بداية الامر من عنصر طيب ثم لم يلبث أن هبط محصر جماعة ممن يجرون وراء المفسائين (٦٥) .

بعبارة أخرى يمكن عدهم من الاثنيين الذين جاءوا من أجل الكسب وجمع المال وجمهرة هذا الفريق الآخر كانوا من رعاة البحر المتوسط .

فالوانى المزدحمة وقرى مألطة وصقلية قد أرسلت الفلّاضين من أهلها الفقراء والعاطلين والساقطين الى أرض المال الوفير وكل هؤلاء اندغموا الى الاسكندرية حيث كانوا يشرفون على أعمال الخدم المحليين ويلبسون احتياجات وملذات الرواد ، ويديرون المحلات والحلقات فى السوارى والمطاعم والحلج وكازينوهات القمار والفنادق وكثيرون منهم كانوا عمالا بالمعنى الحقيقى ينشأون كالمطفالين على الرخاء المحيط بهم ويتدافعون على العظام التى تسقط على الأرض أو يسرقون غنم الموائد ، وقد انقلب قنصل الدول سماسرة هؤلاء الناس المغامرون ينالون الامتيازات لاصدقائهم أو شركائهم وتحولوا أدوات لهذا الفوز المالى الخلف الذى كل ينزو الاقتصاد المصرى الزراعى (٦٦) .

كما ضمت هذه الفئة أيضا خدم المنازل وأبناء السبيل ممن يقومون بأعمال وضيعة قليلة الجدوى ويتراوح أمثال هؤلاء الضياع فى الاسكندرية وحدها من ثمانية الى عشرة آلاف (٦٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو ما هو أشكال التأثيرات الاوربية وما مدى الذى وصلت اليه فى المجتمع المصرى ؟

لقد تعددت أشكال التأثير الاوربى فمنه من كان فكريا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو مظهريا .

فمحمد على والمجتمع المصرى ككل تأثر ببعض الاوربيين وانتساع الفيلسوف الفرنسى سان سيمون الذين رحلوا الى مصر فى أواخر عهده وأعطاهم سلطة واسعة فى الاشراف على المشروعات الانشائية والعمرائية والتنظيمية وعلى الرغم من أن الشكل التنظيمى العام لدولة محمد على يتضمن تأثرا باتجاهات سان سيمون الا أنه لم يوافق على جوهر فكرهم وهو ما دعاهم الى العودة الى بلادهم الا أنهم بالتأكيد تركوا أثرا ما فى فكر المجتمع وتركوا تلاميذ ومريدين ثم تعرضت أكثر عناصر المجتمع المصرى

- ٣٧٠ -

تأثيرا ونشاطا لعملية التفاعل مع الفكر الاوربيى عندما اتبع الوالى سياسة ارسل البعثات (٦٨) . وذلك حينما اعتمد فى بادىء الامر على الاجانب لتثقيف الشعب وامر رعاياه باحترامهم والاذعان لنصائحهم فأوجد ذلك نوعا من الاختلاط بين الاوربيين والاهلى لا بالتجار الواسع فحسب بل بالاحتكاك اليومي فى العادات والاخلاق العقلية (٦٩) . من ذلك على سبيل المثال ان اخذ كثير من الاغنياء فى استعمال السكين والشوكة وسرعان ما تعودوا شرب النبيذ جهارا فثابت هذه العادة بين الكثير من كبار موظفى الحكومة (٧٠) .

ومن مظاهر التأثير الاوربى أيضا تغيير الملابس وبناء المنازل على الطراز الغربى وافتتاح النوادى والحانات . بل والامتزاج بأهل البلاد المسلمين امتزاجا يكاد يكون اندماجا .

ويضيف ابراهيم زكى « وبدأ تيار العادات الاوربية ينتشر فى البلاد المصرية ماذ تولى محمد على الحكم وكذلك اخذت الاحياء الاوربية فى مصر تزداد انتشارا وعمرانا اما هندسة البناء فكان محمد على اول من ادخل المباني الرومية فحذا حذوه بنوه وبعض الامراء فى انشاء العمارات على هذا النمط واقتدى الاهالى بالامراء فكثرت المباني داخل القاهرة وضواحيها كما تم ادخال التقويم الفرنجى بالتدريج نتيجة للنفوذ الاجنبى وكان التقويم هجرىا فى عصر محمد على وقد كان دائما يقارن بين التقويم الهجرى والتقويم الفرنجى فى المعاهدات التى كانت تعقد بينه وبينهم (٧١) .

وأخيرا أدى توجيه التجارة المصرية صوب الغرب الى اعتماد البلاد على الاسواق الاوربية وتعرضها للتأثر بتقلبات الاقتصاد الاوربى كما أدى تدفق التجار الاوربيين الى جعل مصر أكثر تعرضا للتدخل الاوربى فى شئون البلاد الداخلية بحجة حماية تجارها ومصالحها التجارية .

وهكذا اخذ الاوربيون يستثمرون أموالهم فى مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكافة انواع النشاط المالى خاصة بعد انهيار نظام محمد على الاحتكارى ففتحت السوق المصرية واسعة أمام الرأسمالية الاجنبية

بعد أن قضى محمد على على الطبقة الوسطى - البورجوازية المصرية
الوليذة - .

كذلك تأثر محمد على نفسه بالاوروبيين اذ كان يمر فى ساعات فراغه
مع طائفة منهم ويحاول أن يتعلم كل ما يستطيع أن يتعلمه غير أنه لم
يهتم بالتأثير المظهرى كما فعل حكام الاستثناء حينما تزّوا بزى الافرنج
وحلقوا لحاهم ولوا السننهم ببعض اللغات الاجنبية (٧٢) .

وأخيرا ظل محمد على على الرغم من تشجيع وفود الاجانب الى البلاد
واقامتهم بها يحرص كل الحرص على صون نفوذه الكامل فى ادارة شئونها
ولم يستطع القنصل التدخل فى هذه الشئون أو حمل الباشا على شىء
يرى أنه يتنافى مع مصلحة البلاد (٧٣) .

كما أن محمد على لم يتوانى فى أن يلحق العقوبات بالاجانب المخطئين
فقد كان يحبسهم فى سجون الحكومة كما أن بعضهم تعرض للنفى أو
العمل الاجبارى تاديبا لهم عما يقتربون من أعمال تخل بالامن كالمشاجرات
التي كثيرا ما كانت تنشأ بينهم (٧٤) . ثم لم يلبث هؤلاء أن أشاعوا فى
المدن الوانا من الفوضى والاضطراب اذ كثر اعتداؤهم على الاهليين بل
وعلى رجال الحكومة من المحافظين على الامن والنظام لذلك حاول الباشا
أن يضع حدا لنشاطهم المردول بمساعدة قناصل دولهم وقد خيرهم بين
أمرين اما أن يقربوا هم بأنفسهم بتنظيم رقابة فعالة على رعاياهم فى
الاسكندرية حتى لا يعكروا صفو الامن واما أن يتركوا للباشا نفسه اتخاذ
ما يراه من الاجراءات ثم استقر رأيهم على مشروع انشاء هيئة بوليسية
خاصة بمدينة الاسكندرية فى يناير سنة ١٨٣١ تتألف من ستين رجلا
يعرفون الفرنسية أو الايطالية وعليهم أن يقوموا بأعمال العسس ويحافظوا
على الهدوء فى حى الافرنج وفى الاسواق ومنطقة الجمرى وعند ابواب
المدينة على أن يستعينوا بالجيش عند الضرورة لانهم كانوا غير مسلحين
غير أن الباشا لم يكن يشعر بالارتياح الى وجود هيئة بوليسية شبيهة
مستقلة مما أدى الى اغفال هذا المشروع وبقيت الحالة على ما كانت عليه
حتى اذا عجز القناصل عن كبح جماح رعاياهم وكثرت الحوادث من سرقة
وتهريب وأهين رجال الحكومة على ايدى اشرار الاجانب لم يجد الباشا بدا

- ٣٧٢ -

من اتخذ بعض الاجراءات والقرارات وطلب الى القناصل فى ٦ نوفمبر سنة ٣٥ أن يعملونوه فى تنفيذها محافظة على الامن والنظام .

اما هذه الاجراءات والقرارات فيمكن تلخيصها فى ثلاثة أمور اولها أن يطلب الى كل شخص يريد التقدم الى البلاد للاقامة بها ابتداء من ١٥ يناير سنة ٣٦ أن يبين عقب وصوله اليها الموارد التى يعتمد عليها فى كسب رزقة وأن يقدم للسلطات المحلية رجلا من خيار القوم يضمه ويكون مسئولا عن مسلكه مدة اقامته .

ثانيا : ان يطبق ذلك على جميع الاجانب المقيمين بالبلاد وقتذاك .
ثالثا : ان يتعهد ريان كل سفينة تحمل الى مصر اشخاصا لا تتوفر فيهم هذه الشروط بأن يعيد أولئك الاشخاص الى الجهات التى جاءوا منها على نفقته وتحت مسئولية .

ومع ذلك ظل الاجانب وبخاصة فى القاهرة والاسكندرية مصدر متاعب كثيرة فلم تقطع شكوى الحكومة من الجرائم التى كان يرتكبها بعضهم دون ان تصل اليهم يد العدالة بسبب نظام الحميات القنصلية ومما زاد الامر اضطرابا أن الاجانب كانوا يعمدون فى فض المنازعات الى طريقة المبالزة كما كانوا يطلقون الرصاص وسط المساكن والاحياء المأهولة بالسكان فضلا عن أنهم كانوا يستبيحون لانفسهم الصيد فى حقول الفلاحين الى غير ذلك من الامور التى تعالت بسببها الشكوى منهم .

وفى النهاية رأى الباشا ضرورة اجتماع القناصل ووضع حد لمثل هذه الاعمال وبالفعل تقرر ابعاد كل اجنبى ليس له عمل يرتزق منه وتحریم الصيد بالحقول وتمنع اطلاق الرصاص وسط المساكن أو داخل حدود المدينة وكذا الاقتراب من المباني العامة كالمخازن ومعامل البارود عند الصيد (٧٥) .

من ذلك نرى أن عصر محمد على شهد نقىض الاضداد مع الاجانب فهو فى بداية حكمه كان متسامحا معهم الى أبعد الحدود مما شجع الكثيرين على المجيء الى مصر للعمل فيها سواء اكانوا من اصحاب الخبرة أو العاطلين انما بعد أن ظهرت مفاسدهم لم يتوان فى الضرب على أيدي المفسدين بيد من حديد بابعادهم عن البلاد انتقاء لشرهم وحماية للمصريين من عبثهم أو حتى وضع حد لعدم التهادى فى غيهم لضمان أمن بلاده .

هوامش الفصل السابع

- (١) مذكرات نقولا الترك — ص ص ١٤٤ — ١٤٦ .
- (٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٤٥ .
- (٣) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ٦١ .
- (٤) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ص ٣٣ ، ٣٥ .
- (٥) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ص ١١ ، ١٢ .
- (٦) جاك تاجر — المصدر السابق — ص ص ٢٠ ، ٢٤ .
- (٧) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ١٣ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ١٥٥ ، ١٦١ .
- (٩) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ص ٧٧ ، ٧٨ .
- (١٠) جرجس سلامة ، المصدر السابق — ص ص ٣٦ ، ٣٧ .
- (١١) ذبوان المدارس عربى « ٤٩ » دفتر ٥٧ جزء ٤ — ص ١٣٨٧ .
— مكتبة ٢٢٩ آخر ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ .
- (١٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — ص ٨٩ .
- (١٣) جاك تاجر — المصدر السابق — ص ٢٠ .
- (١٤) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .
- (١٥) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ١٨٩ .
- (١٦) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٥٤ .
- (١٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .
- (١٨) Henry Dodwell, the founder of modern Egypt, pp.201—202.
- (١٩) د. السروجى — المصدر السابق — ص ١٨ ، محمد فؤاد شكرى — ص ١٦٤ .

— ٣٧٤ —

- (٢٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٣٨ ، ١٣٩ ،
صص ١٥٤ ، ١٦٠ .
- (٢١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٧٢ .
- (٢٢) نفس المصدر — صص ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٣ .
- (٢٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٦٥ ، ١٦٦ .
- (٢٤) Georges Dowins, Mohamed Aly du Caire, 1805 — 1807.
Correspondance des consuls de france en Egypte, pp. 78 — 79.
- (٢٥) مذكرات نقولا الترك — ص ١٢٣ .
- (٢٦) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١٣ ، ١٤ .
Henry Dodwell, op cit, P. 199.
- (٢٧)
- (٢٨) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٤٤ ، ٤٦ .
- (٢٩) نفس المصدر — ص ٦٦ .
- (٣٠) جرجس سلامة — نفس المصدر — ص ٩٣ .
- (٣١) نفس المصدر — صص ١٨ ، ١٩ ، ٣٢ .
- (٣٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٤٧ .
- (٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٧١ — ٢٧٥ .
- (٣٤) كلوت بك — المصدر السابق ج ٢ — صص ٢٢٤ ، ٢٢٧ .
- (٣٥) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ٩٤ .
- (٣٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٦١٨ ، ٦٢٠ .
- (٣٧) دفتر معية سننية عربى ص ٤٤ — أمر ٨٨ — دفتر ٥ — ١٦
شعبان سنة ١٢٥٢ هـ .
- (٣٨) محمد فؤاد شكرى المصدر السابق — تقرير كامل — ديسمبر
سنة ١٨٣٨ — ص ٧١٥ .
- (٣٩) كلوت بك — ج ٢ — صص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

— ٣٧٥ —

- (٤٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٢٢ ، ١٣٤ .
- (٤١) كلوت بك — المصدر السابق — صص ٢٣١ — ٢٣٥ .
- (٤٢) اليس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٣٦ .
- (٤٣) عزيز خانكى — المصدر السابق — ص ٣٦ .
- (٤٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٦٣٤ ، ٦٣٥ .
- (٤٥) نفس المصدر صص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، صص ٣٩٢ ، ٤٧٢ .
- (٤٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣١٨ .
- (٤٧) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٤٠ .
- (٤٨) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٨٣ .
- (٤٩) دفتر رقم ١٢٩ مدارس عربى رقم ٢٩٠ ص ٢١٠٣ — رجب سنة ١٢٦٥ هـ .

- (٥٠) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٢٤ .
- (٥١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٣٠٤ ، ٣٠٦ .
- (٥٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٧٢ ، ٧٣ .
- (٥٣) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨١ .
- (٥٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٣٣ ، ٥٤٢ ، ٥٤٧ .

Reynier, Egypt after the battale of Heliopolis, London (٥٥)
1802, p. 73.

Georges Douins, op cit, pp. 79 — 80. (٥٦)

Ibid, p. 92. (٥٧)

- (٥٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٣ .
- (٥٩) نفس المصدر — ص ٣٨٩ — تقرير دوهميل سنة ٣٧ .
- (٦٠) نفس المصدر — ص ٣٠٦ .

- ٣٧٦ -

- (٦١) جرجس سلامة - المصدر السابق - صص ٤٧ ، ٤٨ .
- (٦٢) جرجس سلامة - المصدر السابق - صص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
- (٦٣) هيلين ريفلين - المصدر السابق - صص ١٤١ ، ١٤٢ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٣٠٥ .
- (٦٥) نفس المصدر - ص ٢٤ .
- (٦٦) ذوقان مرقوط - المصدر السابق - صص ١٣١ ، ١٣٢ .
- (٦٧) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٣٩٣ .
- (٦٨) صلاح عيسى - المصدر السابق - ص ١٨٦ .
- (٦٩) اليانيس الايوبى - المصدر السابق - ص ١٢٣ .
- (٧٠) عدلى نور - المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم - ص ٤٢٤ .
- (٧١) ابراهيم زكى - المصدر السابق - صص ١٩٠ - ١٩١ .
- (٧٢) صبحى وحيدة - المصدر السابق - صص ١٥١ ، ١٥٢ .
- (٧٣) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - صص ٢٥ ، ٢٦ .
- (٧٤) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٢٦ .
- (٧٥) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - صص ١٩٩ - ٢٠١ .

قائمة المصادر

أولا - وثائق غير منشورة :

- ١ - التعليم : عدد المكاتبات ٩٥٤ مكتبة دار الوثائق بالقلعة .
(أ) ديوان مدارس عربى « ٤٩ » .
(ب) ديوان مدارس عربى « ٥٠ » .
- ٢ - التزامات قري - محفظة إبحاث ١١٩ دار الوثائق .
- ٣ - سجلات ديوان المعية السنية عربى - مجموعة ١ عدد الدفاتر ٦ دار الوثائق .
- ٤ - ديوان التجارة والمبيعات - محفظة - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ دار الوثائق .
- ٥ - محافظ إبحاث الصناعة فى عصر محمد على محفظة ١٠١ ثورة محمد على باشا الصناعية وآثارها الاجتماعية دار الوثائق .
- ٦ - محافظ إبحاث الفلاح المصرى منذ عهد محمد على الى اسماعيل باشا تشمل على العديد من دفاتر المعية التركى ودفاتر الخديوى التركى ومجلس ملكية ديوان خديوى تركى .

ثانيا - المراجع العربية :

- ١ - ابراهيم زكى - الحالة المالية والتطور الحكومى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على - المطبعة المصرية بمصر .
- ٢ - ابراهيم علمر - الارض والفلاح - القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٣ - أحمد أحمد الحقة - تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير - القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٤ - أحمد أحمد الحقة - تاريخ مصر الاقتصادى - القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٥ - د. أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم فى عصر محمد على - القاهرة سنة ١٩٣٨ .

- ٦ — د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى المجتمع العربى فى القرن التاسع عشر — محاضرات القيت فى معهد البحوث والدراسات العربية هـ
- ٧ — د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر بحث مقدم الى الندوة الدولية لتاريخ القاهرة مارس — ابريل سنة ١٩٦٩ مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٠ .
- ٨ — ادوار جوان — مصر فى القرن التاسع عشر سيرة جامعة لحوادث سكنى الجنان محمد على باشا و ابراهيم باشا تعريب محمد مسعود القاهرة سنة ١٩٣١ .
- ٩ — ادوارد لين — ترجمة عدلى نور — المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم فى القرن التاسع القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ١٠ — الجبرى — عجائب الآثار فى التراجم والاخبار — ج ١ ، ج ٣ ، ج ٤ هـ
- ١١ — اليس الايوبى — محمد على سيرته واعماله وآثاره — ادارة الهلال بمصر — سنة ١٩٢٣ .
- ١٢ — أمين مصطفى عفيفى — تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث الطبعة الاولى القاهرة سنة ١٩٥١ .
- ١٣ — اندريه ريمون — ترجمة زهير الشايب — فصول من التاريخ الاجتماعى القاهرة المئوية القاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ١٤ — انطون يعقوب — مصر الحديثة او مصر فى ثلاث سنين — القاهرة سنة ١٩١٧ .
- ١٥ — أنور الرفاعى — بونابرت فى مصر والسلام — دمشق سنة ١٩٤٧ .
- ١٦ — جاك تاجر — الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر — دار المعارف — د . ت . هـ
- ١٧ — جك تاجر — اقباط ومسلمين منذ الفتح العربى الى سنة ١٩٢٢ — القاهرة سنة ١٩٥١ هـ

— ٣٧٩ —

- ١٨ — ج — بيللى — موجز تاريخى عن اطوار الملكية العقارية فى الديار المصرية سنة ١٩٢٤ .
- ١٩ — ج — دى شابرول — ترجمة زهير الشايب — دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر الحديثين — ط ١ سنة ١٩٧٦ .
- ٢٠ — جرجس سلامة — تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين سنة ١٩٦٠ .
- ٢١ — جبريل بير — ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — مكتبة الحرية الحديثة سنة ١٩٧٦ .
- ٢٢ — جلال يحيى — مصر الحديثة — الاسكندرية سنة ١٩٦٩ .
- ٢٣ — جمال الدين الشيال — تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على القاهرة سنة ١٩٥١ .
- ٢٤ — جمال الدين الشيال — التساريخ والمؤرخين فى مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٢٥ — جمال همدان — شخصية مصر . د . ت .
- ٢٦ — د. حليم عبد الملك — السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير — مكتبة الانجلو القاهرة سنة ١٩٤٦ .
- ٢٧ — خليل سرى — الملكية الريفية الصغرى كأساس لاعادة بناء الكيان الريفى فى مصر القاهرة سنة ١٩٣٨ .
- ٢٨ — دورين وورنر — ترجمة حسن أحمد السلمان — الارض والفقر فى الشرق الاوسط القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٢٩ — ذوقان قرقوط — تطور الفكرة العربية فى مصر سنة ١٨٠٥ — سنة ١٩٣٦ — بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ٣٠ — د. رؤوف عباس حامد — النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكية الزراعية الكبيرة — دار الفكر الحديث للطباعة والنشر — سنة ١٩٧٣

— ٣٨٠ —

- ٣١ — رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية — القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٣٢ — رمزي تادرس — الاقبط في القرن العشرين — الجزء الاول — القاهرة سنة ١٩١٠ .
- ٣٣ — رينية قطاوى بك — جورج قطاوى نقله عن الفرنسية الفريد بلوزا محمد على وأوروبا — القاهرة سنة ١٩٥٢ .
- ٣٤ — سليم البستاني — نابليون بونابرت في مصر وسورية — الاسكندرية سنة ١٩١٣ .
- ٣٥ — شفيق غربال — اعلام الاسلام — محمد على الكبير — دائرة المعارف الاسلامية — القاهرة . د . ت .
- ٣٦ — شفيق غربال — الجنرال يعقوب والفرس لاسكارييس ومشروع استقلال مصر سنة ١٨٠١ — المعارف سنة ١٩٣٢ .
- ٣٧ — صالح جودت — مصر في القرن التاسع عشر القاهرة سنة ١٩٠٤ .
- ٣٨ — صبحى وحيد — في أصول المسألة المصرية القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٣٩ — صلاح عيسى — الثورة العربية — بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ٤٠ — عاطف أحمد عبد اللطيف — السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر — رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ١٩٧٥ .
- ٤١ — عباس فضلى — الفلاح والتشريع المصرى — القاهرة سنة ١٩٢٢ .
- ٤٢ — عبد الرحمن الرافعى — تاريخ الحركة القومية — عصر محمد على ج ٣ — القاهرة سنة ١٩٣٠ .
- ٤٣ — عبد الرحمن زكى — الجيش المصرى في عهد محمد على باشا الكبير — القاهرة سنة ١٩٣٩ .
- ٤٤ — عبد الرحمن زكى — محمد على وعصره — القاهرة د . ت .
- ٤٥ — عبد الفنى غنام — الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع القاهرة سنة ١٩٤٤ .
- ٤٦ — عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات في مصر — بيروت سنة ١٩٧٨ .

— ٣٨١ —

- ٤٧ — عبد الكريم رافق — بلاد الشام ومصر — دمشق سنة ١٩٦٧ .
- ٤٨ — عبد الله عزبوى — الحركة الفكرية فى مصر فى القرن الثامن عشر — رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ١٩٧٦ .
- ٤٩ — عزيز خانكى — التشريع والقضاء — القاهرة سنة ١٩٤٠ .
- ٥٠ — عزيز خانكى بك — فرض ضريبة على التراكات والأوقاف — القاهرة سنة ١٩٣٧ .
- ٥١ — عزيز خانكى — الملكية العقارية فى مصر سنة ١٩٣٦ .
- ٥٢ — عزيز خانكى — محمد على ونجليون — القاهرة سنة ١٩٤٦ .
- ٥٣ — د. على الجريتلى — تاريخ الصناعة فى مصر سنة ١٩٥٨ .
- ٥٤ — فتحى عبد الفتاح — القرية المصرية — دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج سنة ٧٣ .
- ٥٥ — قانون الجفالك — سنة ١٢٥٩ هـ .
- ٥٦ — كريستوفر هيرولد — ترجمة مؤاد اندراوس — مراجعة د. أحمد أنيس — بونابرت فى مصر — القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٥٧ — كريم ثابت — محمد على — القاهرة د . ت .
- ٥٨ — كلوت بك — تعريف محمد مسعود — لحة علمية الى مصر — الجزء الاول — د . ت .
- ٥٩ — كلوت بك — لحة علمية الى مصر — الجزء الثانى .
- ٦٠ — د. لويس عوض — تاريخ الفكر المصرى الحديث الخلفية التاريخية ج ١ فبراير سنة ١٩٦٩ .
- ٦١ — د. لويس عوض — الفكر السياسى والاجتماعى — ابريل سنة ١٩٦٩ .
- ٦٢ — د. ليلى عبد اللطيف أحمد — الادارة فى مصر فى العصر العثمانى — جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ .
- ٦٣ — محمد السعيد محمد — الاقتصاد الزراعى — القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ .

- ٦٤ — د. محمد أنيس — الدولة العثمانية والشرق العربي — القاهرة
سنة ١٩٦٤ .
- ٦٥ — محمد رفعت — تاريخ مصر السيلوى الى الامة الحديثة — القاهرة
سنة ١٩٢٠ .
- ٦٦ — محمد رفعت رمضان — على بك الكبير — القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٦٧ — محمد شفيق غريال — تكوين مصر — القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٦٨ — محمد مبرى — تاريخ مصر الحديث — مطبعة دار الكتب المصرية
بالقاهرة سنة ١٩٢٦ .
- ٦٩ — مقدم محمد فرج — الفضل الشعبى ضد الحملة الفرنسية — مطابع
الدار القومية د . ت .
- ٧٠ — محمد بك فريد — البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة
الخدوية المطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣٠٨ هـ ، م . ١ . ج —
تاريخ الدولة العلية العثمانية وتاريخ العائلة الخديوية بدون تاريخ .
- ٧١ — محمد فريد ابو حديد — سيرة عمر مكرم — القاهرة سنة ١٩٣٧ .
- ٧٢ — محمد قواد شكري — مصر فى مطلع القرن التاسع عشر — ج ١ —
القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٧٣ — محمد قواد شكري — بناء دولة مصر فى عهد محمد على — د . ت .
- ٧٤ — محمد كامل مرسى — الالزامات — ج ١ — القاهرة سنة ١٩٥٤ .
- ٧٥ — محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — القاهرة سنة ١٩٣٦ .
- ٧٦ — محمد محمود السروجى — الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر —
القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٧٧ — محمود الشرتاوى — مصر فى القرن الثامن عشر — ٣ اجزاء —
القاهرة ط ٢ سنة ١٩٥٣ .
- ٧٨ — محمود عبدة — القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع — جامعة
عين شمس — سنة ١٩٧٢ .

- ٣٨٣ -

- ٨٠ - مورو، بيرجر - ترجمة محمد فوفيق - البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة - القاهرة سنة ١٩٥٩ .
- ٨١ - نقولا الترك - ذكر تملك جمهور فرنسا لولاية الاقطار المصرية والبلاد الشامية - باريس سنة ١٩٤٦ .
- ٨٢ - نقولا الترك - مذكرات نقولا الترك - القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٨٣ - هاميلتون جب - ترجمة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى - المجتمع الاسلامي والغرب - ج٢ - القاهرة سنة ١٩٣١ .
- ٨٤ - هنري عيروط - ترجمة محي الدين اللبان - الفلاحون - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ١٩٦٨ .
- ٨٥ - هيلين ريفلين - الاقتصاد والادارة في مصر الى مستقبل القرن التاسع عشر - القاهرة سنة ١٩٦٨ .
- ٨٦ - يعقوب ارتين - الاحكام المرعية في شأن الاراضي المصرية - القاهرة سنة ١٨٩٠ .
- ٨٧ - يوسف نحاس - الغلاخ حالته الاقتصادية والاجتماعية - سنة ١٩٢٦ .
- ٨٨ - يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية مركزا الدراسات الاستراتيجية بالاهرام سنة ١٩٧٥ .

ثالثا - الدوريات :

- ١ - مجلة الثقافة - السنة الثانية العدد ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ .
- ٢ - مجلة الثقافة - السنة الثانية العدد ٢١ يوليو سنة ١٩٧٥ .
- ٣ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .
- ٤ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٨ يناير سنة ١٩٧٦ .
- ٥ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٦ .
- ٦ - مجلة الكتاب - السنة الرابعة - يوليو العدد ٥٢ سنة ١٩٦٥ دراسة في المجتمع المصري من الاقطاع الى الرأسمالية .

— ٣٨٤ —

- ٧ — الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ جماد الاول سنة ١٢٤٦ هـ .
٨ — الوقائع المصرية عدد ٢٠٠ — ٢ جمادى اول سنة ١٢٤٦ هـ .

رابعاً - ندوات :

- ١ — ندوة الشيخ رفاعة الطهطاوي — ١٨ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ . —
رفاعة الطهطاوي وقضايا عصره — د. يونان لبيب رزق .
٢ — ندوة عبد الرحمن الجبرتي وعصره بمناسبة انقضاء ١٥٠ عاماً على
وفاته ١٦ ابريل — ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٤ ، ج ١ ، ج ٣ .

مصادر اجنبية

اولا - وثائق غير منشورة :

- 1 — Documents privée — Archive Français L'expedition française,
15 fructidor, août 1799.
- 2 — Documents privée — Archive Français L'expedition française,
du 31/8/1799 — 24 9 1799.
- 3 — Documents privée — Archive Français L'expedition française,
« Armée d'orient » 5 sept. 1799 — 9 sept. 1799, 14 sept.
- 4 — Documents privée — Archive Français L'expedition française,
du 28 août 1799 au août 1800.
- 5 — Memoires historiques, du 3/11/1799 — 17/4/1800.

ثانيا - وثائق منشورة :

- 1 — Dogureaux, Pierre, Jean General, Journal de l'expedition
d'Egypt, paris, 1904.
 - 2 — Douins, Georges, l'Egypte de 1802 — 1804, le Caire, 1926.
 - 3 — Douins, Georges, Mohamed Aly Pacha du Caire, 1805—1807
Correspondance des consuls de France en Egypte.
 - 4 — Figeac, M. Champollion, Fourier et Napoléon, l'Egypte et
les cents jours memoires et documents inedites, Paris 1844.
 - 5 — Hamy E.T., lettres ecrites d'Egypte, Paris 1901.
 - 6 — Rousseau, M.F. Kleber et Menou en Egypte, documents
Publiés pour la société d'histoire Contemporaine, Paris.1900.
- م ٢٥ — المتغيرات

— ٣٨٦ —

- 7 — Simon. E.T. Simon Correspondance de l'Armée française en Egypte. Paris, 1903.
- 3 — Thibaudeau, A.G., memoires, 1799 — 1815 — Paris, 1913.

ثالثا — المصادر الأجنبية :

- 1 — Dodwell, Henry, the founder of modern Egypt, Cambridge, 1931.
- 2 — Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, 1800 — 1950, London, 1962.
- 3 — Gabriel Baer, Egyptian Guilds in modern times, Jerusalem 1964.
- 4 — Gabriel Baer, Studies in the social History of modern Egypt, the university of Chicago Press, 1969.
- 5 — Girard, M.P.S. description de l'Egypte, 2eme edition tome 17 — Paris, M.d. CCC. XXIV.
- 6 — Issawi, Charles, Egypt at mid-Century an economic survey, Oxford University Press, 1954.
- 7 — Legrain Georges, Metz — Jean, aux pays de Napoléon, l'Egypte Grenoble, 1913.
- 8 — Marcel, M.J.J. Egypte sous la domination française, Paris, 1848.
- 9 — Paton, A.A., A history of the Egyptian revolution from the Period of the mamelukes to the death of Mohammed Ali V.I. London, 1863.
- 10 — Paton, A history of the Egyptian revolution. V.II London 1863.

— ۳۸۷ —

- 11— Raymonde, André, Artisan et Commerçants au Caire Au XVIII^{eme} siècle, tome 1 Damas, 1973.
- 12— Raymonde, André, Artisan et Commerçants au Caire Au XVIII^{eme} siècle, tome 2, Damas, 1974.
- 13— Reynier, Egypt, After the battle of Heliopolis, London, 1802.
- 14— Savant, Jean, Les Mameloukes de Napoléon, Paris, 1949.

رقم الايداع ١٩٨٩/٢٠٩٩
الترقيم الدولي ٣ - ٠٤٥٤ - ٠٤ - ٩٧٧

مطبعة دار التأليف ٨ شارع النقوس بمصر ١٠٢٥١٨٢٥

مطبعة دار التأليف ٨ شارع يعقوب، عمّرت: ٢٥٤١/٢٥٥